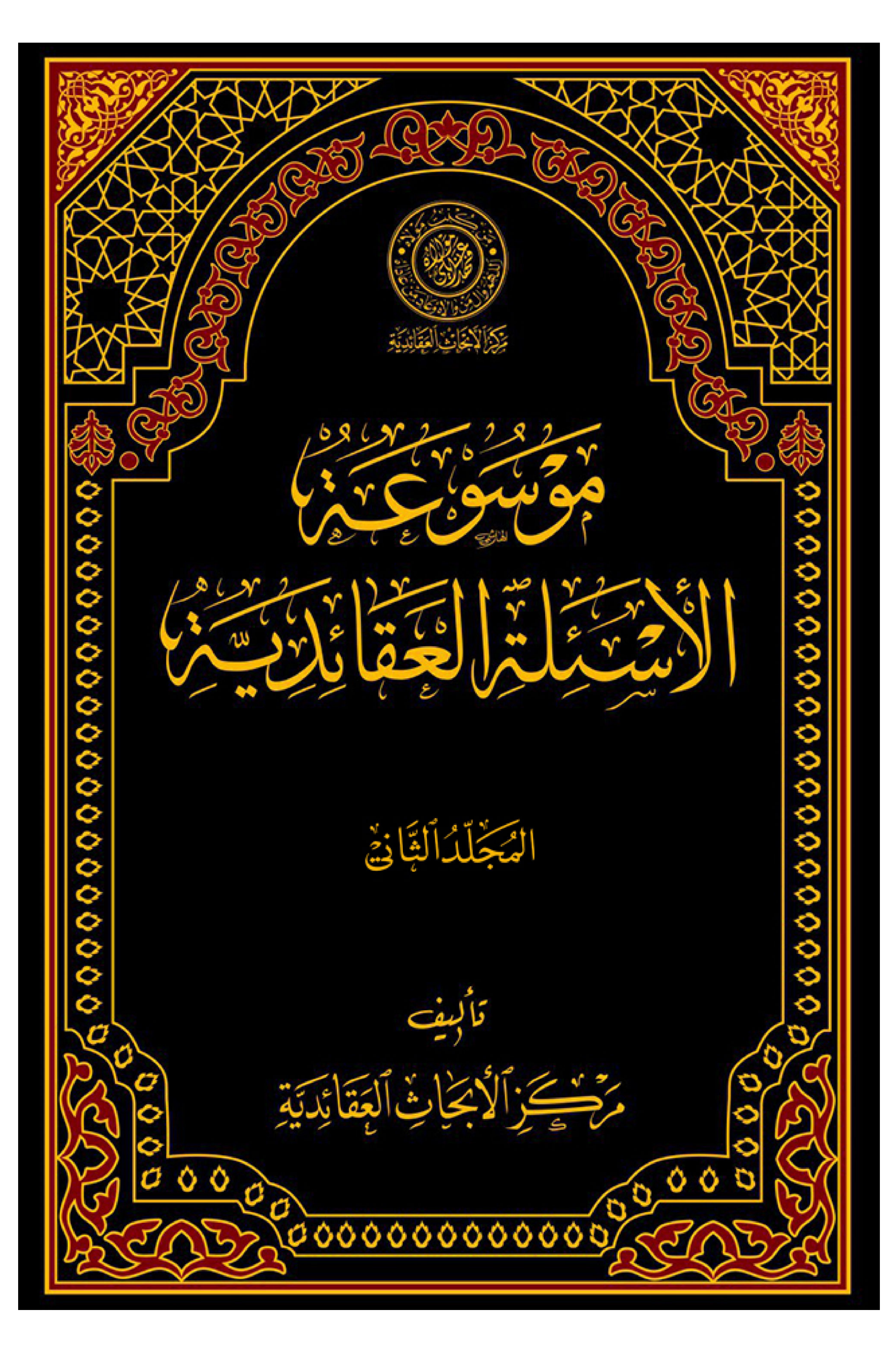
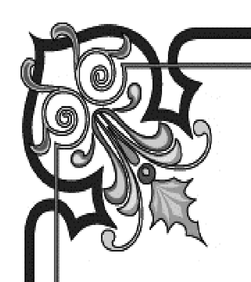
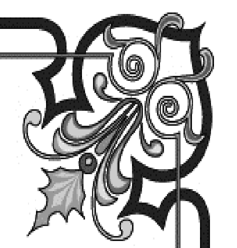

مركز الأبحاث العقائدية
موسوعة
الأسئلة العقائدية
المجلد الثاني
تأليف
مركز الأبحاث العقائدية

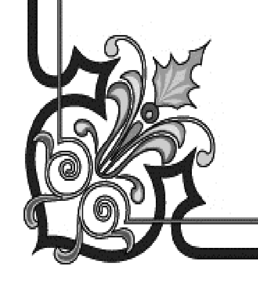
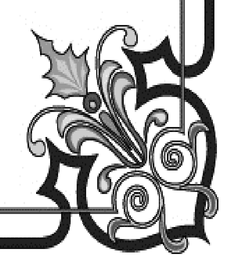
موسوعة

الأسئلة العقائدية

المجلد الثاني

تأليف

مركز الأبحاث العقائدية

مركز الأبحاث العقائدية

إيران ـ قم المقدّسة ـ صفائية ـ ممتاز ـ رقم ٣٤
ص . ب : ٣٣٣١ / ٣٧١٨٥
الهاتف : ٧٧٤٢٨٠٨ - ٧٧٤٢٠٨٨ (٢٥١) (٩٨ +)
فاكس : ٧٧٤٢٠٥٦ (٢٥١) (٩٨ +)
العراق- النجف الأشرف- شارع الرسول صلى الله عليه وآله
شارع السور جنب مكتبة الإمام الحسن عليه السلام
الهاتف: ٣٣٢٦٧٩ (٣٣) (٩٦٤+)
ص — ب ٧٢٩
البريد الإلكتروني: info@aqaed.com
الموقع على الإنترنت: www.aqaed.com

شابِك (ردمك):
موسوعة الأسئلة العقائدية ـ المجلّد الثاني
طبعة مزيدة ومنقّحة
تأليف: مركز الأبحاث العقائدية
الطبعة الأُولى ـ نسخة
سنة الطبع: ١٤٣٤هـ
المطبعة:

بسم الله الرحمن الرحيم



آباء وأُمّهات الأنبياء والأئمّة عليهم السلام *

* انظر ـ ما يتعلّق بهذا الموضوع ـ: (أبو طالب)(أبو بكر)
(النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله)(النبيّ إبراهيم عليه السلام)

(آباء النبيّ محمّدﷺ كانوا على التوحيد)

« محمّد زويد - إمامي »

السؤال:

السلام عليكم..

ورد في كتب عديدة حول آباء النبيّ محمّدﷺ ما يلي:

إنّ جميع آبائه‌عليهم‌السلام وأُمّهاته كانوا على التوحيد، لم يدخلهم كفر ولا عيب ولا رجس ولا شيء ممّا كان عليه أهل الجاهلية.

أي: إنّ جميع آبائه وأُمّهاته(عليه الصلاة والسلام) كانوا على التوحيد من أبيه الأوّل حتّى نبيّ الله آدم‌عليه‌السلام. فإن كان كذلك ففي زمن الأنبياء‌عليهم‌السلام على أيّ دين كانوا؟

مثلاً في زمن نبيّ الله موسى‌عليه‌السلام هل كانوا على الديانة اليهودية؛ لأنّ نبيّ الله موسى‌عليه‌السلام حجّة عليهم، وهو نبيّ زمانه، وكذلك في زمن نبيّ الله عيسى‌عليه‌السلام، وكذلك بالنسبة لباقي الأنبياء؟

وهل يحقّ لنا أن نقول: إنّهم كانوا يهوداً أو نصارى أو غير ذلك، أم لا؟ وكيف؟ يرجى بيان الأمر.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

نعم، وكما دلّت عليه المصادر والأحاديث أنّ آباء النبيّﷺ يدينون بالحنيفية وما تتعبّد به من طقوس وشعائر.

وقد قال السيّد جعفر مرتضى في كتاب (الصحيح من سيرة النبيّ الأعظمﷺ) ما يلي:

((قالوا: إنّ كلمة الإمامية قد اتّفقت على أنّ آباء النبيّﷺ من آدم إلى عبد الله كلّهم مؤمنون موحّدون[١].

بل ويضيف المجلسي قوله: ... بل كانوا من الصدّيقين، إمّا أنبياء مرسلين، أو أوصياء معصومين، ولعلّ بعضهم لم يظهر الإسلام لتقية، أو مصلحة دينية[٢].

ويضيف الصدوق هنا: أنّ أُمّ النبيّﷺ آمنة بنت وهب كانت مسلمة أيضاً[٣]))[٤].

ثمّ قال: ((وممّن صرّح بإيمان عبد المطّلب وغيره من آبائهﷺ: المسعودي، واليعقوبي. وهو ظاهر كلام الماوردي، والرازي في كتابه (أسرار التنزيل)، والسنوسي، والتلماسي محشّي الصفا، والسيوطي...))[٥].

ثمّ قال: ((وقد استدلّوا على ذلك أيضاً بقولهﷺ: (لم يزل ينقلني الله من أصلاب الطاهرين إلى أرحام المطهّرات...)[٦]))[٧].

---

(١) انظر: أوائل المقالات: ٤٦ القول في آباء النبيّﷺ، تصحيح اعتقادات الإمامية، للمفيد: ١٣٩ في أنّ آباء النبيّﷺ كانوا موحّدين.

(٢) بحار الأنوار ١٥: ١١٧ حديث (٦٣) الباب (١).

(٣) الاعتقادات في دين الإمامية: ١١٠ (٤٠)، باب (الاعتقاد في آباء النبيّﷺ).

(٤) الصحيح من سيرة النبيّ الأعظمﷺ ٢: ١٨٥ الفصل الخامس البحث الأوّل.

(٥) الصحيح من سيرة النبيّ الأعظمﷺ ٢: ١٨٦ الفصل الخامس البحث الأوّل.

(٦) مجمع البيان ٤: ٩٠ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ...﴾، تفسير الرازي ٢٤: ١٧٣ قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾.

(٧) الصحيح من سيرة النبيّ الأعظمﷺ ٢: ١٨٧ الفصل الخامس البحث الأوّل.

والحنيفية التي سار عليها آباء النبيّ صلى الله عليه وآله إنّما هي: دين النبوّة والأنبياء، أو دين الله وهي الإسلام، في كلّ عهد من عهود الأنبياء تتبنّى عقيدة التوحيد وما يدور في عبادة الله وحده، وقد وصف الله تعالى إبراهيم عليه السلام بها كما في قوله عزّ وجلّ: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلا نَصْرَانِيّاً وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفاً مُسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[1].

قال العاملي في موضع آخر: ((وجود بقايا الحنيفية ـ دين إبراهيم، كالحجّ وآدابه ـ في الجزيرة العربية، وفي مكّة بالذات؛ لأنّ العرب، وهم أولاد إسماعيل، قد توارثوا عنه الدين الحقّ وكانوا يعتزّون بذلك ـ إلى أن قال: ـ غير أنّ بقية منهم ـ وإن كانت قليلة جدّاً ـ قد بقيت متمسّكة بعقيدة التوحيد، وترفض عبادة الأوثان؛ وتعبد الله على حسب ما تراه مناسباً وقريباً إلى تعاليم دين إبراهيم. ومن هؤلاء: عبد المطّلب وأضرابه من رجالات بني هاشم الأبرار.

وكان من بقايا الحنيفية: تعظيم البيت، والطواف به، والوقوف بعرفة، والتلبية، وهدي البدن...

وقد روي عن الصادق عليه السلام ما مفاده: إنّ العرب كانوا أقرب إلى الدين الحنيفي من المجوس؛ فإنّ العرب يغتسلون من الجنابة، والاغتسال من خالص شرائع الحنيفية، وهم أيضاً يختتنون، وهو من سنن الأنبياء، كما أنّهم يغسلون موتاهم، ويكفّنونهم، ويوارونهم في القبور، ويلحدونهم،

---

(١) آل عمران (٣): ٦٧.

ويحرمون نكاح البنات والأخوات، وكانوا يحجّون إلى البيت ويعظّمونه، ويقولون: بيت ربّنا، ويقرّون بالتوراة والإنجيل، ويسألون أهل الكتب...[١]))[٢].

أمّا في ما يتعلّق بمدى علاقة آباء النبيّ ﷺ باليهودية والنصرانية، فنقول:

١ـ كما ورد في النصّ المذكور أنّ آباء النبيّ ﷺ يقرّون بكلّ من التوراة والإنجيل، هذا مسلّم به دون شكّ؛ لأنّ كلاً من الكتابين المذكورين كتاب الله المنزّل على موسى عليه السلام وهو: التوراة، وكتاب الله المنزّل على عيسى عليه السلام وهو: الإنجيل، فهم ـ أيّ آباء النبيّ ﷺ ـ يؤمنون بذلك حقّاً كدين في خط حنيفية إبراهيم عليه السلام.

٢ـ كما لا شكّ ولا ريب أنّ المؤمنين بالتوراة من قوم موسى عليه السلام هم مؤمنون بدين موسى كمسلمين أحناف، وهكذا القول فيمن آمن بالإنجيل من قوم عيسى عليه السلام، كلّ قد آمن بالله وكان في الإسلام حنيفاً.

إذاً فلا ضير في أن يكون آباء النبيّ ﷺ الذين أدركوا عيسى عليه السلام في دين عيسى عليه السلام، ومن أدرك موسى عليه السلام أن يكونوا في دينه أيضاً، طالما أنّهم قد أقرّوا بما جاءت به التوراة والإنجيل فلماذا لا يكونون في معية قوم عيسى عليه السلام وقوم موسى عليه السلام؟! وهذا ممّا لا يتنافى مع مسلّمة كونهم أحنافاً.

---

(١) انظر: الاحتجاج، للطبرسي ٢: ٩١ ـ ٩٢ في ما احتجّ الصادق عليه السلام على الزنديق.

(٢) الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم ﷺ ٢: ٢٣٠ ـ ٢٣١ الفصل الخامس البحث الرابع.

نعم، ممّا يجدر ذكره: ما ورد في قوله تعالى: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ...**﴾[١] فاليهود هنا وإخوانهم النصارى قد وصفهم الله تعالى بالإشراك، والإشراك يتنافى مع مسلّمات الحنيفية وما تتعبّد به من التوحيد، وهذا يعني: أنّ اليهود والنصارى قد انحرفوا عن التوراة والإنجيل، وأنّهم على خلاف ما جاء به عيسى وموسى عليهما السلام...

قال الطبرسي في (مجمع البيان): ((﴿**مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلا نَصْرَانِيّاً**﴾[٢] نزّه إبراهيم وبرّأه عن اليهودية والنصرانية؛ لأنّهما صفتا ذمّ، قد دلّ القرآن والإجماع على ذلك. وهذا يدلّ على أنّ موسى أيضاً لم يكن يهودياً، ولم يكن عيسى نصرانياً؛ فإنّ الدين عند الله الإسلام، واليهودية ملّة محرّفة عن شرع موسى، والنصرانية ملّة محرّفة عن شرع عيسى، فهما صفتا ذمّ جرتا على فرقتين ضالّتين))[٣].

وعلى ضوء هذه الحقيقة التاريخية لم يكن آباء النبيّ صلى الله عليه وآله الأحناف نصارى ولا يهوداً، بل كانوا على دين الأنبياء ابتداءً من عيسى وحتّى إبراهيم عليهما السلام.

تعليق (١):

« عبد الكريم ـ العراق ـ إمامي »

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

من الأُمور المسلّمة أنّ آباء النبيّ صلى الله عليه وآله كانوا مؤمنين، وهذا لا نقاش فيه عندنا، ولكن حسب استقصائي القاصر وتتبّعي لم أجد من تعرّض إلى أنّهم هل كانوا

---

(١) التوبة (٩): ٣٠.

(٢) آل عمران (٣): ٦٧.

(٣) مجمع البيان ٢: ٣١٧ قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلا نَصْرَانِيّاً...﴾.

يدينون لله بالمسيحية؛ لأنّ رسالة عيسى عليه السلام كانت عامّة لكلّ الناس، ولا يسع أحد أن يتخلّف عنها إلّا إذا لم تصله دعوته، وليس الحال هكذا في مكّة فإنّ المسيحية واصلة إليهم كما وصلت اليهودية.

نعم، ورد أنّهم كانوا على الحنيفية الإبراهيمية، ولكن لو كان هذا يكفي لكفى غيرهم، ولما احتاج الناس إلى بعث الأنبياء من جديد، فأرجو تسليط الضوء على هذا الموضوع مع إرشادي إلى المصادر التي تذكره.

مع تمنياتي لكم بالتوفيق.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

من المسلّم به والثابت عندنا نحن الإمامية أنّ آباء النبيّ صلى الله عليه وآله كانوا موحّدين مؤمنين، وهناك إشارات من الروايات على أنّهم كانوا أحنافاً على ملّة أبيهم إبراهيم عليه السلام، ولا توجد أيّ دلالة من الأخبار، أو الروايات على أنّهم كانوا يتعبّدون بشريعة موسى أو عيسى عليهما السلام حتّى نستطيع أن نبتّ بالأمر، هذا هو حصيلة ما نحصل عليه من الروايات ونعتقد به، ويكفي المؤمن ذلك، ويتوقّف عن التفصيل أكثر. مع ملاحظة أنّ المسألة تشمل تعبّد النبيّ صلى الله عليه وآله قبل البعثة على بعض الوجوه.

ولكن لا مانع من البحث العلمي حسب ما نعرفه من القواعد الكلّية، ونذكر هنا عدّة نقاط:

١ـ إنّ كلّ ديانة سماوية تعتمد على ركنين: العقيدة والشريعة، أو ما نسمّيه

بـ(أُصول الدين وفروعه)، ومن الواضح أنّ أُصول الدين واحدة عند كلّ الأنبياء من زمن آدم إلى نبيّنا صلى الله عليه وآله، والتي ينصّ القرآن على أنّها الإسلام والحنيفية، وما تتميّز الشرائع إلّا بالفروع، ومنها ينسب الشخص إلى أنّه يهودي أو مسيحي إذا تعبّد بشريعة موسى عليه السلام، أي: ما جاء به من أحكام (فروع)، وشريعة عيسى عليه السلام.

٢ـ هناك بعض الروايات يدلّ ظاهرها على أنّ آباء النبيّ صلى الله عليه وآله كانوا أوصياء، وبجمعها مع الروايات التي تدلّ على أنّهم كانوا أحنافاً، يمكن أن نقول أنّهم كانوا أوصياء لإبراهيم وإسماعيل عليهما السلام حسب الشريعة الإبراهيمية، وعليه فقد لا يلزمهم التعبّد بالشريعة الموسوية أو العيسوية من جهة كونهم أوصياء.

٣ـ لقد أشار السيّد جعفر مرتضى العاملي إلى أنّ الآيات والدلائل تشير إلى أنّ إبراهيم الخليل عليه السلام ونبيّنا الأكرم صلى الله عليه وآله هما اللذان كان لديهما شريعة عالمية وبُعثا للناس كافّة، ولم يسلّم ذلك بخصوص نبيي الله موسى وعيسى عليهما السلام، بل إنّهما بعثا إلى بني إسرائيل خاصّة. وإنّ معنى (أُولوا العزم) من خلال الآية ﴿**فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ**﴾[1]، هو: التأكيد على رسوخ وعمق درجة العصمة فيهم وقدرتهم الكبيرة على التحمّل.. إلى آخر ما أشار إليه[2].

وبما ذكرناه ينحلّ الإشكال.

---

(١) الأحقاف (٤٦): ٣٥.

(٢) الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله ٢: ١٩٨ ـ ٢٠٠.

تعليق (٢):

« جابر علي ـ السعودية ـ إمامي »

بسم الله الرحمن الرحيم، اللّهمّ صلّ على محمّد وآله الطاهرين..

آباء النبيّ محمّدﷺ كانوا جميعاً موحّدين غير مشركين، وذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾[1].

نسب نبيّ الإسلام: محمّد بن عبد الله بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد مناف ابن قصى بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر (وهو الملقّب بقريش) بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ـ اشتهر أنّ الرسول كان يقف في نسبه عند عدنان ـ (بعض النسابين يتابع واصلاً النسب إلى آدم أبو البشر) بن أدد بن مقوم بن ناحور بن تارخ ابن يعرب بن يشجب بن نابت بن نبيّ الله إسماعيل بن نبيّ الله إبراهيم بن تارخ ـ وقال بعضهم أنّه نفسه آزر ـ بن تاخور بن شارخ (شاروخ) بن أرغو بن فالغ بن عابر ابن شالخ بن أرفخشد بن سام بن نبيّ الله نوح بن لامك ابن متوشلخ بن أخنوخ ـ قيل أنّه نبيّ الله إدريس ـ بن يرد بن مهلائيل بن قنين (قينان) ابن يافث بن شيث بن آدم.

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَاماً آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾[2].

﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ *

---

(١) الشعراء (٢٦): ٢١٨ ـ ٢١٩.

(٢) الأنعام (٦): ٧٤.

قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾[1].

آزر، قال بعضهم: إنّه جدّه لأمّه، وبعضهم قال: إنّه عمّه، لكن ماذا عن سام بن نوح الذي صرّح القرآن بعدم إيمانه؟ فكيف يكون آباء الأنبياء كلّهم مؤمنين موحّدين؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

هذا الكلام غير صحيح؛ فإنّ (سام) ممّن بقي مع أبيه نوح عليه السلام، وهو أبو العرب وجميع الساميين.

أمّا ابن نوح عليه السلام الذي غرق فقيل: اسمه: (كنعان)، وهو قول الأكثرين؛ وقيل: (يام)[2]، قاله أبو صالح، عن ابن عبّاس، وبه قال عبيد بن عمر وابن إسحاق[3]!!

هذا على قول من يقول: بأنّه ابنه، أمّا الآخرون فقد أخذوا بروايات عديدة بأنّه ليس ابنه، كما في قراءات أُخرى، مثل قوله: (ونادى نوح ابنها)[4]، وفي أُخرى: (ابنه) في لغة طيّ تعني: ابن امرأته[5].

---

(١) هود (١١): ٤٢ ـ ٤٣.

(٢) مجمع البيان، للطبرسي ٥: ٢٨٠ قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ...﴾.

(٣) انظر: زاد المسير، لابن الجوزي ٤: ٨٨، تفسير القرطبي ٩: ٣٨.

(٤) انظر: كنز العمّال، للمتّقي الهندي ٢: ٦٠٠ حديث (٤٨٣٨) القراءات، التبيان، للطوسي ٥: ٤٩٥ قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيسَ مِن أهلِكَ...﴾، تفسير الرازي ١٧: ٢٣١.

(٥) انظر: تفسير العيّاشي ٣: ١٤٨ حديث (٣٠) قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ...﴾، قرب ⇐

قال الغرناطي الكلبي: ﴿**وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ**﴾[١] كان اسمه كنعان، وقيل: (يام)، وكان له ثلاثة بنون سواه، وهم (سام، وحام، ويافث)، ومنهم تناسل الخلق[٢].

وقد أوردت ما قلناه جميع تفاسير الفريقين، فلا ندري من أين استقيت تلك المعلومة عن (سام) أبي العرب.

نعم، نسب ذلك إلى عبيد بن عمير[٣]، والظاهر أنّه تصحيف عن (يام)؛ لأنّهم عدّوا عبيد بن عمير من القائلين بذلك[٤].

وعلى كلّ الاحتمالات التي ذكرناها وذكرها العلماء لا يكون ذلك نقضاً لقاعدة كون آباء الأنبياء موحّدين، والحمد لله ربّ العالمين.

(لماذا لم يعتنق أجداد النبيّ محمّد ﷺ اليهودية أو النصرانية)

« عمّار ـ السويد ـ إمامي »

السؤال:

لماذا لم يعتنق أجداد النبيّ ﷺ اليهودية أو النصرانية رغم نسخهنّ

⇉

الإسناد، للحميري: ٤١ حديث (١٣٢)، تفسير القمّي ١: ٣٢٨ سورة هود.

(١) هود (١١): ٤٢.

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل ٢: ١٦ قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ...﴾.

(٣) انظر: تفسير البغوي ٢: ٣٨٥.

(٤) انظر: زاد المسير، لابن الجوزي ٤: ٨٨.

للشريعة الإبراهيمية؟ ولماذا لم تعتنق قريش اليهودية أو النصرانية بدل عبادة الأصنام؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

لم يثبت نسخ دين موسى وعيسى ـ على نبيّنا وآله وعليهما السلام ـ لشريعة إبراهيم عليه السلام، بل إنّ بني إسرائيل وكذا آباء النبيّ صلى الله عليه وآله كانوا يدينون بشريعة إبراهيم عليه السلام، وقد أكّد القرآن الكريم على دين إبراهيم عليه السلام بقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ أَحْسَنُ دِيناً مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً**﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿**قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ المُشرِكِينَ**﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ المُشرِكِينَ**﴾[3].

وأمّا قريش فإنّ أجدادهم كانوا يعتنقون دين إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، ولكنّهم انحرفوا بالتدريج إلى أن وصلوا إلى الشرك.

---

(١) النساء (٤): ١٢٥.

(٢) آل عمران (٣): ٩٥.

(٣) النحل (١٦): ١٢٣.

(علّة عدم دخول آباء النبيّ محمّدﷺ في الديانة المسيحية)

« سالم السيلاوي ـ العراق ـ إمامي »

السؤال:

لماذا اعتنق أجداد النبيّ محمّدﷺ الديانة الحنيفية، بينما يفترض أن تكون (المسيحية)، على اعتبار أنّ الدين الحنيفي متقدّم زماناً عن المسيحي؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

لقد كان آباء النبيّﷺ وأجداده على ديانة أبيهم إبراهيم الخليلعليه السلام، وهم موحّدون لم يشركوا بالله ولم يعبدوا الأصنام، كما تؤكّد ذلك النصوص المتضافرة عن السُنّة والشيعة، وهم قد بقوا على هذه الديانة ولم يعتنقوا غيرها من الديانات السماوية، وقد يكون للبعد المكاني الذي ظهر فيه هؤلاء الأنبياء عن مكّة المكرّمة، موطن أجداد النبيّﷺ، وأيضاً لعدم بعث هؤلاء الأنبياء في زمانهم دعاة لهم إلى بقية الأقطار يدعون الناس إلى دينهم الجديد، ولم يثبت أنّ اليهودية والمسيحية كانتا رسالتين عالميتين.

وأمّا من جاء بعد هؤلاء الأنبياء من أتباعهم، فقد حرّفوا هذه الأديان، كما يصرّح به القرآن الكريم، فلم يدخل آباء النبيّﷺ في هذه الأديان لهذه الأسباب، وبقوا على الديانة الحنيفية، ديانة إبراهيمعليه السلام.

وأمّا على القول بأنّ أجداد النبيّﷺ كانوا أوصياء لإسماعيلعليه السلام فينتفي الإشكال من أساسه.

(آباء النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله وسلم موحّدون وليس منهم آزر)

« محمّد ـ العراق ـ إمامي »

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته..

قرأت في كتاب (أوائل المقالات في المذاهب المختارات) للشيخ المفيد رحمه الله الآتي:

((القول في آباء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأُمّه وعمّه أبي طالب ـ رحمة الله تعالى عليهم: اتّفقت الإمامية على أنّ آباء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لدن آدم إلى عبد الله بن عبد المطّلب مؤمنون بالله ـ عزّ وجلّ ـ موحّدون له.

واحتجّوا في ذلك بالقرآن والأخبار؛ قال الله ـ عزّ وجلّ: ﴿الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ ۞ وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾[1].

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (لم يزل ينقلني من أصلاب الطاهرين، إلى أرحام المطهّرات حتّى أخرجني في عالمكم هذا).

وأجمعوا على أنّ عمّه أبا طالب ـ رحمه الله ـ مات مؤمناً، وأنّ آمنة بنت وهب كانت على التوحيد، وأنّها تُحشر في جملة المؤمنين.

وخالفهم على هذا القول جميع الفرق ممّن سمّيناه بدءاً)).(انتهى قول الشيخ).

---

(١) الشعراء (٢٦): ٢١٨ ـ ٢١٩.

وسؤالي: ألم يكن أبو النبيّ إبراهيم الخليل على نبيّنا وآله وعليه الصلاة والسلام مشركاً وهو يعتبر جدّ نبيّنا؟

أرجو حلّ هذا الإشكال بالنسبة لي.

ودمتم لخدمة المسلمين.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

قال السيّد جعفر مرتضى في كتابه (الصحيح من سيرة النبيّ الأعظمﷺ): ((وقد اعتُرض على القائلين بإيمان جميع آبائهﷺ إلى آدم، بأنّ القرآن الكريم ينص على كفر آزر أبي إبراهيم؛ قال تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأَوَّاهٌ حَلِيمٌ**﴾[1].

وأجابوا:

أوّلاً: إنّ ابن حجر يدّعي إجماع المؤرّخين على أنّ آزر لم يكن أباً لإبراهيم، وإنّما كان عمّه، أو جدّه لأُمّه، على اختلاف النقل، واسم أبيه الحقيقي: تارخ، وإنّما أطلق عليه لفظ الأب توسّعاً وتجوّزاً، وهذا كقوله تعالى: ﴿**أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ**﴾[2]. ثمّ عدّ فيهم إسماعيل، وهو ليس من آبائه، ولكنّه عمّه.

---

(١) التوبة (٩): ١١٤.

(٢) البقرة (٢): ١٣٣.

وقد ذكر بعض العلماء: أنّ اسم آزر لم يذكر في القرآن إلّا مرّة واحدة في أوّل الأمر، ثمّ لم يتكرّر اسمه في غير ذلك المورد؛ تنبيهاً على أنّ المراد بالأب: آزر.

وثانياً: إنّ استغفار إبراهيم لأبيه قد كان في أوّل عهده وفي شبابه، مع أنّنا نجد أنّ إبراهيم حين شيخوخته، وبعد أن رُزق أولاداً، وبلغ من الكبر عتياً يستغفر لوالديه؛ قال تعالى حكاية عنه: ﴿**رَبَّنَا اغفِر لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلمُؤمِنِينَ يَومَ يَقُومُ الحِسَابُ**﴾[1]، قال هذا بعد أن وهب الله له على الكبر إسماعيل وإسحاق حسب نصّ الآيات الشريفة، مع أنّ الآية تفيد: أنّ الاستغفار الأوّل قد تبعه التبرّؤ مباشرة.

ولكن من الواضح: أنّ بين الوالد والأب فرقاً؛ فإنّ الأب يُطلق على المربّي وعلى العمّ والجدّ، أمّا (الوالد) فإنّما يخص الوالد بلا واسطة. فالاستغفار الثاني إنّما كان للوالد، أمّا الأوّل فكان للأب.

وثالثاً: إنّه يمكن أن يكون ذلك الذي استغفر له، وتبرّأ منه، قد عاد إلى الإيمان، فعاد هو إلى الاستغفار له.

هذا، ولكن بعض الأعلام يرى: أنّ إجماع المؤرّخين على أنّ أبا إبراهيم ليس آزر منشؤه التوراة، التي تذكر أنّ اسم أبي إبراهيم هو: (تارخ)..

ثمّ ذكر ما استظهرناه نحن أيضاً من أنّ من الممكن أن يكون نفس والد إبراهيم قد كان مشركاً يجادله في الإيمان بالله، فوعده بالاستغفار له، ووفى بوعده، ثمّ عاد فآمن بعد ذلك، فكان يدعو له بعد ذلك أيضاً حتّى في أواخر حياته هو كما أسلفنا.

---

(١) إبراهيم (١٤): ٤١.

وهذا الاحتمال وإن كان وارداً حيث لا ملزم لحمل الأب في القرآن، والوالد على المجاز، إلّا أنّه ينافي الإجماع والأخبار؛ فلا محيص عن الالتزام بما ذكرناه آنفاً من أنّ المراد بالأب هو: العمّ والمربّي، لا الوالد على الحقيقة.

مع عدم قبولنا منه قوله: إنّ استعمال الأب في العمّ المربّي يكون مجازاً))[1].

تعليق:

« أحمد عبد الله ـ السعودية ـ إمامي »

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. اللّهمّ صلّ على محمّد وآل محمّد.

لقد ذكرتم في الجواب السابق أنّ هنالك فرقاً بين الأب والوالد وهو: ((فإنّ الأب يطلق على المربّي وعلى العمّ والجدّ، أمّا (الوالد) فإنّما يخصّ الوالد بلا واسطة)).

فما هو الدليل من القرآن على استعمال كلمة الأب مرّة للمربّي، ومرّة للعمّ، ومرّة للجدّ؟ أم أنّه دليل لغوي؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

قال الطباطبائي في (تفسير الميزان):

((والأب: ربّما تطلق على الجدّ والعمّ وغيرهما، وقد اشتمل القرآن الكريم على هذا الإطلاق بعينه في قوله تعالى: ﴿**أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ**

---

(١) الصحيح من سيرة النبيّ الأعظمﷺ ٢: ١٨٩ ـ ١٩١.

وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾[(١)]، فإبراهيم جدّ يعقوب، وإسماعيل عمّه، وقد أطلق على كلّ منهما الأب، وقوله تعالى فيما يحكى من كلام يوسف عليه السلام: ﴿**وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ**﴾[(٢)]، فإسحاق جدّ يوسف، وإبراهيم عليه السلام جدّ أبيه، وقد أطلق على كلّ منهما الأب.

فقد تحصّل: أنّ آزر الذي تذكره الآية ليس أباً لإبراهيم حقيقةً، وإنّما كان معنوناً ببعض الأوصاف والعناوين التي تصحّح إطلاق الأب عليه، وأن يخاطبه إبراهيم عليه السلام بـ(يا أبت)، واللغة تسوّغ إطلاق الأب على: الجدّ، والعمّ، وزوج أُمّ الإنسان بعد أبيه، وكلّ من يتولّى أمور الشخص، وكلّ كبير مطاع، وليس هذا التوسّع من خصائص اللغة العربية، بل يشاركها فيه وفي أمثاله سائر اللغات، كالتوسّع في إطلاق الأُمّ والعمّ والأخ والأخت والرأس والعين والفم واليد والعضد والإصبع، وغير ذلك، ممّا يهدي إليه ذوق التلطّف والتفنّن في التفهيم والتفهّم))[(٣)].

(رواية آحاد لا تثبت أن آزر والد إبراهيم عليه السلام)

« علي ـ فلسطين ـ مستبصر »

السؤال:

الإخوة الكرام في مركز الأبحاث العقائدية..

---

(١) البقرة (٢): ١٣٣.

(٢) يوسف (١٢): ٣٨.

(٣) تفسير الميزان ٧: ١٦٤ تفسير سورة الأنعام.

ما قولكم العلمي البحت في الردّ على هذه الشبهة؟

هذه الرواية تنسف عقيدة أنّ آباء الأنبياء لا يمكن أن يكونوا كفّاراً، وأيضاً بها طعن بإبراهيم عليه السلام.

تقول الرواية في الكافي ـ وقال عنه المجلسي (٥٤٨/٢٦): حسن ـ:

((عَلِيُّ بنُ إبرَاهِيمَ، عَن أَبِيهِ، عَن ابن أَبِي عُمَيرٍ، عَن هِشَامِ بن سَالِمٍ، عَن أَبِي أَيُّوبَ الخَزَّازِ، عَن أَبِي بَصِيرٍ، عَن أَبِي عَبدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّ آزَرَ أَبَا إِبرَاهِيمَ عليه السلام كَانَ مُنَجِّماً لِنُمرُودَ، وَلَم يَكُن يَصدُرُ إِلّا عَن أَمرِهِ، فَنَظَرَ لَيلَةً فِي النُّجُومِ فَأَصبَحَ وَهُوَ يَقُولُ لِنُمرُودَ: لَقَد رَأَيتُ عَجَباً.

قَالَ: وَمَا هُوَ؟

قَالَ: رَأَيتُ مَولُوداً يُولَدُ فِي أَرضِنَا يَكُونُ هَلاكُنَا عَلَى يَدَيهِ، وَلا يَلبَثُ إِلّا قَلِيلاً حَتَّى يُحمَلَ بِهِ، قَالَ: فَتَعَجَّبَ مِن ذَلِكَ وَقَالَ: هَل حَمَلَت بِهِ النِّسَاءُ؟

قَالَ: لا.

قَالَ: فَحَجَبَ النِّسَاءَ عَنِ الرِّجَالِ فَلَم يَدَع امرَأَةً إِلّا جَعَلَهَا فِي المَدِينَةِ لا يُخلَصُ إِلَيهَا، وَوَقَعَ آزَرُ بِأَهلِهِ، فَعَلِقَت بِإِبرَاهِيمَ عليه السلام، فَظَنَّ أَنَّهُ صَاحِبُهُ، فَأَرسَلَ إِلَى نِسَاءٍ مِنَ القَوَابِلِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ لا يَكُونُ فِي الرَّحِمِ شَيءٌ إِلّا عَلِمنَ بِهِ، فَنَظَرنَ، فَأَلزَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَا فِي الرَّحِمِ [إِلَى] الظَّهرِ، فَقُلنَ مَا نَرَى فِي بَطنِهَا شَيئاً، وَكَانَ فِيمَا أُوتِيَ مِنَ العِلمِ أَنَّهُ سَيُحرَقُ بِالنَّارِ، وَلَم يُؤتَ عِلمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَيُنجِيهِ.

قَالَ: فَلَمَّا وَضَعَت أُمُّ إِبرَاهِيمَ أَرَادَ آزَرُ أَن يَذهَبَ بِهِ إِلَى نُمرُودَ لِيَقتُلَهُ، فَقَالَت

لَهُ امرَأَتُهُ: لا تَذهَب بِابنِكَ إِلَى نُمرُودَ فَيَقتُلَهُ، دَعنِي أَذهَب بِهِ إِلَى بَعض الغِيرَانِ أَجعَلهُ فِيهِ حَتَّى يَأتِيَ عَلَيهِ أَجَلُهُ، وَلا تَكُونَ أَنتَ الَّذِي تَقتُلُ ابنَكَ.

فَقَالَ لَهَا: فَامضِي بِهِ.

قَالَ: فَذَهَبَت بِهِ إِلَى غَارٍ، ثُمَّ أَرضَعَتهُ، ثُمَّ جَعَلَت عَلَى بَابِ الغَارِ صَخرَةً، ثُمَّ انصَرَفَت عَنهُ.

قَالَ: فَجَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ رِزقَهُ فِي إِبهَامِهِ، فَجَعَلَ يَمَصُّهَا فَيَشخُبُ لَبَنُهَا، وَجَعَلَ يَشِبُّ فِي اليَومِ كَمَا يَشِبُّ غَيرُهُ فِي الجُمعَةِ، وَيَشِبُّ فِي الجُمعَةِ كَمَا يَشِبُّ غَيرُهُ فِي الشَّهرِ، وَيَشِبُّ فِي الشَّهرِ كَمَا يَشِبُّ غَيرُهُ فِي السَّنَةِ، فَمَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَن يَمكُثَ.

ثُمَّ إِنَّ أُمَّهُ قَالَت لِأَبِيهِ: لَو أَذِنتَ لِي حَتَّى أَذهَبَ إِلَى ذَلِكَ الصَّبِيِّ فَعَلتُ.

قَالَ: فَافعَلِي.

فَذَهَبَت فَإِذَا هِيَ بِإِبرَاهِيمَ عليه السلام، وَإِذَا عَينَاهُ تَزهَرَانِ كَأَنَّهُمَا سِرَاجَانِ، قَالَ: فَأَخَذَتهُ فَضَمَّتهُ إِلَى صَدرِهَا، وَأَرضَعَتهُ، ثُمَّ انصَرَفَت عَنهُ فَسَأَلَهَا آزَرُ عَنهُ، فَقَالَت: قَد وَارَيتُهُ فِي التُّرَابِ، فَمَكَثَت تَفعَلُ فَتَخرُجُ فِي الحَاجَةِ وَتَذهَبُ إِلَى إِبرَاهِيمَ عليه السلام فَتَضُمُّهُ إِلَيهَا وَتُرضِعُهُ، ثُمَّ تَنصَرِفُ، فَلَمَّا تَحَرَّكَ أَتَتهُ كَمَا كَانَت تَأتِيهِ، فَصَنَعَت بِهِ كَمَا كَانَت تَصنَعُ، فَلَمَّا أَرَادَتِ الانصِرَافَ أَخَذَ بِثَوبِهَا. فَقَالَت لَهُ: مَا لَكَ؟

فَقَالَ لَهَا: اذهَبِي بِي مَعَكِ.

فَقَالَت لَهُ: حَتَّى أَستَأمِرَ أَبَاكَ.

قَالَ: فَأَتَت أُمُّ إِبرَاهِيمَ عليه السلام آزَرَ فَأَعلَمَتهُ القِصَّةَ.

فَقَالَ لَهَا ائتِينِي بِهِ فَأَقعِدِيهِ عَلَى الطَّرِيقِ، فَإِذَا مَرَّ بِهِ إِخوَتُهُ دَخَلَ مَعَهُم وَلا يُعرَفُ، قَالَ: وَكَانَ إِخوَةُ إِبرَاهِيمَ عليه السلام يَعمَلُونَ الأَصنَامَ وَيَذهَبُونَ بِهَا إِلَى الأَسوَاقِ وَيَبِيعُونَهَا، قَالَ: فَذَهَبَت إِلَيهِ فَجَاءَت بِهِ حَتَّى أَقعَدَتهُ عَلَى الطَّرِيقِ، وَمَرَّ إِخوَتُهُ فَدَخَلَ مَعَهُم، فَلَمَّا رَآهُ أَبُوهُ وَقَعَت عَلَيهِ المَحَبَّةُ مِنهُ، فَمَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ.

قَالَ: فَبَينَمَا إِخوَتُهُ يَعمَلُونَ يَوماً مِنَ الأَيَّامِ الأَصنَامَ إِذَا أَخَذَ إِبرَاهِيمُ عليه السلام القَدُومَ، وَأَخَذَ خَشَبَةً فَنَجَرَ مِنهَا صَنَماً لَم يَرَوا قَطُّ مِثلَهُ. فَقَالَ آزَرُ [لأُمِّهِ]: إِنِّي لأَرجُو أَن نُصِيبَ خَيراً بِبَرَكَةِ ابنِكِ هَذَا. قَالَ: فَبَينَمَا هُم كَذَلِكَ إِذَا أَخَذَ إِبرَاهِيمُ القَدُومَ فَكَسَرَ الصَّنَمَ الَّذِي عَمِلَهُ، فَفَزِعَ أَبُوهُ مِن ذَلِكَ فَزَعاً شَدِيداً، فَقَالَ لَهُ: أَيَّ شَيءٍ عَمِلتَ؟

فَقَالَ لَهُ إِبرَاهِيمُ عليه السلام: وَمَا تَصنَعُونَ بِهِ؟

فَقَالَ آزَرُ: نَعبُدُهُ.

فَقَالَ لَهُ إِبرَاهِيمُ عليه السلام: أَتَعبُدُونَ ما تَنحِتُونَ؟

فَقَالَ آزَرُ لأُمِّهِ: هَذَا الَّذِي يَكُونُ ذَهَابُ مُلكِنَا عَلَى يَدَيهِ))[1].

أقول: ((وَوَقَعَ آزَرُ بِأَهلِهِ فَعَلِقَت بِإِبرَاهِيمَ عليه السلام))، آزر هو أبو إبراهيم؟

وهنا طعن في إبراهيم!

((إِذَا أَخَذَ إِبرَاهِيمُ عليه السلام القَدُومَ، وَأَخَذَ خَشَبَةً فَنَجَرَ مِنهَا صَنَماً لَم يَرَوا قَطُّ مِثلَه)).

يا إمامية! نبيّ يصنع صنماً بيده لم ير أحد مثله قطّ! اتّقوا الله!!

(١) الكافي ٨: ٣٦٦ ـ ٣٦٨.

بانتظار ردّكم ومأجورين..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

نقول: إنّ المتن المذكور من كون آزر هو والد نبيّ الله إبراهيم عليه السلام لا يمكن القبول به؛ وإن أمكن حمله على التقية فهو، وإلّا يردّ علمه إلى صاحبه ـ وذلك للأسباب التالية:

أوّلاً: إنّ هذا القول مخالف لإجماع الطائفة من كون أجداد النبيّ صلى الله عليه وآله كانوا من الموحّدين، ولا يوجد فيهم مشرك واحد، وإبراهيم عليه السلام هو جدّ النبيّ صلى الله عليه وآله، فيكون آزر جدّه صلى الله عليه وآله أيضاً[1].

وقد ورد في هذا الجانب حديث متضافر عند الطائفتين ـ السُنّة والشيعة ـ: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: (لم يزل ينقلني الله من أصلاب الطاهرين إلى أرحام المطهّرات، حتّى أخرجني في عالمكم هذا، لم يدنّسني بدنس الجاهلية)[2].

ثانياً: لم يرد في كتب التاريخ أنّ أبا إبراهيم عليه السلام هو (آزر)، بل يقول التاريخ

---

(١) انظر: مجمع البيان، للطبرسي ٤: ٩٠ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ...﴾، ٦: ٤٢٦ قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَبِيّاً...﴾.

(٢) انظر: تصحيح اعتقاد الإمامية، للمفيد: ١٣٩ في أنّ آباء النبيّ صلى الله عليه وآله كانوا موحّدين، مجمع البيان، للطبرسي ٤: ٩٠، ٦: ٤٢٦، تفسير الرازي ٢٤: ١٧٤ قوله تعالى: ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾، الدرّ المنثور، للسيوطي ٥: ٩٨.

أنّ اسم أبيه هو (تارخ)، وهذا ما ورد أيضاً في العهدين: القديم والجديد[١].

والذين يرون أنّ (آزر) هو والد إبراهيم عليه السلام يستندون إلى تعليلات لا يمكن قبولها، ومن ذلك: أنّهم يقولون: إنّ اسم والد إبراهيم عليه السلام هو (تارخ) ولقبه (آزر)، وهذا القول لا تسنده الوثائق التاريخية.

أو يقولون: إنّ (آزر) هو اسم صنم كان أبو إبراهيم يعبده، وهذا القول مخالف لظاهر الآية القرآنية التي تقول: إنّ أباه كان (آزر)، إلّا إذا قدّرنا جملة أو كلمة، وهذا أيضاً خلاف الظاهر[٢].

هذا وقد نقل الطبري في تفسيره عن مجاهد قوله: ((لم يكن آزر والد إبراهيم))[٣]، وصرّح بهذا المعنى أيضاً الآلوسي في تفسيره عن كثير من علماء المذاهب الأُخرى غير الشيعة[٤].

ثالثاً: مخالف لظاهر القرآن الكريم، وذلك أنّ الله تعالى قال في سورة التوبة:

﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَستَغفِرُوا لِلمُشرِكِينَ وَلَو كَانُوا أُولِي قُربَى مِن بَعدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُم أَنَّهُم أَصحَابُ الجَحِيمِ ۞ وَمَا كَانَ استِغفَارُ إِبرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلّا

---

(١) الكتاب المقدّس (العهد القديم): ١٨ سفر التكوين، الإصحاح الحادي عشر ٢٦، الكتاب المقدّس (العهد الجديد): ٩٦ إنجيل لوقا، الإصحاح الثالث ٣٤.

(٢) تفسير الأمثل ٤: ٣٤٦ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ...﴾.

(٣) جامع البيان ٧: ٣١٦ حديث (١٠٤٧١) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ...﴾.

(٤) روح المعاني ٧: ١٩٤.

عَن مَّوعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلّهِ تَبَرَّأَ مِنهُ﴾[١].

وذلك لأنّ إبراهيم عليه السلام كان قد وعد (آزر) أن يستغفر له، ﴿**سَأَستَغفِرُ لَكَ رَبِّي**﴾[٢]، بأمل رجوعه عن عبادة الأصنام، ولكنّه عندما رآه مصمّماً على عبادة الأصنام ومعانداً، ترك الاستغفار له، ويتّضح من هذه الآية بجلاء أنّ إبراهيم بعد أن يئس من آزر، لم يعد يطلب له المغفرة ولم يكن يليق به أن يفعل، وكلّ القرائن تدلّ على أنّ هذه الحوادث وقعت عندما كان إبراهيم شابّاً، يعيش في (بابل) ويحارب عبدة الأصنام.

ولكن هناك آيات أُخرى في القرآن تشير إلى أنّ إبراهيم عليه السلام في أواخر عمره، وبعد الانتهاء من بناء الكعبة، طلب المغفرة لأبيه، وفي هذه الآيات ـ كما سيأتي ـ لم تستعمل كلمة (أب)، بل استعملت كلمة (والد) الصريحة في المعنى، إذ يقول: ﴿**الحَمدُ لِلّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الكِبَرِ إِسمَاعِيلَ وَإِسحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاء ۞ رَبِّ اجعَلنِي مُقِيمَ الصَّلاَةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّل دُعَاء ۞ رَبَّنَا اغفِر لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلمُؤمِنِينَ يَومَ يَقُومُ الحِسَابُ**﴾[٣].

فإذا جمعنا هذه الآية مع آية سورة التوبة التي تنهى المسلمين عن الاستغفار للمشركين وتنفي ذلك عن إبراهيم عليه السلام إلّا لفترة محدودة ولهدف مقدّس، تبيّن لنا بجلاء أنّ المقصود من (أب) في الآية المذكورة ليس الوالد، بل هو العم أو

---

(١) التوبة (٩): ١١٣ ـ ١١٤.

(٢) مريم (١٩): ٤٧.

(٣) إبراهيم (١٤): ٣٩ ـ ٤١.

الجدّ من جانب الأُمّ، أو ما إلى ذلك.

وبعبارة أُخرى: إنّ (والد) تعطي معنى الأبوّة المباشرة، بينما (أب) لا تفيد ذلك.

وقد وردت في القرآن كلمة (أب) لمعنى العمّ، كما في الآية (١٣٣) من سورة البقرة: ﴿**قَالُوا نَعبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبرَاهِيمَ وَإِسمَاعِيلَ وَإِسحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً**﴾[1]، والضمير في (قالوا) يعود إلى أبناء يعقوب، وكان إسماعيل عمّ يعقوب لا أباه[2].

ومن هنا فنحن نردّ هذه الرواية؛ لمخالفتها للقرآن، وهو منهج عُلّمناه من الأئمّة عليهم السلام في مثل هكذا مسائل.

(الجمع بين كون آباء النبيّ محمد صلى الله عليه وآله وسلم موحّدين وتسمية عبد المطّلب ابنه بـ(عبد العزّى))

« سمير ـ روسيا ـ إمامي »

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

جزاكم الله خيراً عن هذا الموقع وعن جهودكم الجليلة.

عندي سؤال حيّرني وأرجو أن أجد عندكم الجواب:

---

(١) البقرة (٢): ١٣٣.

(٢) انظر: تفسير الأمثل ٤: ٣٤٦ ـ ٣٤٨ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ...﴾.

بما أنّ آباء النبيّ صلى الله عليه وآله من آدم عليه السلام موحّدون، ومن البعيد جدّاً أن يختار الله تعالى الأنبياء من نطف غير طاهرة قد دنّستها الأرجاس، فما علّة تسمية عبد المطّلب لابنه المعروف بـ(أبي لهب) بـ(عبد العزّى)؟

حفظكم الله والسلام عليكم.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

ممّا يجب أن نعرفه قبل الخوض في التسمية ومشروعيتها، أنَّ هناك أدلّة عديدة نؤمن بها بأنّ آباء الأنبياء والأئمّة عليهم السلام موحّدون مؤمنون، وهم من أصلح وأفضل أهل زمانهم، قال تعالى: ﴿**مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ**﴾[1]، وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ**﴾[2].

وقد جاءت أحاديث كثيرة تتضمن هذه المعاني، نذكر بعضها اختصاراً:

روى ابن جرير الطبري في (نوادر المعجزات): ((ثمّ قذفنا في صلب آدم، ثمّ أُخرجنا إلى أصلاب الآباء وأرحام الأُمّهات، ولا يصيبنا نجس الشرك، ولا سفاح الكفر، يسعد بنا قوم ويشقى بنا آخرون))[3].

---

(١) الحجّ (٢٢): ٧٨.

(٢) الشعراء (٢٦): ٢١٩.

(٣) نوادر المعجزات: ٨١، الباب الثاني: فضائل سيّدة النساء فاطمة الزهراء.

وورد أيضاً: ((وكانت قريش تقول: عبد المطّلب إبراهيم الثاني))[١].

وكذلك قصّته المشهورة وقوله العظيم في وجه أبرهة الحبشي: ((للبيت ربٌّ يحميه[يمنعه]))[٢]، واستسقائه بالنبيّ ﷺ عند الجدب والمجاعة، وتوجّهه إلى الكعبة، والتوجّه والتوسّل به إلى الله تعالى[٣].

وقال الشيخ المفيد في (أوائل المقالات): ((واتّفقت الإمامية على أنّ آباء رسول الله ﷺ من لدن آدم إلى عبد الله بن عبد المطّلب مؤمنون بالله ـ عزّ وجلّ ـ موحّدون له. واحتجّوا في ذلك بالقرآن والأخبار، قال الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿**الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ ۞ وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ**﴾[٤]. وقال رسول الله ﷺ: (لم يزل ينقلني من أصلاب الطاهرين إلى أرحام المطهّرات حتّى أخرجني في عالمكم هذا)[٥]))[٦].

وروي عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: (والله ما عبد أبي ولا جدّي عبد المطّلب ولا هاشم ولا عبد مناف صنماً قط). قيل له: فما كانوا يعبدون؟ قال:

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢: ١١ مولد رسول الله ﷺ.

(٢) كشف الخفاء، للعجلوني ٢: ١٣٨[٢٠٣٧] حرف اللام، السيرة النبوية، لابن كثير ١: ٣٣ قصّة أصحاب الفيل، الكامل في التاريخ، لابن الأثير ١: ٤٤٤.

(٣) السيرة الحلبية ١: ١٨٩.

(٤) الشعراء (٢٦): ٢١٨ ـ ٢١٩.

(٥) تفسير مجمع البيان ٤: ٩٠، ٦: ٤٢٦.

(٦) أوائل المقالات: ٤٥ ـ ٤٦.

(كانوا يصلّون إلى البيت على دين إبراهيم عليه السلام متمسّكين به)[١].

وقد روى أهل السُنّة في تفاسيرهم ما يدعم صلاحهم ومدحهم، ونقتصر على هذه الرواية:

روى السيوطي في (الدرّ المنثور): ((عن ابن مردويه، عن ابن عبّاس، قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت: بأبي أنت وأُمّي! أين كنت وآدم في الجنّة؟ فتبسّم حتّى بدت نواجذه، ثمّ قال: (إنّي كنت في صلبه... لم يلتق أبواي قطّاً على سفاح، لم يزل الله ينقلني من الأصلاب الطيّبة إلى الأرحام الطاهرة، مصفّى مهذّباً، لا تتشعّب شعبتان إلّا كنت في خيرهما...)))[٢].

وبعد هذه المقدّمة والتسليم بها، ينبغي علينا إحسان الظنّ بهم، وتأويل بعض الأسماء، مثل: (عبد العزّى) التي وردت عنهم، خصوصاً أنّ أبا لهب هذا من الكفّار وليس والداً للنبيّ صلى الله عليه وآله ولا للأئمّة عليهم السلام، ولله الحمد والمنّة.

ومع ذلك نقول بأنّ الأسماء عند العرب من أقسام الألفاظ المرتجلة التي لا تدلّ فيها الألفاظ على معانيها، بل على مسمّياتها، ومنها: أسماء الأعلام والبلدان والآلات والأدوات وغيرها. فمثلاً: مَن سمّى ابنه جميلاً، لا يجعله بهذه التسمية جميلاً حقيقةً، بل قد يكون غيرَ جميل حقيقةً، ومن سمّى ابنه: عبد الله، فقد يكون عدّواً لله، فلم يدلّ الاسم على مسمّاه، وهكذا.

---

(١) إكمال الدين وإتمام النعمة، للصدوق: ١٧٤ الباب ١٢.

(٢) الدرّ المنثور ٥: ٩٨ سورة الشعراء.

بالإضافة إلى أنّ مفردة (العزّى) غير مختصّة بالآلهة في أصل وضعها في اللغة العربية؛ فإنّها تعني: العزيزة الشريفة ـ مؤنّث الأعزّ ـ فيكون معنى (عبد العزّى): خادم العزيزة، وليس عبداً بمعنى العبادة، كما في عبد المطّلب نفسه.

وكذلك تسمية هذا الابن من بين أبنائه العشرة بهذه التسمية، لها دلالتها على علم عبد المطّلب بجحده وكفره بالرسالة العظيمة في مستقبله، ويدعم هذا الرأي تسمية عدو الله أبي لهب بـ(عبد العزّى)، وتسمية أبي رسول الله صلى الله عليه وآله بـ(عبد الله).

وربّما علمه وفعله في هاتين التسميتين ناتجة عن المداراة والمصلحة والتقية مع ذلك المجتمع القبلي الجاهلي الظالم، فلولا هذه التغطية بـ(عبد العزّى) والتي قد يقصد منها (خادم العزيزة)، وظاهرها اعترافه بآلهتهم، كما كان أبو طالب يفعل ذلك معهم؛ حمايةً للرسول صلى الله عليه وآله، لما استطاع التسمية بـ(عبد الله) والحفاظ عليه، وعلى نفسه من هؤلاء المشركين، ليكون نبيّنا صلى الله عليه وآله بأبهى صورة وأجمل الأسماء وأحبّها إلى الله تعالى. والله العالم.

(شرعية نذر عبد المطّلب ذبح أحد أبنائه العشرة)

« أبو حسن ـ البحرين ـ إمامي »

السؤال:

إذا كان عبد المطّلب مؤمناً، فلماذا قام بهذا النذر: (قتل أحد أولاده إذا وصل عددهم عشرة) الذي يتصرّف بموجبه بنفس أُخرى، وهو محرّم شرعاً، ثمّ يقوم باللجوء إلى الكهنة والاقتراع بالأسهم؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

لا يبعد أن يكون نذر عبد المطّلب ذبح أحد أبنائه إن بلغوا عشرة ـ إن صحّ خبر النذر ـ ناجماً عن إلهام أو رؤيا صادقة، على حذو رؤيا نبيّ الله إبراهيم عليه السلام؛ فعبد المطّلب لم يكن شخصاً عادياً، والمظنون جدّاً أنّه من الأوصياء، ولا أقلّ من كونه موحّداً على دين جدّه إبراهيم عليه السلام، وقيل: إنّه من أوصياء عيسى المسيح عليه السلام.

والذي يؤيّد كونه وصيّاً: ما ورد في الأخبار: ((أنّ الأرض لا تخلو من حجّة لله وإلّا لساخت بأهلها))، وكان الناس في عصر عبد المطّلب على عبادة الأوثان، فلو لم يكن في الناس حجّة لله لَما قامت الأرض ولَما استقرّت.

وممّا يؤيّده كذلك: ما ورد في كتب السُنّة من حادثة جيش أبرهة الذي جاء لهدم الكعبة ـ كما أشارت إليه سورة الفيل ـ وحين التقى به أبرهة وهو بصدد استرجاع مائتي ناقة له استولى عليها جيش أبرهة، قال له أبرهة: قد كنت أعجبتني حين رأيتك، ثمّ زهدت فيك حين كلّمتني؛ أتكلّمني في مائتي بعير، وتترك بيتاً هو دينك ودين آبائك قد جئت لهدمه لا تكلّمني فيه؟

فقال عبد المطّلب: إنّي أنا ربّ الأبل، وإنّ للبيت ربّاً سيمنعه[1].

وموقفه هذا يدلّ على درجة عالية من التسليم واليقين لا يمكن أن تتّفق إلّا لنبيّ أو وصيّ نبيّ.

---

(١) جامع البيان ٣٠: ٤٨٩ سورة الفيل.

ومن يكن كذلك فكيف يتصوّر أن تبدر منه معصية عظمى تتمثل في ذبح أحد أبنائه وإن كان نذراً؟

فيجب أن نلتمس لفعله هذا وجهاً صحيحاً من الشرع، وقد استقربنا بأنّه قد تلقّى من الله تعالى عبر الرؤيا أو الوحي أو الإلهام ما دفعه إلى الإقدام على ما أقدم عليه، ولعلّه كان مؤمناً بأنّ الله تعالى سوف يفدي ولده عبد الله كما فدى إسماعيل عليه السلام من قبل، ولهذا أقدم على نذره.

وحادثة الذبح كما يرويها بعض المؤرّخين: أنّ عبد المطّلب كان نذر إن وافى له عشرة رهط أن ينحر أحدهم، فلمّا توافوا له أقرع بينهم، فصارت القرعة على عبد الله وكان أحبّهم إليه، فقال: أهو أو مائة من الإبل؟ ثمّ أقرع ثانية بين المائة وبينه، فصارت القرعة على الإبل.

فهذا الخبر يدلّ على أنّ عبد المطّلب كان عازماً منذ البداية على فداء ولده بالإبل، وإلّا لمضى لسبيله وذبح عبد الله، أو همّ بذبحه كما فعل إبراهيم عليه السلام من قبل.

أمّا قولك: ((ثمّ يقوم باللجوء إلى الكهنة والاقتراع بالأسهم))، فلا نرى فيه بأساً أو عيباً على عبد المطّلب كما تظنّ أنت، فإنّ العرب كانوا يقترعون في كثير من المسائل التي يتحيّرون فيها، كالسفر وغيره، فقد كانت القرعة من عادات العرف العربي في الجاهلية وقد أقرّها الإسلام بعد ذلك، أمّا ذهاب عبد المطّلب إلى الكهنة فلم يثبت، وإن ثبت فهو لأجل القرعة لا لأجل التعلّم أو التصديق بأقوالهم.

تعليق:

« علي الجابري ـ العراق ـ إمامي »

لا يمكن القبول عقلاً بأنّ إنساناً عاقلاً ينذر هذا النذر المزعوم، فبدل أن يذبح أحد أبنائه إذا بلغوا العشرة فإنّه يتوقّف عن إتيان النساء قبل ذلك!

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

إنّ آباء النبيّ صلى الله عليه وآله كانوا يعلمون أنّهم يحملون نور النبوّة.

فلعلّ رغبة عبد المطّلب في كثرة الأبناء ليس هو لأجل كثرتهم، بل هو منتظر لانتقال ذلك النور إلى أحد أبنائه، فطلبه للابن العاشر لأجل هذا الغرض، ولعلّ مقصود نذره هو: إذا تحقّق انتقال النور سوف يذبح أحد أبنائه غير ذلك الابن الذي يحمل ذلك النور، وليس معنى ذبحه أن يحصل ذلك بدون رضى من الله تعالى، بل معناه أنّه لو اختبر كما اختبر إبراهيم عليه السلام بذبح ابنه لفعل.

ولمّا خرجت القرعة على عبد الله الحامل لنور النبوّة، التجأ إلى طريقة أُخرى، وهي: التعرّض إلى اختبار آخر، هو: التنازل عن أمواله من الإبل في قبال حفظ هذا الولد الحامل لنور النبوّة، فصارت القرعة على الإبل دون الابن، فرضي بذلك.

(إسلام أبوي النبيّ محمّد ﷺ وعمّه في مصادر السُنّة)

«أيمن عبد العزيز ـ مصر ـ سُنّي»

السؤال:

ما الدليل على إسلام أُمّ الرسول ﷺ وأبيه وعمّه من كتب أهل السُنّة.

والسلام عليكم.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

ولد النبيّ ﷺ وترعرع في عائلة تدين بالتوحيد، وتتمتّع بسموّ الأخلاق، وعلوّ المنزلة، فإيمان جدّه عبد المطّلب نلمسه من كلامه ودعائه عند هجوم أبرهة الحبشي لهدم الكعبة؛ إذ لم يلتجئ إلى الأصنام، بل توكّل على الله لحماية الكعبة[1].

بل يمكن أن نقول بأنّ عبد المطّلب كان عارفاً بشأن النبيّ ﷺ ومستقبله المرتبط بالسماء، من خلال الأخبار التي أكدت ذلك. وتجلّت اهتماماته به في الاستسقاء بالنبيّ ﷺ وهو رضيع، وما ذلك إلّا لِما كان يعلمه من مكانته عند الله المنعم الرزّاق[2].

---

(١) انظر: السيرة النبوية، لابن كثير ١: ٣٣ قصّة أصحاب الفيل. تاريخ الطبري ١: ٥٥٣، الكامل في التاريخ، لابن الأثير ١: ٤٤٤ ذكر أمر الفيل.

(٢) انظر: السيرة الحلبية: ١: ١٨٩. الملل والنحل، للشهرستاني: ٢: ٢٤٠ الفصل الثاني: المحاصلة من العرب.

والشاهد الآخر هو: تحذيره لأُمّ أيمن من الغفلة عنه عندما كان صغيراً[١].

وكذلك حال عمّه أبي طالب الذي استمر في رعاية النبيّ صلى الله عليه وآله ودعمه لأجل تبليغ الرسالة والصدع بها حتّى آخر لحظات عمره المبارك، متحمّلاً في ذلك أذى قريش وقطيعتهم وحصارهم له في الشِعب.

ونلمس هذا في ما روي عن أبي طالب عليه السلام من مواقف ترتبط بحرصه على سلامة حياة النبيّ صلى الله عليه وآله[٢].

وأمّا والدا النبيّ صلى الله عليه وآله، فالروايات دالّة على نبذهما للشرك والأوثان، ويكفي دليلاً قول الرسول صلى الله عليه وآله: (لم أزل أُنقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات)[٣]، وفيه إيعاز إلى طهارة آبائه وأُمّهاته من كلّ دنس وشرك.

قال المعلّق على كتاب (بحار الأنوار) للمجلسي عبد الرحيم الرباني الشيرازي: وذهب بعضهم ـ أي: المخالفون ـ إلى إيمان والديه صلى الله عليه وآله وأجداده، واستدلّوا عليه بالكتاب والسُنّة، منهم: السيوطي؛ قال في كتاب (مسالك الحنفاء: ١٧):

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد ١: ١١٨ ذكر ضم عبد المطّلب رسول الله صلى الله عليه وآله، تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر ٣: ٨٥، باب ذكر مولد النبيّ صلى الله عليه وآله، البداية والنهاية ٢: ٣٤٣ رضاعته عليه الصلاة والسلام، والسيرة النبوية، لابن كثير ١: ٢٤٠ إكرام عبد المطّلب له.

(٢) انظر: أُسد الغابة، لابن الأثير ١: ١٩ ذكر وفاة خديجة وأبي طالب، تاريخ الطبري ٢: ٦٤، البداية والنهاية ٣: ٦٣، والسيرة النبوية، لابن كثير ١: ٤٧٣, وغيرها.

(٣) انظر: السيرة الحلبية ١: ٤٥، ٧٠, تفسير الآلوسي ٧: ١٩٥ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ...﴾، تفسير البحر المحيط، لأبي حيّان ٧: ٤٥ قوله تعالى: ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾، تفسير الرازي ١٣: ٣٩ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ...﴾، ٢٤: ١٧٤ قوله تعالى: ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾.

((المسلك الثاني، أنّهما ـ أيّ عبد الله وآمنة ـ لم يثبت عنهما شرك، بل كانا على الحنيفية دين جدّهما إبراهيم على نبيّنا وعليه الصلاة والسلام، كما كان على ذلك طائفة من العرب، كزيد بن عمرو بن نفيل، وورقة بن نوفل، وغيرهما)).

وهذا المسلك ذهبت إليه طائفة، منهم: الإمام فخر الدين الرازي، فقال في كتابه (أسرار التنزيل) ما نصّه: ((قيل: إنّ آزر لم يكن والد إبراهيم، بل كان عمّه، واحتجّوا عليه بوجوه، منها: أنّ آباء الأنبياء ما كانوا كفّاراً، ويدلّ عليه وجوه، منها: قوله تعالى: ﴿**الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ**﴾[1]؛ قيل: معناه أنّه كان ينقل نوره من ساجد إلى ساجد.

وبهذا التقدير الآية دالّة على أنّ جميع آباء محمّد(صلى الله عليه وآله) كانوا مسلمين، وحينئذ يجب القطع بأنّ والد إبراهيم ما كان من الكافرين، إنّما ذاك عمّه، أقصى ما في الباب أن يُحمل قوله تعالى: ﴿**وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ**﴾ على وجوه أُخر، وإذا وردت الروايات بالكلّ ولا منافاة بينهما وجب حمل الآية على الكلّ، ومتى صحّ ذلك ثبت أنّ والد إبراهيم ما كان من عبدة الأوثان.

ثمّ قال: وممّا يدلّ على أنّ آباء محمّد(صلى الله عليه وآله) ما كانوا مشركين قوله(عليه السلام): (لم أزل أنقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات)، وقال تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ**﴾[2]؛ فوجب أن لا يكون أحد من أجداده مشركاً)).

---

(١) الشعراء (٢٦): ٢١٨ ـ ٢١٩.

(٢) التوبة (٩): ٢٨.

هذا كلام الإمام فخر الدين الرازي بحروفه، وناهيك به إمامة وجلالة، فإنّه إمام أهل السُنّة في زمانه، والقائم بالردّ على الفرق المبتدعة في وقته.

ثمّ قال السيوطي: ((وعندي في نصرة هذا المسلك وما ذهب إليه الإمام فخر الدين أمور، أحدها: دليل استنبطه مركّب من مقدّمتين:

الأُولى: إنّ الأحاديث الصحيحة دلّت على أنّ كلّ أصل من أُصول النبيّ صلى الله عليه وآله من آدم عليه السلام إلى أبيه عبد الله فهو خير أهل قرنه وأفضلهم، ولا أحد في قرنه ذلك خير منه ولا أفضل.

والثانية: إنّ الأحاديث والآثار دلّت على أنّه لم تخلُ الأرض ـ من عهد نوح عليه السلام أو آدم عليه السلام إلى بعثة النبيّ صلى الله عليه وآله، إلى أن تقوم الساعة ـ من ناس على الفطرة، يعبدون الله ويوحّدونه، ويصلّون له، وبهم تحفظ الأرض، ولولاهم لهلكت الأرض ومن عليها، وإذا قرنت بين هاتين المقدّمتين أنتج منهما قطعاً أنّ آباء النبيّ صلى الله عليه وآله لم يكن فيهم مشرك؛ لأنّه ثبت في كلّ منهم أنّه خير قرنه، فإن كان الناس الذين على الفطرة هم آباؤهم (إياهم) فهو المدّعى، وإن كان غيرهم وهم على الشرك لزم أحد الأمرين: إمّا أن يكون المشرك خيراً من المسلم، وهو باطل بالإجماع، وإمّا أن يكون غيرهم خيراً منهم، وهو باطل لمخالفة الأحاديث فوجب قطعاً أن لا يكون فيهم مشرك ليكونوا خير أهل الأرض في كلّ قرنه...)) انتهى.

ثمّ ذكر أدلّة لإثبات المقدّمة الأُولى، منها:

ما أخرجه البخاري: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (بعثت من خير

قرون بني آدم قرناً فقرناً، حتّى بعثت من القرن الذي كنت فيه)[١].

وما أخرجه البيهقي في (دلائل النبوّة): عن أنس: أنّ النبيّ‏ﷺ قال: (ما افترق الناس فرقتين إلّا جعلني الله في خيرهما. فأخرجت من بين أبوي (أبوين) فلم يصبني شيء من عهد (عهر) الجاهلية، وخرجت من نكاح، ولم أخرج من سفاح، من لدن آدم حتّى انتهيت إلى أبي وأمّي، فأنا خيركم نفساً، وخيركم أباً)[٢].

وما أخرج أبو نعيم في (دلائل النبوّة) من طرق: عن ابن عبّاس، قال: قال النبيّ‏ﷺ: (لم يزل الله ينقلني من الأصلاب الطيبة إلى الأرحام الطاهرة، مصفّى مهذباً لا تنشعب شعبتان إلّا كنت في خيرهما).

وما أخرجه الحافظ أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي في فضائل العبّاس من حديث واثلة بلفظ: (إنّ الله اصطفى من ولد آدم إبراهيم واتّخذه خليلاً، واصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل، ثمّ اصطفى من ولد إسماعيل نزاراً، ثمّ اصطفى من ولد نزار مضر، ثمّ اصطفى من مضر كنانة، ثمّ اصطفى من كنانة قريشاً، ثمّ اصطفى من قريش بني هاشم، ثمّ اصطفى من بني هاشم بني عبد المطّلب، ثمّ اصطفاني من بني عبد المطّلب). قال: أورده المحبّ الطبري في (ذخائر العقبى).

ثمّ ذكر تسعة أحاديث أُخرى تدلّ على ذلك.

---

(١) انظر: صحيح البخاري ٤: ١٦٦ كتاب (بدء الخلق).

(٢) انظر: دلائل النبوّة ١: ١٧٤، باب (ذكر شرف أصل الرسولﷺ ونسبه).

ثمّ ذكر أدلّة لإثبات المقدّمة الثانية:

منها: أحاديث تدلّ على أنّ الأرض لم تزل بعد نوح كان على وجهها مسلمون يعملون لله بطاعته، ويدفع الله بهم عن أهل الأرض، فعدّهم في بعضها: سبعة، وفي أُخرى: أربعة عشر، وفي ثالثة: اثني عشر.

ومنها: أحاديث وردت في تفسير قوله تعالى: ﴿**كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً**﴾[1]؛ فيها: أنّه كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلّهم على شريعة من الحقّ. وفيها: أنّ ما بين نوح إلى آدم من الآباء كانوا على الإسلام. وفيها: أنّ أولاد نوح عليه السلام لم يزالوا على الإسلام وهم ببابل حتّى ملكهم نمرود بن كوس (كوش)، فدعاهم إلى عبادة الأوثان، ففعلوا.

ثمّ قال: فعُرف من مجموع هذه الآثار أنّ أجداد النبيّ صلى الله عليه وآله كانوا مؤمنين بيقين من آدم إلى زمن نمرود، وفي زمنه كان إبراهيم عليه السلام وآزر، فإن كان آزر والد إبراهيم فيستثنى من سلسلة النسب، وإن كان عمّه فلا استثناء في هذا القول ـ أعني: أنّ آزر ليس أبا إبراهيم ـ كما ورد عن جماعة من السلف.

ثمّ ذكر آثاراً وأقوالاً تدلّ على أنّ آزر كان عمّ إبراهيم ولم يكن أباه.

ثمّ قال: ثمّ استمر التوحيد في ولد إبراهيم وإسماعيل، قال الشهرستاني في (الملل والنحل): كان دين إبراهيم قائماً والتوحيد في صدر العرب شائعاً، وأوّل

---

(١) البقرة (٢): ٢١٣.

من غيّره واتّخذ عبادة الأصنام: عمرو بن لحي.

وقال عماد الدين ابن كثير في تاريخه: كانت العرب على دين إبراهيم عليه السلام إلى أن ولي عمرو بن عامر الخزاعي مكّة، وانتزع ولاية البيت من أجداد النبيّ صلى الله عليه وآله، فأحدث عمرو المذكور عبادة الأصنام، وشرّع للعرب الضلالات، وتبعته العرب على الشرك، وفيهم بقايا من دين إبراهيم، وكانت مدّة ولاية خزاعة على البيت ثلاثمئة سنة، وكانت ولايتهم مشؤومة، إلى أن جاء قصي جدّ النبيّ صلى الله عليه وآله فقاتلهم وانتزع ولاية البيت منهم، إلّا أنّ العرب بعد ذلك لم ترجع عمّا كان أحدثه عمرو الخزاعي.

فثبت أنّ آباء النبيّ صلى الله عليه وآله من عهد إبراهيم عليه السلام إلى زمان عمرو المذكور كلّهم مؤمنون بيقين، ونأخذ الكلام على الباقي.

ثمّ ذكر آيات لإثبات ذلك، وعقّبها بأحاديث، منها: ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ**﴾[1]، تدلّ على أنّ التوحيد كان باقياً في ذرّية إبراهيم عليه السلام، ولم يزل ناس من ذرّيته على الفطرة يعبدون الله تعالى حتّى تقوم الساعة.

وأحاديث في تفسير قوله: ﴿**وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الأَصْنَامَ**﴾[2]، تدلّ على أنّ الله استجاب لإبراهيم عليه السلام دعوته في ولده، فلم يعبد أحد من ولده صنماً بعد دعوته.

وحديثاً في تفسير قوله تعالى: ﴿**رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي**﴾[3]،

---

(١) الزخرف (٤٣): ٢٨.

(٢) إبراهيم (١٤): ٣٥.

(٣) إبراهيم (١٤): ٤٠.

يدلّ على أنّه لن تزال من ذرّية إبراهيم ناس على الفطرة يعبدون الله تعالى.

ثمّ ذكر آثاراً تدلّ على أنّ عدنان ومعد وربيعة ومضر وخزيمة والياس وكعب بن لؤي وغيرهم كانوا مسلمين.

ثمّ قال: فحصل ممّا أوردناه أنّ آباء النبيّ صلى الله عليه وآله من عهد إبراهيم إلى كعب بن لؤي كانوا كلّهم على دين إبراهيم عليه السلام، وولده مرّة بن كعب الظاهر أنّه كذلك؛ لأنّ أباه أوصاه بالإيمان، وبقي بينه وبين عبد المطّلب أربعة آباء، وهم: كلاب، وقصي، وعبد مناف، وهاشم، ولم أظفر فيهم بنقل، لا بهذا ولا بهذا.

وأمّا عبد المطّلب ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّه لم تبلغه الدعوة.

والثاني: أنّه كان على التوحيد وملّة إبراهيم، وهو ظاهر عموم قول الإمام فخر الدين، وما تقدّم من الأحاديث.

والثالث: أنّ الله أحياه بعد بعثة النبيّ عليه السلام حتّى آمن به وأسلم ثمّ مات، حكاه ابن سيّد الناس، وهذا أضعف الأقوال.

ووجدت في بعض كتب المسعودي اختلافاً في عبد المطّلب، وأنّه قد قيل فيه: مات مسلماً لِما رأى من الدلائل على نبوّة محمّد صلى الله عليه وآله، وعلم أنّه لا يبعث إلّا بالتوحيد.

وقال الشهرستاني في (الملل والنحل): ظهر نور النبيّ صلى الله عليه وآله في أسارير عبد المطّلب بعض الظهور، وببركة ذلك النور أُلهم النذر في ذبح ولده، وببركته كان يأمر ولده بترك الظلم والبغي، ويحثّهم على مكارم الأخلاق، وينهاهم عن دنيات

الأمور، وببركة ذلك النور كان يقول في وصاياه: إنّه لن يخرج من الدنيا ظلوم حتّى يُنتقم منه وتصيبه عقوبة، إلى أن هلك رجل ظلوم لم تصبه عقوبة، فقيل لعبد المطّلب في ذلك، ففكّر في ذلك فقال: والله إنّ وراء هذه الدار دار يجزى فيها المحسن بإحسانه، ويعاقب فيها المسيء بإساءته، وببركة ذلك النور قال لأبرهة: إنّ لهذا البيت ربّاً يحفظه، ومنه قال وقد صعد أبا قبيس:

لا هـمّ أنّ المـرء يمنـع رحلـه فـامنع   لا يغلـبنّ صـليبهم ومحـالهم عـدوا
فانصر على آل الصليب وعابديه اليوم

انتهى كلام الشهرستاني[1].

ثمّ ذكر أموراً تدلّ على إيمان عبد المطّلب، إلى أن قال: ثمّ رأيت الإمام أبا الحسن الماوردي أشار إلى نحو ما ذكره الإمام فخر الدين، إلّا أنّه لم يصرّح كتصريحه؛ فقال في كتابه (أعلام النبوّة): ((لمّا كان أنبياء الله صفوة عباده وخيرة خلقه لما كلّفهم من القيام بحقّه والإرشاد لخلقه، استخلصهم من أكرم العناصر، واجتباهم بمحكم الأوامر، فلم يكن لنسبهم من قدح، ولمنصبهم من جرح، لتكون القلوب (لهم) أصغى، والنفوس لهم أوطأ، فيكون الناس إلى إجابتهم أسرع، ولأوامرهم أطوع..

وإنّ الله استخلص رسولهﷺ من أطيب المناكح، وحماه من دنس الفواحش،

(١) انظر: الملل والنحل ٢: ٢٣٩.

ونقله من أصلاب طاهرة إلى أرحام منزّهة، وقد قال ابن عبّاس في تأويل قول الله تعالى: ﴿**وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ**﴾[١]، أي: تقلّبك من أصلاب طاهرة من أب بعد أب إلى أن جعلك نبيّاً. فكان نور النبوّة ظاهراً في آبائه.

وإذا خبرت حال نسبه وعرفت طهارة مولده، علمت أنّه سلالة آباء كرام، ليس في آبائه مسترذل، ولا مغمور مستبذل، بل كلّهم سادة قادة. وشرف النسب، وطهارة المولد من شروط النبوّة)). انتهى كلام الماوردي بحروفه.

قلت: ثمّ فصّل السيوطي الكلام حول ذلك وحول أُمّهاته صلى الله عليه وآله، وصنّف أيضاً في ذلك كتابه (الدرج المنيفة في الآباء الشريفة)، وكتابه (المقامة السندسية في النسبة المصطفوية)، وكتابه (التعظيم والمنّة في أنّ أبوي رسول الله صلى الله عليه وآله في الجنّة)، وكتابه (السبل الجليّة في الآباء العلية)، وصنّف كتاب (نشر العلمين المنيفين في إحياء الأبوين الشريفين)، ردّ فيه على من جزم بأنّ الحديث الذي ورد في إحيائهما موضوع، وصنّف كتاب (أنباء الأذكياء في حياة الأنبياء عليهم السلام).

قلت: وممّن صرّح بإيمان عبد المطّلب وغيره: المسعودي، واليعقوبي، وغيرهما))[٢].

---

(١) الشعراء (٢٦): ٢١٩.

(٢) بحار الأنوار ١٥: ١١٨ الهامش، وانظر: مسالك الحنفا في والدي المصطفى، ⇐

(أُمّهات الأئمّة مختارات من قبل الله عزّ وجلّ)

« فارس العراقي ـ العراق ـ سُنّي »

السؤال:

هل أنّ أزواج وأُمّهات الأئمّة الاثني عشر جرى اختيارهنّ بأمر من الله عزّ وجلّ وتوفيقه؛ لأنّه حسب ما قرأته في الكتب فإنّ معظم أُمّهات وزوجات الأئمّة هنّ جوارٍ مملوكات، ولسن من الحرائر ذوات النسب الشريف، وليست لهنّ قربى بالنسب النبويّ الهاشمي الشريف؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

إنّ الله تبارك وتعالى قد اختار أُمّهات الأئمّة عليهم السلام، فالإمام لا يُولد إلّا من صلب طاهر ورحم مطهّر، كما ورد في بعض الأخبار والزيارات، ولا يضرّ كون أُمّ الإمام جارية أو مملوكة ما دامت متّصفة بهذه الصفة (ذات الرحم المطهّر)، وكون أغلب أُمّهات الأئمّة عليهم السلام أُمّهات ولد (مملوكات) أو جوارٍ، ربّما فيه حكمة، وهي المصاهرة في بعض الأقوام لأجل نشر الإسلام بطريق العصبية، وهذا أسلوب سلمي لا يعتمد على الحرب، له أبلغ الأثر في كسب الأتباع، كما لا يخفى على المطّلع على سنن التاريخ والعمران البشري.

⇉

المطبوع مع مجموعة رسائل السيوطي ضمن كتاب الحاوي للفتاوي ٢: ٢٠٢ (٦٧).

(أُمّهات الأئمّة عليهم السلام اخترن من بلدان متعدّدة)

« عبّاس علي ـ أمريكا ـ إمامي »

السؤال:

السلام عليكم..

لماذا بعض أُمّهات الأئمّة عليهم السلام نساء لسن من نسل فاطمة الزهراء عليها السلام؟

لماذا الأئمّة لم يتزوّجوا من بنات أقاربهم مثلاً، وتزوّجوا من نساء أخريات، فمنهنّ من فارس، أو المغرب، أو الإفرنجة، ومنهنّ لم يُلدن مسلمات، هل هناك تفصيل في هذه المسألة؟

فمثلاً: أُمّ الإمام المهدي كما تروي الروايات أنّها كانت تدين بالمسيحية، وقد يستشكل البعض في أنّ مثلاً والديها مشركان، وقد يكونان ممّن أكلا الحرام أو شربا الخمر، فكيف يكون التأثير هنا على النطف والنسل؟

وقد يستشكل أحد المخالفين ويقول: إنّ جدّيّ الإمام المهدي لأُمّه مشركان، ما هو الجواب؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

هناك تقدير إلهي لأُمّهات الأئمّة عليهم السلام؛ فقد تم اختيارهنّ من بلدان مختلفة، ولعلّ ذلك لحكمة إلهية، يمكن أن تكون لربط تلك الجماعات بالمذهب الحقّ

من خلال هذه المصاهرة فيهم.

ثمّ إنّ الاختيار وقع على نساء خالصات ومصفّيات من كلّ نقص حتّى صرن أُمّهات الأئمّة عليهم السلام.

ثمّ إنّه لا يشترط في نساء الأئمّة ولا الأنبياء عليهم السلام أن يكون آباؤهنّ مسلمين؛ فلقد تزوّج النبيّ صلى الله عليه وآله من نساء كان آباؤهنّ مشركين.

نعم، يشترط في أُمّهات الأئمّة عليهم السلام أن يكنّ من ذوات الأرحام المطهّرة.

(الافتراء على الأئمّة عليهم السلام من حيث الوالدات)

« خادم ـ الكويت ـ إمامي »

السؤال:

ممّا لا شكّ فيه أنّ بعض النواصب يقومون بالتشهير بنا وسبّنا بأقذع الألفاظ، ونحتسب ذلك عند الله تعالى، ولكن قد وصل الأمر ببعضهم إلى أنّ يأتون بأحاديث من كتبنا تدلّ على أنّ أُمّهات أئمّتنا الأطهار صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين من الجواري، ثمّ يستدلّون بأنّ الجارية (والعياذ بالله) حسب مذهبنا يجوز استعارة فرجها (أستغفر الله ربّي وأتوب إليه)، بئس ما خلفوا عترة نبيّهم صلى الله عليه وآله فلم يكفيهم الظلم، والآن يسبّون الشرف الطاهر، ويشكّكون بالشجرة المباركة.

راجياً منكم بيان هذا الأمر، وما ذكر في كتبنا من أحاديث، وما صحّتها؟

والدفاع عن أهل البيت أرواحنا لهم الفداء في أقرب وقت ممكن، ودمتم موفّقين، تحرسكم رعاية الباري عزّ وجلّ.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

إنّ الأكاذيب وأنصاف الحقائق لن تنال من أهل بيت النبوّة، الذين طهّرهم الله تطهيراً؛ ﴿**يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ**﴾(١).

نقول: وإن كانت بعض زوجات الأئمّة من الجواري، إلّا أنّ الأئمّة عليهم السلام كانوا يعتقوهنّ ثمّ يتزوّجوهنّ بالعقد الدائم.

فمثلاً أُمّ الإمام زين العابدين عليه السلام، هي (شاه زنان)، أعتقها أمير المؤمنين عليه السلام وزوّجها للحسين عليه السلام(٢).

وكذلك أُمّ القائم عجّل الله تعالى فرجه الشريف أيضاً تزوّجها الإمام الحسن العسكري عليه السلام، بعد أن أعتقها أبوه الإمام علي الهادي عليه السلام، فكانت زوجة له بعد أن كانت جارية.

ففي (كمال الدين وإتمام النعمة) عن الإمام الهادي عليه السلام، قال: (يا كافور! أُدع لي أختي حكيمة).

فلمّا دخلت عليه، قال عليه السلام لها: (ها هي) ـ يعني نرجس ـ فاعتنقتها طويلاً

---

(١) الصف (٦١): ٨.

(٢) انظر: دلائل الإمامة، للطبري الشيعي: ١٩٤ حديث (١١١) أبو محمّد علي بن الحسين زين العابدين، خبر أمّه والسبب في تزويجه.

وسُرّت بها كثيراً، فقال لها مولانا: (يا بنت رسول الله! أخرجيها إلى منزلك، وعلّميها الفرائض والسنن؛ فإنّها زوجة أبي محمّد وأُمّ القائم عليه السلام)[١]، هذا **أوّلاً**.

ثانياً: جواري الأئمّة عليهم السلام لم ينكحهنّ أحد غير الإمام عليه السلام، فهذه حميدة المصفّاة زوجة الإمام الصادق عليه السلام أُمّ الإمام موسى الكاظم عليه السلام اشتراها الإمام عليه السلام وهي بكر رغم أنّها كانت جارية.

ففي (دلائل الإمامة) بعد سؤال الإمام عليه السلام لها عن حالها: هل هي بكراً أو ثيّباً؟ فعرّفته أنّها بكر، فقال لها: (أنّى يكون ذلك وأنت جارية كبيرة؟) فقالت: كان مولاي إذا أراد أن يقرب منّي أتاه رجل في صورة حسنة فيمنعه أن يصل إليّ.

فدفعها أبو جعفر عليه السلام إلى أبي عبد الله عليه السلام، وقال: (حميدة سيّدة الإماء، مصفّاة من الأرجاس كسبيكة الذهب، ما زالت الأملاك تحرسها حتّى أُدّيت إلى كرامة الله عزّ وجلّ)[٢].

وكذلك الحال مع أُمّ الإمام الرضا عليه السلام؛ فإنّها لمّا اشترتها حميدة أُمّ الإمام موسى الكاظم عليه السلام كانت بكراً، ووهبتها إليه عليه السلام[٣].

فالنتيجة: إنّ أُمّهات الأئمّة من الجواري (لو فرضنا عدم عتقهنّ) لم ينكحهنّ

---

(١) إكمال الدين وإتمام النعمة، للصدوق: ٤٢٣، الباب ٤١ حديث (١).

(٢) دلائل الإمامة، للطبري الشيعي: ٣٠٧ حديث (٢٦٠) أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام نسبه.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام، للصدوق ١: ٢٦ حديث (٣)، الباب (٢) ما جاء في أمّ الرضا علي بن موسى عليه السلام.

أحد غير الإمام عليه السلام.

هذا بالنسبة إلى أُمّهات الأئمّة عليهم السلام من الجواري.

ثالثاً: وأمّا بالنسبة إلى ما يتّهموننا زوراً وتلفيقاً بخصوص المسألة الفقهية الخاصّة بنكاح الإماء، فقد تقدّمت الإجابة عليها مفصّلاً ضمن عنوان: (استعارة الفروج)، وسيأتي.

وأنت بعد أن تطالع ما كتبنا هناك، ترى أنّه لا ربط بين المسألتين! فهذه مسألة فقهية في جواز أن يهب المالك أمَته لمن يشاء بمقتضى ملكه؛ فإنّ من البديهي جواز وطئ الأمَة بالمِلك لا بالعقد. وتلك مسألة في موضوع خارجي من أنّ الإمام الفلاني كانت أُمّه الجارية الفلانية، ولا دليل خارجي قطعاً على حدوث انتقال لهنّ من يد إلى يد، بل الدليل على عكسه تماماً كما علمت من أوّلاً وثانياً، مع أنّ كلا المسألتين يشاركنا فيها غيرنا من المسلمين.

وأمّا ما حاولوا الطعن فيه، فهو كذب مفضوح:

ففي المسألة الفقهية قد عرفت من جوابنا أنّها تعمّ المسلمين، وفي مسألة النسب الخارجية فهي أظهر؛ إذ كثير من أبناء المسلمين أبناء جواري، بل بعض الخلفاء، كالمأمون وغيره.

والربط بين المسألتين هو لغرض خبيث، يشبه ما لو قال قائل: إنّ المشركين كانوا يجيزون الاشتراك في الزوجة، إذاً فإنّ آباء الصحابة غير معروفين بالتحديد، بل كلّ واحد اشترك فيه عدّة رجال. نعوذ بالله.

أو كالقول: إنّ بعض نساء قريش كنّ يتّخذن أماكن للعهر، وينصبن

الرايات، فإذاً كلّ رجال قريش حتّى من أسلم وبعضهم من الصحابة أولاد بغايا. نعوذ بالله.

أو كالقول: إنّ المسلمين يجيزون زواج المرأة بعد طلاق زوجها، أو موته، فإذاً كلّ أبناء المسلمين مختلطوا النسب، وهكذا.

وهو واضح البطلان. بديهياً؛ إذ لا ملازمة هناك، فإنّ القياس هنا باطل؛ لأنّ الحدّ الوسط مختلف في المقدّمتين، ففي إحداهما جزئي، وفي الأُخرى كلّي، وهو بديهي البطلان، ومغالطة لتعميم قضية جزئية لأخذ نتيجة كلّية.

هذا مع ما فيها من الكذب في أصل المسألة الفقهية، كما أوضحنا آنفاً، فالمغالطة من جهتين، الأُولى: في اتّهام الشيعة بمسألة لا وجود لها عندهم، واستخدام مسألة فقهية كإطار لهذا الكذب، والثانية: المغالطة نفسها في إيهام الملازمة بين المسألة المدّعاة وبين الوقوع الخارجي.

(نزوله ﷺ واضطجاعه في قبر فاطمة بنت أسد)

« ضحى ـ استراليا ـ إمامية »

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

لطالما بحثت عمّن أسأله بشأن دفن رسول الله ﷺ لأمّ الإمام عليّ وكلمة (اضطجع) إليها.

ما شرح ذلك؟ إنّهم يثيرون الشبهات بشأن ذلك!

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

لم نعرف مورد الشبهة في دفن النبيّ صلى الله عليه وآله لفاطمة بنت أسد، لكن الروايات تقول: أنّه صلى الله عليه وآله عند دفنها نزل في قبرها، وتمرّغ في لحدها؛ كرامة لها، كي يوسّع عليها بشفاعته صلى الله عليه وآله لما بذلته في تربيته والعناية به بعد وفاة أُمّه رضي الله عنها، وهذا المعنى يذكره علماء السُنّة أيضاً، كما في كتاب (المجموع) للنووي، الذي يذكر أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله نزل في قبر فاطمة بنت أسد[1].

وأيضاً في المستدرك للحاكم، في ما فعله النبيّ صلى الله عليه وآله عند دفن فاطمة بنت أسد[2].

وعلى أيّة حال ربّما كان أعداء الإسلام لا يفرّقون بين كلمة (اضطجع) و(ضاجع)، ومن هنا أثيرت هذه الشبهة، وهي مضحكة للثكلى!

(أُمّ الإمام السجّاد عليه السلام بنت كسرى)

« إبراهيم - الأُردن - إمامي »

السؤال:

السلام عليكم..

أرجو تعليقكم على القضية التالية:

---

(١) المجموع ١: ٣٤٨.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٠٨.

قضية والدة الإمام زين العابدين(عليه السلام) بنت كسرى هي قصّة عجيبة لا يمكن أن تُصدّق! ومن الواضح أنّ هدفها المزاوجة بين الساسانيين والبيت النبويّ.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

لقد ذكر أنّ والدة علي بن الحسين(عليه السلام) هي من بنات كسرى، بعض مؤرّخي أهل السُنّة، فلسنا نحن الوحيدون الذين نقول بذلك!

ففي (سرّ السلسلة العلوية) لأبي نصر البخاري: ((قال ابن جرير: وعلي بن الحسين أُمّه غزالة من بنات كسرى. ثمّ قال: ولد في وقعة الجمل.

وقال أبو الحسين يحيى بن الحسين النسّابة: بعث حريث بن جابر الجعفي إلى أمير المؤمنين(عليه السلام) بنتين ليزدجرد بن شهريار بن كسرى، فأخذهما وأعطى واحدة لابنه الحسين، فأولدها الإمام علي بن الحسين(عليه السلام)، وأعطى الأُخرى محمّد بن أبي بكر، فأولدها القاسم بن محمّد، فهما ابنا خالة))[1].

وفي (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ((علي بن الحسين... وأُمّه أُمّ ولد، اسمها: سلامة (سلافة) بنت ملك الفرس يزدجرد، وقيل: غزالة...))[2].

وفي (تهذيب التهذيب) لابن حجر: ((وقال غيره: لمّا قدم سبي فارس على عمر، كان فيه بنات يزدجرد، فقوّمن فأخذهنّ عليّ، فأعطى واحدة لابن عمر،

---

(١) سرّ السلسلة العلوية: ٣١ الإمام أبو محمّد علي بن الحسين(عليه السلام).

(٢) سير أعلام النبلاء ٤: ٣٨٦ (١٥٧) علي بن الحسين.

فولدت له سالماً، وأعطى أُختها لولده الحسين، فولدت له عليّاً، وأعطى أُختها لمحمّد بن أبي بكر، فولدت له القاسم))[١].

(الإمام الباقر عليه السلام علويّ من الأب والأُمّ)

« محمّد ـ البحرين ـ إمامي »

السؤال:

في البداية أحبّ أن أشكركم على جهودكم الجبّارة في خدمة المجتمع.

وعندي سؤال أودّ أن تجيبوا عليه مع جزيل الشكر والامتنان.

السؤال: أيّ من الأئمّة علويّون، بمعنى: أنّ الأب والأُمّ من السادة، غير الإمام الحسن والحسين، مع توضيح النسب كاملاً.

وختاماً نتمنّى لكم دوام التوفيق والنجاح.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

هو: الإمام الباقر محمّد بن علي بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، وأُمّه: فاطمة بنت الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام.

---

(١) تهذيب التهذيب ٣: ٣٧٨ (٨٠٧) سالم بن عبد الله بن محمّد بن عمر بن الخطّاب.

(نبذة مختصرة عن أُمّ الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف)

«أبو علي ـ السعودية ـ إمامي»

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أريد منكم نبذة مختصرة عن السيّدة نرجس عليها السلام.

ما اسمها؟ وما دينها؟ كيف حفظها الله حتّى وصلت للإمام العسكري ولم تمسّها يد؟ ماذا حلّ بها بعد استشهاد الإمام العسكري؟ أين استقرّت بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام؟ وما هو حالها بعد وفاة الإمام العسكري واختفاء الحجّة عليه السلام.

وأتمنّى أن يكون مرفقاً بروايات ما أمكن ذلك.

ولكم جزيل الشكر والامتنان.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أُمّ الإمام المهدي عليه السلام اسمها: نرجس رضي الله عنها بنت يشوعا بن قيصر ملك الروم.

وأُمّها من ولد الحواريّين، تنسب إلى شمعون وصيّ المسيح عليه السلام.

كانت على دين النصرانية، وأسلمت على يد الزهراء عليها السلام في رؤيا رأتها في المنام.

وملخّص القصّة: روى بشر بن سليمان النخّاس، وهو من ولد أبي أيّوب الأنصاري، أحد موالي أبي الحسن الهادي عليه السلام وأبي محمّد العسكري عليه السلام وجارهما بسرّ من رأى، قال:

((كان مولانا أبو الحسن علي بن محمّد العسكري عليه السلام فقّهني في أمر الرقيق، فكنت لا أبتاع ولا أبيع إلّا بإذنه، فاجتنبت بذلك موارد الشبهات حتّى كمُلت معرفتي فيه، فأحسنت الفرق فيما بين الحلال والحرام.

فبينما أنا ذات ليلة في منزلي بسرّ من رأى، وقد مضى هويّ من الليل إذ قرع الباب قارع، فعدوت مسرعاً فإذا أنا بكافور الخادم، رسول مولانا أبي الحسن علي ابن محمّد عليه السلام يدعوني إليه.

فلبست ثيابي ودخلت عليه، فرأيته يحدّث ابنه أبا محمّد عليه السلام وأُخته حكيمة عليها السلام من وراء الستر.

فلمّا جلست، قال: (يا بشر! إنّك من ولد الأنصار، وهذه الولاية لم تزل فيكم، يرثها خلف عن سلف، فأنتم ثقاتنا أهل البيت، وإنّي مُزكّيك ومشرّفك بفضيلة تسبق بها شأو الشيعة في الموالاة بها: بسرّ أُطلعك عليه، وأُنفذك في ابتياع أمَة).

فكتب كتاباً ملصقاً بخط رومي ولغة رومية، وطبع عليه بخاتمه، وأخرج شستقة صفراء فيها مائتان وعشرون ديناراً، فقال: (خذها وتوجّه بها إلى بغداد، واحضر مَعبَر الفرات، ضَحوة كذا، فإذا وصلت إلى جانبك زواريق السبايا، وبرزن الجواري منها فستحدق بهم طوائف المبتاعين من وكلاء قوّاد بني

العبّاس، وشراذم من فتيان العراق، فإذا رأيت ذلك فاشرف من البعد على المسمّى عمر بن يزيد النخّاس عامّة نهارك إلى أن يبرز للمبتاعين جارية صفتها كذا وكذا، لابسة حريرتين صفيقتين تمتنع من السفور ولمس المعترض والانقياد لمن يحاول لمسها، ويشغل نظره بتأمّل مكاشفها من وراء الستر الرقيق، فيضربها النخّاس، فتصرخ صرخة رومية، فاعلم أنّها تقول: وا هتك ستراه.

فيقول بعض المبتاعين: عليّ بثلاثمائة دينار، فقد زادني العفاف فيها رغبة.

فتقول بالعربية: لو برزت في زيّ سليمان وعلى مثل سرير ملكه ما بدت لي فيك رغبة، فأشفق على مالك.

فيقول النخّاس: فما الحيلة، ولا بدّ من بيعك؟

فتقول الجارية: وما العجلة؟ ولا بدّ من اختيار مبتاع يسكن قلبي إليه وإلى أمانته وديانته.

فعند ذلك قم إلى عمر بن يزيد النخّاس وقل له: إنّ معي كتاباً ملصقاً لبعض الأشراف، كتبه بلغة رومية، وخطّ رومي، ووصف فيه كرمه ووفاءه ونبله وسخاءه، فناولها لتتأمّل منه أخلاق صاحبه، فإن مالت إليه ورضيته فأنا وكيله في ابتياعها منك).

قال بشر بن سليمان النخّاس: فامتثلت جميع ما حَدّه لي مولاي أبو الحسن عليه السلام في أمر الجارية.

فلمّا نظرت في الكتاب بكت بكاءً شديداً، وقالت لعمر بن يزيد النخّاس:

بعني من صاحب هذا الكتاب، وحلفت بالمحرجة المغلّظة أنّه متى امتنع من بيعها منه قتلت نفسها.

فما زلت أشاحّه في ثمنها حتّى استقرّ الأمر فيه على مقدار ما كان أصحبنيه مولاي عليه السلام من الدنانير في الشستقة (أي الصرّة) الصفراء، فاستوفاه منّي وتسلّمت منه الجارية ضاحكة مستبشرة، وانصرفت بها إلى حجرتي التي كنت آوي إليها ببغداد.

فما أخذها القرار حتّى أخرجت كتاب مولاها عليه السلام من جيبها وهي تلثمه وتضعه على خدّها، وتُطبقه على جفنها، وتمسحه على بدنها.

فقلت تعجّباً منها: أتلثمين كتاباً ولا تعرفين صاحبه؟

قالت: أيّها العاجز، الضعيف المعرفة بمحلّ أولاد الأنبياء، أعرني سمعك وفرّغ لي قلبك: أنا مليكة بنت يشوعا بن قيصر ملك الروم، وأُمّي من ولد الحواريين تنسب إلى وصي المسيح عليه السلام شمعون.

أُنبئك العجب العجيب: إنّ جدّي قيصر أراد أن يزوّجني من ابن أخيه، وأنا من بنات ثلاث عشرة سنة، فجمع في قصره من نسل الحواريين من القسيسين والرهبان ثلاثمائة رجل، ومن ذوي الأخطار سبعمائة رجل، وجمع من أُمراء الأجناد وقوّاد العساكر ونقباء الجيوش وملوك العشائر أربعة آلاف، وأبرز من بهو ملكه عرشاً مسوغاً من أصناف الجواهر إلى صحن القصر، فرفعه فوق أربعين مرقاة.

فلمّا صعد ابن أخيه وأحدقت به الصلبان وقامت الأساقفة عكّفا، ونشرت

أسفار الإنجيل، تسافلت الصلبان من الأعالي فلصقت بالأرض، وتقوّضت الأعمدة فانهارت إلى القرار، وخرّ الصاعد من العرش مغشيّاً عليه، فتغيّرت ألوان الأساقفة، وارتعدت فرائصهم، فقال كبيرهم لجدّي: أيّها الملك! أعفنا من ملاقاة هذه النحوس الدالّة على زوال هذا الدين المسيحي والمذهب الملكاني.

فتطيّر جدّي من ذلك تطيّراً شديداً وقال للأساقفة: أقيموا هذه الأعمدة، وارفعوا الصلبان، وأحضروا أخا هذا المدبر العاثر المنكوس جدّه لأزوّج منه هذه الصبيّة، فيدفع نحوسه عنكم بسعوده.

فلمّا فعلوا ذلك حدث على الثاني ما حدث على الأوّل، وتفرّق الناس، وقام جدّي قيصر مغتمّاً، ودخل قصره، وأرخيت الستور.

فأُريت في تلك الليلة كأنّ المسيح عليه السلام والشمعون وعدّة من الحواريين قد اجتمعوا في قصر جدّي، ونصبوا فيه منبراً يباري السماء علواً وارتفاعاً في الموضع الذي كان جدّي نصب فيه عرشه، فدخل عليهم محمّد صلى الله عليه وآله مع فتية وعدّة من بنيه، فيقوم إليه المسيح عليه السلام فيعتنقه، فيقول: يا روح الله! إنّي جئتك خاطباً من وصيّك شمعون فتاته مليكة لابني هذا، وأومأ بيده إلى أبي محمّد صاحب هذا الكتاب.

فنظر المسيح إلى شمعون، فقال له: قد أتاك الشرف، فصل رحمك برحم رسول الله صلى الله عليه وآله.

قال: قد فعلت.

فصعد ذلك المنبر وخطب محمّد صلى الله عليه وآله وسلم وزوّجني منه، وشهد المسيح عليه السلام، وشهد بنو محمّد صلى الله عليه وآله وسلم والحواريون.

فلمّا استيقظت من نومي أشفقت أن أقصّ هذه الرؤيا على أبي وجدّي مخافة القتل، فكنت أُسرّها في نفسي ولا أُبديها لهم.

وضرب صدري بمحبّة أبي محمّد حتّى امتنعت من الطعام والشراب، وضعفت نفسي، ودقّ شخصي، ومرضت مرضاً شديداً، فما بقي من مدائن الروم طبيب إلّا أحضره جدّي وسأله عن دوائي.

فلمّا برح به اليأس قال: يا قرّة عيني! فهل تخطر ببالك شهوة فأُزوّدكها في هذه الدنيا؟

فقلت: يا جدّي! أرى أبواب الفرج عليّ مغلقة، فلو كشفت العذاب عمّن في سجنك من أُسارى المسلمين، وفككت عنهم الأغلال، وتصدّقت عليهم، ومننتهم بالخلاص، لرجوت أن يهب المسيح وأُمّه لي عافية وشفاءً.

فلمّا فعل ذلك جدّي تجلّدت في إظهار الصحّة في بدني، وتناولت يسيراً من الطعام، فسرّ بذلك جدّي، وأقبل على إكرام الأُسارى وإعزازهم.

فرأيت أيضاً بعد أربع ليال كأنّ سيّدة النساء قد زارتني ومعها مريم بنت عمران وألف وصيفة من وصائف الجنان، فتقول لي مريم: هذه سيّدة النساء، وأُمّ زوجك أبي محمّد عليه السلام.

فأتعلّق بها وأبكي وأشكو إليها امتناع أبي محمّد من زيارتي.

فقالت لي سيّدة النساء عليها السلام: إنّ ابني لا يزورك وأنت مشركة بالله وعلى مذهب النصارى، وهذه أُختي مريم تبرأ إلى الله تعالى من دينك، فإن ملت إلى رضى الله عزّ وجلّ ورضى المسيح ومريم عنك وزيارة أبي محمّد عليه السلام إيّاك فتقولي: أشهد أن لا إله إلّا الله، وأشهد أنّ ـ أبي ـ محمّداً رسول الله.

فلمّا تكلّمت بهذه الكلمة ضمّتني سيّدة النساء إلى صدرها، فطيّبت لي نفسي وقالت: الآن توقّعي زيارة أبي محمّد إيّاك، فإنّي منفذه (منفذته) إليك.

فانتبهت وأنا أقول: وا شوقاه إلى لقاء أبي محمّد.

فلمّا كانت الليلة القابلة جاءني أبو محمّد عليه السلام في منامي، فرأيته كأنّي أقول له: جفوتني يا حبيبي بعد أن شغلت قلبي بجوامع حبّك؟

فقال: ما كان تأخيري عنك إلّا لشركك، وإذ قد أسلمت فإنّي زائرك في كلّ ليلة إلى أن يجمع الله شملنا في العيان.

فما قطع عنّي زيارته بعد ذلك إلى هذه الغاية.

قال بشر: فقلت لها: كيف وقعت في الأسر؟

فقالت: أخبرني أبو محمّد ليلة من الليالي أنّ جدّك سيسرب جيوشاً إلى قتال المسلمين يوم كذا، ثمّ يتبعهم، فعليك (باللحاق) بهم متنكّرة في زيّ الخدم مع عدّة من الوصائف من طريق كذا.

ففعلت، فوقعت علينا طلائع المسلمين حتّى كان من أمري ما رأيت وشاهدت، وما شعر أحد [بي] بأنّي ابنة ملك الروم إلى هذه الغاية سواك، وذلك

باطّلاعي إيّاك عليه.

ولقد سألني الشيخ الذي وقعت إليه في سهم الغنيمة عن اسمي، فأنكرته وقلت: نرجس.

فقال: اسم الجواري.

فقلت: العجب إنّك رومية ولسانك عربي؟

قالت: بلغ من ولوع جدّي وحمله إيّاي على تعلّم الآداب أن أوعز إلى امرأة ترجمان له في الاختلاف إليّ، فكانت تقصدني صباحاً ومساءً، وتفيدني العربية حتّى استمرّ عليها لساني واستقام.

قال بشر: فلمّا انكفأت بها إلى سرّ من رأى، دخلت على مولانا أبي الحسن العسكري عليه السلام، فقال لها: كيف أراك الله عزّ الإسلام، وذلّ النصرانية، وشرف أهل بيت محمّد صلى الله عليه وآله؟

قالت: كيف أصف لك يا بن رسول الله ما أنت أعلم به منّي؟!

قال: (فإنّي أُريد أن أُكرمك، فأيّما أحبّ إليك: عشرة آلاف درهم؟ أم بشرى لك فيها شرف الأبد)؟

قالت: بل البشرى.

قال عليه السلام: (فابشري بولد يملك الدنيا شرقاً وغرباً، ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً).

قالت: ممّن؟

قال عليه السلام: (ممّن خطبك رسول الله صلى الله عليه وآله له من ليل كذا من شهر كذا، من سنة كذا بالرومية).

قالت: من المسيح عليه السلام ووصيّه.

قال: (فممّن زوّجك المسيح عليه السلام ووصيّه)؟

قالت: من ابنك أبي محمّد.

قال: (فهل تعرفينه)؟

قالت: وهل خلوت ليلة من زيارته إيّاي منذ الليلة التي أسلمت فيها على يد سيّدة النساء، أُمّه؟

فقال أبو الحسن عليه السلام: (يا كافور! أُدع لي أُختي حكيمة).

فلمّا دخلت عليه قال عليه السلام لها: (ها هية).

فاعتنقتها طويلاً، وسُرّت بها كثيراً.

فقال لها مولانا: يا بنت رسول الله. أخرجيها إلى منزلك، وعلّميها الفرائض والسنن؛ فإنّها زوجة أبي محمّد، وأُمّ القائم عليه السلام))[1].

وأمّا سؤالكم عن ماذا حلّ بها بعد استشهاد الإمام العسكري عليه السلام؟ فالتاريخ ينقل لنا أنّها توفّيت في العام نفسه الذي توفّي فيه الإمام العسكري عليه السلام، أي: عام ٢٦٠هـ، ودفنت خلف قبر الإمامين العسكريين عليهما السلام بمسافة قليلة.

---

(١) إكمال الدين وإتمام النعمة، للصدوق: ٤١٧ ـ ٤٢٣، الباب ٤١ حديث (١) ما روي في نرجس أمّ القائم عليه السلام.

(لماذا قيل بتعدّد أسماء أُمّ الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف)

« علي ـ العراق ـ إمامي »

السؤال:

السلام عليكم..

من هي أُمّ الإمام المهدي؟ وما هو ردّكم على الشبهات التي طُرحت بشأن تعدّد الروايات في أسماء أُمّ الإمام المهدي؛ إذ قيل بأنّها وصلت إلى ثمانية؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

منشأ هذا الإشكال حصل من عدّة أمور:

١ـ إنّ الأعداء كانوا يعلمون أنّ في بيت الإمام الحسن العسكري عليه السلام ولداً سيكون الثاني عشر من الأئمّة عليهم السلام والذي وُعد بأنّه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، وأرادوا القضاء على هذا المولود قبل ولادته، فلذا كانوا يراقبون جميع النساء في بيت الإمام من الزوجات والإماء بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام لأجل التعرّف على هذا المولود، حتّى إنّ المعتمد العبّاسي بعث بنساء يتعاهدن جارية للإمام باسم (صقيل) حتّى ظهر بطلان الحمل، ولعلّ من هذه الجارية توهّم أنّ اسم أُمّ الإمام: صقيل. وهناك رواية تقول: أنّ أُمّ الإمام سمّيت صقيلاً بسبب ما اعتلاها من النور عند حمله.

٢ـ إنّ أُمّ الإمام تحمل عدّة أسماء، فأحد هذه الأسماء سمّت نفسها به لأجل أن تظهر بمظهر الجواري، واسم آخر هو اسمها الحقيقي، وسمّيت بأسماء أُخرى، كريحانه، وصقيل، وسوسن، بالإضافة إلى: نرجس، ومليكة، وتعدّد الأسماء لا يدلّ على تعدّد المسمّيات.

٣ـ لمّا لم تظهر آثار الحمل على أُمّ الإمام فلا شكّ سيحصل الالتباس عند بعضهم في أُمّه الحقيقية.

٤ـ تُعرف أُمّ الشخص من خلال ملازمة الولد لها، ولمّا كان الإمام مستتراً حتّى في الفترة الأُولى من حياته، فلا شكّ في أنّ من يشاهد الإمام مع أُمّه قليل جدّاً، هذا بالإضافة إلى وفاتها وهو صغير.

٥ـ الإمام العسكري كان لا يستطيع التصريح بوجود الإمام الثاني عشر إلّا للخواص، فكيف يستطيع التصريح بأُمّه؟ ولعلّه لو حصل العلم عند الخليفة بأنّ هذه المرأة أنجبت ولداً سرّاً مع أنّه كان يطلبه، فإنّه سيعرّضها للعقوبة أو التعذيب من أجل الوصول إلى الإمام المستتر.

(بعض مواصفات والدة الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف)

« أسد علي ـ العراق ـ إمامي »

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

ورد حديث في (كمال الدين): ((عن عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس، عن أبي عمرو الكشي، عن محمّد بن مسعود، عن علي بن محمّد القمّي، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن أبي أحمد الأزدي، عن ضريس الكناسي، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: (إنّ صاحب هذا الأمر فيه سُنّة من يوسف، ابن أمَة سوداء، يصلح الله عزّ وجلّ أمره في ليلة واحدة)))[1].

ونحن نعلم أنّ أُمّ الإمام المهدي عليه السلام رومية، وحسب ما جاء في رواية الزواج، حيث ينقل لنا المؤرّخون القدامى.. كالشيخ الصدوق في الكمال، والطوسي في الغيبة رواية أسميناها: (رواية الزواج)؛ لأنّها تتمحور حول طريقة زواج الإمام الحسن العسكري عليه السلام من (مليكة) أُمّ محمّد بن الحسن، ومن خلال التحقيق في سند الرواية يتّضح ما يلي:

١ـ محمّد بن علي بن محمّد النوفلي: مجهول، لا وجود لاسمه في أيّ علم من علم الرجال، وترضّى عليه الصدوق في رواية أُخرى عند ذكره، ولا توجد لديه إلّا روايات قلائل.

٢ـ أحمد بن عيسى الوشا البغدادي: مجهول، لا وجود لاسمه في علم الرجال.

٣ـ أحمد بن طاهر القمّي: مجهول، لا وجود له في تراجم الرجال.

٤ـ أبو الحسين بن محمّد بن بحر الشيباني: مجهول، لا وجود له في تراجم الرجال.

---

(١) إكمال الدين وإتمام النعمة، للصدوق: ٣٢٩، الباب ٣٢ حديث (١٢).

٥ـ بشر بن سليمان النخّاس: مجهول، لا وجود لاسمه في علم الرجال، وليس له سوى هذه الرواية.

وقد لجأنا إليكم لحلّ هذه التناقضات في مسألة أُمّ الإمام، بين الأمَة السوداء، وبين الرومية الشقراء.

أفيدونا جزاكم الله خيراً، هذا بالإضافة إلى التناقضات الموجودة التي تزخر بها كتبنا حول اسم أُمّ الإمام، ومكان قبرها الشريف.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يقول صاحب (البحار) في تعليقته على هذه الرواية، وهي رواية كونه ابن أمَة سوداء: ((إنّ كونها بهذه الصفة يخالف كثيراً من الأخبار التي وردت في وصف أُمّه عليه السلام ظاهراً، إلّا أن يحمل على الأُمّ بالواسطة، أو المربّية))[1].

ويقول الكوراني في (معجم أحاديث الإمام المهدي): ((الظاهر أنّ كلمة سوداء في نسخة النعماني زائدة، حيث اتّفقت الروايات على أنّ أُمّ المهدي عليه السلام رومية، أو مغربية، وليست سوداء))[2].

ولكن مجرّد كونها رومية، أو مغربية، لا يدلّل على أنّها لا يمكن أن تكون سوداء، فلا تعارض بينهما، نعم يمكن أن يحصل التعارض لو وصفت بوصف

---

(١) بحار الأنوار ٥١: ٢١٩.

(٢) معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام ٣: ٢٣٩ (٧٦٨).

يدلّل على أنّها تحمل صفات الروميين، كما قيل عنها أنّها من ذريّة الحواريين، أو ابن ملك الروم، فإنّ المعروف عن هؤلاء أنّهم يحملون صفات الروميين، وهو البياض، فيحصل التعارض بين ظواهر هذه الأخبار، وبين كونها سوداء كما قال صاحب (البحار)، ولكن يبقى احتمال كونه ابن أمَة سوداء موجوداً، بعد ورود ذلك الخبر بطريق صحيح حسب تتبّعنا لذلك. ولم نعثر في الأخبار على أنّ أُمّه كانت شقراء، كما ذكرت في السؤال.

أمّا كثرة أسمائها فلكلّ اسم سبب خاصّ، فقيل: إنّما سمّيت: صقيلاً، لما اعتراها من النور والجلاء بسبب الحمل المنوّر. وأنّها سمّت نفسها بأسماء الجواري وهو: نرجس، لمّا دخلت مع الأسرى، وأنّ اسمها الحقيقي هو: مليكة[1].

وأمّا بقية الأسماء: فإمّا أن تكون ذكرت لها اشتباهاً؛ فإنّ خفاء ولادته سلام الله عليه ووفاة أُمّه بعد فترة قصيرة يسبّب الاشتباه لدى بعضهم عن أُمّ الإمام الحقيقية؛ فقيل: أنّها مثلاً حكيمة، وقيل: أنّها سوسن، وغير ذلك من الأسماء.

وأمّا أن تكون لتلك الأسماء سبب خاص بها، كأن يكون مثلاً تسميتها بعدّة أسماء لإخفاء أمرها على الحكام العبّاسيين الذين كانوا يطاردون المولود الجديد وهو جنين في بطن أُمّه.

أمّا الاختلاف في قبرها، فهذا أمر وارد؛ فهذه فاطمة الزهراء عليها السلام اختلف في

---

(١) انظر: الغيبة، للطوسي: ٣٩٣ حديث (٣٦٢)، إكمال الدين وإتمام النعمة، للصدوق: ٤٣٢، الباب ٤٢ حديث (١٢).

قبرها، وبعض الأئمّة أيضاً قيل في قبورهم روايات مختلفة، لكن مثل هكذا روايات لا تعني التباس ذلك على المحقّقين، بل هذه قبور الأئمّة عليهم السلام جميعاً معروفة ويقطع بصحّتها على الرغم من وجود روايات بالخلاف، وكذلك الحال في قبر أُمّ الإمام، فإنّ المعروف أنّ قبرها جنب قبر زوجها الإمام العسكري عليه السلام، ومع ذلك فإنّا لم نجد مزيد خلاف في أمر قبرها.

أمّا الرواية التي تذكر تفاصيل زواج الإمام العسكري عليه السلام، فإنّها رواية لم تثبت صحّة سندها؛ لوجود مجاهيل فيها، ونحن لم نثبت ولادة الإمام المهدي عليه السلام من هذه الرواية فقط، بل هناك دلائل كثيرة تشير إلى ولادته.

وكون أُمّ الإمام رومية، أو فيها بعض الصفات المذكورة في الرواية، فنحن أيضاً نقبل تلك الصفات من جهة روايات أُخرى تذكر ذلك وليس من هذه الرواية.

ثمّ إنّ مجرّد وجود بعض التشابه بين رواية أُمّ الإمام المهدي عليه السلام وأُمّ الإمام زين العابدين عليه السلام لا يعني بطلان الرواية بهذا التشابه، بل قلنا: إنّ الرواية لا يقال بصحّتها؛ لوجود المجاهيل فيها.

(الروايات المتعرّضة لصفة أُمّ الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف)

« صباح الجبوري ـ العراق ـ إمامي »

السؤال:

أرجو الردّ على هذا التناقض الذي أشكل على الكثيرين من الشيعة.

وسأشكر كلّ ردّ يبدد هذا التناقض.

وعن أبي جعفر الباقر عليه السلام يقول: (إنّ صاحب هذا الأمر فيه شبه من يوسف ابن أمَة سوداء، يصلح الله له أمره في ليلة) (الغيبة للنعماني: ١٦٣).

اتفقت الروايات على أنّ أُمّ الإمام المهدي عليه السلام السيّدة نرجس رومية، بنت قيصر الروم، من ذرّية شمعون الصفا وصيّ عيسى عليه السلام، بيضاء اللون.

وهنا يوصف صاحب الأمر بأنّه: ابن (أمَة سوداء)؟!

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

بخصوص أُمّ القائم عليه السلام فإنّ فيها عدّة روايات عددنا منها خمسة:

الأولى: وهي المعروفة عن بشر النخّاس، وفيها: أنّ أُمّ القائم عليه السلام جارية رومية من ولد قيصر، وهي ضعيفة السند.

(واثنتان): عن حكيمة عمّة الإمام العسكري عليه السلام، وفيهما: أنّه كان لها جارية تعهدت بتربيتها ثمّ وهبتها إلى الإمام الحسن عليه السلام، وليس فيها أنّها رومية، ولا أنّ الإمام الهادي عليه السلام اشتراها، بل تذكر أنّها جارية فقط، وهي ملك يمين، أو كانت عند العمّة حكيمة تربّيها بنفسها.

والرابعة: فيها: أنّه عجّل الله فرجه الشريف ابن خير الإماء.

والخامسة: وهي الرواية المعنية، وفيها: أنّه ابن أمَة سوداء.

ولكن هناك روايات أخرى: إحداها عن أبي بصير، وعن سدير، وغيرهم، تذكر فقط أنّ فيه شبهاً من يوسف عليه السلام، وليس فيها أنّه ابن أمَة سوداء، والظاهر أنّ الاشتباه فيها من الراوي، حيث سبق إلى ذهنه من قوله ابن أمَة أنّها سوداء للغلبة.

فالروايات الخمسة متّفقة على أنّه ابن أمَة، وتختلف الأُولى بأنّها: رومية، والأخيرة بأنّها: سوداء، ولكن الأُولى ضعيفة، والأخيرة معارضة بغيرها.

(هل كانت أُمّ الحجّة عجّل الله فرجه نصرانية؟ ومتى أسلمت؟)

« ناصر خوشنويس - إيران - إمامي »

السؤال:

السلام عليكم..

الوهّابيون يقولون: أنّ نرجس (أُمّ الإمام المهدي) نصرانية؟ لأنّ الروايات الموجودة حولها في كتب الشيعة مرسلة، أو ضعيفة السند.

شكراً جزيلاً.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

لم يثبت كون السيّدة نرجس نصرانية قبل زواجها بالإمام العسكري عليه السلام.

ولكن يمكن لنا من خلال تتبّع الروايات التي وردت بشأنها أن نرجّح نصرانيتها إذا ثبت كونها سبيّة رومية، سواء كانت بنت ملك الروم أم لا، ونحن إذا سلّمنا برواية كتابي (كمال الدين) للصدوق، و(الغيبة) للشيخ الطوسي، وأغضينا عن سندها، فيكون اعتناقها للدين الإسلامي إمّا بعد حادثة رؤيتها للصدّيقة الطاهرة في المنام، وإمّا بعد أن صارت عند الإمام الحسن العسكري عليه السلام، والفرض الثاني أقوى. كما يحتمل أن تكون نرجس قد أسلمت قبل أن تصير عند أبي محمّد الحسن عليه السلام؛ فقد ورد في بعض الأخبار أنّها كانت جارية عند السيّدة حكيمة في بيت الإمام الهادي عليه السلام مدّة قبل أن يراها الإمام العسكري عليه السلام، وحينما رآها تفرّس فيها أن تكون أُمّاً للحجّة عجّل الله تعالى فرجه الشريف فكلّمت حكيمة أبا الحسن عليه السلام، فأمرها بإرسالها إلى الإمام العسكري عليه السلام[1]، وهذه الرواية سكتت عن كونها جارية مسبيّة أم لا، وكذلك أبهمت كونها رومية أم لا.

غير أنّ الذي يقوّي كونها أمة (أيّ: من السبايا) الخبر المروي عن أبي جعفر عليه السلام حين ذكر أمير المؤمنين عليه السلام الحجّة عجّل الله تعالى فرجه الشريف فقال: (بأبي ابن خيرة الإماء..)[2].

---

(١) انظر: الهداية الكبرى، للخصيبي: ٣٥٤، الباب (١٤).

(٢) الإرشاد، للمفيد ٢: ٣٨٢، الغيبة، للطوسي: ٤٧٠ حديث (٤٨٧) فصل ٨، روضة الواعظين، للفتال: ٢٦٦ مجلس في ذكر إمامة صاحب الزمان ومناقبه عليه السلام، ومثله عن ⇐

(متى توفّيت والدة الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف؟)

« عمّار العكيلي ـ العراق ـ إمامي »

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

ممكن أن تجيبوني عن سؤال بحثت عنه كثيراً، ولم أتوصّل إلى جواب، ألا وهو: تاريخ ولادة ووفاة السيّدة نرجس خاتون (سلام الله عليها)، أُمّ مولانا وقائدنا الإمام الحجّة ابن الحسن (أرواحنا وأرواح العالمين لتراب مقدمه الشريف الفدا)، لكي نتمكّن من إحياء هذه الشعيرة، واستذكار أُمّ إمام العصر عجّل الله تعالى فرجه الشريف.

راجين من حضراتكم البحث والجهد المتواصل، سائلين المولى القدير أن يوفّقكم، ويوفّقنا الله تعالى لإحياء أمر محمّد وآل محمّد(صلوات الله عليهم أجمعين).

وشكراً..

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

توجد رواية واحدة فقط فيها ذكر لوفاة السيّدة نرجس رضي الله عنها رواها الشيخ

⇉

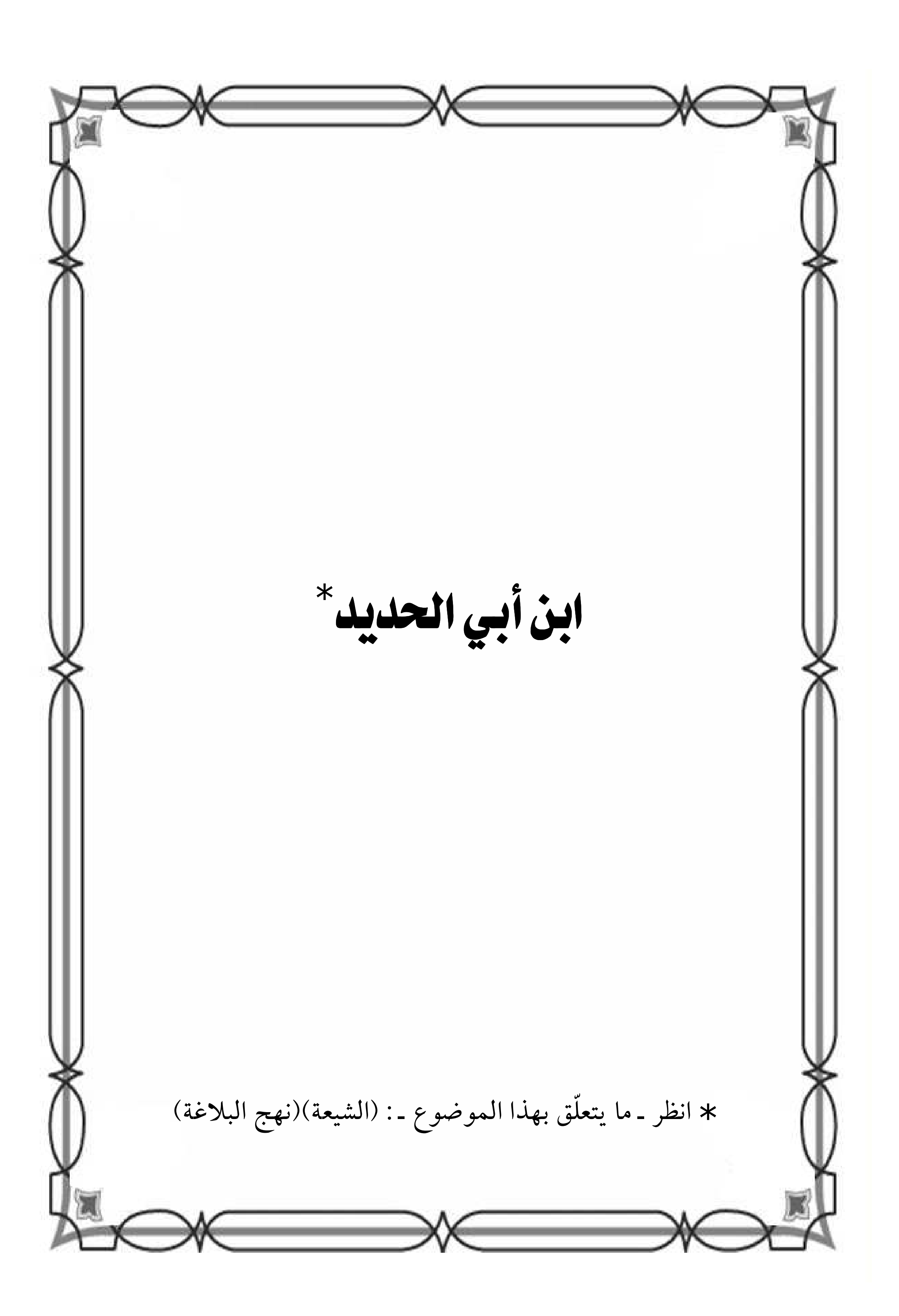
أمير المؤمنين عليه السلام الغارات، لإبراهيم الثقفي ١: ١٢ خطبة عليّ عليه السلام بالنهروان، الغيبة، للنعماني: ٢٣٣ حديث (٩)، الباب (١٣)، منتخب الأثر، لطف الله الصافي: ٣١.

الصدوق في (كمال الدين)، عن أبي علي الخيزراني عن جارية أهداها إلى الإمام الحسن العسكري عليه السلام، قال أبو علي: فحدّثتني أنّها حضرت ولادة السيّد عليه السلام، وأنّ اسم أُمّ السيّد: صيقل، وأنّ أبا محمّد عليه السلام حدّثها بما يجري على عياله، فسألته أن يدعو الله عزّ وجلّ لها أن يجعل منيتها قبله، فماتت في حياة أبي محمّد عليه السلام، وعلى قبرها لوح مكتوب عليه: هذا قبر أُمّ محمّد[1].

ولكن هناك روايات فيها إشارة إلى أنّ الجارية صيقل كانت حيّة وقت وفاة الإمام أبي محمّد العسكري عليه السلام، ففي رواية أنّها كانت حاضرة وقت الوفاة مع عقيد الخادم، رواها الصدوق رحمه الله عن محمّد بن الحسين بن عباد[2]، ورواها الشيخ الطوسي رحمه الله عن إسماعيل بن علي النوبختي مع بعض الاختلاف[3]، وهناك رواية تذكر القبض عليها من قبل المعتمد العبّاسي بعد أن ادّعت الحمل[4]، وليس في هذه الروايات ذكر لوفاتها.

أمّا إحياء ذكرى وفاة السيّدة نرجس، وعدّها ضمن الشعائر، فلم يكن مشهوراً لدى الشيعة، ولكن لا بأس باستذكارها في بعض المناسبات، كمناسبة وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام، أو في أيّ مناسبة أُخرى.

(١) إكمال الدين وإتمام النعمة: ٤٣١ حديث (٧)، الباب الثاني والأربعون.
(٢) إكمال الدين وإتمام النعمة: ٤٧٤ حديث (٢٥)، الباب الثالث والأربعون.
(٣) الغيبة: ٢٧٢ حديث (٢٣٧)، فصل في أخبار من رأى صاحب الأمر عليه السلام.
(٤) إكمال الدين وإتمام النعمة: ٤٧٣ حديث (٢٥)، الباب الثالث والأربعون.



ابن أبي الحديد*

* انظر ـ ما يتعلّق بهذا الموضوع ـ: (الشيعة)(نهج البلاغة)

(قيمة كتاب ابن أبي الحديد)

« إبراهيم عبد الله ـ البحرين ـ إمامي »

السؤال:

السلام عليكم..

ما هي قيمة كتاب (شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد، ومؤلّفه، عند الإمامية؟

ولكم جزيل الشكر.

وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

ابن أبي الحديد: هو معتزلي في الأُصول، وحنفي في الفروع، وشرحه على (نهج البلاغة) شرح واسع من أفضل الشروح، فيه فوائد لا تحصى، إلّا أنّه قد حوى أشياء لا يمكن الموافقة عليها ونقل فيه روايات مردودة، واحتجّ بأقوال غير مقبولة، وحاول الردّ فيه على بعض كبار علمائنا كالمرتضى رحمه الله في مباحثه الكلامية خاصّة في الإمامة.

نسأله تعالى أن يعرّفنا الحقّ حقّاً ويوفّقنا لاتّباعه.

(الاحتجاج بأقوال ابن أبي الحديد)

« إبراهيم عبد الله ـ البحرين ـ إمامي »

السؤال:

هل يصحّ الاحتجاج على أهل السُنّة بما أورده ابن أبي الحديد في شرحه للنهج؟

فإنّ هذا الشيء قد حصل فعلاً في بعض المؤلّفات الكلامية والعقائدية... وعلى الطرف الآخر، هل يصحّ الاحتجاج على الإمامية بهذا الكتاب؟

فقد أكثر بعضهم، مثل: (إحسان الهي ظهير) ـ مع تدليسه بعض الحقائق ـ من الاحتجاج على الإمامية به...

ما هو مبدأ الاحتجاج على أهل السُنّة به، وما شاكله، وعلى أيّ أساس احتجّ به (ظهير) ـ مثلاً ـ؟

ولكم جزيل الشكر.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

هناك منهج معروف من مناهج الاحتجاج والمناظرة، وهو منهج الالتزام للطرف الآخر، وللالتزام عدّة مراتب وطرق، ومن هذه الطرق إلزام المخالف بما مذكور في كتب علماء مذهبه، ولا يتم هذا إلّا بعد إثبات مذهب هذا العالم مؤلّف الكتاب المحتجّ به.

والثابت إنّ ابن أبي الحديد معتزلي المذهب في الأُصول، وحنفي المذهب بالفروع، ولذا يصحّ للإمامي أن يحتجّ بما يذكره في (شرح نهج البلاغة) على الطرف الآخر، وذلك بعد إثبات مذهبه وأنّه من أهل السُنّة، وبما ذكرناه من مذهب ابن أبي الحديد لا يكون ما يذكره في كتبه حجّة للقوم على الشيعة الإمامية من جهة الإلزام، وإن كان يعدّ من علماء التاريخ والأدب المعتدلين غير المتعصّبين في ما ينقله ويحكم به.

ومن هنا فليس من المنهجية العلمية ولا يصحّ ما فعله إحسان الهي ظهير من الاحتجاج بما في (شرح نهج البلاغة) على الشيعة بعد أن عرفنا حقيقة مذهب الرجل.

وإحسان إلهي ظهير ملتفت إلى هذه المغالطة، ولذا تراه هو ومن تبع منهجه من أهل السُنّة والوهابية قاطبة يدّعون بنوع من الإصرار على أنّ ابن أبي الحديد من الشيعة، متشبّثين بما يذكره في شرح النهج ممّا يتمسّك به الشيعة من أقوال وأخبار وحوادث، وما في منهجه من بعض الإنصاف في بعض المواضع، ولكن هذا لا يكفي في عدّ الرجل من الشيعة بعد أن ذكروا مذهبه في ترجمته، وبعد أن صرّح هو بمذهبه في شرح النهج.

تعليق:

« جواد كاظم ـ العراق ـ إمامي »

باسمه تعالى..

يعدّ ابن أبي الحديد من معتزلة بغداد القائلين بأفضلية الإمام عليّ عليه السلام على سائر الأُمّة بعد النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله، أمّا مذهبه الفقهي فهو:

شافعي المذهب، والمتمعّن في قراءة ما جاء في كتابه شرح (نهج البلاغة) يجد أنّ لديه ولاءً للإمام عليّ عليه السلام، وأهل بيته الكرام؛ فإنّه يتحدّث عنهم بمزيد من التقديس والإجلال، ونظرة في ما جاء في القصائد السبع العلويات التي هي من نظمه، يجد مصداق ذلك، ولا يبعد عندي أنّه أدرك الحقيقة، ولكن ربّما لأُمور نجهلها، لم يفصح عن حقيقة موقفه.

والله أعلم.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

نعم، ربّما، ولكن قد يكون ابن أبي الحديد بين شرحه لنهج البلاغة وقصائده السبع العلويات على طرفي نقيض!

فإنّه قد دافع في شرحه عن الشيخين بما لا يستطيعان الدفاع به عن أنفسهما لو كانا مكانه، بينما تجده في السبع العلويات يرتفع في مدح عليّ عليه السلام وتعريف مقامه إلى ما يعد غلوّاً عند بعض القوم.

وعلى كلّ الأحوال فإنّ من طالع شرحه وتمعّن فيه وما قدّم في مباحثه من مقدّمات للدفاع عن مذهب أهل السُنّة بخطّه العام، لا يجد بُداً من الالتزام بالاحتجاج به مقابل المخالفين، فالرجل غير متّهم في ما ينقل.

(ابن أبي الحديد ليس من الشيعة)[1]

« م/ خليفة ـ السعودية »

السؤال:

تعجبّت من أمر كيف خفي عليك! وهو أنّك وفي ضوء استشهادك بكتب أهل السُنّة قد اختلط عليك أمر مهم، وهو أنّك ذكرت مصادر لعلماء لا يعدّون من أهل السُنّة والجماعة.. بل ربّما عدّوا من الشيعة! وهذا كما تعلم لا يصحّ في مقام الاستدلال على المحاور المخالف..

لاحظ أخي ما يلي: قلت أنت: ((ويكفي في المقام ما يشير إليه ابن أبي الحديد المعتزلي في مقدّمة شرحه لنهج البلاغة، إذ يعترف بالصراحة بأفضليّة الإمامعليه السلام عليهما وعلى غيرهما، بعبارة: (الحمد لله الذي... وقدّم المفضول على الأفضل)))[2].

واسمح لي أن أقول: إنّ ابن أبي حديد لم يكن من أهل السُنّة والجماعة، بل كان شيعياً مغالياً، ثمّ تحوّل إلى معتزلي، وإليك بيان ذلك من أقوال علماء الشيعة:

---

(١) هذا السؤال هو بالأصل تعليق على سؤال بعنوان (تفضيل عليّعليه السلام في مصادر السُنّة) أوردناه ضمن عنوان: (تفضيل الأئمّةعليهم السلام ، نقلناه هنا لمناسبته للعنوان الحاضر؛ فراجع.

(٢) مقتبس من جواب على سؤال المشار إليه؛ فراجع.

قال شيخكم الخوانساري: ((عزّ الدين ابن أبي الحسن ابن أبي الحديد المدائني.. صاحب (شرح نهج البلاغة) المشهور، وهو من أكابر الفضلاء المتتبّعين، وأعاظم النبلاء المتبحّرين، موالياً لأهل العصمة والطهارة... وحسب الدلالة على علوّ منزلته في الدين، وغلوّه في أمير المؤمنين‰، شرحه الشريف الجامع لكلّ نفيسة وغريب، والحاوي لكلّ نافحة ذات طيب)).(روضات الجنّات، للخوانساري ج٥ ص٢١ ـ ٢٠).

وقال القمّي في كتابه (الكنى والألقاب): ((ولد في المدائن، وكان الغالب على أهل المدائن التشيّع والتطرّف والمغالاة، فسار في دربهم، وتقيّل مذهبهم، ونظم العقائد المعروفة بالعلويات السبع على طريقتهم، وفيها غالى وتشيّع، وذهب به الإسراف في كثير من الأبيات كلّ مذهب..

ثمّ ذكر القمّي بعض الأبيات التي قالهاً غالياً.. ثمّ خفّ إلى بغداد، وجنح إلى الاعتزال، وأصبح كما يقول صاحب (نسخة السحر): معتزلياً جاحظيّاً، في أكثر شرحه للنهج، بعد أن كان شيعياً غالياً.

وتوفّي في بغداد سنة ٦٥٥، يروي آية الله الحلّي عن أبيه عنه)).(الكنى والألقاب ج١ ص١٨٥).

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أمّا قولك: إنّ ابن أبي الحديد شيعيّ المذهب، فهذا غير صحيح؛ لعدّة أُمور:

الأوّل: ما يذكره ابن أبي الحديد من الردّ على السيّد المرتضى ودفاعه عن خلافة الخلفاء الثلاثة، وأنّها خلافة شرعيّة.

وانتصاره للرأي المخالف للشيعة في أغلب مواضع كتابه، لا يقوله شيعيّ، فضلاً عن أن يقوله مغالٍ في عليّ عليه السلام.. فهل أنّ المغالي في عليّ عليه السلام يدفع الخلافة عنه إلى غيره، أم يثبتها له بمقتضى غلوّه؟!!

الثاني: تصريحه الواضح بأنّه ليس بشيعيّ أو إمامي، بقوله في جميع فصول كتابه: ((وأصحابنا))، أو ((أمّا أصحابنا))، أو ((أقوال أصحابنا))، أو ((عند أصحابنا))، أو ((من أصحابنا))، أو ((ذكره أصحابنا)).. عند سرد الرأي المقابل لرأي الإماميّة.. فهل يوجد دليل أدلّ من أن يذكر نفسه وأصحابه مقابل الإماميّة؟!! فأين التشيّع، فضلاً عن الغلوّ؟!

الثالث: قوله بعد ذكر رأي الشيعة: ((وتزعم الشيعة أنّ رسول الله...)) الخ: ((وهذا عندي غير منقدح...))[1]، فلو كان شيعياً لما أخرج نفسه عن معتقد الإمامية وقال: هذا عندي غير منقدح!

الرابع: قوله في شرحه: ((فإن قلت: هذا نص صريح في الإمامة، فما الذي تصنع المعتزلة بذلك؟ قلت: يجوز أن يريد أنّه إمامهم ـ أي عليّ عليه السلام ـ في الفتوى والأحكام الشرعية، لا في الخلافة))[2]، فعليّ عليه السلام عنده كالفقيه، لا أنّه إمامهم بمعنى: أنّ الرسول نصّبه خليفة!

---

(١) شرح نهج البلاغة ١: ١٦١ (٢) من خطبة له، وهي المعروفة بـ (الشقشقية)، مرض رسول الله وإمرة أُسامة.

(٢) شرح نهج البلاغة ٣: ٩٨ بقية ردّ المرتضى على ما أورده القاضي عبد الجبّار، أخبار متفرّقة.

فهنا نرى ابن أبي الحديد يدفع قول من يقول بأنّ خلافة عليّ(عليه السلام) بالنصّ، مع أنّ نكران النصّ على إمامة عليّ(عليه السلام) ليس من معتقدات الشيعة، فضلاً عن الغلاة! والقول بأنّ عليّاً(عليه السلام) كأحد المجتهدين قول لا تقوله الإمامية قطعاً!

وهناك كثير من تلك القرائن، فراجع كتابه شرح النهج، وخصوصاً في الأجزاء الأربعة الأُوَل.

فإن قيل: إذاً على ماذا يحمل كلام الخوانساري؟

قلنا: إنّ الخوانساري اعتمد على حدسه واجتهاده، ومن الواضح أنّه في مجال التراجم لا يعتمد على النقل في ما لو كان منشأه الحدس والاجتهاد، بل على ما كان منشأه الحسّ، وقد تقدّم في ما ذكرنا من القرائن الأربعة على ما يؤكّد أنّ الخوانساري اعتمد على حدسه، ولا يُتّبع في ذلك.

ثمّ إنّ الخوانساري لم يصرّح بأنّه من الإمامية، وإنّما قال: إنّه موالٍ! وهي كلمة يمكن أن تُأوّل.

وأمّا ما نسبت للقمّي فهو فرية منك وخداع! حيث أتيت بكلام لمحقّق كتاب (شرح نهج البلاغة)، محمّد أبو الفضل إبراهيم[1]، وأردفته بفقرة من كتاب القمّي (الكنى والألقاب)، وهي: ((وتوفي في بغداد سنة ٦٥٥، يروي آية الله الحلّي عن أبيه عنه))[2]! مع أنّ القمّي يؤكّد اعتزاله ويقول: ((كان

---

(١) انظر: مقدّمة شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد الأُولى، لمحمّد أبو الفضل إبراهيم: ١٣ ـ ١٧.

(٢) الكنى والألقاب ١: ١٩٣ ابن أبي الحديد.

مذهبه الاعتزال، كما شهد لنفسه في إحدى قصائده في مدح أمير المؤمنين عليه السلام بقوله:

ورأيت دين الاعتزال وإنّني أهوى لأجلك كلّ من يتشيّع))[1]

وفي الختام، نودّ أن نبيّن أنّ هناك فرقاً بين الشيعي والمحبّ، فإنّ الشيعي: من يتّبع ويقفو أثر الأئمّة عليهم السلام، وأمّا المحبّ فهو: من لا يبغض آل محمّد، وسنذكر لك بعض الذين يحبّون آل محمّد إلّا أنّهم ليسوا بشيعة، كما هو الكلام عن القندوزي، فلا يعدو أنّه محبّ وليس شيعياً إمامياً، والحاكم النيسابوري، والنسائي، وعبد الرزّاق الصنعاني، والكنجي الشافعي، وغيرهم كثير، وعندها لا يمتنع الاحتجاج بكلام من يحبّ ولا يتّبع، فلأجل خلطك بين الشيعيّ والمحبّ نشأ عندك هذا التوهّم.

وهنا ننبّه إلى شيء، وهو: إنّ إلصاق تهمة الرفض والتشيّع بكلّ من يذكر فضائل أهل البيت عليهم السلام حتّى تُردّ رواياتهم، منهج قديم اتّخذه كثير من أصحاب الرجال، وهو لا يخفى على من مارس كتبهم، ولا يسع المجال لبسط الكلام فيه.

تعليق (١):

« محمّد سعيد ـ البحرين ـ إمامي »

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

---

(١) المصدر نفسه.

أمّا بعد، أنا مصدّق بأنّ ابن أبي الحديد ليس شيعيّاً، لكن سؤال بديهيّ يبدر في ذهني، وهو: لماذا يتعرّض لشرح كتب الشيعة؟! بل تعرّض لـ(نهج البلاغة)، الذي هو من أكبر الكتب اعتباراً من بعد القرآن الكريم لدى الشيعة؟

أنا أجد هذا غير منطقي جدّاً! فمثلاً من غير المعقول أن نجد شيخاً من شيوخ الشيعة ـ أدام الله ظلّهم ـ يؤلّف كتاب (شرح صحيح البخاري) مثلاً! خصوصاً أنّهم لا يعتدّون بكتبنا ولا نعتدّ بكتبهم! فكونه تعرّض لشرح (نهج البلاغة) هذا، يعتبر تنازلاً كبيراً من جهتهم!

أنا في حيرة شديدة من هذا الأمر! بيّنوا لنا لو سمحتم.

هدانا الله بكم، وشكراً.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

إنّ ابن أبي الحديد كان من معتزلة بغداد، ومعتزلة بغداد لهم ميل إلى الإمام عليّ عليه السلام، بل يقرّون بأفضليّته، وإن كانوا لا يعترفون بولايته والنصّ عليه بالإمامة، وقد نشأ ابن أبي الحديد في (المدائن) التي كان جوّها العام هو التشيّع، ومن هنا نظم قصائده المعروفة بـ(العلويات السبع)، فليس من الغريب أن يكون لـ(نهج البلاغة) منزلة في نفسه، فهو كلام أمير المؤمنين عليه السلام، سيّد الفصحاء.

ثمّ لا ينكر أحد منزلة هذا الكتاب في دنيا البلاغة وأهمّيته، وما يحويه من علوم وحكم ودروس، حتّى عدّ بعد كتاب الله القرآن الكريم، ولم يتفرّد

بهذا ابن أبي الحديد، فقد عرف حقّ الكتاب غيره من أهل السُنّة، بل من غير المسلمين حتّى في وقتنا الحاضر.

ثمّ إنّ ابن أبي الحديد كان في زمن الوزير ابن العلقمي، وهو مشهور بالتشيّع[1]، وقد طلب منه ابن العلقمي شرح (نهج البلاغة)، كما ذكر ذلك ابن أبي الحديد في مقدّمة شرحه، فقال: ((وبعد، فإنّ مراسم المولى الوزير الأعظم، الصاحب الصدر الكبير المعظّم، العالم العادل، المظفّر المنصور، المجاهد المرابط، مؤيّد الدين، عضد الإسلام، سيّد وزراء الشرق والغرب، أبي طالب محمّد بن أحمد بن محمّد العلقمي، نصير أمير المؤمنين، أسبغ الله عليه من ملابس النعم أضفاها، وأحلّه من مراقب السعادة ومراتب السيادة أشرفها وأعلاها، لمّا شرّفت عبدَ دولته، وربيبَ نعمته بالاهتمام بشرح (نهج البلاغة) على صاحبه أفضل الصلوات، ولذكره أطيب التحيّات، بادر إلى ذلك مبادرة من بعثه من قبلُ عزم، ثمّ حمله أمرٌ جزم، وشرع فيه باديَ الرأي شروع مختصر...))[2].

تعليق (٢):

« فراس ثامر ـ العراق ـ إمامي »

ما المقصود بهذا القول الذي ورد في كتاب (روضة المتّقين ج٢ ص٤٩٨)، والذي فيه إشارة لكون ابن أبي الحديد كان شيعيّاً، وأخفى تشيّعه..

---

(١) مؤيّد الدين أبو طالب محمّد بن أحمد بن علي بن محمّد العلقمي، وزير المستعصم آخر خلفاء العبّاسيين، توفّي سنة ٦٥٦ هجرية. (أعيان الشيعة، لمحسن الأمين ٩: ٨٢، الكنى والألقاب، للقمّي ١: ٣٦٢).

(٢) شرح نهج البلاغة ١: ٤.

وهذا نصّه: ((ويسمّى هؤلاء بالتفضّليّة، منهم: ابن أبي الحديد، والدواني، على المشهود في ما يفهم من أكثر كلامهما، لكن صرّحا في مواضع بالتشيّع، وهو الظنّ بهما وبأمثالهما، والظاهر من أمثال هؤلاء الفضلاء أنّهم كانوا محقّين، ولكن كانوا بحيث لا يمكنهم إظهار الحقّ في دولة الباطل واشتهارهم، ففرّوا إلى إظهار هذا المذهب ليمكّنهم إظهار أفضلية عليّ عليه السلام على الصحابة، وأمّا بالنسبة إلى العوام وأمثالهم، فممكن)).

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

ذكرنا في السؤال السابق النصوص التي تدلّ على عدم تشيّعه، بل أوردنا النصوص التي يصرّح بها على عدم تشيّعه! فما ندري ما هي النصوص التي يصرّح فيها بتشيّعه؟!

وعلى فرض وجودها، لا بدّ من المقارنة، حتّى نخرج بحصيلة، والراجح عندنا هو: عدم وقوف تلك النصوص ـ على فرض وجودها ـ في قبال النصوص التي ذكرناها، والتي تدلّ على عدم تشيّعه.

ثمّ إنّ ما ذكره من عدم إمكان إظهاره للحقّ في دولة الباطل لا تساعد عليه الشواهد التاريخية في عصره؛ فإنّ التشيّع كان ظاهراً علناً منتشراً وبقوّة في بغداد، إذ كان الكرخ كلّه شيعة، وكان الوزير ابن العلقمي منهم، وكانت الحلّة والنجف وكربلاء شيعيّة، بل منهم كبار العلويين المعلنين للتشيّع، كابن طاووس، الذي طلبه الخليفة للوزارة فرفض، وهناك نقول عديدة من أنّ الشيعة كانوا يعلنون بالبراءة في مشهد عليّ عليه السلام في النجف في ذلك الزمان.

(الكلام في ابن أبي الحديد)

« محمّد الأسدي ـ الدنمارك ـ إمامي »

السؤال:

جاء في بعض أجوبتكم: الثابت أنّ ابن أبي الحديد معتزليّ المذهب في الأُصول، وحنفي المذهب بالفروع، ولذا يصحّ للإمامي أن يحتجّ بما يذكره في (شرح نهج البلاغة) على الطرف الآخر... وبما ذكرناه من مذهب ابن أبي الحديد لا يكون ما يذكره في كتبه حجّة للقوم على الشيعة الإمامية من جهة الإلزام، وإن كان يعدّ من علماء التاريخ والأدب المعتدلين غير المتعصّبين في ما ينقله ويحكم به.

إذاً كيف نفسّر للعامّة ما قاله صاحب (روضات الجنّات ج٥ ص١٩)(طبعة الدار الإسلامية في بيروت سنة ١٤١١هـ) في ترجمة ابن أبي الحديد: ((...هو من أكابر الفضلاء المتتبّعين، وأعاظم النبلاء المتبحّرين، موالياً لأهل بيت العصمة والطهارة وإن كان في زيّ أهل السُنّة والجماعة، منصفاً غاية الإنصاف في المحاكمة بين الفريقين...)).

وكذا قول القمّي الذي ذكره بعض السائلين عن كتابه (الكنى والألقاب ج١ ص١٨٥)[1]؟

---

(١) المقصود: ما ورد في سؤال الأخ خليفة من السعودية ضمن عنوان (ابن أبي الحديد ليس من الشيعة).

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أوّلاً: إنّ الكلام في ترجمة رجل معيّن لتحديد هويته ومذهبه والفرقة التي ينتمي إليها، يتم عن طريق التحقيق في جمع أقوال أصحاب الرجال، وجمع القرائن والشواهد، وكذلك النظر في كلام نفس الشخص من خلال مؤلّفاته، وماذا يقول عن مذهبه، وإلى أيّ فرقة ينتسب، مع التفريق في كلّ ذلك بين ما صدر عن دافع مذهبي، وبين ما كان عن تحقيق وتمحيص.

ولا يمكن نسبته إلى مذهب وفرقة معينة، من خلال قول واحد أو اثنين ممّن ترجموا له، خاصّة إذا كانوا من المتأخّرين.

ثانياً: إنّ الكلام في مذهب وعقيدة ابن أبي الحديد مقطوع به، من حيث كونه معتزلياً عقيدة، وهذه أشعاره وكلماته طافحة بذلك، فضلاً عن اعتراف من ترجموا له.

نعم، هو كان من مدرسة بغداد الاعتزالية، التي لها ميل ومحبّة لعليّ عليه السلام وانحراف عن أعدائه، ولذا كان لأعلامها علاقات جيّدة مع الشيعة، ولكن المحبّة والميل إلى طرف عليّ عليه السلام لا يسمّى تشيّعاً بالمعنى الدقيق العلمي، وإن تراه يطلق على كثيرين من أهل السُنّة في كتب أصحاب الرجال منهم، وخاصّة من الحنابلة، وبالأخص نواصبهم؛ فإنّهم يتّهمون كلّ من روى فضيلة

لعليّ عليه السلام بأنّه: شيعيّ، كما قالوا عن الحاكم الحسكاني، والنسائي وعبد الرزّاق الصنعاني، وغيرهم.

ثالثاً: أمّا كلام (صاحب الروضات)، فلو قرأته كاملاً، لَما وجدته خارجاً عن هذا المضمار، من كونه معتزلياً يحبّ ويفضّل علياً عليه السلام على أعدائه، وإن لم يكن دقيقاً في استعمال كلمة (موالياً لأهل البيت عليهم السلام)؛ لأنّ لها اصطلاح خاص يعرف به الشيعة، وإن كانت تدلّ لغةً على المحبّة والميل، ولكنّها اصطلاحاً تلازم عندنا التبرّي، فراجع كلامه بطوله ينكشف لك ما قاله.

رابعاً: أمّا الكلام الآخر المنسوب للقمّي، فليس هو من كلامه، ولم نجده في (الكنى والألقاب)، إلّا اللّهمّ عبارة: ((وتوفّي في بغداد سنة ٦٥٥، يروي آية الله الحلّي، عن أبيه، عنه))، أمّا بقية ما ذكر فهو مأخوذ من ترجمة ابن أبي الحديد في أوّل كتاب (شرح نهج البلاغة).. ومحصّل كلام القمّي لو راجعته هو نفس ما قلنا فيه.

خامساً: يبقى الكلام في صحّة وتمامية إلزام أهل السُنّة بكلامه، فإنّ الإلزام به يتم بعد إثبات سُنّيته ومعتزليته، وإفحام الخصم بذلك، وإن كان أغلب المخالفين الآن يحاولون رميه بالتشيّع، هرباً من ملازمات كلامه، ودوافع ذلك واضحة لا تحتاج إلى بيان.

وعلى كلّ حال، فإنّ الكلام فيه وفي صحّة الإلزام بكلامه والاحتجاج به، هو نفس الكلام الذي يشمل جميع من كتبوا في الفضائل، أو أوردوا أحاديث الفضائل في كتبهم، من جهة انتسابهم لأهل السُنّة في حياتهم ورميهم بالتشيّع من قبل أصحاب الرجال الحنابلة، وإنكار سُنّيتهم من قبل دعاة الوهابية، فإنّ الشيعة ينسبونهم إلى السُنّة اعتماداً على ما ذكر في تراجمهم، وأصحاب الرجال السُنّة، كالذهبي، وابن حجر، ومن على مذهبهم يرمونهم بالتشيّع؛ لما رووه من أحاديث الفضائل؛ تخلّصاً من إلزامهم برواياتهم، فكأنّهم أصبحوا برزخاً بين الفرقتين!

وهو حال كلّ من قال أو روى شيئاً يظهر منه محبّة أهل البيت عليهم السلام، أو الميل إليهم، وقد ذكرنا عدداً منهم وكتبهم ضمن عنواني (علم الرجال) و(الكتب)؛ فراجع.

(ابن أبي الحديد في نظر السُنّة)

« بدر الدين »

السؤال:

قرأت في كتاب (دفاع عن السُنّة) حديثاً مطوّلاً عن عمر بن الخطّاب في وصف علاقته بأبي بكر، لأبي موسى الأشعري والمغيرة بن شعبة، ونظراً لما

يحمله هذا الخبر من الكلام الجديد على القارئ، والذي يفضي إلى نتائج خطيرة، والخبر جاء نقلاً عن (شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد.

فسؤالي، إذا سمحتم: هل المرجع المذكور معتمد لدى علماء أهل السُنّة؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

إنّ السُنّة قد اتّبعوا منهجاً عامّاً في تعديل الرجال وتجريحهم، وكان أهمّ أساس اعتمدوه في التجريح والتعديل، هو: روايات الراوي فضائل عليّ عليه السلام ومناقبه، وجعلوا أساس ضعف الراوي وكذبه وتخليطه، هو رواياته فضائل عليّ عليه السلام!

ولك أن تتابع مثلاً كتابي (الموضوعات) لابن الجوزي، و(اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) للسيوطي، بل كتابي (تهذيب التهذيب) لابن حجر، وكتاب (ميزان الاعتدال) للذهبي، وأمثالها كثير، تجد أنّ عمدة تضعيف الراوي هو روايته لفضائل عليّ عليه السلام!

ولعلّك إذا استقصيت كتب الجرح والتعديل، لأخذك العجب في بنائهم التوثيقي وفي تجريحهم للشخص!

فمثلاً: أحمد بن الأزهر النيسابوري: بعد أن مدحه ابن حجر في (تهذيب التهذيب)، ونقل توثيق المحدّثين له، قال: ((وقال أحمد بن يحيى بن زهير التستري: لمّا حدّث أبو الأزهر بحديث عبد الرزّاق في الفضائل، يعني: عن

معمر، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عبّاس، قال: نظر النبيّ صلى الله عليه وآله إلى عليّ، فقال: (أنت سيّد في الدنيا، سيّد في الآخرة) الحديث، أُخبر بذلك يحيى بن معين، فبينا هو عنده في جماعة من أهل الحديث، إذ قال يحيى: من هذا الكذّاب النيسابوري الذي يحدّث عن عبد الرزّاق بهذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا. فتبسّم يحيى، فقال: أما إنّك لست بكذّاب. وتعجّب من سلامته، وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث))[1]!

على أنّ هذا الراوي من أهل السُنّة، فاتّهموه بالكذب لروايته الحديث!!

ومثله: عبد الرزّاق بن همّام الحافظ الصنعاني، صاحب (المصنّف) المعروف، وهو من كبار أهل السُنّة، فإذا ذكروه قالوا: كان يتشيّع. وقال أبو داود: وكان عبد الرزّاق يعرّض بمعاوية، وقال العجلي: ثقة يتشيّع[2].

وهكذا هو ديدنهم في من يروي فضائل عليّ عليه السلام، ولعلّ اختلافهم في تشيّع الحاكم النيسابوري، وإصرار بعضهم على كونه شيعيّاً، ليس بشيء إلّا لروايته فضائل عليّ عليه السلام!! وقد أغفلها الشيخان في صحيحيهما!

فأين تجد في من يذكر فضائل عليّ عليه السلام ومناقبه ويطعن على مخالفيه بذكر معائبهم يوثّق ويأخذ بقوله؟!

---

(١) تهذيب التهذيب ١: ١٠ (٦) أحمد بن الأزهر بن منيع النيسابوري.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب ٦: ٢٧٩ ـ ٢٨١ حرف (العين) عبد الرزّاق بن همام بن نافع الصنعاني.

هذا هو حال ابن أبي الحديد المعتزلي، فهم لا يعتبرونه لهذه العلّة التي عمّموها على كلّ من روى فضائل عليّ عليه السلام، لذا قال الشعبي: ((ماذا لقينا من عليّ؟ إن أحببناه ذهبت دنيانا، وإن بغضناه ذهب ديننا))[1].

فلا عليك بعد ذلك في اعتبار وعدم اعتبار الراوي أو الكتاب عند أهل السُنّة، بعد أن عرفت معيار جرحهم وتعديلهم.

---

(١) العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل، لمحمّد بن عقيل: ٣٨، الباب الثالث: فيمن جرحوه من أتباع آل البيت عليهم السلام.



ابن تيمية*

* انظر ـ ما يتعلّق بهذا الموضوع ـ: (الإمام عليّ عليه السلام)(التبرك) (التجسيم والتشبيه)(التوسل والاستغاثة)(زيارة القبور وزيارة الأئمّة عليهم السلام) (الصلاة عند القبور)(النصب والنواصب)(الوهابية والسلفية)

(بعض اعتقاداته)

«الباحث عن الحقّ»

السؤال:

لقد قرأت معظم كتب ابن تيمية ومحمّد بن عبد الوهاب، فلم أجد فيها كفراً ولا ضلالاً، بل وجدت دعوتهما هي دعوة الحقّ، الذي أُرسل به النبيّ ﷺ، والسؤال: لماذا هذا الافتراء على هذين الشيخين؟

وإن كنتم على حقّ، فالواجب: عرض كتبهم إمام القارئ وعليه أن يحكم.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

نذكر لك بعض أقوالهما الدالّة على ضلالهما وانحرافهما ومخالفتهما لجميع المسلمين، وإن أردت المزيد وافيناك به:

١ـ اعتقاد ابن تيمية قِدم نوع الحوادث من الأفعال والمفاعيل، واعتقاده بحوادث لا أوّل لها، ممّا يستلزم قدم شيء غير الله، وهو كفر[١]. وذكر ابن حجر في (فتح الباري) أنّه من مسائل ابن تيمية المستبشعة[٢].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١: ٣٢١ الوجه التاسع عشر من وجوه المقام الثاني من مقامي المتنازعين باستدلال الأنبياء بطريقة الأعراض وحدوثها، و٣٦٨ عمدة الفلاسفة في قدم العالم على مقدمتين، و٢: ١٢٢ دلالة القرآن على مسألة أفعال الله، شرح حديث النزول: ١٥٨، فصل: نزاع في معنى حديث النزول وما أشبهه في الكتاب والسُنّة، شرح حديث عمران بن حصين المطبوع ضمن (مجموعة الفتاوى) ١٨: ٢٣٩ معنى الأزل.

(٢) فتح الباري ١٣: ٤ كتاب التوحيد، باب: وكان عرشه على الماء.

٢ـ قول ابن تيمية بفناء النار، وهو مخالف لإجماع المسلمين. ذكر ذلك ابن القيّم تلميذ ابن تيمية في كتابه (شفاء العليل)[١]، وفي كتابه (حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح)[٢]، وذكر فيهما: أنّ القول بفناء النار هو قول أُستاذه ابن تيمية.. وذكر الصفدي في (الوافي بالوفيات): أنّ لابن تيمية كرّاسة في بقاء الجنّة والنار، وردّ عليه فيها العلّامة قاضي القضاة تقي الدين السبكي[٣]، وقد طبعت هذه الرسالة بعنوان: (الردّ على من قال بفناء الجنّة والنار وبيان ذلك من أقوال) بتحقيق محمّد بن عبد الله السمهري.

٣ـ قول ابن تيمية، ومحمّد بن عبد الوهاب بـ(التجسيم)، وهذا الرأي مشهور عنهما، وقد ذكراه في أكثر كتبهما وصرّحا به. وسوف يأتي تفاصيل ذلك في ما يأتي من أجوبة.

٤ـ إنكار ابن تيمية ومحمّد بن عبد الوهاب التوسّل بالنبيّ صلى الله عليه وآله واتّهام المسلمين الذين يعتقدون به بالشرك والكفر[٤].

٥ـ نسب محمّد بن عبد الوهاب القول بنفي ذرّية الإمام الحسن عليه السلام إلى الشيعة، وقال: ((وهذا القول شائع فيهم، وهم مجمعون عليه))[٥].

---

(١) شفاء العليل ٢: ٧٢١، الباب (٢٣).

(٢) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح: ٤٩١، الباب (٦٧).

(٣) الوافي بالوفيات ٧: ١٨ تقي الدين ابن تيمية.

(٤) انظر: قاعدة جليلة في التوسّل والوسيلة: ٣٤ الفصل الثاني، فصل الخطاب لسليمان بن عبد الوهاب، أخ محمّد بن عبد الوهاب: ٢٨، فصل في تكفير المسلمين.

(٥) انظر: رسالة في الردّ على الرافضة: ٢٩ مطلب في نفي ذرّية الحسن رضي الله عنه.

ولا يوجد شيعي واحد ينفي ذريّة الإمام الحسن المجتبى عليه السلام، بل كلّهم يثبتونها!

٦ـ إنكار ابن تيمية وابن عبد الوهاب الزيارة والتبرّك، وخالفا في قولهما هذا رأي الأكثرية القاطبة لمذاهب المسلمين[١].

وأهمّ شيء يجب أن تعرفه وتطّلع عليه هو: إنّ كبار علماء المذاهب الإسلامية، منذ أن أعلن ابن تيمية وابن عبد الوهاب عن آرائهما المنحرفة، وقفوا أمام انحرافهما، وكتبوا مئات الكتب في الردّ عليهما، وعلى آرائهما المخالفة لإجماع المسلمين، والمخالفة للكتاب والسُنّة الصريحة، وكذبهما.

فمن أكاذيب ابن تيمية:

١ـ إنكاره أن يكون ابن عبّاس تتلمذ على الإمام عليّ عليه السلام[٢]. وقد أثبت المناوي في (فيض القدير)[٣] تتلمذ ابن عبّاس على الإمام عليه السلام.

٢ـ تكذيبه لحديث: (عليّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ)، وادّعاؤه أنّ أحداً لم يروه[٤].. مع أنّ هذا الحديث رواه الترمذي، والطبراني، والحاكم، والخطيب البغدادي، وابن عساكر[٥]...

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، لابن تيمية: ج٢٧، كتاب التوحيد، لابن عبد الوهاب.

(٢) منهاج السُنّة، لابن تيمية ٧: ٥٣٦ كلام الرافضي على المنهج الرابع من الأدلّة الدالّة على إمامة عليّ، الثالث: كلام الرافضي على علم عليّ.

(٣) فيض القدير ٤: ٤٧٠ الحديث (٥٥٩٤)، حرف (العين): عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ.

(٤) منهاج السُنّة ٤: ٢٣٨ كلام الرافضي على الوجه الخامس في وجوب اتّباع مذهب الإمامية، كلام الرافضي على منع فاطمة من إرث فدك.

(٥) سنن الترمذي ٥: ٢٩٧ الحديث (٣٧٩٨)، المستدرك على الصحيحين ٣: ١٢٤ فضائل عليّ بن أبي طالب، المعجم الكبير ٢٣: ٣٩٦ مالك بن جعونة عن أمّ سلمة، ⇐

٣ـ إنكاره قضية المؤاخاة بين النبيّ والإمام عليّ(عليه السلام)، وبين المهاجرين بعضهم لبعض[١].

والحال أنّك تجد حديث المؤاخاة في: (سنن الترمذي)[٢]، و(الطبقات) لابن سعد[٣]، و(المستدرك على الصحيحين) للحاكم[٤]، و(مصابيح السُنّة) للبغوي[٥]. حتّى ردّ ابن حجر على ابن تيمية في إنكاره مسألة المؤاخاة في كتابه (فتح الباري)، وقال: ((هذا ردّ للنصّ بالقياس، وإغفال عن حكمة المؤاخاة))[٦]، كما ردّ عليه أيضاً الزرقاني في (شرح المواهب اللدنية)[٧].

٤ـ قول ابن تيمية عن حديث: (اللّهمّ والِ من والاه وعادِ من عاداه): كذب باتّفاق أهل المعرفة بالحديث[٨].. مع أنّ هذا الحديث أخرجه أحمد

⇉

تاريخ بغداد ١٤: ٣٢٢ (٧٦٤٣)، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٤٩ ترجمة الإمام عليّ.

(١) منهاج السُنّة ٤: ٣٢ كلام الرافضي على خصائص الأئمّة الاثني عشر، و٥: ٧١ كلام الرافضي على فضائل عليّ، و٧: ١١٧ المنهج الثاني عند الرافضي في الأدلّة الدالّة من القرآن على إمامة عليّ، البرهان الثامن، ٧: ٢٧٩ البرهان الثامن والثلاثون.

(٢) سنن الترمذي ٥: ٣٠٠ الحديث (٣٨٠٤).

(٣) الطبقات الكبرى ١: ٢٣٨ ذكر مؤاخاة رسول الله(صلى الله عليه وآله) بين المهاجرين والأنصار، و٣: ٢٢ عليّ بن أبي طالب.

(٤) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٤ مؤاخاة رسول الله بين الصحابة.

(٥) مصابيح السُنّة ٢: ٤٥٠ الحديث (٢٦٨٤) كتاب الفتن، باب: مناقب عليّ بن أبي طالب.

(٦) فتح الباري ٧: ٢١١، باب: كيف آخى النبيّ(صلى الله عليه وآله) بين أصحابه.

(٧) شرح المواهب اللدنية شرح العلاّمة الزرقاني على المواهب اللدنية ٢: ١٩١ ذكر المؤاخاة بين الصحابة.

(٨) منهاج السُنّة ٧: ٥٥ المنهج الثاني عند الرافضي في الأدلّة الدالّة من القرآن على إمامة عليّ، البرهان الثالث.

بأسانيد صحيحة، وأخرجه ابن أبي شيبة، والنسائي، وأبو يعلى، وابن حبّان، والطبراني، والحاكم، والخطيب البغدادي[١].

٥ـ قول ابن تيمية عن حديث: (مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح): ((هذا لا يعرف له إسناد، لا صحيح، ولا هو في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها))[٢].. والحال أنّ الحديث رواه: أحمد بن حنبل، والبزّار، والطبراني، والدارقطني، والحاكم[٣].

٦ـ قول ابن تيمية عن حديث الطير: من المكذوبات الموضوعات[٤].. والحال أنّ هذا الحديث يرويه: الحاكم، وأحمد بن حنبل، والترمذي، والبزّار، والنسائي، وأبي يعلى، وابن حجر، وابن عساكر، والطبراني[٥].

---

(١) مسند أحمد بن حنبل ٥: ٣٧٠ أحاديث أصحاب النبيّ ﷺ، المصنّف ٧: ٤٩٩ الحديث (٢٨، ٢٩)، و٧: ٥٠٣ الحديث (٥٥) فضائل عليّ بن أبي طالب، فضائل الصحابة: ١٥ فضائل عليّ بن أبي طالب، مسند أبي يعلى ١: ٤٢٩ الحديث (٥٦٧) مسند عليّ بن أبي طالب، صحيح ابن حبّان ١٥: ٣٧٦ مناقب عليّ، المعجم الكبير ٢: ٣٥٧ بشر بن حرب عن جرير، و٣: ١٨٠ أبو الطفيل عن حذيفة، و٤: ١٧٤ أسلم أبو عمران عن أبي أيوب، المستدرك على الصحيحين ٣: ١٠٩ ذكر فضائل عليّ، تاريخ بغداد ١٤: ٢٤٠ (٧٥٤٧).

(٢) منهاج السنّة ٧: ٣٩٥ كلام الرافضي على المنهج الثالث في الأدلّة المسندة إلى السنّة، العاشر.

(٣) فضائل الصحابة: ٣١١ الحديث (١٤٠٤) فضائل الحسن والحسين، مجمع الزوائد، للهيثمي ٩: ١٦٨، المعجم الكبير ٣: ٤٥ ـ ٤٦ الحديث (٢٦٣٦ ـ ٢٦٣٨)، المؤتلف والمختلف ٢: ١٠٤٦، باب: رستم ورسيم، المستدرك على الصحيحين ٢: ٣٤٣ تفسير سورة هود، و٣: ١٥١ ذكر مناقب فاطمة.

(٤) منهاج السنّة ٧: ٣٧١ كلام الرافضي على المنهج الثالث في الأدلّة المسندة إلى السنّة، الثامن.

(٥) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٣١ ـ ١٣٢ فضائل عليّ بن أبي طالب، فضائل ⇐

وإن شئت المزيد من ذكر انحرافات ابن تيمية وابن عبد الوهاب ومخالفتهما في العقائد والأحكام لِما أجمعت عليه الأُمّة الإسلامية، فسنوافيك بعشرات الموارد منها، كلّها مأخوذة من كتبهما.

وإن شئت ذكرنا لك أسماء عشرات من كبار العلماء الرادّين عليهما.

تعليق (١):

« ياسين ـ الجزائر ـ سُنّي »

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه..

إنّ ابن تيمية شيخ من شيوخ الإسلام(رحمه الله)، وذكركم بانحرافه كذب وافتراء، والذين ردّوا عليه هم منكم لأنّكم تبغضون كلّ سُنّي يكشف انحرافكم.

والسلام على من اتّبع الهدى..

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

١ـ ليس من خلق الإسلام أن تسلّم بهذا السلام على المسلمين الذين يتشهّدون بالشهادتين! فلا يصحّ هذا السلام إلّا على غير المسلمين، كما

⇉

الصحابة: ٢١٣ الحديث (٩٤٧) فضائل عليّ، سنن الترمذي ٥: ٣٠٠ الحديث (٣٨٠٥) مناقب عليّ بن أبي طالب، مجمع الزوائد، للهيثمي ٩: ١٢٥، باب: في من يحبّه أيضاً ويبغضه أو يسبّه، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، للنسائي: ٥١ منزلة عليّ كرم اللّه وجهه من اللّه، السنن الكبرى ٥: ١٠٧ الحديث (٨٣٩٨)، مسند أبي يعلى ٧: ١٠٥ الحديث (٤٠٥٢)، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٢٤٥ ترجمة الإمام عليّ، المعجم الكبير ٧: ٨٢ عبد الرحمن بن أبي نعم عن سفينة.

استعمله رسول الله ﷺ مع ملوك زمانه حينما دعاهم إلى الإسلام، كـ : قيصر، وهرقل، والمقوقس، وكسرى.

٢ـ ثمّ تذكّر أيّها الأخ العزيز أنّك سوف لن تُسأل في قبرك ولا يوم القيامة عن ابن تيمية حتّى تعامل المسلمين هكذا من أجله، ألم تقولوا دائماً: ﴿**تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾[1]؟!

٣ـ إنّ شذوذ وانحراف فكر ابن تيمية عن الأُمّة سلفاً وخلفاً أمر متّفق عليه بين جميع مذاهب الأُمّة وفرقها، فلا يمكنك نسبة ذلك للشيعة فقط.

٤ـ يبدو أنّك تجهل بأنّ الإجماع عند أهل السُنّة قد انعقد على تضليل ابن تيمية في زمانه، وقد كفّره كثير من فطاحل أهل السُنّة وشيوخ إسلامهم، وسجن ثلاث مرّات، ومات في آخرها في سجنه[2]، فلا ندري هل الشيعة هم من قاموا بسجنه وتضليله وتكفيره؟! كن منصفاً ثمّ أجب!

٥ـ وهل شيخ الإسلام السبكي (الشافعي الصغير)، وابن حجر الهيتمي المكّي الفقيه، وابن جُماعة، والحصني، وغيرهم من العلماء الكبار شيعة؟!! ولله درّ القائل: رمتني بدائها وانسلّت!

---

(١) البقرة (٢): ١٣٤.

(٢) فتاوى السبكي ٢: ٢١٠، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر ١: ٨٨ (٤٠٩) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دفع شبه من شبّه وتمرّد (دفع الشبه عن الرسول)، للحصني: ٨٨، تاريخ ابن تيمية كما نقله ابن شاكر.

٦ـ ائتنا بعلماء شيعة في زمانه قد نصّوا على كفره إن كنت صادقاً؟! وائتنا بعالم شيعي واحد إلى يومنا هذا قد افترى أو كذب على ابن تيمية ونقل عنه شيئاً لم يقله؟!

٧ـ وأخيراً ننصحك أيّها الأخ أن تتجرّد أوّلاً عن كلّ عصبية، ومن ثمّ تقرأ تاريخ ابن تيمية وأقوال العلماء السُنّة فيه، ولا تقتصر على من يقدّسه ويعظّمه من الذين قلّدوه، لتصل إلى حقيقته بنفسك، وتعلم انحرافه وكذبه على واقعه وحقيقته.

ونوقفك على أحد علماء السلفية في هذا العصر وكلامه في ابن تيمية وبيان بعض كذبه وتعصّبه، وآخر معاصرٌ له ومن أكبر ملازميه:

١ـ الشيخ المحدّث الألباني، الذي انتقد ابن تيمية مرّتين، وتعجّب من أُسلوبه في الردّ على الشيعة بالذات؛ فقد قال في (سلسلته الصحيحة) في نهاية كلامه في تصحيح حديث الغدير وتواتره: ((إذا عرفت هذا، فقد كان الدافع لتحرير الكلام في الحديث وبيان صحّته، أنّني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد ضعّف الشطر الأوّل من الحديث، وأمّا الشطر الآخر فزعم أنّه كذب! وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرّعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقّق النظر فيها، والله المستعان))[1].

وقال الألباني في تصحيحه لحديث: (ما تريدون من عليّ... وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي): ((فمن العجيب حقّاً أن يتجرّأ شيخ الإسلام ابن تيمية على إنكار هذا الحديث وتكذيبه في (منهاج السُنّة ٤/١٠٤) كما فعل بالحديث المتقدّم

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤: ٣٢٤ الحديث (١٧٥٠).

(الغدير) هناك... فلا أدري بعد ذلك وجه تكذيبه للحديث، إلّا التسرّع والمبالغة في الردّ على الشيعة))[1].

٢ـ الحافظ الذهبي، الذي خاطب ابن تيمية في رسالة بعثها إليه، والمعروفة باسم: (النصيحة الذهبية لابن تيمية): ((إلى كم ترى القذاة في عين أخيك وتنسى الجذع في عينك؟! إلى كم تمدح نفسك وشقاشقك وعباراتك وتذمّ العلماء، وتتّبع عورات الناس، مع علمك بنهي الرسول ﷺ: (لا تذكروا موتاكم إلّا بخير، فإنّهم قد أفضوا إلى ما قدّموا)...

ثمّ قال: يا رجل! بالله عليك، كُفَّ عنّا؛ فإنّك محجاج عليم اللسان، لا تقرّ ولا تنام. إياكم والغلوطات في الدين، كره نبيّك ﷺ المسائل وعابها ونهى عن كثرة السؤال، وقال: (إنّ أخوف ما أخاف على أُمّتي كلّ منافق عليم اللّسان)..

إلى أن قال: كان سيف الحجّاج ولسان ابن حزم شقيقين فواخيتهما بالله، خلونا من ذكر بدعة الخميس وأكل الحبوب...

ثمّ قال: يا خيبة من اتّبعك؛ فإنّه معرّض للزندقة والانحلال، لا سيّما إذا كان قليل العلم والدين باطولياً شهوانياً...

وقال أيضاً: إلى متى تمدح كلامك بكيفية لا تمدح والله بها أحاديث الصحيحين. يا ليت أحاديث الصحيحين تسلم منك، بل في كلّ وقت تغير عليها بالتضعيف والإهدار، أو بالتأويل والإنكار، أما آن لك أن ترعوي؟ أما حان لك أن تتوب وتنيب؟!!))[2].

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥: ٢٦٤ الحديث (٢٢٢٣).

(٢) خاتمة السيف الصقيل، للكوثري المطبوع مع السيف الصقيل ردّ ابن زفيل، للسبكي: ٢١٧.

تعليق (٢):

« م/ محمّد ـ اليمن »

مهما قيل عن ابن تيمية فهو علم من أعلام الإسلام، وإن كان قد أخطأ في بعض الأُمور، فهو مجتهد، إن أخطأ كان له أجر، وإن أصاب كان له أجران.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

المشكلة ليست في ابن تيمية فقط، وأنّه مخطئ أم لا، بل المشكلة في أتباعه الذين ما يزالون متمسّكين بأخطائه ويسيرون على نهجه الخاطئ، فكيف تبيّن لهم أنّ منهجهم خاطئ، إلّا بتخطئة ابن تيمية وبيان أخطائه الكثيرة التي قد تخرجه عن كونه عالماً أو مجتهداً، فلا يبقى له لا أجر، ولا أجران، فإنّ تكذيب أحاديث رسول الله ﷺ ليس من الاجتهاد في شيء، بل هو من النفاق.

(كلماته الدالّة على التجسيم)

« م/ عماد »

السؤال:

هل بإمكانكم إخباري بأقوال ابن تيمية في التجسيم؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

سنزوّدك بما يمكن ذكره في هذا المقام المختصر ببعض أقوال ابن تيمية..

ففي كتاب (الإيمان) قال: ((وكذلك ضحكه إلى رجلين، يقتل أحدهما الآخر، كلاهما يدخل الجنّة. وضحكه إلى الذي يدخل الجنّة آخر الناس

ويقول: أتسخر بي وأنت ربّ العالمين، فيقول: لا، ولكنّي على ما أشاء قادر. وكلّ ذلك في الصحيح...))[(١)].

وفي رسالته (العقيدة الواسطية) قوله: ((لا تزال جهنّم يلقى فيها وهي تقول: هل من مزيد؟ حتّى يضع ربّ العزّة فيها رجله، وفي رواية: عليها قدمه، فينزوي بعضها إلى بعض وتقول: قط قط، متّفق عليه))[(٢)].

قال ابن بطوطة في (رحلته): ((وكان بدمشق من كبار الحنابلة تقيّ الدين ابن تيمية، كبير الشام، يتكلّم في الفنون، إلّا أنّ في عقله شيئاً...

إلى أن قال: وكنت إذ ذاك بدمشق، فحضرته يوم الجمعة وهو يعظ الناس على منبر الجامع ويذكّرهم، فكان من جملة كلامه أن قال: إنّ الله ينزل إلى سماء الدنيا كنزولي هذا، ونزل ربعة من ربع المنبر، فعارضه فقيه مالكي يعرف بابن الزهراء، وأنكر ما تكلّم به، فقامت العامّة إلى هذا الفقيه وضربوه بالأيدي والنعال ضرباً كثيراً حتّى سقطت عمامته))[(٣)].

وقال الحصني الدمشقي في (دفع شبه من شبّه وتمرّد) نقلاً عن صاحب (عيون التواريخ) ابن شاكر، وهو من تلاميذ ابن تيمية: فمن ذلك ما أخبر به أبو الحسن علي الدمشقي في صحن الجامع الأُموي، عن أبيه، قال: كنّا جلوساً في مجلس ابن تيمية، فذكر ووعظ وتعرّض لآيات الاستواء، ثمّ قال: ((واستوى الله على عرشه كاستوائي هذا)). قال: فوثب الناس عليه وثبة واحدة، وأنزلوه من

---

(١) الإيمان الكبير: ٤٢٥، أقوال العلماء في الاستثناء في الإيمان، مجموعة الفتاوى ٧: ٤٤٥ كتاب الإيمان الكبير، فصل في أقوال الناس في الاستثناء في الإيمان.

(٢) مجموعة الفتاوى ٣: ١٣٩ العقيدة الواسطية، فصل في وجوب الإيمان بما وصف به الرسول ﷺ من صفات.

(٣) أدب الرحلات (رحلة ابن بطوطة): ٩٠ قضاة دمشق.

الكرسي، وبادروا إليه ضرباً باللكم والنعال وغير ذلك، حتّى أوصلوه إلى بعض الحكام. واجتمع في ذلك المجلس العلماء، فشرع يناظرهم، فقالوا: ما الدليل على ما صدر منك؟ فقال: قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[1]. فضحكوا منه، وعرفوا أنّه جاهل لا يجري على قواعد العلم))[2].

(ردّ علماء السُنّة على قوله بالتجسيم)

« أحمد نزار ـ البحرين ـ إمامي »

السؤال:

تحيّة طيبة..

وبعد، هناك من الأصدقاء من يقول: إنّ ابن تيمية ومحمّد عبد الوهاب لا يقولان بالتجسيم، وما يقال من ذلك عنهم نابع من التعصّب، وردّ التهمة بتهمة مثلها، وإلّا فأين هي الكتب والمصادر التي يدّعون فيها أنّهما يقولان بالتجسيم بصراحة دون أن يكون لها وجه آخر؟!

أرجو ذكر أقوالهما مع المصادر لكي تتم الحجّة.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

المعروف عن كثير من الحنابلة أنّهم من القائلين بالتجسيم، بمعنى أنّ لله تعالى يداً، ووجهاً، وعيناً، وساقاً، وأنّه متربّع على العرش شأنه شأن الملوك

---

(١) طه (٢٠): ٥.

(٢) دفع شبه من شبّه وتمرّد (دفع الشبه عن الرسول)، للحصني: ٨٨، تاريخ ابن تيمية كما نقله ابن شاكر.

والسلاطين، واستدلّوا على ذلك بآيات من القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿**يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾[1]، و﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾[2]، و﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ**﴾[3]، و﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[4]، وغيرها من الآيات.

وقالوا: إنّ اليد والوجه والساق والاستواء، جاءت في القرآن على وجه الحقيقة في معانيها، وليست مصروفة إلى معانيها المجازية.

وقالوا: نعم يد الله ليست كيدنا، ووجهه ليس كوجهنا، وساقه ليس كساقنا، بدليل قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[5].

ولا يخفى عليك أنّ ابن تيميّة ومحمّد بن عبد الوهاب يدّعيان أنّهما من الحنابلة!

وأقوال ابن تيميّة في التجسيم كثيرة جدّاً، وللوقوف على ذلك راجع مثلاً كتابه (الفتوى الحموية الكبرى)، في (مجموعة الفتاوى: ٥ كتاب الأسماء والصفات).

وإنّ عقيدته في التجسيم كانت واحداً من أهمّ محاور الصراع الذي خاضه مع علماء عصره؛ فهي السبب الوحيد لما دار بينه وبين المالكية من فتن في دمشق، وهي السبب الوحيد لاستدعائه إلى مصر ثمّ سجنه هناك، كما كانت سبباً في عدّة مجالس عقدت هنا وهناك لمناقشة أقواله.

---

(١) الفتح (٤٨): ١٠.

(٢) القصص (٢٨): ٨٨.

(٣) القلم (٦٨): ٤٢.

(٤) طه (٢٠): ٥.

(٥) الشورى (٤٢): ١١.

ولم تنفرد المالكية في الردّ عليه، بل كان هذا هو شأن الحنفية والشافعيّة أيضاً، وأمّا الحنبليّة فقد نصّوا على شذوذه عنهم.

قال الشيخ الكوثري الحنفي في وصف عقيدة من أثبت الحركة والانتقال والجهة ونحوها: ((تجسيمٌ صريح بغير كتاب ولا سُنّة، وكذا إثبات الحدّ والجلوس والمماسّة، تعالى الله عن ذلك))[1].

وللشافعيّة دورهم البارز في مواجهة هذه العقيدة، فقد صنّفوا في بيان أخطاء ابن تيميّة فيها كثيراً، وربّما يعدّ من أهمّ تصانيفهم تلك: ما كتبه شيخهم شهاب الدين ابن جَهبَل، المتوفّى سنة ٧٣٣هـ[2]، ويكتسب هذا التصنيف أهميّته لسببين:

أوّلهما: أنّ هذا الشيخ كان معاصراً لابن تيميّة، وقد كتب ردّه هذا في حياة ابن تيميّة موجّهاً إليه.

والثاني: أنّه ختمه بتحدّ صريح، قال فيه: ((ونحن ننتظر ما يَرفد من تمويهه وفساده، لنبيّن مدارج زيغه وعناده، ونجاهد في الله حقّ جهاده))[3]. ثمّ لم يذكر لابن تيميّة جواباً عليه رغم أنّه قد وضعه ردّاً على (الحمويّة الكبرى) التي ألقاها الشيخ ابن تيميّة على المنبر في سنة ٦٩٨هـ

---

(١) كتاب الأسماء والصفات، للبيهقي بتعليقة الكوثري: ٤١٤ الهامش، باب: ما جاء من قول الله عزّ وجلّ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ...﴾البقرة (٢): ٢١.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي ٩: ٣٤ (١٣٠٢) أحمد بن يحيى، شهاب الدين بن جهبل.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٩: ٩١ (١٣٠٢) أحمد بن يحيى، شهاب الدين بن جهبل.

وأمّا دفاع ابن تيمية عن التجسيم، فهو دفاع المجسّمة الصرحاء!! فيقول ردّاً على القائلين بتنزيه الله تعالى عن الأعضاء والأجزاء: ((إنّهم جعلوا عمدتهم في تنزيه الربّ عن النقائص على نفي التجسيم، ومن سلك هذا المسلك لم ينزّه الله عن شيء من النقائص البتة))[1].

ثمّ طريق إثبات شيء على المتّهم لا يتم بإقراره فقط ومن كتبه؛ فإنّه قد لا يذكر ذلك صريحاً خوفاً من المسلمين، ولكن هناك طريقة أُخرى، وهي: شهادة شهود عليه؛ فإنّ هذا من أقوى أدلّة الإثبات، خاصّة إذا كانوا كثيرين.

وقد شهد على ابن تيميّة الكثير، منهم: ابن بطوطة في كتابه (رحلة ابن بطوطة)؛ إذ يقول تحت عنوان (حكاية الفقيه ذي اللّوثة) ـ اللّوثة بالضمّ: مَسّ جنون ـ ((كان بدمشق من كبار الفقهاء الحنابلة تقيّ الدين ابن تيميّة، كبير الشام، يتكلّم في الفنون، إلّا أنّ في عقله شيئاً! وكان أهل دمشق يعظّمونه أشدّ التعظيم، ويعظهم على المنبر، وتكلّم مرّة بأمر أنكره الفقهاء...

ثمّ قال: وكنت إذ ذاك بدمشق فحضرته يوم الجمعة وهو يعظ الناس على منبر الجامع ويذكّرهم، فكان من جملة كلامه أن قال: إنّ الله ينزل إلى سماء الدنيا كنزولي هذا، ونزل درجةً من المنبر! فعارضه فقيه مالكي يعرف بابن الزهراء، وأنكر ما تكلّم به، فقامت العامّة إلى هذا الفقيه وضربوه بالأيدي

---

(١) مجموعة الفتاوى ١٣: ٤١٣ مقدّمة التفسير، فصل في أهل البدع مختلفون في الكتاب ومخالفون فيه، عمدة النفاة في تنزيه الربّ عن النقائص، وانظر: منهاج السُنّة ٢: ٥٦٣ كلام ابن المطهّر في أنّ مذهب الإمامية واجب الاتّباع، الردّ على قول: سمّوا مشبّهة؛ لأنّهم يقولون: أنّه جسم.

والنعال ضرباً كثيراً حتّى سقطت عمامته وظهر على رأسه شاشيّة حرير، فأنكروا عليه لباسها واحتملوه إلى دار عزّ الدين بن مسلم قاضي الحنابلة، فأمر بسجنه، وعزّره بعد ذلك))[١].

ومقولة ابن تيميّة هذه ذكرها ابن حجر العسقلاني أيضاً في (الدرر الكامنة)[٢]، وابن شاكر في (عيون التواريخ) نقل ذلك عنه الحصني الدمشقي في (دفع شبه من تشبّه وتمرّد)[٣].

تلك صورةٌ عن عقيدته في الله تعالى.. فهو يجيز عليه تعالى الانتقال والتحوّل والنزول، وفي هذا التصوّر من التجسيم ما لا يخفى، فالذي ينتقل من مكان إلى مكان، وينزل ويصعد، فلا بدّ أنّه كان أوّلاً في مكان ثمّ انتقل إلى مكان آخر، فخلا منه المكان الأوّل، واحتواه المكان الثاني، والذي يحويه المكان لا يكون إلّا محدوداً! فتعالى الله عمّا يصفون.

(بيان تفصيلي عن عقيدة ابن تيمية في التجسيم)

« آمال ـ إسبانيا ـ مستبصرة »

السؤال:

سلام الله عليكم أيّها الإخوة الكرام..

---

(١) أدب الرحلات (رحلة ابن بطوطة): ٩٠ قضاة دمشق.

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١: ٩٣ (٤٠٩) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية.

(٣) دفع شبه من شبّه وتمرّد (دفع الشبه عن الرسول): ٨٨، تاريخ ابن تيمية كما نقله المؤرّخ ابن شاكر.

هل صحيح ما ذكره ابن بطوطة عن شيخ الإسلام ابن تيمية؟

استدلّ كثير من خصوم ابن تيمية بقصّة ذكرها ابن بطوطة في رحلته المشهورة، حيث زعم أنّه شاهد ابن تيمية على منبر الجامع بدمشق يعظ الناس ويشبّه نزول الله إلى السماء الدنيا بنزوله هو من درجة المنبر!

ما صحّة هذه الرواية؟ وما هي حقيقتها؟ وهل كان ابن تيمية حقّاً يعتقد بالتشبيه؟

الجواب:

السلام عليك ورحمة الله وبركاته..

لنتحدّث أوّلاً عن عقيدة ابن تيمية في الله سبحانه وصفاته، المستقاة من كتبه، ثمّ نتحدّث عن رحلة ابن بطوطة، أو غيرها من المصادر التي ذكرت بعض المشاهد الحسّية في تبنّي ابن تيمية لعقيدة التجسيم، فالمهم عندنا بيان عقيدة ابن تيمية في هذا الموضوع من كتبه وألفاظه، وليس مهماً ما ذكره ابن بطوطة أو غيره، ممّا يعدّ مؤيّداً في ما لو ثبت عنه هذا الأمر.

ونسبة ابن تيمية إلى التجسيم ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) حين قال: ((وافترق الناس فيه ـ أي: ابن تيمية ـ شيعاً: فمنهم من نسبه إلى التجسيم لما ذكر في العقيدة الحموية والواسطية وغيرهما من ذلك، كقوله إنّ اليد والقدم والساق والوجه صفات حقيقية لله، وأنّه مستو على العرش بذاته. فقيل له: يلزم من ذلك التحيّز والانقسام، فقال: أنا لا أُسلّم أنّ التحيّز والانقسام من خواص الأجسام. فألزم بأنّه يقول بتحيّز في ذات الله...))[1].

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١: ٩٣ (٤٠٩) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية.

أيضاً قال ابن الوردي في (تتمّة المختصر): ((استدعي الشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية من دمشق إلى مصر، وعقد له مجلس، واعتقل بما نسب إليه من التجسيم))[1].

وجاء في (تاريخ أبي الفداء): ((وفيها استدعي تقيّ الدين أحمد بن تيمية من دمشق إلى مصر، وعقد له مجلس، وأُمسك وأُودع الاعتقال بسبب عقيدته؛ فإنّه كان يقول بالتجسيم))[2].

وعن اليافعي في (مرآة الجنان) عند ذكره لحوادث سنة ٧٠٥هـ وما جرى فيها لابن تيمية: ((وكان الذي ادّعى به عليه ـ أي: على ابن تيمية ـ بمصر أنّه يقول: إنّ الرحمن على العرش استوى حقيقة، وإنّه يتكلّم بحرف وصوت، ثمّ نودي بدمشق وغيرها: من كان على عقيدة ابن تيمية حلّ ماله ودمه))[3].

وعلى أيّة حال، كلام ابن تيمية في التجسيم يقسّم على أربعة أبعاد، وهي كما يلي:

١ـ إسناد المكان والجهة إلى الله تعالى.

٢ـ زعمه أنّ الحوادث تقوم بالله سبحانه.

٣ـ زعمه أنّ كلام الله تعالى بصوت وحرف.

٤ـ كلامه في مسألة الجسم.

البعد الأوّل: قال ابن تيمية في (الرسائل التدمرية)، وضمن عنوان: تنازع الناس في الجهة والتحيّز: ((... وقد علم أنّ ما ثمّ موجود إلّا الخالق

---

(١) تاريخ ابن الوردي ٢: ٢٤٦ حوادث سنة ٧٠٥هـ.

(٢) تاريخ أبي الفداء (المختصر في أخبار البشر) ٤: ٥٢ حوادث سنة ٧٠٥هـ.

(٣) مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٤: ١٨٠ سنة خمس وسبع مائة.

والمخلوق، والخالق مباين للمخلوق سبحانه وتعالى، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

فيقال لمن نفى الجهة: أتريد بالجهة: أنّها شيء موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلاً في المخلوقات، أم تريد بالجهة: ما وراء العالم؟ فلا ريب أنّ الله فوق العالم مباين للمخلوقات.

وكذلك يقال لمن قال: الله في جهة: أتريد بذلك: أنّ الله فوق العالم؟ أو تريد به: أنّ الله داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأوّل، فهو حقّ، وإن أردت الثاني، فهو باطل، وكذلك لفظ التحيّز...))[1].. إلى آخر كلامه.

وجاء في كتاب (بيان تلبيس الجهمية): ((والبارئ سبحانه وتعالى فوق العالم فوقية حقيقية ليست فوقية الرتبة، كما أنّ التقدّم على الشيء، قد يقال: إنّه بمجرّد الرتبة، كما يكون بالمكان، مثل تقدّم العالم على الجاهل، وتقدّم الإمام على المأموم، فتقدّم الله على العالم ليس بمجرّد ذلك، بل هو قبله حقيقة، فكذلك العلو على العالم، قد يقال: إنّه يكون بمجرّد الرتبة، كما يقال: العالم فوق الجاهل، وعلو الله على العالم ليس بمجرّد ذلك، بل هو عالٍ عليه علوّاً حقيقياً، وهو العلو المعروف والتقدّم المعروف))[2].

---

(١) مجموعة الفتاوى ٣: ٤١ (الرسائل التدمرية)، فصل في الخاتمة الجامعة، القاعدة الثانية.

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١: ٣٩٠ المقدّمة الأُولى: ادّعاء الرازي إثبات موجود لا يشار إليه بالحس، الوجه التاسع: في دعوى الرازي عدم بديهية المقدّمات.

قال الكوثري في تعليقه على هذا النص: ((فهل يشكّ عاقل أنّ ابن تيمية يريد بذلك الفوقية الحسّية، والعلو الحسّي ـ تعالى الله عمّا يؤفكون ـ واستعمال العلو ومشتقّاته في اللّغة العربية بمعنى: علوّ الشأن، في غاية الشهرة، رغم تقوّل المجسّمة))(١).

وذكر الحافظ أبو حيّان في تفسيره (النهر الماد) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ﴾(٢)، أنّه قرأ في رسالة بخطّ ابن تيمية قوله: ((إنّ الله يجلس على العرش، وقد أخلى مكاناً يقعد فيه معه رسول الله ﷺ))(٣).

قال الزبيدي في (إتحاف السادة المتّقين بشرح إحياء علوم الدين): ((قال السبكي: وكتاب العرش من أقبح كتبه، ولمّا وقف عليه الشيخ أبو حيّان ما زال يلعنه حتّى مات، بعد أن كان يعظّمه))(٤).

وقد ذكر هذا الكتاب ـ أي كتاب العرش ـ صاحب (كشف الظنون) الذي جمع أسماء الكتب ومصنّفيها، حيث قال: ((كتاب العرش وصفته... ولابن تيمية، ذكر فيه أنّ الله تعالى يجلس على الكرسي، وقد أخلى مكاناً

---

(١) السيف الصقيل ردّ ابن زفيل وبهامشه (تكملة الردّ على نونية ابن القيّم، للكوثري): ٩٩ الهامش (٢)، فصل: وثانياً لفظ العلي والأعلى.

(٢) البقرة (٢): ٢٥٥.

(٣) دفع شبه التشبيه بأكفّ التنزيه (وبهامشها تعليق حسن السقّاف): ١٢٢ هامش (٥٢)، السيف الصقيل ردّ ابن زفيل وبهامشه (تكملة الردّ على نونية ابن القيّم، للكوثري): ٩٦ الهامش (١)، قول أبي حيّان في ابن تيمية.

(٤) إتحاف السادة المتّقين بشرح إحياء علوم الدين ٢: ١٠٦ كتاب قواعد العقائد، الفصل الثالث، الركن الأوّل، الأصل الثامن.

يقعد معه فيه رسول الله ﷺ، ذكره أبو حيّان في النهر في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ﴾، وقال: في كتاب العرش لأحمد بن تيمية ما صورته بخطّه))[١].

وقفة قصيرة لبيان تناقضات ابن تيمية:

وكيفما كان، فقد حكم ابن تيمية بكفر وضلالة من خالفه في رأيه المتقدّم في الجهة والحيّز، إذ قال:

((فصل: وأمّا قولهم الذي نطلب منه أن يعتقده أن ينفي عن الله التحيّز.

فالجواب من وجوه:

أحدها: أنّ هذا اللفظ ومعناه الذي أرادوه ليس هو في شيء من كتب الله المنزّلة من عنده، ولا هو مأثور عن أحد من أنبياء الله ورسله، ولا خاتم المرسلين، ولا غيره، ولا هو أيضاً محفوظ عن أحد من سلف الأُمّة وأئمّتها أصلاً..

وإذا كان بهذه المثابة، وقد علم أنّ الله أكمل لهذه الأُمّة دينها، وأنّ الله بيّن لهذه الأُمّة ما تتّقيه، كما قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[٢] الآية، وقال: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾[٣]، وأنّ النبيّ ﷺ بيّن للأُمّة الإيمان الذي أمرهم الله به، وكذلك سلف الأُمّة وأئمّتها..

---

(١) كشف الظنون، لحاجي خليفة ٢: ١٤٣٨ كتاب العرش وصفته لابن أبي شيبة.

(٢) المائدة (٥): ٣.

(٣) التوبة (٩): ١١٥.

علم بمجموع هذين الأمرين: أنّ هذا الكلام ليس من دين الله، ولا من الإيمان، ولا من سبيل المؤمنين، ولا من طاعة الله ورسوله.

وإذا كان كذلك فمن التزم اعتقاده فقد جعله من الإيمان والدين، وذلك تبديل للدين، كما بدّل من بدّل من مبتدعة اليهود والنصارى، ومبتدعة هذه الأُمّة دين المرسلين.

إلى أن يقول في بيانه للوجه الثاني: وليس في شيء من ذلك نفي الجهة والتحيّز عن الله، ولا وصفه بما يستلزم لزوماً بيّناً نفي ذلك، فكيف يصحّ مع كمال الدين وتمامه، ومع كون الرسول قد بلّغ البلاغ المبين، أن يكون هذا من الدين والإيمان ثمّ لا يذكره الله ولا رسوله قطّ؟

وكيف يجوز أن يدعى الناس ويؤمرون باعتقادٍ في أُصول الدين ليس له أصل عمّن جاء بالدين.. هل هذا إلّا صريح تبديل الدين؟))[1].

فكما ترى أنّ ابن تيمية ينكر أشدّ الإنكار على من ينفي الجهة والتحيّز عن الله تعالى، فيلزمه ـ على هذا ـ القول بإثبات الجهة والتحيّز، فحيث نفى نفي الجهة لم يبق إلّا الإثبات، وعلى هذا يمكن أن نقول: إنّه قال بثبوت الجهة والتحيّز هنا، باعتبار لازم كلامه، ولا سيّما أنّه قد عدّ الخارجين على رأيه خارجين على دين الله، فنفاة الجهة والتحيّز عنده قد بدّلوا دين الله على زعمه، فلم يبق إلّا أن يثبتهما هو ليحافظ على دين الله من التبديل!!

---

(١) الفتاوى الكبرى ٦: ٣٤٣ كتاب في الردّ على الطوائف الملحدة والزنادقة والجهمية والمعتزلة والرافضة، فصل.

وقد وسم ابن تيمية في الوجه الرابع الطالبين باعتقاد نفي الجهة والحيّز عن الله تعالى بالأئمّة المضلّين، وأنّهم يأمرون الناس بأن يقولوا على الله ما لا يعلمون[1].

إلّا أنّ ابن تيمية ناقض نفسه في ما بنى عليه هناك من حمل الألفاظ على ظواهرها حقيقة، ولم يثبت لله صفة المعية بمرادها الحقيقي، بل تهافت في ذلك وفسّرها ـ كما قال ـ بما تدلّ عليه الحال في قوله تعالى: ﴿**لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا**﴾[2] بمعية الاطّلاع والتأييد والنصر!!

وهذا تناقض فاضح، وتحكّم ظاهر في تفسير آيات الكتاب الكريم، وحكم على نفسه بنفسه ـ وحسب أقواله ـ بأنّه مبتدع وضال، قال: ((ولمّا قال النبيّ ﷺ لصاحبه في الغار: ﴿**لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا**﴾، كان هذا أيضاً حقّاً على ظاهره، ودلّت الحال على أنّ حكم هذه المعية هنا: معية الاطّلاع والتأييد والنصر))[3].

ولا ندري لِمَ لَم تسعف الحال ابن تيمية في صفة الفوقية هناك، فينفي عن المولى سبحانه ما يقتضيه معناها الذي هو من لوازم الأجسام، أو لوازم أعراض الأجسام؟! وهو حمل محال، ويحملها على ما يمكن حمله عقلاً وشرعاً كما فعل مع صفة المعية هنا!

---

(١) الفتاوى الكبرى ٦: ٣٤٣ كتاب في الردّ على الطوائف الملحدة والزنادقة والجهمية والمعتزلة والرافضة، فصل.

(٢) التوبة (٩): ٤٠.

(٣) مجموعة الفتاوى ٥: ١٠٤ رأي الإمام الجويني.

قال الغزالي في (إلجام العوام): ((إذا سمع لفظ الفوق في قوله تعالى: ﴿**يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ**﴾[1]، وفي قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ**﴾[2]، فليعلم أنّ الفوق اسم مشترك يطلق لمعنيين: أحدهما: نسبة جسم إلى جسم، بأن يكون أحدهما أعلى والآخر أسفل، يعني: أنّ الأعلى من جانب رأس الأسفل.. وقد يطلق لفوقية الرتبة، وبهذا المعنى يقال: الخليفة فوق السلطان، والسلطان فوق الوزير، وكما يقال العلم فوق العمل.

(والأوّل) يستدعي جسماً ينسب إلى جسم.

(والثاني) لا يستدعيه.. فليعتقد المؤمن قطعاً أنّ الأوّل غير مراد، وأنّه على الله تعالى محال؛ فإنّه من لوازم الأجسام أو لوازم أعراض الأجسام))[3].

البعد الثاني: (وهو زعمه: أنّ الحوادث تقوم بالله تعالى):

قال العلّامة الحلّي رحمه الله ـ الذي يردّ عليه ابن تيمية في (منهاج السُنّة) ـ: ((وأنّ أمره ونهيه وإخباره حادث، لاستحالة أمر المعدوم ونهيه وإخباره))[4].

---

(١) النحل (١٦): ٥٠.

(٢) الأنعام (٦): ١٨، ٦١.

(٣) إلجام العوام: ٥٨، الباب الأوّل: في شرح اعتقاد السلف في هذه الأخبار.

(٤) منهاج الكرامة في معرفة الإمامة: ٣٧ الفصل الثاني، الوجه الأوّل.

فقال ابن تيمية: ((فيقال: هذه مسألة كلام الله تعالى والناس فيها مضطربون.... ـ إلى أن قال: ـ فإن قلتم لنا: فقد قلتم بقيام الحوادث بالربّ، قالوا لكم [قلنا لكم][1]: نعم، وهذا قولنا الذي دلّ عليه الشرع والعقل))[2].

وقال أيضاً: ((فإذا قالوا لنا: فهذا يلزم منه أن تكون الحوادث قامت به!

قلنا: ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمّة؟ ونصوص القرآن والسُنّة تتضمّن ذلك مع صريح العقل، وهو قول لازم لجميع الطوائف، ومن أنكره فلم يعرف لوازمه وملزومه، ولفظ الحوادث مجمل، فقد يراد به الأعراض والنقائص والله منزّه عن ذلك... ولكن يقوم به ما شاءه ويقدر عليه من كلامه وأفعاله ونحو ذلك ممّا دلّ عليه الكتاب والسُنّة))[3].

وقد بيّن مذهب ابن تيمية في قيام الحوادث بالله أحد المدافعين عنه، وهو محمّد خليل هراس بقوله: ((فهل يجوّز ابن تيمية قيام الحوادث بذاته تعالى؟

الجواب: إنّ ابن تيمية لا يرى من ذلك مانعاً، لا من جهة العقل، ولا من جهة النقل، بل يرى أنّ العقل والنقل متضافران على وجوب قيام الأُمور الاختيارية به تعالى..

---

(١) في نسخ أُخر للمنهاج: [قلنا لكم]، ولكن محقّق المنهاج الدكتور محمّد رشاد سالم اختار هنا: (قالوا لكم)، مع أنّه من الواضح في كلّ أقوال ابن تيمية اللاحقة ينسب القول فيها لنفسه ومن معه، ولا ينسبه إلى الآخرين.. فانظر إلى مهارة التحريف لكلام شيخهم؛ ليستروا ما قاله من شناعات!! وتعجّب كذلك من أمانة المحقّق الدكتور!!

(٢) منهاج السُنّة ٢: ٣٥٨ ـ ٣٨٠ وجوب اتّباع مذهب الإمامية لوجوه، التعليق على قوله: وإنّ أمره ونهيه وإخباره حادث؛ لاستحالة أمر المعدوم ونهيه وإخباره.

(٣) منهاج السُنّة ٢: ٣٨١ وجوب اتّباع مذهب الإمامية لوجوه.

وأمّا تلك المقدّمة القائلة: إنّ ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، فهي صحيحة إن أُريد بها: آحاد الحوادث وأفرادها المتعاقبة في الوجود؛ فإنّ لكلّ واحد منها مبدأ ونهاية، فما لم يخل منها فهو إمّا أن يكون معها أو بعدها، وعلى التقديرين يكون حادثاً.

وأمّا إن أُريد: جنس الحوادث، فهي باطلة؛ فإنّ الجنس يجوز أن يكون قديماً، إن كان كلّ فرد من أفراده حادثاً، حيث إنّه لا يلزم من حدوث كلّ فرد حدوث الجملة، لأنّ حكم الجملة غير حكم الأفراد))[1].

إلّا أن هذا الشيخ المدافع عن عقائد ابن تيمية والمؤيّد لها، لم يطمئن لعقيدته هذه، وقال: إنّها مبتنية على قاعدة يصعب تصوّرها، إذ عقّب بالقول: ((إنّ ابن تيمية قد بنى على هذه القاعدة (قدم الجنس وحدوث الأفراد) كثيراً من العقائد، وجعلها مفتاحاً لحلّ مشاكل كثيرة في علم الكلام، وهي قاعدة لا يطمئنّ إليها العقل كثيراً؛ فإنّ الجملة ليست شيئاً أكثر من الأفراد مجتمعة، فإذا فرض أنّ كلّ فرد منها حادث، لزم من ذلك حدوث الجملة قطعاً)).

ثمّ قال: ((فإنّ ابن تيمية بعد أن أورد المذاهب المختلفة أخذ في تقرير مذهبه الذي يدّعي أنّه مذهب السلف، ولكن عليه من المآخذ ما سبق أن

---

(١) ابن تيمية السلفي، نقده لمسالك المتكلّمين والفلاسفة في الإلهيات: ١٣٠، الباب الثاني: الفصل الخامس: صفة الكلام، وانظر: منهاج السُنّة.

أشرنا إليه من تجويز قيام الحوادث بذاته تعالى، وابتنائه على تلك القاعدة الفلسفية التي تقول بقدم الجنس مع حدوث أفراده، وهي قاعدة يصعب تصوّرها، كما قلنا))[1].

وهذه العقيدة قد تابع فيها ابن تيمية الكرامية، وهم من المجسّمة!

قال الكوثري في (الردّ على النونية): ((اتّفقت فرق المسلمين، سوى الكرامية وصنوف المجسّمة، على أنّ الله سبحانه منزّه عن أن تقوم به الحوادث، وأن يحلّ به الحوادث، وأن يحلّ في شيء من الحوادث، بل ذلك ممّا علم من الدين بالضرورة))[2].

وقال تقي الدين السبكي: ((وأمّا الحشوية، فهي طائفة رذيلة جهّال ينتسبون إلى أحمد، وأحمد مبرّأ منهم، وسبب نسبتهم إليه أنّه قام في دفع المعتزلة، وثبت في المحنة رضي الله عنه، ونقلت عنه كليمات ما فهمها هؤلاء الجهّال، فاعتقدوا هذا الاعتقاد السيء، وصار المتأخّر منهم يتبع المتقدّم إلّا من عصمه الله، وما زالوا من حين نبغوا مستذلّين ليس لهم رأس ولا من يناظر... ـ إلى أن يقول: ـ ثمّ جاء في أواخر المائة السابعة رجل له فضل ذكاء واطّلاع، ولم

---

(١) ابن تيمية السلفي، نقده لمسالك المتكلّمين والفلاسفة في الإلهيات: ١٣١، ١٣٢، الباب الثاني: الفصل الخامس: صفة الكلام.

(٢) السيف الصقيل ردّ ابن زفيل وبهامشه (تكملة الردّ على نونية ابن القيّم، للكوثري): ١٧ الهامش (٢) الأشعرية أعدل الفرق، وانظر: ابن تيمية السلفي، نقده لمسالك المتكلّمين والفلاسفة في الإلهيات: ١٣٣، الباب الثاني: الفصل السادس: قيام الحوادث بذاته تعالى.

يجد شيخاً يهديه، وهو على مذهبهم، وهو جسور، متجرّد لتقرير مذهبه، ويجد أُموراً بعيدة فبجسارته يلتزمها، فقال بقيام الحوادث بذات الربّ سبحانه وتعالى، وأنّ الله سبحانه ما زال فاعلاً، وأنّ التسلسل ليس بمحال في ما مضى، كما هو في ما سيأتي، وشقّ العصا، وشوّش عقائد المسلمين، وأغرى بينهم، ولم يقتصر ضرره على العقائد في علم الكلام، حتّى تعدّى وقال: إنّ السفر لزيارة النبيّ ﷺ معصية))[1].

وعلى أيّة حال، فدعوى ابن تيمية قيام الحوادث بالله تعالى معناه: قيام المخلوق بذات الله تعالى؛ لأنّ الحادث مخلوق، ومعناه: قيام الناقص بالكامل، وبعبارة أُخرى: اتّصاف الله الكامل بالناقص، وهذا خلف، كونه كاملاً.

مع أنّ دليل ابن تيمية يحمل بطلانه معه، وقد اقترب من تقرير بطلانه محمّد خليل هراس بنفسه، وهو أحد أتباعه؛ إذ الجملة ليست شيئاً أكثر من الأفراد مجتمعة، فإذا تقرّر أن كلّ فرد منها حادث، لزم من ذلك حدوث الجملة قطعاً، فعلى هذا يستحيل وجود حوادث لا أوّل لها.

البعد الثالث: (زعمه: أنّ كلام الله تعالى بصوت وحرف):

يقول ابن تيمية كما في (فتاويه الكبرى): ((وأنّ الله تعالى متكلّم بصوت، كما جاءت به الأحاديث الصحاح، وليس ذلك كأصوات العباد، لا صوت القارئ ولا غيره))[2].

---

(١) السيف الصقيل ردّ ابن زفيل وبهامشه (تكملة الردّ على نونية ابن القيّم، للكوثري): ١٦ الهامش (٢) الأشعرية أعدل الفرق.

(٢) الفتاوى الكبرى ٦: ٤٦٧ كتاب في الردّ على الطوائف الملحدة والزنادقة والجهمية والمعتزلة والرافضة، الكلام في الوقف واللفظ.

قال: ((عن أبي سعيد الخدري: قال رسول الله ﷺ: يقول الله: يا آدم، فيقول: لبّيك وسعديك. فينادى بصوت: إنّ الله يأمرك أن تخرج من ذرّيتك بعثاً إلى النار))[(١)].

قال: ((ويذكر عن جابر بن عبد الله، عن عبد الله بن أنيس: سمعت النبيّ ﷺ يقول: يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بُعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك، أنا الديّان))[(٢)].

ابن تيمية يناقض نفسه:

ونبدأ هنا بذكر تناقض ابن تيمية وردّه على نفسه؛ فإنّ التناقض هو أوّل مراتب الفساد، كما يقول هو نفسه.

يقول ابن تيمية كما في فتاويه: (((الوجه الرابع عشر): وأمّا قولهم: ولا يقول: أنّ كلام الله حرف وصوت قائم به، بل هو معنى قائم بذاته.

فقد قلت في الجواب المختصر البديهي: ليس في كلامي هذا أيضاً، ولا قلته قطّ، بل قول القائل: إنّ القرآن حرف وصوت قائم به بدعة، وقوله: إنّه معنى قائم به بدعة، لم يقل أحد من السلف لا هذا ولا هذا، وأنا ليس في كلامي شيء من البدع، بل في كلامي ما أجمع عليه السلف: إنّ القرآن كلام الله غير مخلوق))[(٣)].

---

(١) الفتاوى الكبرى ٦: ٤٧١ كتاب في الردّ على الطوائف الملحدة والزنادقة والجهمية والمعتزلة والرافضة، الكلام في الوقف واللفظ.

(٢) الفتاوى الكبرى ٦: ٤٥٨ كتاب في الردّ على الطوائف الملحدة والزنادقة والجهمية والمعتزلة والرافضة، الكلام في الوقف واللفظ.

(٣) الفتاوى الكبرى ٦: ٣٥٨ كتاب في الردّ على الطوائف الملحدة والزنادقة والجهمية ⇐

ثمّ نتساءل: هل الادّعاء بأنّ كلام الله بصوت وحرف، ثمّ القول بعد ذلك: لا كأصواتنا ولا كحروفنا.. هل هذا كافٍ في التنزيه ونفي التشبيه؟ لنترك ابن تيمية يجيب على هذا التساؤل ليكون حجّة على نفسه..

قال: ((.. وأمّا في طرق الإثبات، فمعلوم أيضاً أنّ المثبت لا يكفي في إثباته مجرّد نفي التشبيه؛ إذ لو كفى في إثباته مجرّد نفي التشبيه، لجاز أن يوصف سبحانه من الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يحصى ممّا هو ممتنع عليه مع نفي التشبيه، وأن يوصف بالنقائص التي لا تجوز عليه مع نفي التشبيه، وكما لو قال المفتري: يأكل لا كأكل العباد، ويشرب لا كشربهم، ويبكي ويحزن لا كبكائهم ولا حزنهم، كما يقال: يضحك لا كضحكهم، ويفرح لا كفرحهم، ويتكلّم لا ككلامهم، ولجاز أن يقال: له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم، كما قيل: له وجه لا كوجوههم، ويدان لا كأيديهم، حتّى يذكر المعدة والأمعاء والذكر وغير ذلك، ممّا يتعالى الله عزّ وجلّ عنه سبحانه وتعالى عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً..))[1].

إذاً، التسليم بالاشتراك في المعنى العام، وهو: الصوت والحرف، ثمّ القول بأنّه: لا كالأصوات ولا كالحروف.. هذا لا ينفي التشبيه، وإن ادّعى صاحبه ذلك.. لأنّ ما سلّم به هو: معنى من معاني الحدوث، فكأنّه يقول: حادث لا كالحوادث، وهذا تناقض صريح.. باعتبار ما أقرّ به ابن تيمية نفسه.

⇉

والمعتزلة والرافضة، فصل.

(١) مجموعة الفتاوى ٣: ٨٢ (الرسائل التدمرية)، فصل في أنّه في طرق الإثبات لا يكفي مجرد نفي التشبيه.

ثمّ نسأل ابن تيمية: هل هناك وجه لمخالفة صوته (تعالى الله عن ذلك) لأصواتنا؟

هنا يجيب ابن تيمية بنقل قول البخاري: ((وفي هذا دليل على أنّ صوت الله لا يشبه أصوات الخلق، لأنّ صوت الله يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب))[١].

فلا وجه إذاً للمخالفة.. غير أنّ صوته يسمع من قرب كما يسمع من بعد..

ولا ندري ماذا يكون موقف ابن تيمية في ما توصّل إليه البشر من تقريب الأصوات، حتّى سمعت من بعد كما سمعت من قرب بوسائل الإعلام والاتّصال الحديثة؟ هل كان يصرّ على رأيه بأنّ السماع من بعد كالسماع من قرب كافٍ في المخالفة للحوادث والتنزيه؟!!

الردّ على ابن تيمية في هذا الجانب:

نقل الكوثري عن أبي بكر ابن العربي في (العارضة) ما يلي: ((لا يحلّ لمسلم أن يعتقد أنّ كلام الله صوت وحرف، من طريق العقل والشرع، فأمّا طريق العقل، فلأنّ الصوت والحرف مخلوقان محصوران، وكلام الله يجلّ عن ذلك كلّه. وأمّا طريق الشرع، فلأنّه لم يرد في كلام الله صوت وحرف من طريق صحيحة.. ولهذا لم نجد طريقاً صحيحاً لحديث ابن أنيس، وابن مسعود))[٢]..

وأنت تعلم مبلغ استبحار ابن العربي في الحديث في نظرهم.

وجزء (الصوت) للحافظ أبي الحسن المقدسي لا يدع أيّ متمسّك في الروايات في هذا الصدد لهؤلاء الزائغين، ومن رأى نصوص فتاوى العزّ بن

---

(١) الفتاوى الكبرى ٦: ٤٥٨ كتاب في الردّ على الطوائف الملحدة والزنادقة والجهمية والمعتزلة والرافضة، فصل.

(٢) عارضة الأحوذي ١٢: ٧٢ الحديث (٣٢٢٣)، باب (٣٥) من سورة سبأ.

عبد السلام وابن الحاجب الحصيري والعلم السخاوي ومن قبلهم ومن بعدهم من أهل التحقيق ـ كما هو مدوّن في (نجم المهتدي)، و(دفع الشبه) وغيرهما ـ يعلم مبلغ الخطورة في دعوى أنّ كلام الله حرف وصوت قائمان به تعالى...

ولا تصحّ نسبة الصوت إلى الله تعالى إلّا نسبة مُلك وخَلق. لكن هؤلاء السخفاء رغم تضافر البراهين ضدّهم، ودثور الآثار التي يريدون البناء عليها، يعاندون الحقّ، ويظنّون أنّ كلام الله من قبيل كلام البشر الذي هو كيفية اهتزازية تحصل للهواء من ضغطه باللهاة واللسان، تعالى الله عن ذلك. ويدور أمرهم بين التشبيه بالصنم، أو التشبيه بابن آدم.. ﴿**أُولَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ**﴾[1].

يقول الكوثري: ((بل من قال: إنّ كلام معبوده حرف وصوت قائمان به، فهو الذي نحت عجلاً جسداً له خوار، يحمل أشياعه على تعبّده))[2].

ويقول: ((إنّ كان يريد حديث جابر بن عبد الله، عن عبد الله بن أنيس: (ويحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب...) الحديث.. فهو حديث ضعيف علّقه البخاري بقوله: ويُذكَر عن جابر، دلالة على أنّه ليس من شرطه، ومداره عن: عبد الله بن محمّد بن عقيل، وهو ضعيف باتّفاق، وقد انفرد عنه القاسم بن عبد الواحد، وعنه قالوا: إنّه ممّن لا يحتجّ به. وللحافظ أبي الحسن المقدسي جزء في تبيين وجوه الضعف في الحديث المذكور.

---

(١) الأعراف (٧): ١٧٩.

(٢) السيف الصقيل ردّ ابن زفيل وبهامشه (تكملة الردّ على نونية ابن القيّم، للكوثري): ١٩٦ الهامش (٢) ناحت العجل.

وأمّا إن كان يريد حديث أبي سعيد الخدري: (يقول: يا آدم! يقول: لبّيك وسعديك، فينادى بصوت: إنّ الله يأمرك...) الحديث. فلفظ (ينادى) فيه على صيغة المفعول جزماً، بدليل (إنّ الله يأمرك)، ولو كان على صيغة الفاعل لكان: إنّي آمرك، كما لا يخفى.

على أنّ لفظ (صوت) انفرد به حفص بن غياث، وخالفه وكيع وجرير وغيرهما، فلم يذكروا الصوت، وسئل أحمد عن حفص هذا فقال: كان يخلط في حديثه، كما ذكره ابن الجوزي. فأين حجّة الناظم في مثله؟

على أنّ الناظم نفسه خرّج في (حادي الأرواح) وفي هامشه أعلام الموقّعين (٢ ـ ٩٧) عن الدارقطني من حديث أبي موسى: (يبعث الله يوم القيامة منادياً بصوت يسمعه أوّلهم وآخرهم: أنّ الله وعدهم...) الحديث. وهذا يعيّن أنّ الإسناد مجازي على تقدير ثبوت الحديثين.. فظهر بذلك أنّ الناظم متمسّك في ذلك بالسراب))[١].

ويقول تقيّ الدين السبكي: ((اللفظ الذي في البخاري: (فينادى بصوت)، وهذا محتمل لأن تكون الدال مفتوحة، والفعل لم يسمّ فاعله، وإن تكون مكسورة، فيكون المنادي هو الله تعالى. فنقله عن البخاري نداء الله ليس بصحيح، والعدالة في النقل أن ينقل المحتمل محتملاً. وإذا ثبت أنّ الدال مكسورة، فلِمَ يقول: إنّ الصوت منه؟ فقد يكون من بعض ملائكته، أو من يشاء الله..))[٢].

---

(١) السيف الصقيل ردّ ابن زفيل وبهامشه (تكملة الردّ على نونية ابن القيّم، للكوثري): ٧١ الهامش (٢) كلام واف في أحاديث الصوت.

(٢) السيف الصقيل ردّ ابن زفيل وبهامشه (تكملة الردّ على نونية ابن القيّم، للكوثري): ٧٢ الهامش (٢) الأشعرية أعدل الفرق.

وقد ذكر القاضي الباقلاني البصري المتوفى سنة ٤٠٣هـ في كتابه (الإنصاف)، فيضاً من الأدلّة على تنزيه الله عن الحرف والصوت.. ونقل من ذلك قول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: (إنّ الله كلّم موسى عليه السلام بلا جوارح، ولا أدوات، ولا حروف، ولا شفة، ولا لهوات، سبحانه عن تكيّف الصفات)[1].

وقال في (الإنصاف): ((وأيضاً: فإنّ الحروف تحتاج إلى مخارج، فحرف الشفة غير حرف اللسان، وحرف الحلق غيرهما، فلو كان تعالى يحتاج في كلامه إلى الحروف لاحتاج إلى المخارج، وهو منزّه عن جميع ذلك سبحانه وتعالى عمّا يشركون.

وأيضاً: فإنّ الحروف متناهية معدودة محدودة، وكلام الله تعالى قديم، لا مفتتح لوجوده ولا نهاية لدوامه، كعلمه وقدرته، ونحو ذلك من صفات ذاته، وقد أكّد تعالى ذلك بغاية التأكيد، وأنّ كلامه لا يدخله العدّ والحصر والحدّ، بقوله تعالى: **﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾**[2]، وقال: **﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾**[3]، فأخبر تعالى في هاتين الآيتين أنّه لا نهاية لكلامه؛ إذ كلّ ما له نهاية له بداية، وإنّما تتصوّر النهاية في حقّ من يتصوّر في حقّه البداية))[4].

---

(١) الإنصاف في ما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: ٩٦ مسألة: كلام الله القديم لا يتّصف بالحروف والأصوات.

(٢) الكهف (١٨): ١٠٩.

(٣) لقمان (٣١): ٢٧.

(٤) الإنصاف في ما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: ٩٨ مسألة: كلام الله القديم لا يتّصف بالحروف والأصوات.

وقد ردّ الباقلاني على ما أورده المخالفون من الأحاديث، وأجاب بأجوبة عديدة، منها: ما ردّ به على استدلالهم بحديث ابن أنيس؛ قال: ((قد روى فيه ما يدلّ على أنّ الصوت من غير الله بأمره؛ لأنّه روي: إذا كان يوم القيامة جمع الله الخلائق في صعيد واحد، ينفذهم البصر، ويسمعهم الداعي، يأمر منادياً فينادي، فصحّ أنّ النداء من غيره، لكن لمّا كان بأمره أُضيف النداء إليه، كما يقال: نادى الخليفة في بغداد بكذا وكذا.. ويقال: أمر الخليفة منادياً فنادى بأمره في بغداد بكذا وكذا.. ولا فرق بين الموضعين. فإنّ كلّ عاقل يعلم أنّ الخليفة لم يباشر النداء بنفسه، لكن لمّا كان بأمره جاز أن يضيفه إلى نفسه وأن يضاف إليه، وإن لم يكن هو المنادي بنفسه.

ويصحّح جميع ذلك القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿**وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ ۞ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ**﴾[1]، فأضاف النداء إلى المنادي، فصحّ أنّ الصوت صفة المنادي لا صفة الآمر بالنداء، ومن عجيب الأمر أنّ الجهّال لا يجوّزون أن يكون النداء صفة المخلوق إذا كان رفيع القدر في الدنيا، كالخليفة والأمير، وينفون عنه ذلك، ثمّ يجوّزونه في حقّ ربّ العالمين!

ـ إلى أن قال: ـ جواب آخر: وهو أنّ كلّ ما أُضيف إلى الله تعالى لا يجب أن يكون صفة له، فمن زعم هذا فقد كفر وأشرك لا محالة؛ لأنّ الخبر قد جاء بقول الله تعالى: (يا ابن آدم! مرضت فلم تعدني، جعت فلم تطعمني، عطشت فلم تسقني، عريت فلم تكسني)، فأضاف هذه الأشياء إليه في الخبر.. ومن زعم أنّه يجوع ويعطش ويمرض ويعرى فقد كفر وأشرك لا محالة.

---

(١) ق (٥٠): ٤١، ٤٢.

وكذلك قال تعالى: ﴿**يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ**﴾[١]، على قراءة من قرأ بالنون [المفتوحة] والنافخ إسرافيل، وقال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ**﴾[٢]، فأضاف الأذية إليه. ومن زعم أنّ الأذية من صفته فقد كفر لا محالة))[٣].

البعد الرابع: كلامه في الجسم ونسبته لله تعالى:

قال ابن تيمية في تعريف الجسم: ((فإنّ الجسم عند أهل اللّغة ـ كما ذكره الأصمعي وأبو زيد وغيرهما ـ هو: الجسد والبدن؛ قال تعالى: ﴿**وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ**﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿**وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ**﴾[٥]، فهو يدلّ في اللّغة على معنى الكثافة والغلظ، كلفظ الجسد، ثمّ قد يراد به نفس الغليظ، وقد يراد به غلظه، فيقال: لهذا الثوب جسم، أي: غلظ وكثافة... ثمّ صار الجسم في اصطلاح أهل الكلام أعمّ من ذلك، فيسمّون الهواء وغيره من الأمور اللطيفة جسماً، وإن كانت العرب لا تسمّي هذا جسماً... ـ إلى أن قال ـ: والنظّار كلّهم متّفقون ـ في ما أعلم ـ على أنّ الجسم يشار إليه))[٦].

فإذا كان هذا معنى الجسم عنده، فقد قال ما نصّه:

---

(١) الأنعام (٦): ٧٣، طه (٢٠): ١٠٢، النبأ (٧٨): ١٨.

(٢) الأحزاب (٣٣): ٥٧.

(٣) الإنصاف في ما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: ١٢٤ ـ ١٢٥، فصل: الردّ على احتجاجهم في إثبات الصوت لكلام الله بالأحاديث.

(٤) المنافقون (٦٣): ٤.

(٥) البقرة (٢): ٢٤٧.

(٦) منهاج السُنّة ٢: ٥٣٠ ـ ٥٣٢ كلام ابن المطهّر في وجوب اتّباع مذهب الإمامية، فصل: عرض ابن المطهّر لمقالة الحشوية والمشبّهة.

((وأمّا لفظ الجسم والجوهر والتحيّز والجهة ونحو ذلك، فلم ينطق كتاب ولا سُنّة بذلك في حقّ الله، لا نفياً ولا إثباتاً، وكذلك لم ينطق بذلك أحد من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وسائر أئمّة المسلمين، من أهل البيت وغير أهل البيت، فلم ينطق أحد منهم بذلك في حقّ الله، لا نفياً ولا إثباتاً))[1].

فهذه هي المرحلة الأُولى... فيكون النافي للجسمية عن الله تعالى مخالفاً للكتاب، وللسُنّة، ولإجماع الصحابة والتابعين، ولإجماع أهل البيت...

إذاً، ليس لأحد ـ لا من الشيعة ولا من السُنّة ـ أن يقول بنفي الجسمية عن الله عزّ وجلّ..

بل يصرّح بأنّ النفي ـ كالإثبات ـ: بدعة؛ فيقول: ((والكلام في وصف الله بالجسم نفياً وإثباتاً بدعة لم يقل أحد من سلف الأُمّة وأئمّتها: إنّ الله ليس بجسم، كما لم يقولوا: إنّ الله جسم))[2]. [نقول: والحال أنّ الروايات الواردة عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام في تنزيه الله سبحانه عن الجسمية كثيرة جدّاً؛ فراجع خطب أمير المؤمنين في (نهج البلاغة)، و(كتاب التوحيد) لابن بابويه، و(الكافي) للكليني، وغيرها].

وفي المرحلة الثانية.. يقول منكراً على من يذمّ المجسّمة: ((وأمّا ذكر التجسيم وذمّ المجسّمة، فهذا لا يعرف في كلام أحدٍ من السلف والأئمّة،

(١) منهاج السُنّة ٢: ٥٢٧ كلام ابن المطهّر في وجوب اتّباع مذهب الإمامية، فصل: عرض ابن المطهّر لمقالة الحشوية والمشبّهة.

(٢) الفتاوى الكبرى ٦: ٥٤٧ كتاب في الردّ على الطوائف الملحدة والزنادقة والجهمية والمعتزلة والرافضة، فصل.

كما لا يعرف في كلامهم أيضاً القول: بأنّ الله جسم، أو ليس بجسم، بل ذكروا في كلامهم الذي أنكروه على الجهمية نفي الجسم))[1].

فهذا الكلام ميل إلى الإثبات، وإلّا فإنّه يناقض كلامه السابق، في أنّ النفي والإثبات كليهما بدعة.

ثمّ يقول في موضع آخر: ((وإن قال: يستلزم أن يكون الربّ يشار إليه ترفع [برفع] الأيدي في الدعاء، وتعرج الملائكة والروح إليه، وعرج بمحمّد ـ صلى الله عليه وآله ـ إليه، وتنزل الملائكة من عنده، وينزل منه القرآن، ونحو ذلك من اللوازم التي نطق بها الكتاب والسُنّة وما كان في معناها. قيل له: لا نسلّم انتفاء هذا اللازم))[2].

ـ إلى أن يقول: ـ ((وقد بُسط الكلام على هذه الأُمور في مواضع، وبُيّن أنّ ما ينفيه نفاة الصفات التي نطق بها الكتاب والسُنّة من علوّ الله سبحانه وتعالى على خلقه وغير ذلك، كما أنّه لم ينطق بما ذكروه كتاب الله ولا سُنّة رسوله، ولا قال بقولهم أحد من المرسلين ولا الصحابة والتابعين، فلم يدلّ عليه أيضاً دليل عقلي، بل الأدلّة العقلية الصريحة موافقة للأدلّة السمعية الصحيحة...

ـ ثمّ قال: ـ وأمّا الرسل ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ فيثبتون إثباتاً مفصّلاً وينفون نفياً مجملاً، يثبتون لله الصفات على وجه التفصيل، وينفون عنه التمثيل، وقد علم أنّ التوراة مملوءة بإثبات الصفات التي تسمّيها النفاة تجسيماً، ومع ذلك فلم ينكر رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ وأصحابه على اليهود

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ١: ٢٤٩ الجواب التفصيلي، الوجه السابع عشر.

(٢) منهاج السُنّة ٢: ٥٥٩ عرض ابن المطهّر لمقالة الحشوية.

شيئاً من ذلك، ولا قالوا: أنتم مجسّمون، بل كان أحبار اليهود إذا ذكروا عند النبيّ ـ ﷺ ـ شيئاً من الصفات أقرّهم الرسول على ذلك، وذكر ما يصدّقه..

كما في حديث الحبر الذي ذكر له إمساك الربّ سبحانه وتعالى للسماوات والأرض، المذكور في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ...**﴾[1].. الآية. وقد ثبت ما يوافق حديث الحبر في الصحاح عن النبيّ ﷺ من غير وجه، من حديث ابن عمر وأبي هريرة وغيرهما.

ولو قدّر بأنّ النفي حقّ، فالرسل لم تخبر به، ولم توجب على الناس اعتقاده، (فمن اعتقده وأوجبه)، فقد علم بالاضطرار (من دين الإسلام) أنّ دينه مخالف لدين النبيّ ﷺ))[2].

ثمّ إنه أفصح عن معتقده بوضوح أكثر، حيث قال: وأمّا قوله (أي: الباقلاني): ((فإن تعسّف من المقلّدين متعسّف، وأثبت للربّ تعالى جسماً مركّباً من أبعاض متألّفاً من جوارح، نقلنا الكلام معه إلى إبطال الجسم وإيضاح تقدّس الربّ عن التبعيض والتأليف والتركيب.

فيقال له: الكلام في وصف الله بالجسم نفياً وإثباتاً بدعة، لم يقل أحد من سلف الأُمّة وأئمّتها: إنّ الله ليس بجسم، كما لم يقولوا: إنّ الله جسم، بل من أطلق أحد اللفظين استفصل عمّا أراد بذلك، فإنّ في لفظ الجسم بين الناطقين به نزاعاً كثيراً؛ فإن أراد تنزيهه عن معنى يجب تنزيهه عنه، مثل: أن ينزّهه عن

---

(١) الأنعام (٦): ٩١، الحجّ (٢٢): ٧٤، الزمر (٢٩): ٦٧.

(٢) منهاج السنّة ٢: ٥٦١ ـ ٥٦٣ عرض ابن المطهّر لمقالة الحشوية.

مماثلة المخلوقات، فهذا حقّ، ولا ريب أنّ من جعل الربّ جسماً من جنس المخلوقات فهو من أعظم المبتدعة ضلالاً، دع من يقول منهم أنّه لحم ودم ونحو ذلك من الضلالات المنقولة عنهم..

وإن أراد نفي ما ثبت بالنصوص وحقيقة العقل أيضاً ممّا وصف الله ورسوله منه وله، فهذا حقّ، وإن سمّي ذلك تجسيماً، أو قيل: إنّ هذه الصفات لا تكون إلّا لجسم.

فما ثبت بالكتاب والسُنّة وأجمع عليه سلف الأُمّة هو حقّ، وإذا لزم من ذلك أن يكون هو الذي يعنيه بعض المتكلّمين بلفظ الجسم، فلازم الحقّ حقّ))[1].

ولا يخفى، أنّ هذا مبني على فهمه للنصوص فهماً ظاهرياً، وأنّ الألفاظ كلّها محمولة على المعاني الحقيقية ولا مجاز مطلقاً... فالنصوص ـ على هذا ـ غير دالّة على الجسمية، وإنّما جاءت الدلالة من فهم ابن تيمية منها.

وابن تيمية يثبت التركيب في حقّ الله تعالى.. وهو في إثباته التركيب يحاول جاهداً أن يبيّن أنّ ما أثبته من التركيب لا يتنافى مع الوحدة. وسنرى العجب في دفاعه!

يقول: ((ولكن إذا قلنا: إنّ الله لم يزل بصفاته كلّها، أليس إنّما نصف إلهاً واحداً بجميع صفاته؟ وضربنا لهم مثلاً في ذلك، فقلنا لهم: أخبرونا عن هذه النخلة، أليس لها جذوع، وكرب، وليف، وسعف، وخوص، وجمار، واسمها اسم واحد سمّيت نخلة بجميع صفاتها؟ فكذلك الله جلّ ثناؤه))[2].

---

(١) الفتاوى الكبرى ٦: ٥٤٦ كتاب في الردّ على الطوائف الملحدة والزنادقة والجهمية والمعتزلة والرافضة، فصل، الوجه التاسع والخمسون.

(٢) الفتاوى الكبرى ٦: ٣٨٥ كتاب في الردّ على الطوائف الملحدة والزنادقة والجهمية والمعتزلة والرافضة، فصل.

ونقل عن أبي يعلى في كتاب (إبطال التأويلات لأخبار الصفات)، أنّه روى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل بسنده إلى عكرمة، قوله: ... وفي طريق آخر عن ابن فورك بسنده إلى عكرمة عن ابن عبّاس: ((إنّ الله إذا أراد أن يخوّف عباده أبدى عن بعضه...))، ثمّ ذكر أنّه قال: ((أمّا قوله: أبدى عن بعضه، فهو على ظاهره، وأنّه راجع إلى الذات))[١].

وممّا اهتمّ ابن تيمية به: إبطال القول بتماثل الأجسام.. فيقول: ((ولا ريب أنّ قولهم بتماثل الأجسام قول باطل..))، ثمّ قال: ((وجمهور العقلاء يخالفونهم في ذلك)).. إلى أن قال: ((وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبيّنا فيه حجج من يقول بتماثل الأجسام، وحجج من نفى ذلك.. وبيّنا فساد قول من يقول بتماثلها))[٢].

ولنا أن نتساءل: ما صلة اهتمام ابن تيمية بإبطال مماثلة الأجسام بما يدّعيه من أنّه سلفي؟ وهل في كلامه هذا منهج للسلف؟

إن كان ابن تيمية نافياً عن الله الجسمية، فلا تضيره دعوى مماثلة الأجسام، ولا تثير قلمه، ولا توجب غضبه واستنكاره، وأمّا إن كان ابن تيمية ممّن يقول بإثبات الجسمية لله تعالى إلّا أنّه يقول: جسم لا كالأجسام.. فما أحوجه إلى أن يكافح جاهداً في إبطال مماثلة الأجسام!

---

(١) الفتاوى الكبرى ٦: ٤١٣ كتاب في الردّ على الطوائف الملحدة والزنادقة والجهمية والمعتزلة والرافضة، فصل.

(٢) مجموعة الفتاوى ٣: ٧٢ (الرسائل التدمرية)، الخاتمة الجامعة، القاعدة السادسة.

ويقول: ((ولهذا لمّا كان الردّ على من وصف الله تعالى بالنقائص بهذه الطريق طريقاً فاسداً، لم يسلكه أحد من السلف والأئمّة، فلم ينطق أحد منهم في حقّ الله بالجسم لا نفياً ولا إثباتاً، ولا بالجوهر والتحيّز، ونحو ذلك.. لأنّها عبارات مجملة لا تحقّ حقّاً ولا تبطل باطلاً.. ولهذا لم يذكر الله في كتابه في ما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفّار ما هو من هذا النوع، بل هذا هو من الكلام المبتدع، الذي أنكره السلف والأئمّة..))(1).

فهو يرى أنّ الردّ على من وصف الله بالنقائص لا يكون بطريق نفي الجسيمة.. لأنّه طريق فاسد.. وكعادته يزعم أنّ ذلك لم يرد عن أحد من السلف. وأعجب من ذلك إقراره عقيدة اليهود في ما يتعلّق بالتجسيم.. بل جعل من ينكر على اليهود وغيرهم من المجسّمة مبتدعاً.. وكلام من ينكر التجسيم على معتقديه هو من الكلام المبتدع الذي أنكره السلف.

فابن تيمية يرى أنّ عقيدة التجسيم عند اليهود وغيرهم لا يحقّ لمؤمن أن ينفيها، فإن قام مؤمن بنفيها يقال له: إنّك لم تبطل باطلاً ولم تحقّ حقّاً، بل سلكت طريقاً فاسدة وخالفت السلف.. بل أنت مبتدع!

ونحن نسأل ابن تيمية: هل القول بالتجسيم يكون اتّباعاً للسلف أم اتّباعاً لليهود؟!

ثمّ لنقرأ ما قاله في (الرسالة التدمرية): ((كقوله تعالى: (الله الصمد)، والصمد: الذي لا جوف له ولا يأكل ولا يشرب...)).. ثمّ قال: ((والكبد والطحال ونحو ذلك

---

(١) مجموعة الفتاوى ٣: ٨١ (الرسائل التدمرية)، خاتمة جامعة، القاعدة السادسة، فصل: في بيان ما يسلكه نفاة الصفات.

هي أعضاء الأكل والشرب، فالغني المنزّه عن ذلك منزّه عن آلات ذلك، بخلاف اليد فإنّها للعمل والفعل وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل)).

فقد جعل ابن تيمية اليد آلة العمل.. فجعلها جارحة من الجوارح.. فهو على هذا يثبت آلة كمال وينفي آلة نقص.. لذلك قال بعد ذلك: ((وهو سبحانه منزّه عن الصاحبة والولد وعن آلات ذلك وأسبابه))[1]؛ وهو هنا لا يدري أنّ التعبير بالآلة تجسيم ونقص ومحال.. والتعبير بلفظ الآلة إنّما هو من ابتداع ابن تيمية..

وإذا كان هذا شأن هذا الرجل في الفهم.. فلا عجب أن يترك من معاني الصمد: (المقصود في الحوائج) ـ وهو المروي عن أُبيّ، وابن مسعود، وسعيد ابن جبير، وغيرهم ـ ويؤثر المعنى الذي ينضح بالتجسيم من قوله: ((الصمد: الذي لا جوف له)).

وهنا ننقل كلام الكوثري في الردّ على النونية:

((قال ابن تيمية في التأسيس في ردّ أساس التقديس ـ المحفوظ في ظاهرية دمشق في ضمن المجلد رقم ٢٥ من الكواكب الدراري ـ وهذا الكتاب مخبأة ووكر لكتبهم في التجسيم، وقد بيّنت ذلك في ما علّقته على المصعد الأحمد ص٣١: ((فمن المعلوم أنّ الكتاب والسُنّة والإجماع لم ينطق بأنّ الأجسام كلّها محدثة، وأنّ الله ليس بجسم، ولا قال ذلك إمام من أئمّة المسلمين، فليس في تركي لهذا القول خروج عن القنطرة، ولا عن الشريعة...))، وقال في موضع آخر منه: ((قلتم: ليس

---

(١) مجموعة الفتاوى ٣: ٨٦ (الرسائل التدمرية)، خاتمة جامعة، القاعدة السادسة، فصل: في بيان ما يسلكه نفاة الصفات.

هو بجسم ولا جوهر، ولا متحيّز، ولا في جهة، ولا يشار إليه بحس، ولا يتميّز منه شيء من شيء، وعبّرتم عن ذلك بأنّه تعالى ليس بمنقسم ولا مركّب، وأنّه لا حدّ له ولا غاية. تريدون بذلك أنّه يمتنع عليه أن يكون له حدّ وقدر، أو يكون له قدر لا يتناهى... فكيف ساغ هذا النفي بلا كتاب ولا سُنّة؟!...

وفي ذلك عبر للمعتبر.. وهل يتصوّر لمارق أن يكون أصرح من هذا بين قوم مسلمين))[١].

ويقول الغزالي: ((فإن خطر بباله أنّ الله جسم مركّب من أعضاء، فهو عابد صنم، فإنّ كلّ جسم فهو مخلوق، وعبادة المخلوق كفر، وعبادة الصنم كانت كفراً، لأنّه مخلوق، وكان مخلوقاً لأنّه جسم.. فمن عبد جسماً فهو كافر بإجماع الأئمّة، السلف منهم والخلف))[٢].

وابن تيمية حين يهاجم نفاة الجسم ونفاة التركيب.. يصفهم بأشنع وأقبح الصفات.. ويسمّي أقوالهم في فتاويه أنّها: من أعظم أُصول أهل الشرك والإلحاد، وأنّهم أفسدوا بها التوحيد.. وهم أضرّ على الأُمّة من الخوارج المارقين الذين يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان...[٣].

---

(١) السيف الصقيل ردّ ابن زفيل وبهامشه (تكملة الردّ على نونية ابن القيّم، للكوثري): ٤٤ الهامش (١) تسمية الناظم أهل الحقّ بحزب جنكزخان، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١: ٤٠١ الردّ على الوجه التاسع الذي أورده الرازي لإثبات أن مقدّماتهم ليست بديهية، الوجه الثامن، و٢: ٤٤ ـ ٤٥ الردّ على مقدّمة الرازي الثالثة، الردّ على مقالة الخطّابي، الوجه الثاني.

(٢) إلجام العوام: ٥٥، الباب الأوّل: الوظيفة الأوْلى (التقديس).

(٣) الفتاوى الكبرى ٦: ٥٤٨ كتاب الردّ على الطوائف الملحدة والزنادقة، فصل، الوجه الستّون.

ولكن لندع ذلك حتّى لا يطول البحث.. ولنقرأ كلامه في قضية التراكيب:

يقول في (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول): ((وأمّا قولك: (ليس مركّباً..) فإن أردت به أنّه سبحانه ركّبه مركّب، أو كان متفرّقاً فتركّب، وأنّه يمكن تفرّقه وانفصاله، فالله تعالى منزّه عن ذلك)).

فمن هذا النص نرى أنّ ما ينفيه من التركيب بالنسبة لله تعالى ليس ذات التركيب.. بل ما ينفيه هو أن يركّبه مركّب، أو أن يكون مفرّقاً فتركّب.... وما سوى ذلك فإنّه لا يجوز عند ابن تيمية نفيه.. ولنرجع لبقية نصّه:

يقول: ((وإن أردت أنّه موصوف بالصفات مباين للمخلوقات، فهذا المعنى حقّ، ولا يجوز ردّه لأجل تسميتك له مركّباً.. فهذا ونحوه ممّا يجاب به.

وإذا قدّر أنّ المعارض أصرّ على تسمية المعاني الصحيحة التي ينفيها بألفاظه الاصطلاحية المحدثة، مثل: أن يدّعي أنّ ثبوت الصفات ومباينة المخلوقات يستحقّ أن يسمّى في اللّغة تجسيماً وتركيباً ونحو ذلك..

قيل له: هب أنّه سمّي بهذا الاسم.. فنفيك له: إمّا أن يكون بالشرع، وإمّا أن يكون بالعقل.. أمّا الشرع: فليس فيه ذكر هذه الأسماء في حقّ الله، لا بنفي ولا إثبات، ولم ينطق أحد من سلف الأُمّة وأئمّتها في حقّ الله تعالى بذلك، لا نفياً ولا إثباتاً...))[1].

ويقول في نفس الأمر في فتاويه: ((وإن أردت بهذه الألفاظ ـ أراد قول الباقلاني: لأنّه مقدّس عن التجزّؤ، والتبعيض، والتعدّد، والتركيب، والتأليف ـ : أنّه لا يتميّز

(١) درء تعارض العقل والنقل ١: ٢٣٩ الجواب التفصيلي، الوجه السابع عشر.

منه شيء من شيء، فهذا باطل بالضرورة، وباطل باتّفاق العقلاء، وهو لازم لمن نفاه لزوماً لا محيد عنه..))[1].

وقد وضّح ابن تيمية مراده من عدم تمييز شيء عن شيء.. في نفس الكتاب: ((وإنّما مرادهم بذلك: أنّه لا يشهد ولا يرى منه شيء دون شيء، ولا يدرك منه شيء دون شيء، ولا يعلم منه شيء دون شيء، ولا يمكن أن يشار منه إلى شيء دون شيء، بحيث إنّه ليس في نفسه حقيقة عندهم قائمة بنفسها يمكنه هو أن يشير منها إلى شيء دون شيء، أو يرى عباده منها شيء دون شيء، بحيث إذا تجلّى لعباده يريهم من نفسه المقدّسة ما شاء)).. إلى أن قال: ((فهذا ونحوه هو المراد عندهم بكونه لا ينقسم، ويسمّون ذلك نفي التجسيم، إذ كلّ ما ثبت له ذلك كان جسماً منقسماً مركّباً، والباري منزّه عندهم عن هذه المعاني..))[2].

فهو هنا يتهكّم ويستنكر نفيهم التبعيض والتجزّي.. الخ.. وأنّهم يسمّون ذلك نفي التجسيم. ثمّ بيّن في جرأة عجيبة ما هو مليء بالتبعيض والتقسيم في حقّ الله تعالى.. وما لم نورده أشنع ممّا أوردناه.. ممّا يدعنا نتساءل: ما هي الجسمية التي ينفيها عن الله عزّ وجلّ؟

ثمّ.. ابن تيمية وحديث النزول:

---

(١) الفتاوى الكبرى ٦: ٥٤٦ كتاب الردّ على الطوائف الملحدة والزنادقة، فصل، الوجه التاسع والخمسون.

(٢) الفتاوى الكبرى ٦: ٥٥٩ كتاب الردّ على الطوائف الملحدة والزنادقة، فصل.

يقول الشيخ محمّد خليل هراس: ((ولكن هل معنى هذا أنّ ابن تيمية يقول بالنزول الحقيقي الذي يقتضي هبوط الباري جلّ شأنه من على العرش إلى السماء الدنيا؟ وهل هو يجوّز عليه الحركة والانتقال؟

لم أجد لابن تيمية نصّاً يفيد هذا، بل مذهبه الصريح الذي يذكره في عامّة كتبه: أنّ الله فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه، وأنّه لا يحصره ولا يحيط به شيء من مخلوقاته، كما أنّه لا يحلّ في شيء منها..))[١].

نقول: الواقع أنّ ابن تيمية فيه جرأة عجيبة في ألفاظه وتقريره، بشكل لا يلمس القارئ فيه القلب الخائف من جلال الله.. إنّما هي ألفاظ جريئة لم ترد عن أحد سبقه.. ألفاظ قد لا يستطيع القارئ أن يأخذ عليه فيها مأخذاً لو نظر إليها نظرة عابرة.. خاصّة أنّه يأتي بألفاظ متشابهة.. ولكن تناقضه العجيب يفضحه مع أوّل نظرة باحثة.. هذا مع كون الباطل لا استقامة له أبداً.

ونقول للشيخ هراس الذي لم يجد لابن تيمية نصّاً يفيد النزول الحقيقي.. نقول له: ها هو النص الذي تبحث عنه:

يقول ابن تيمية: ((وأمّا أحاديث النزول إلى السماء الدنيا كلّ ليلة، فهي الأحاديث المعروفة الثابتة عند أهل العلم بالحديث، وكذلك حديث دنوّه عشيّة عرفة رواه مسلم في صحيحه.

---

(١) ابن تيمية السلفي نقده لمسالك المتكلّمين والفلاسفة في الإلهيات: ١٥٦، الباب الثاني: الفصل السابع، الصفات الخبرية.

وأمّا النزول ليلة النصف من شعبان، ففيه حديث اختلف فيه إسناده. ثمّ إنّ جمهور أهل السُنّة يقولون: إنّه ينزل ولا يخلو منه العرش، كما نقل مثل ذلك عن إسحاق بن راهويه، وحمّاد بن زيد، وغيرهما، ونقلوه عن أحمد بن حنبل في رسالته إلى مسدّد))[١].

وقال: ((وأمّا دعواك أنّ تفسير القيّوم: الذي لا يزول عن مكانه ولا يتحرّك، فلا يقبل منك هذا التفسير إلّا بأثر صحيح مأثور عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، أو عن بعض الصحابة، أو التابعين؛ لأنّ الحيّ القيّوم يفعل ما يشاء، ويتحرّك إذا يشاء، ويهبط ويرتفع إذا شاء، ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس إذا شاء؛ لأنّ ذلك إمارة ما بين الحيّ والميت، لأنّ كلّ متحرّك لا محالة حيّ، وكلّ ميت غير متحرّك لا محالة، ومن يلتفت إلى تفسيرك وتفسير صاحبك مع تفسير نبيّ الرحمة ورسول ربّ العزّة، إذ فسّر نزوله مشروطاً منصوصاً، ووقّت له وقتاً موضوحاً، لم يدع لك ولا لأصحابك فيه لبساً ولا عويصاً))[٢].

ويؤكّد ذلك فيقول: ((وكلام أهل الحديث والسُنّة في هذا الأصل كثير جدّاً، وأمّا الآيات والأحاديث الدالّة على هذا الأصل فكثيرة جدّاً))[٣].

---

(١) منهاج السُنّة ٢: ٦٣٧ ـ ٦٣٩ الردّ على قول ابن المطهّر: سمّوا بالمشبّهة؛ لأنّهم يقولون: إنّه جسم.

(٢) شرح العقيدة الأصفهانية: ٧٩، فصل: إثبات صفتي العلو والكلام والردّ على النفاة، الردّ على كلام محمّد بن الهيصم.

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية: ٨١ مذهب أهل الحديث في الصفات وذكر الآيات الدالّة على ذلك.

وابن تيمية لا يكتفي بأن يثبت الحركة فقط، بل يعتبر نفيها من ابتداع الجهمية.. يقول في فتاويه: ((فهذا لا يصحّ إلّا بما ابتدعته الجهمية من قولهم: لا يتحرّك، ولا تحلّ به الحوادث، وبذلك نفوا أن يكون استوى على العرش بعد أن لم يكن مستوياً، وأن يجيء يوم القيامة، وغير ذلك...))[١].

وللردّ على ابن تيمية في ما زعمه، ننقل أوّلاً بعض أقوال العلماء في مسألة النزول:

يقول الفخر الرازي: ((الرابع: أنّه تعالى حكى عن الخليل عليه السلام أنّه طعن في إلهية الكواكب والقمر والشمس بقوله: ﴿**لاَ أُحِبُّ الآفِلِينَ**﴾[٢]، ولا معنى للأُفول إلّا الغيبة والحضور، فمن جوّز الغيبة والحضور على الإله تعالى، فقد طعن في دليل الخليل، وكذّب الله تعالى في تصديق الخليل في ذلك؛ حيث قال: ﴿**وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ**﴾[٣]))[٤].

ويقول الغزالي في (إلجام العوام): ((إذا قرع سمعه النزول في قوله صلى الله عليه وسلم: (ينزل الله تعالى في كلّ ليلة إلى السماء الدنيا)، فالواجب عليه أن يعلم: أنّ النزول اسم مشترك، قد يطلق إطلاقاً يفتقر فيه إلى ثلاثة أجسام، جسم عالٍ هو مكان لساكنه، وجسم سافل كذلك، وجسم متنقّل من السافل إلى العالي، ومن العالي إلى السافل. فإن كان من أسفل إلى علوّ سمّي: صعوداً وعروجاً ورقيّاً، وإن كان من علوّ إلى أسفل سمّي: نزولاً وهبوطاً..

---

(١) الفتاوى الكبرى ٦: ٤٤٧ كتاب الردّ على الطوائف الملحدة، كلام في الوقف واللفظ.

(٢) الأنعام (٦): ٧٦.

(٣) الأنعام (٦): ٨٣.

(٤) أساس التقديس في علم الكلام: ٨٣ القسم الثاني، الفصل التاسع: في المجيء والنزول.

وقد يطلق على معنى آخر ولا يفتقر فيه إلى تقدير انتقال وحركة في جسم، كما قال تعالى: ﴿**وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ**﴾[1]، وما رؤي البعير والبقر نازلاً من السماء بالانتقال، بلى مخلوقة في الأرحام، ولإنزالها معنى لا محالة. كما قال الشافعيرضي الله عنه: ((دخلت مصر فلم يفهموا كلامي، فنزلت، ثمّ نزلت، ثمّ نزلت))، فلم يرد به انتقال جسده إلى أسفل.

فتحقّق للمؤمن أنّ النزول في حقّ الله تعالى ليس بالمعنى الأوّل، وهو انتقال شخص وجسد من علوّ إلى أسفل.. فإنّ الشخص والجسد أجسام، والربّ جلّ جلاله ليس بجسم، فإن خطر له أنّه لم يرد هذا فما الذي أراد؟

فيقال له: أنت إذا عجزت عن فهم نزول البعير، فأنت عن فهم نزول الله تعالى أعجز، ((فليس هذا بعشّك فأدرجي))، واشتغل بعبادتك أو حرفتك واسكت، واعلم أنّه أُريد به معنى من المعاني التي يجوز أن تراد بالنزول في لغة العرب، ويليق ذلك المعنى بجلال الله تعالى وعظمته، وإن كنت لا تعلم حقيقته وكيفيته))[2].

ويقول الشيخ محمّد عبد العظيم الزرقاني: ((فكيف تأخذون بظاهر هذا الخبر، مع أنّ الليل مختلف في البلاد باختلاف المشارق والمغارب؟! وإذا كان ينزل لأهل كلّ أُفق نزولاً حقيقياً في ثلث ليلهم الأخير، فمتى يستوي على عرشه حقيقة كما تقولون؟! ومتى يكون في السماء حقيقة كما تقولون؟!

---

(١) الزمر (٣٩): ٦.

(٢) إلجام العوام: ٥٧ ـ ٥٨، الباب الأوّل: الوظيفة الأُولى: التقديس.

مع أنّ الأرض لا تخلو من الليل في وقت من الأوقات، ولا ساعة من الساعات، كما هو ثابت مسطور، لا يماري فيه إلّا جهول مأفون))[١].

هذا.. ومن ناحية أُخرى يقال لهؤلاء: إنّ حديث النزول قد فسّره الحديث الذي رواه النسائي بسند صحيح من حديث أبي هريرة: أنّ رسول الله ﷺ قال: (إنّ الله يمهل حتّى إذا مضى شطر من الليل الأوّل أمر منادياً فينادى: هل من داع فيستجاب له...)[٢] الحديث.

وعلى هذا يكون النزول معناه: نزول الملك بأمر الله. وهذا التفسير أوْلى من تفسير الإمام مالك وغيره للنزول بأنّه: نزول رحمة، لا نزول نقلة[٣]... وغير ذلك.. لأنّ خير ما يفسّر به الحديث هو ما ورد من الحديث.. يقول الحافظ العراقي في ألفيّته في المصطلح: ((وخير ما فسّرته بالوارد))[٤].

أمّا ما نسبه ابن تيمية إلى الأئمّة بإثبات الحركة لله تعالى.. فحسبنا ما رواه البيهقي في (مناقب أحمد) بإسناده عن أحمد، أنّه قال: ((احتجّوا علَيَّ يومئذ ـ يعني: يوم نوظر في دار أمير المؤمنين ـ فقالوا: تجيء سورة البقرة يوم القيامة، وتجيء سورة تبارك؟ فقلت لهم: إنّما هو الثواب؛ قال الله تعالى:

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن ٢: ٢٣٣ المبحث الخامس عشر، دفع الشبهات الواردة في هذا المقام، الشبهة الأُولى.

(٢) السنن الكبرى ٦: ١٢٤ الحديث (١٠٣١٦) كتاب عمل اليوم والليلة.

(٣) فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان، للقضاعي: ٩٢، فصل: في ما يوهم التشبيه عند العامّة من ظاهر الكتاب والسُنّة، بيان العلوّ المعنوي من المجاز الشائع.

(٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي ٣: ٤٣ غريب ألفاظ الحديث.

﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾[١]: إنّما تأتي قدرته، وإنّما القرآن أمثال ومواعظ)). قال البيهقي: ((وهذا إسناد صحيح، لا غبار عليه))[٢].

ـ قال السيّد الميلاني: ((وقوله: إنّما تأتي قدرته: أراد بذلك أثر قدرته.. وهذا من باب مجاز الحذف)) ـ

وروى البيهقي فيه أيضاً، نقلاً عن إمام الحنابلة أبي الفضل التميمي، ما نصّه: ((أنكر أحمد على من قال بالجسم.. وقال: إنّ الأسماء مأخوذة من الشريعة واللّغة، وأهل اللّغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض وسمكٍ وتركيب وصورة وتأليف، والله خارج عن ذلك كلّه، فلم يجز أن يسمّى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية.. ولم يجيء في الشريعة ذلك، فبطل))[٣]، انتهى بحروفه.

وأخيراً: اعتقاده بحوادث لا أوّل لها وقوله بأزلية نوع العالم:

.. وهذه المسألة من أكثر ما أفاض فيه ابن تيمية.. وحصر مقالاته فيها يطول.. ولذلك نكتفي بنقل بعض عباراته، وبعض الردود عليها..

يقول في (موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول): ((قلت: هذا مضمون ما نبّه عليه في غير هذا الموضع: أنّ حدوث كلّ من الأعيان لا يستلزم حدوث

---

(١) الفجر (٨٩): ٢٢.

(٢) كتاب الأسماء والصفات، للبيهقي (تعليق الكوثري): ٩ مقدّمة الكوثري.

(٣) المصدر نفسه.

النوع الذي لم يزل ولا يزال..)) إلى أن قال: ((بل يكون الحادث اليومي مسبوقاً بحوادث لا أوّل لها، ولِمَ قلتم إن ذلك غير جائز؟))[١].

وقال في منهاج السُنّة: ((فيمتنع كون شيء من العالم أزلياً، وإن جاز أن يكون نوع الحوادث دائماً لم يزل، فإنّ الأزل ليس هو عبارة عن شيء محدّد، بل ما من وقت يقدّر إلّا وقبله وقت آخر، فلا يلزم من دوام النوع قدم شيء بعينه))[٢].

وابن تيمية إذ يقرّر أزليّة نوع العالم.. يتعجّب من نقل ابن حزم الإجماع على كفر من نازع أنّ الله لم يزل وحده ولا شيء غيره ثمّ خلق الأشياء كما شاء.. وهو ما نقله ابن حزم في كتابه (مراتب الإجماع) بقوله: ((باب من الإجماع في الاعتقادات يكفّر من خالفه بإجماع: اتّفقوا أنّ الله عزّ وجلّ وحده لا شريك له، خالق كلّ شيء غيره، وأنّه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه، ثمّ خلق الأشياء كلّها كما شاء، وأنّ النفس مخلوقة، والعرش مخلوق، والعالم كلّه مخلوق...))[٣]..

يقول ابن تيمية في تعليقه المسمّى (نقد مراتب الإجماع): ((فصارت حكايته لهذا الإجماع مبنية على هاتين المقدّمتين، اللتين ثبت النزاع في كلّ

(١) درء تعارض العقل والنقل ١: ٣٨٨ الجواب التفصيلي، الوجه التاسع عشر، كلام الأبهري.

(٢) منهاج السُنّة ١: ٣٩٠ الردّ على الفصل الأوّل من منهاج الكرامة، الردّ على الفلاسفة بقدم العالم.

(٣) مراتب الإجماع: ١٦٧، باب: من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بالإجماع.

منهما، وأعجب من ذلك حكايته الإجماع على كفر من نازع أنّه سبحانه (لم يزل وحده ولا شيء غيره معه، ثمّ خلق الأشياء كما شاء)))[١].

وفي كتابه شرح حديث عمران بن الحصين يقول ابن تيمية: ((وإن قدّر أنّ نوعها لم يزل معه.. فهذه المعيّة لم ينفها شرع ولا عقل.. بل هي من كماله؛ قال تعالى: ﴿**أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لاَ يَخْلُقُ**﴾[٢]، والخلق لا يزالون معه))[٣].

وابن تيمية في سبيل تقرير دعواه الفاسدة بقدم نوع العالم.. يردّ الروايات الصحيحة في بدء الخلق.. التي رواها البخاري وغيره.. لكونها لا توافق معتقده.. فيردّ الرواية التي لفظها: (كان الله ولم يكن شيء غيره)، ورواية: (كان الله ولم يكن شيء معه)، وقد روى البخاري الأولى في صحيحه[٤].. وروى الثانية غيره[٥]، وتحكّم بترجيح رواية: (كان الله ولم يكن شيء قبله)[٦]، تحكّماً متهافتاً. فهذه الرواية التي رجّحها تدلّ عند ابن تيمية على أنّه ليس يوجد شيء قد سبق الله بالوجود، ولا تمنع أن يكون ثمّ موجوداً قديماً بقدم الله، أزلياً بأزلية الله[٧].

---

(١) نقد مراتب الإجماع: ٣٠٣، باب: من الإجماع في الاعتقادات.

(٢) النحل (١٦): ١٧.

(٣) مجموعة الفتاوى (شرح حديث عمران بن حصين) ١٨: ٢٣٩ معنى الأزل.

(٤) صحيح البخاري ٤: ٧٣ كتاب بدء الخلق.

(٥) فتح الباري، لابن حجر ٦: ٢٠٦ كتاب بدء الخلق، عمدة القاري، للعيني ١٥: ١٠٩ الحديث (١٩١٣).

(٦) صحيح البخاري ٨: ١٧٥ كتاب التوحيد.

(٧) مجموعة الفتاوى (شرح حديث عمران بن حصين) ١٨: ٢١٦ الوجه الثالث على القول الثاني.

وهل ثمّ تعجّب من نقل ابن حزم الإجماع على كفر هذه الشرذمة؟!

يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري): ((قوله: (كان الله ولم يكن شيء قبله)، تقدّم في بدء الخلق بلفظ: (ولم يكن شيء غيره)، وفي رواية أبي معاوية: (كان الله قبل كلّ شيء)، وهو بمعنى: كان الله ولا شيء معه، وهي أصرح في الردّ على من أثبت حوادث لا أوّل لها من رواية الباب، وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجّح الرواية التي في هذا الباب على غيرها، مع أنّ قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس، والجمع مقدّم على الترجيح بالاتّفاق))[1].

ويقول الحافظ أبو الفضل عبد الله الصديق الغماري: ((بدعة القول بحوادث لا أوّل لها: وهي منقولة عن ابن تيمية، كما في (فتح الباري)، ولأجلها رجّح رواية حديث: (كان الله ولم يكن شيء قبله)، على رواية: (كان الله ولم يكن شيء غيره)، وعلى رواية: (كان الله قبل كلّ شيء) ـ إلى أن قال: ـ ولأجلها أيضاً انتقد على ابن حزم حكاية الإجماع على أنّ ما سوى الله مخلوق، كما تجد ذلك في تعليقاته على (مراتب الإجماع). وهذه العقيدة أخذها عن عبد الله بن ميمون الإسرائيلي، صاحب كتاب (دلالة الحائرين)، فأعجب لرجل: يشدّد النكير على

---

(١) فتح الباري، لابن حجر ١٣: ٣٤٦ كتاب التوحيد، باب: وكان عرشه على الماء وهو ربّ العرش العظيم.

المبتدعين في الفروع، ثمّ يبتدع بدعة في الأُصول، ويردّ لأجلها الأحاديث الصحيحة، ويستنكر إجماعاً جليّاً أيّده العقل والنقل))[(١)].

ويقول تقيّ الدين الحصني: ((وممّا انتقد عليه ـ يعني: ابن تيمية ـ وهو من أقبح القبائح ما ذكره في مصنّفه المسمّى ـ أي: الرسالة التدمرية ـ: بحوادث لا أوّل لها، وهذه التسمية من أقوى الأدلّة على جهله؛ فإنّ الحادث مسبوق بالعدم، والذي لا أوّل له ليس كذلك))[(٢)(٣)].

أمّا قوله بالجلوس في حقّ الله تعالى: فهو ثابت عنه، وإن نفاه بعض أتباعه لمّا استبشعوا ذلك، ذكر ذلك في كتابه (منهاج السُنّة النبوية)؛ فقال ما نصّه: ((ثمّ إنّ جمهور أهل السُنّة يقولون: إنّه ينزل ولا يخلو منه العرش، كما نقل مثل ذلك عن إسحاق بن راهويه، وحمّاد بن زيد، وغيرهما، ونقلوه عن أحمد ابن حنبل في رسالته))[(٤)].

قال المحدّث الهرري الحبشي ـ مفتي الصومال ـ في كتابه (المقالات السنية)، بعدما نقل الكلام المتقدّم لابن تيمية: ((وهذه فرية على أهل السُنّة، ولا يستطيع أن يأتي بعبارة لأحد منهم، فهذا محض تقوّل على الأئمّة، كما

---

(١) إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة: ٢٥ البدعة نوعان، البدعة الخامسة من البدع في أُصول الدين.

(٢) دفع الشبه عن الرسول صلى الله عليه وآله، للحصني: ١١٨ مبحث الردّ عليه في القول بقدم العالم.

(٣) انظر: دراسات في منهاج السُنّة، للميلاني: ٩٦ ـ ١٥٥، الباب الأوّل: أقوال ابن تيمية في التجسيم.

(٤) منهاج السُنّة ٢: ٦٣٨ الردّ على قول ابن المطهّر بوجوب اتّباع مذهب الإمامية، الردّ على قول: سمّوا مشبّهة.

تقوّل في مسألة زيارة قبور الأنبياء والأولياء للدعاء عندها رجاء الإجابة، وتعامى عمّا أطبق عليه السلف والخلف من قصد القبور رجاء الإجابة من الله.

وقال ابن تيمية في كتابه (شرح حديث النزول) ما نصّه: ((والقول الثالث، وهو الصواب، وهو المأثور عن سلف الأُمّة وأئمّتها: أنّه لا يزال فوق العرش، ولا يخلو العرش منه مع دنوه ونزوله إلى السماء الدنيا، ولا يكون العرش فوقه))[١].

وأمّا عبارته في (فتاويه) فإنّها صريحة في إثباته الجلوس لله؛ فقال فيه ما نصّه: ((فقد حدّث العلماء المرضيّون، وأولياؤه المقبولون: أنّ محمّداً رسول الله ﷺ يجلسه ربّه على العرش معه))[٢].

وقد نقل عنه هذه العقيدة أبو حيّان الأندلسي النحوي المفسّر والمقرئ في تفسيره (النهر الماد)، عند تفسير آية الكرسي، قال: ((وقد وقرأت في كتاب لأحمد بن تيمية هذا الذي عاصرناه، وهو بخطّه، سمّاه: (كتاب العرش): إنّ الله يجلس على الكرسي وقد أخلى مكاناً يقعد فيه رسول الله ﷺ، تحيّل عليه محمّد بن علي بن عبد الحقّ، وكان من تحيّله أنّه أظهر أنّه داعية له حتّى أخذ منه الكتاب، وقرأنا ذلك فيه)).

ونقْل أبي حيّان هذا كان قد حُذف من النسخة المطبوعة القديمة، ولكن النسخة الخطية تثبته!!

---

(١) مجموعة الفتاوى ٥: ٤١٥ سئل عن حديث النزول، قول السلف في الاستواء على العرش.

(٢) مجموعة الفتاوى ٤: ٣٧٤ المفاضلة بين الملائكة والناس.

وسبب حذفه من النسخة المطبوعة: ما قاله الزاهد الكوثري في تعليقه على (السيف الصقيل)؛ قال: ((قد أخبرني مصحّح طبعه بمطبعة السعادة أنّه استفظعها جدّاً وأكبر أن ينسب مثلها إلى مسلم، فحذفها عند الطبع لئلا يستغلّها أعداء الدين، ورجاني أن أسجّل ذلك هنا، استدراكاً لِما كان منه، ونصيحة للمسلمين))[1].

قال الحافظ الهرري: فلينظر العقلاء إلى تخبّط ابن تيمية؛ حيث يقول مرّة: إنّه جالس على العرش، ومرّة: إنّه جالس على الكرسي، وقد ثبت في الحديث أنّ الكرسي بالنسبة للعرش كحلقة في أرض فلاة، فكيف ساغ لعقله؟!))[2].

ونختم هذه المقالة بنصّ ما قاله الفقهاء الحنفيون في الفتاوى الهندية في تكفير مثبت المكان لله عزّ وجلّ؛ قالوا: يكفّر بإثبات المكان لله تعالى، فلو قال: لا محلّ خالي من الله يكفّر، ولو قال: الله تعالى في السماء، فإنّ قصد به حكاية ما جاء فيه ظاهر الأخبار لا يكفّر، وإن أراد به المكان يكفّر، وإن لم تكن له نيّة يكفر عند الأكثر، وهو الأصحّ، وعليه الفتوى، ويكفّر بقوله: الله تعالى جلس للإنصاف، أو قام له بوصفه الله تعالى بالفوق والتحت.. كذا في البحر الرائق))[3].

---

(١) السيف الصقيل ردّ ابن زفيل (بتعليق محمّد زاهد الكوثري): ٩٦ الهامش (١).

(٢) انظر: المقالات السنية، للحافظ الهرري: ١٥٥ ـ ١٥٩ المقالة الثامنة.

(٣) الفتاوى الهندية ٢: ٢٥٩ كتاب السير، الباب التاسع: في أحكام المرتدين.

ما ذكره ابن بطوطة وغيره يُعدّ مؤيّداً:

وبعد ما ذكرناه من التفاصيل ـ وهناك كثير غيرها ـ عن عقيدة ابن تيمية في التجسيم، لا يعدو الاهتمام بما ذكره ابن بطوطة في رحلته أمراً ذي بال، بحيث تدور عليه رحى عقيدة ابن تيمية في التجسيم وجوداً وعدماً، بل يمكن عدّ ما ذكره ابن بطوطة في رحلته[١] مؤيّداً لما مرّ ذكره من نصوص واضحة في هذا الجانب، وقد ذكر آخرون شبيه ما ذكره ابن بطوطة في رحلته[٢]..

فقد ذكر الحصين الدمشقي في كتابه (دفع الشبه عن الرسول ﷺ) عن صاحب (عيون التواريخ) ابن شاكر؛ قال: ((فمن ذلك: ما أخبر به أبو الحسن الدمشقي ـ في صحن الجامع الأموي ـ عن أبيه، قال: كنّا جلوساً في مجلس ابن تيمية، فذكر ووعظ وتعرّض لآيات الاستواء، ثمّ قال: (واستوى الله على عرشه كاستوائي هذا)!

قال: فوثب الناس عليه وثبة واحدة، وأنزلوه من الكرسي، وبادروا إليه ضرباً باللّكم والنعال وغير ذلك، حتّى أوصلوه إلى بعض الحكّام. واجتمع في ذلك المجلس العلماء، فشرع يناظرهم.

فقالوا: ما الدليل على ما صدر منك؟

فقال: قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[٣].

فضحكوا منه، وعرفوا أنّه جاهل لا يجري على قواعد العلم، ثمّ نقلوه ليتحقّقوا أمره.

---

(١) أدب الرحلات (رحلة ابن بطوطة): ٩٠ قضاة دمشق.

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر ١: ٩٣ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرّاني.

(٣) طه (٢٠): ٥.

فقالوا: ما تقول في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾[1]؟ فأجاب بأجوبة تحقّقوا أنّه من الجهلة على التحقيق، وأنّه لا يدري ما يقول، وكان قد غرّه بنفسه ثناء العوام عليه))[2].

ونحن في الواقع في غنىً عن أمثال هذه الحكايات بعد ثبوت النصوص المتقدّمة في كتبه ومؤلّفاته، وهي تثبت عقيدته في التجسيم بشكل لا مرية فيه!

و الحمد لله ربّ العالمين.

(ابن تيمية وحديث الشاب الأمرد)

« هيثم ـ مصر ـ سُنّي »

السؤال:

هل ثبت قول ابن تيمية: إنّ الله رؤي على هيئة شاب أمرد رؤيا العين؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

قال ابن تيمية في (مجموعة الفتاوى): ((وكذلك الحديث الذي رواه أهل العلم، أنّه قال: رأيت ربّي في صورة كذا وكذا.. يروى من طريق ابن عبّاس،

---

(١) البقرة (٢): ١١٥.

(٢) دفع الشبه عن الرسول ﷺ: ٨٨، تاريخ ابن تيمية كما نقله المؤرّخ ابن شاكر.

ومن طريق أُمّ الطفيل، وغيرها)) ـ إلى أن قال: ـ ((فعلم أنّ هذا الحديث رؤيا منام بالمدينة، كما جاء مفسراً في كثير من طرقه: (أنّه كان رؤيا منام)، مع أنّ رؤيا الأنبياء وحي، لم يكن رؤيا يقظة ليلة المعراج))[١].

وقال أيضاً: ((فالصحابة والتابعون وأئمّة المسلمين على أنّ الله يرى في الآخرة بالأبصار عياناً، وأن أحداً لا يراه في الدنيا بعينه، لكن يرى في المنام ويحصل للقلوب من المكاشفات والمشاهدات ما يناسب حالها، ومن الناس من تقوى مشاهدة قلبه حتّى يظنّ أنّه رأى ذلك بعينه))[٢].

وقال أيضاً: ((ولم يتنازعوا إلّا في النبيّ خاصّة، مع أنّ جماهير الأئمّة على أنّه لم يره بعينه في الدنيا، وعلى هذا دلّت الآثار الصحيحة الثابتة عن النبيّ والصحابة وأئمّة المسلمين، ولم يثبت عن ابن عبّاس، ولا عن الإمام أحمد، وأمثالهما، أنّهم قالوا: أنّ محمّداً رأى ربّه بعينه، بل الثابت عنهم إمّا إطلاق الرؤية، وإمّا تقييدها بالفؤاد...

وكذلك حديث أُمّ الطفيل، وحديث ابن عبّاس، وغيرهما، ممّا فيه رؤية ربّه، إنّما كان بالمدينة، كما جاء مفسّراً في الأحاديث))[٣].

ومن هذا الكلام لابن تيمية نعرف أنّه كان يقبل حديث ابن عبّاس، وحديث أُمّ الطفيل، وغيرهما، والذي فيه: صورة شاب أمرد، وشعره موفر وقطط ورجلاه في خضرة... الخ، ولكنّه كان يفسّر الرؤية أنّها كانت في المنام.

---

(١) مجموع الفتاوى ٣: ٣٨٧ رسالة ابن تيمية إلى عدي بن مسافر.

(٢) مجموع الفتاوى ٢: ٣٣٦ سئل عمّن ادّعوا بنصوص القول بالحلول والاتّحاد، الله لا يُرى بالعين في الدنيا.

(٣) مجموع الفتاوى ٢: ٣٣٥ سئل عمّن ادّعوا بنصوص القول بالحلول والاتّحاد، الله لا يُرى بالعين في الدنيا.

(الاعتراض على بعض العبارات التي تبيّن اعتقادات ابن تيمية في التجسيم)

« مرتضى علي ولي ـ العراق ـ إمامي »

السؤال:

السلام عليكم يا أنصار آل محمّد..

نقلت عبارة لابن تيمية من كتاب (ابن تيمية في صورته الحقيقية)، لصائب عبد الحميد، وهذه العبارة هي: يقول ابن تيمية: ((إنّ الله في جهة واحدة هي جهة الفوق... وأنّه يجلس على العرش، وأنّ العرش محيط به، فما يفضل منه أربعة أصابع)).

وقد نقله الكاتب من كتب ابن تيمية نفسه، من كتاب (الحموية الكبرى ص١٥)، ومن (منهاج السُنّة ج١ ص٢٥٠ وص٢٦٠ ـ ٢٦١)، ولم يذكر الطبعة، وعند مراجعتي للكتب بواسطة الانترنيت، لم أجد هذه العبارة، فاصطدمت حقيقةً، ولا يتسنّى لي الحصول على هذه الكتب بطبعاتها المختلفة.

فأرجو من حضراتكم التأكّد من وجود هذه العبارة وإرسال رقم الطبعة والمطبعة والجزء والصفحة، حتّى أوثّق بحثي الذي توقّف لأجل هذا.

ولكم خالص دعائي.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

نقل حسن السقّاف في هامشه على كتاب (دفع شبه التشبيه بأكفّ التنزيه)، عن الحافظ أبي حيّان في كتابه (النهر الماد ٢٥٤/١): ((إنّ ابن تيمية قال في رسالة له، كما قرأها الحافظ أبو حيّان، وهي بخط ابن تيمية معاصره: ((وأنّ الله يجلس على العرش، وقد أخلى مكاناً يقعد فيه معه رسول الله ﷺ))، عياذاً بالله تعالى، وهذا الكلام محذوف من الطبعة التي بهامش (بحر المحيط)؛ لأنّ مصحّحه بدار السعادة حذفها لاستشناعها، وطلب من الإمام المحدّث الكوثري، والإمام المحدّث سيّدي عبد الله بن الصديق الغماري أنّ يسجّلا ذلك عليه عندما راجعاه، وقد نبّها على ذلك في بعض كتبهما، وكلام ابن تيمية هذا ثابت في كتاب تلميذه ابن القيم (بدائع الفوائد ٣٩/٤)))[1].

والذي نريد قوله من نقل هذا: أنّه يمكن التصرّف في بعض كتب ابن تيمية، فيحذف منها في الطبعات الجديدة!

وأمّا ما ذكره صائب عبد الحميد من قول ابن تيمية: ((فما يفضل منه أربعة أصابع))، فهو إشارة لما مذكور في كتب متعدّدة، وليس ابن تيمية هو الوحيد الذي ذكر ذلك!

ففي (جامع البيان) لابن جرير الطبري نقل بسنده رواية عبد الله بن خليفة، قال: ((أتت امرأة النبيّ ﷺ فقالت: أدع الله أن يدخلني الجنّة، فعظّم الربّ

---

(١) دفع شبه التشبيه بأكفّ التنزيه/هامش (٥٢) ص١٢٢ ما جاء في القرآن في المتشابه في الصفات، وانظر: كشف الظنون ٢: ١٤٣٨ كتاب العرش وصفته لابن أبي شيبة.

تعالى ذكره، ثمّ قال: إنّ كرسيّه وسع السماوات والأرض، وإنّه ليقعد عليه، فما يفضل منه مقدار أربع أصابع، ثمّ قال بأصابعه فجمعها: وإنّ له أطيطاً كأطيط الرحل الجديد إذا ركب من ثقله))[1].

وقد ذكر ابن تيمية حديث عبد الله بن خليفة في (منهاج السُنّة)، وقال عنه: ((ولكن روي في حديث عبد الله بن خليفة: أنّه ما يفضل من العرش أربع أصابع، يروى بالنفي، ويروى بالإثبات، والحديث قد طعن فيه غير واحد من المحدّثين: كالإسماعيلي، وابن الجوزي، ومن الناس من ذكر له شواهد وقوّاه، ولفظ النفي لا يرد عليه شيء))[2].

فهو قبل من الحديث ما ورد بصيغة النفي، ولعلّ هذا ما كان يشير إليه صائب عبد الحميد؛ فراجع!

والظاهر من مراجعة الكتب المذكورة التي أوردها، أنّ عبارة صائب هي تلفيق لاعتقادات ابن تيمية، وأنّه ليس بصدد نقل نص كلامه، كما قد يبدو للوهلة الأوْلى؛ فإنّ الكاتب يريد أن يعدّد مقالات ابن تيمية، فأشار إلى ذلك في بداية كلامه بقوله: ((وعلى هذا قال))، أي: أنّه قال بهذه الأقوال، لا أنّ هذا نصّ كلامه.. ولعلّ ما ذكره في الهامش من تعدّد المصادر يشير إلى ذلك؛ فلاحظ!

---

(١) تفسير جامع البيان ٣: ١٦ سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ...﴾.

(٢) منهاج السُنّة ٢: ٦٢٩ الردّ على كلام ابن المطهّر على مذهب السُنّة في الصفات.

(تشكيكه بالواضحات دليل على بغضه لعليّ عليه السلام)

«أحمد إبراهيم ـ الأردن ـ سُنّي»

السؤال:

(دفاع عن ابن تيمية في اتّهامه بالطعن في خلافة عليّ):

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وصلّى الله وسلّم على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه.

أمّا بعد: فإنّنا نسمع بين الفينة والأُخرى أقوالاً، ونقرأ مؤلّفات وكتابات، تنقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية(رحمه الله)، أقوالاً ظاهرها الطعن في خلافة عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، فلمّا بحثت أُصول تلك الأقوال في كلامه(رحمه الله) وجدتها على أصناف:

١ـ صنف من كذب على شيخ الإسلام وافترى عليه افتراءً واضحاً.

٢ـ ومنهم من نقل عن شيخ الإسلام(رحمه الله) نقلاً محرّفاً مبتوراً.

٣ـ ومنهم من نقل أقوالاً لابن تيمية(رحمه الله)، وكان ابن تيمية قد ذكرها نقلاً عن غيره من باب ردّ الشبهة بالشبهة، ومن باب إلزام الخصوم.

٤ـ ومنها ما ذكره شيخ الإسلام(رحمه الله) في سياق الردّ على الروافض، لا في سياق التقرير والاعتقاد.

٥ـ ومنها ما كان ملتبساً غامضاً، أخذه هؤلاء وفسّروه كما يحبّون، وقدّموا سوء الظنّ على حسن الظنّ.

وأنا هنا لا أُريد مناقشة تلك الأقوال التي نقلها بعضهم بتحريف أو بتر، أو بتجريدها من سياقها العام؛ وإنّما هدفي من هذا كلّه، هو أن أُبرز الأقوال التي قرّرها ابن تيمية(رحمه الله) في خلافة عليّ‏ﷺ، وذَكَرَها في سياق التبنّي والتقرير والاعتقاد، والتي أغفلها الناقلون عنه لأسباب الله أعلم بها.

ولعلّ الذين ينقلون عن ابن تيمية(رحمه الله) تلك الأقوال التي ظاهرها الطعن في خلافة عليّ‏ﷺ، إنّما يريدون الانتصار لأهوائهم المنحرفة، فيذهبون إلى أقوال الشيخ(رحمه الله) ويخرجونها من سياقها أو يسيئون تفسيرها، أو يبترونها ثمّ يستشهدون بها لخدمة آرائهم، حالهم كحال الذين يستخدمون الأحاديث الموضوعة وينسبونها للنبيّ‏ﷺ.

وكان الهدف من هذه المقالة هو:

١ـ إظهار الأقوال الصحيحة لشيخ الإسلام ابن تيمية، ودفاعه عن خلافة عليّ‏ﷺ.

٢ـ الدفاع عن شيخ الإسلام(رحمه الله) ضدّ من يتّهمونه بالنصب، مع غمطهم لمثل هذه الأقوال، أو عدم معرفتهم بها، ولا أظنّ منصفاً يعرف هذه الأقوال ثمّ يتّهم شيخ الإسلام ابن تيمية(رحمه الله) بأنّه من أعداء عليّ بن أبي طالب‏ﷺ.

٣ـ الردّ على من يحرّف أقوال شيخ الإسلام(رحمه الله)، أو يسوقها في سياق لا يريده ابن تيمية ولا يعنيه، مثل كثير من المؤرّخين المعاصرين، الذين يوردون أقوالاً لشيخ الإسلام(رحمه الله) في ظاهرها الطعن في خلافة عليّ‏ﷺ، ويتركون الأقوال المحكمة في إثباتها، ويتمسّكون بتلك الأقوال المشتبهة، أو التي كان سياقها سياق ردّ وليس سياق تحرير وتقرير؛ وهم بهذا العمل يظلمون الحقائق، ويظلمون شيخ الإسلام، شعروا أو لم يشعروا.

وممّا ينبغي التنبيه عليه:

إنّ كثيراً ممّا انتقد على ابن تيمية(رحمه الله) إنّما نقله عن غيره، كابن حزم، وابن بطّة، وابن حامد الحنبلي، وغيرهم، فهو يورد الأقوال الضعيفة للردّ على أقوال الشيعة الأكثر ضعفاً، من باب ردّ الشبهة بالشبهة ـ كما ذكرت ـ ولكنّه عندما يقرّر ويذكر عقيدة أهل السُنّة ومذهبهم، لا يذكر تلك الأقوال التي قد يفهم منها ـ بحقّ أو بباطل ـ تنقّصاً وطعناً لخلافة عليّ رضي الله عنه.

والحقيقة أنّني وجدت لابن تيمية(رحمه الله) أقوالاً كثيرة، أجزم بأنّها تحمل في طياتها براءة كاملة لابن تيمية(رحمه الله) من دعوى أنّه يطعن في خلافة عليّ رضي الله عنه، وهي كثيرة جدّاً، نذكر منها ما يلي:

١ـ أورد شيخ الإسلام حديث سفينة، فقال: ((عن سعيد بن جمهان، عن سفينة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (خلافة النبوّة ثلاثون سنة، ثمّ يؤتي الله ملكه من يشاء)، أو قال: (الملك). قال سعيد: قال لي سفينة: أمسك، مدّة أبي بكر سنتان، وعمر عشر، وعثمان اثنتا عشرة، وعليّ كذا. قال سعيد: قلت لسفينة: إنّ هؤلاء يزعمون أنّ عليّاً لم يكن بخليفة. قال: كذبت أستاه بني الزرقاء، يعني: بني مروان)).. الحديث صحيح؛ صحّحه أحمد وغيره من الأئمّة.(المنهاج ٥١٥/١).

٢ـ وقال(رحمه الله): ((والصحيح الذي عليه الأئمّة أنّ عليّاً رضي الله عنه من الخلفاء الراشدين بهذا الحديث ـ يقصد حديث سفينة ـ فزمان عليّ كان يُسمّي نفسه أمير المؤمنين، والصحابة تسمّيه بذلك. قال الإمام أحمد بن حنبل: ((من لم يربّع بعليّ رضي الله عنه في الخلافة فهو أضلّ من حمار أهله))، ومع هذا فلكلّ خليفة مرتبة)).(مجموع الفتاوى ٤٧٩/٤).

٣ـ وقال(رحمه الله): ((لكن اعتقاد خلافته وإمامته ثابت بالنصّ، وما ثبت بالنصّ وجب اتّباعه، وإن كان بعض الأكابر تركه)).(مجموع الفتاوى ٤٤٠/٤).

٤ـ وقال(رحمه الله): ((وعليّ رضي الله عنه لم يقاتل أحداً على إمامة من قاتله، ولا قاتل أحدٌ على إمامته نفسه، ولا ادّعى أحد قطّ في زمن خلافته أنّه أحقّ بالإمامة منه، لا عائشة، ولا طلحة، ولا الزبير، ولا معاوية وأصحابه، ولا الخوارج، بل كلّ الأُمّة كانوا معترفين بفضل عليّ وسابقته بعد قتل عثمان، وأنّه لم يبق في الصحابة من يماثله في زمن خلافته)).(المنهاج ٣٢٨/٦).

٥ـ وقال(رحمه الله): ((وكذلك عليّ؛ لم يتخاصم طائفتان في أنّ غيره أحقّ بالإمامة منه. وإن كان بعض الناس كارهاً لولاية أحد من الأربعة، فهذا لا بدّ منه. فإنّ من الناس من كان كارهاً لنبوّة محمّد صلى الله عليه وسلم، فكيف لا يكون فيهم من يكره إمامة بعض الخلفاء)).(المنهاج ٣٢٩/٦).

٦ـ وقال(رحمه الله): ((وليس في الصحابة بعدهم ـ الخلفاء الثلاثة ـ من هو أفضل منه ـ عليّ ـ ولا تُنازع طائفة من المسلمين بعد خلافة عثمان في أنّه ليس في جيش عليّ أفضل منه. ولم تفضّل طائفة معروفة عليه طلحة والزبير، فضلاً أن يفضّل عليه معاوية. فإن قاتلوه مع ذلك لشبهة عرضت لهم، فلم يكن القتال له لا على أنّ غيره أفضل منه، ولا أنّه الإمام دونه، ولم يتسمّ قطّ طلحة والزبير باسم الإمارة، ولا بايعهما أحد على ذلك)).(المنهاج ٣٣٠/٦).

٧ـ وقال(رحمه الله): ((وكان أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبﷺ، آخر الخلفاء الراشدين المهديين)).(مجموع الفتاوى ٤٠٦/٣).

٨ـ وقال(رحمه الله): ((لكن المنصوص عن أحمد تبديع من توقّف في خلافة عليّ، وقال: هو أضلّ من حمار أهله، وأمر بهجرانه، ونهى عن مناكحته، ولم يتردّد أحمد ولا أحد من أئمّة السُنّة في أنّه ليس غير عليّ أوْلى بالحقّ منه، ولا شكّوا في ذلك. فتصويب أحدهما ـ عليّ أو من خالفه ـ لا بعينه تجويز لأن يكون غير عليّ أوْلى منه بالحقّ، وهذا لا يقوله إلّا مبتدع ضالّ، فيه نوع من النصب، وإن كان متأوّلاً)).(مجموع الفتاوى ٤٣٨/٤).

٩ـ وقال(رحمه الله): ((نصوص أحمد على أنّ الخلافة تمّت بعليّ كثيرة جدّاً)).(مجموع الفتاوى ٢٦/٣٥).

١٠ـ وقال(رحمه الله): ((وجماهير أهل السُنّة متّفقون على أنّ عليّاً أفضل من طلحة والزبير، فضلاً عن معاوية وغيره)).(المنهاج ٣٥٨/٤).

١١ـ وقال(رحمه الله) عند الكلام على حديث: (ويح عمّار تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنّة ويدعونه إلى النار): ((حديث صحيح، متّفق عليه، واللفظ للبخاري)).

قال: ((وهذا أيضاً يدلّ على صحّة إمامة عليّ ووجوب طاعته، وأنّ الدّاعي إلى طاعته داع إلى الجنّة، وأنّ الدّاعي إلى مقاتلته داع إلى النار، وهو دليل على أنّه لم يكن يجوز قتال عليّ، وعلى هذا فمقاتله مخطئ وإن كان

متأوّلاً، أو باغٍ بلا تأويل، وهو أصحّ القولين لأصحابنا، وهو الحكم بتخطئة من قاتل عليّاً، وهو مذهب الأئمّة والفقهاء الذين فرّعوا على ذلك قتال البغاة المتأوّلين)).(مجموع الفتاوى ٤/٤٣٧).

١٢ـ وقال(رحمه الله): ((ثبت بالكتاب والسُنّة إجماع السلف على أنّهم ـ عليّ ومخالفوه ـ مؤمنون مسلمون، وأنّ عليّ بن أبي طالب والذين معه كانوا أوْلى بالحقّ من الطائفة المقاتلة له)).(مجموع الفتاوى ٤/ ٤٣٣).

١٣ـ وقال(رحمه الله): ((مع أنّ عليّاً كان أوْلى بالحقّ ممّن فارقه، ومع أنّ عمّاراً قتلته الفئة الباغية كما جاءت به النصوص، فعلينا أن نؤمن بكلّ ما جاء من عند الله، ونقرّ بالحقّ كلّه، ولا يكون لنا هوى ولا نتكلّم بغير علم، بل نسلك سبيل العلم والعدل، وذلك هو اتّباع الكتاب والسُنّة، فأمّا من تمسّك ببعض الحقّ دون بعض، فهذا منشأ الفرقة والاختلاف)).(مجموع الفتاوى ٤/٤٥٠).

١٤ـ وقال(رحمه الله): ((ويروى أنّ معاوية تأوّل أنّ الذي قتله ـ أي: عمّار ابن ياسر ـ هو الذي جاء به ـ أي: عليّ بن أبي طالب ـ دون مقاتليه، وأنّ عليّاً ردّ هذا التأويل بقوله: فنحن إذاً قتلنا حمزة ـ يعني يوم أحد ـ ولا ريب أنّ ما قال عليّ هو الصواب)).(مجموع الفتاوى ٣٥/٧٧).

١٥ـ وقال(رحمه الله): ((والخوارج المارقون الذين أمر النبيّ(صلى الله عليه وآله) بقتالهم، قاتلهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين. واتّفق على قتالهم أئمّة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. ولم يكفّرهم عليّ بن

أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم عليّ حتّى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم، لا لأنّهم كفّار. ولهذا لم يَسبِ حريمهم، ولم يغنم أموالهم)).(مجموع الفتاوى ٢٨٢/٣).

١٦ـ وقال(رحمه الله): ((وهؤلاء ـ أي الخوارج ـ لمّا خرجوا في خلافة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، قاتلهم هو وأصحاب رسول الله، بأمر النبيّ وتحضيضه على قتالهم. واتّفق على قتالهم جميع أئمّة الإسلام)).(مجموع الفتاوى ٣٨٢/٣).

١٧ـ وقال(رحمه الله): ((ويقولون ـ أي: أهل السُنّة ـ: إنّ المسلمين لمّا افترقوا في خلافته، فطائفة قاتلته، وطائفة قاتلت معه، كان هو وأصحابه أوْلى الطائفتين بالحقّ، كما ثبت في الصحيحين ـ ثمّ ذكر حديث الخوارج، إلى أن قال ـ: فهؤلاء هم الخوارج المارقون الذين مرقوا فقتلهم عليّ وأصحابه، فعُلم أنّهم كانوا أوْلى بالحقّ من معاوية وأصحابه)).(المنهاج ٣٥٨/٤).

١٨ـ وقال(رحمه الله): ((ولم يسترب ـ أي: يشكّ ـ أئمّة السُنّة وعلماء الحديث أنّ عليّاً أوْلى بالحقّ وأقرب إليه، كما دلّ عليه النص)).(مجموع الفتاوى ٤٣٨/٤).

١٩ـ وقال(رحمه الله): ((مع العلم بأنّ عليّاً وأصحابه هم أوْلى الطائفتين بالحقّ، كما في حديث أبي سعيد عن النبيّ، قال: (تمرق مارقة على حين

فرقة من المسلمين، فيقتلهم أوْلى الطائفتين بالحقّ)، وهذا في حرب أهل الشام)).(مجموع الفتاوى ٥١/٣٥).

٢٠ـ وقال(رحمه الله): ((وقد أخرجنا في الصحيحين، عن أبي سعيد، عن النبيّ ﷺ، أنّه قال: (تمرق مارقة من الدين على حين فرقة من المسلمين، يقتلهم أوْلى الطائفتين بالحقّ)، وهؤلاء المارقون هم الخوارج الحرورية الذين مرقوا لما حصلت الفرقة بين المسلمين في خلافة عليّ، فقتلهم عليّ بن أبي طالب وأصحابه، فدلّ هذا الحديث الصحيح على أنّ عليّ بن أبي طالب أوْلى بالحقّ من معاوية وأصحابه)).(الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان: ١٨).

٢١ـ وقال(رحمه الله): ((وكان في جهّال الفريقين ـ فريق عليّ ومعاوية ـ من يظنّ بعليّ وعثمان ظنوناً كاذبة، برّأ الله منهما عليّاً وعثمان: كان يُظنّ بعليّ أنّه أمر بقتل عثمان، وكان عليّ يحلف وهو البار الصادق بلا يمين أنّه لم يقتله، ولا رضي بقتله، ولم يمالئ على قتله، وهذا معلوم بلا ريب من عليّ رضي الله عنه)).(مجموع الفتاوى ٧٣/٣٥).

وبعد أن بيّنت موقف شيخ الإسلام من عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وأنّه(رحمه الله) متّبع منهج السلف في محبّته، أعرض هنا ما نقله الشيخ سليمان بن صالح الخراشي في كتابه (شيخ الإسلام ابن تيمية لم يكن ناصبياً) عن الأسباب التي أدّت بهم إلى اتّهام ابن تيمية بالنصب.

فالشيخ(رحمه الله) يبيّن قول الرافضة وغلوّهم في عليّ بن أبي طالب، وطعنهم في الصحابة، فيدحض قولهم بقول النواصب وقدحهم في عليّ، ثمّ يعرض قول أهل السُّنّة والجماعة، أهل الوسطية في هذا الخلاف، فينقل عنه الكلام مبتوراً؛ لأنّ من يطعن في الشيخ ينقل نقله عن النواصب ويعزيه للشيخ.

يقول الشيخ صالح الخراشي ص٤٧: ((وشيخ الإسلام أمام سيل جارف من الغلوّ المكذوب في عليّ، وأمام حمم متدفّقة من الأكاذيب في سبيل الطعن في الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ فماذا يصنع؟

إنّ المتأمّل لهذه الظروف التي عاشها شيخ الإسلام أمام هذا الكتاب يجد له خيارين:

الخيار الأوّل؛ وهو المشهور عند العلماء وأصحاب التأليف؛ هو أن يقوم شيخ الإسلام بدفع الطعون عن الصحابة ببيان كذبها وأنّها مختلقة، فكلّما رمى الرافضي بشبهة أو طعن على صحابي قام شيخ الإسلام بردّها، أو بردّه بكلّ اقتدار، لينفيه عن هذا الصحابي...

وهو خيار جيّد ومقبول لو كان الخصم غير الرافضي، أي: لو كان الخصم ممّن يحتكمون في خلافاتهم إلى النقل الصحيح أو العقل الصريح)). والرافضة ليسوا كذلك بالطبع.

قال الخراشي ص٤٨؛ ((الخيار الثاني؛ وهو الذي اختاره شيخ الإسلام؛ لأنّه يراه مفعول فعّال في مواجهة أكاذيب الروافض وغلوّهم المستطير...))،

ثمّ قال: ((وهذا الخيار يرى أنّه أجدى طريقة لكفّ بأس الروافض، هو مقابلة شبهاتهم بشبهات خصومهم من الخوارج والنواصب))، أي: مقابلة هذا الطرف بذاك الطرف المقابل له، ليخرج من بينهما الرأي الصحيح الوسط.

فكلّما قال الرافضي شبهة أو طعناً في أحد الخلفاء الثلاثة ـ أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ـ قابلها شيخ الإسلام بشبهة مشابهة للنواصب والخوارج في عليّ رضي الله عنه.

وهو لا يقصد بهذا تنقيص عليّ ـ رضي الله عنه ـ والعياذ بالله، وإنّما يقصد إحراج الروافض، وكفّهم عن الاستمرار في تهجّمهم على الصحابة؛ لأنّه ما من شيء من الطعون والتهم سيثبتونه على واحد من الصحابة، إلّا وسيثبت الخوارج والنواصب مماثلاً له في عليّ رضي الله عنه.

وهذا يخرس ألسنة الروافض؛ لأنّهم في النهاية سيضطرّون إلى أن تضع حربهم على الصحابة أوزارها، عندما يرون شبههم وأكاذيبهم تقابل بما يناقضها في عليّ رضي الله عنه، فعندها سيبادرون إلى أن يختاروا السلم وعدم ترديد الشبهات حفاظاً على مكانة عليّ أن يمسسها أحد بسوء.

فهذه حيلة من شيخ الإسلام ضرب بها النواصب بالروافض ليسلم من شرّهم جميعاً، وهذا ما لم يفهمه أو تجاهل عنه من بادر باتّهامه بتلك التهمة الظالمة.

وهنا أسرد مثالاً أظنّه كافٍ لبيان طريقة شيخ الإسلام في ردّه على الرافضة، كما نقله الشيخ الخراشي:

قال شيخ الإسلام(قدّس الله روحه): ((وهؤلاء الذين نصبوا العداوة لعليّ ومن والاه، وهم الذين استحلّوا قتله وجعلوه كافراً، وقتله أحد رؤوسهم (عبد الرحمن بن ملجم المرادي)، فهؤلاء النواصب الخوارج المارقون إذا قالوا: إنّ عثمان وعليّ بن أبي طالب ومن معهما كانوا كفّاراً مرتدّين، فإنّ من حجّة المسلمين عليهم ما تواتر من إيمان الصحابة، وما ثبت بالكتاب والسُنّة الصحيحة من مدح الله تعالى لهم، وثناء الله عليهم، ورضاه عنهم، وإخباره بأنّهم من أهل الجنّة، ونحو ذلك من النصوص، ومن لم يقبل هذه الحجج، لم يمكنه أن يثبت إيمان عليّ بن أبي طالب وأمثاله.

فإنّه لو قال هذا الناصبي للرافضي: إنّ عليّاً كان كافراً، أو فاسقاً ظالماً، وأنّه قاتل على الملك؛ لطلب الرياسة، لا للدين، وأنّه قتل من أهل الملّة من أُمّة محمّدﷺ؛ بالجمل وصفّين وحروراء أُلوفاً مؤلّفة، ولم يقاتل بعد النبيّﷺ كافراً، ولا فتح مدينة، بل قاتل أهل القبلة، ونحو هذا الكلام ـ الذي تقوله النواصب المبغضون لعليّ؄ ـ لم يمكن أن يجيب هؤلاء النواصب إلّا أهل السُنّة والجماعة، الذين يحبّون السابقين الأوّلين كلّهم..

فيقولون لهم: أبو بكر، عمر، وعثمان، وطلحة، والزبير، ونحوهم، ثبت بالتواتر إيمانهم وهجرتهم وجهادهم، وثبت في القرآن ثناء الله عليهم،

والرضى عنهم، وثبت بالأحاديث الصحيحة ثناء النبيّ ﷺ عليهم خصوصاً وعموماً، كقوله في الحديث المستفيض عنه: (لو كنت متّخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتّخذت أبا بكر خليلاً)، وقوله: (إنّه كان في الأُمم قبلكم محدّثون، فإن يكن في أُمّتي، فعمر)، وقوله عن عثمان: (ألا يستحي ممّن تستحي منه الملائكة)؟ وقوله في عليّ: (لأعطين الراية رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، يفتح الله على يديه)، وقوله: (لكلّ نبيّ حواريون، وحواريّي الزبير)، وأمثال ذلك.

وأمّا الرافضي، فلا يمكنه إقامة الحجّة على من يبغض عليّاً من النواصب، كما يمكن ذلك أهل السُنّة، الذين يحبّون الجميع))، انتهى كلام شيخ الإسلام(قدّس الله روحه) ونوّر ضريحة.(مجموع الفتاوى ٤٦٨/٤ ـ ٤٦٩).

والنقولات عن شيخ الإسلام كثيرة، تلقم كلّ من يحاول اتّهامه بالنصب حجراً، فرحمه الله رحمة واسعة، وجمعه مع بقية أولياء الله والصدّيقين في جنّة الفردوس الأعلى، وجمعنا وإياكم مع شيخ الإسلام في دار النعيم الخالد.

وختاماً أحبّتي في الله، أتمنّى أن أكون قد وفّقت في إزالة اللبس الذي أثاره الروافض حول كون ابن تيمية(رحمه الله) يطعن في خلافة عليّ رضي الله عنه، والله من وراء القصد.

أرجو منكم الردّ على هذه المقالة وإحضار أين ذكر ابن تيمية ما تدّعون، لنرى ما قصصتم من كلامه؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أوّلاً: الدفاع عن ابن تيمية ومحاولة دفع صفة النصب عنه بما تقدّم ذكره في هذه الوريقات أوهن من بيت العنكبوت، كما هو الشأن في المحاولة لتأويل طريقته في الردود وما شابه ذلك؛ إذ لا يجوز شرعاً الاستعانة بكلمات أهل الضلالة (كالنواصب) في دفع ضلالة أو بدعة أُخرى، كما يريد أن يصورّه المدافع هنا في تبيان سلوك وطريقة ابن تيمية في ردوده وأقواله، وقد قال المولى سبحانه: ﴿**وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُداً**﴾[١].

وثانياً: إنّ الذين يرمون ابن تيمية بالنصب والنفاق، أو ما يقرب من هذا، أو الناقلين له، هم علماء ومحقّقون كبار عند أهل السُنّة، بل من المحسوبين على الخطّ السلفي بقوّة، كالحافظ ابن حجر العسقلاني، والشيخ ناصر الدين الألباني المحدّث الوهابي المعروف، وبين هذا وذاك يوجد كثير من علماء أهل السُنّة ممّن أعابوا، أو انتقدوا، أو جاهروا بضلالة ابن تيمية في هذا الجانب، كالشيخ عبد الله الهرري مفتي الصومال[٢].

وعلى أية حال، ليس الشيعة هم أهل الدعوى، وأساسها في هذه المسألة! وإنّما لعلماء أهل السُنّة الباع الأكبر في توجيه هذه التهمة، وهم أيضاً المتابعون لأقواله، والمظهرون لها في كتبهم وردودهم.

---

(١) الكهف (١٨): ٥١.

(٢) انظر: كتاب المقالات السنيّة في كشف ضلالات ابن تيمية.

وقد طلبت منّا أن نظهر لك جملة من هذه الأقوال التي تثبت بغضه لعليّ عليه السلام وتحامله عليه.. ونحن هنا سنأتيك بما ذكره علماء أهل السُنّة في حقّه أوّلاً في هذه المسألة، ثمّ نوقفك على جانب من المواضع التي طلبت؛ لأنّها كثيرة ويصعب حصرها، والتي يظهر فيها بغضه لعليّ عليه السلام خاصّة، ولأهل البيت عليهم السلام عامّة.

ولنبدأ بابن حجر العسقلاني وما ذكره في كتاب (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة):

قال: ((وقال ابن تيمية في حقّ عليّ: أخطأ في سبعة عشر شيئاً، ثمّ خالف فيها نصّ الكتاب...

ثمّ يقول ـ أي: الحافظ ابن حجر ـ: وافترق الناس فيه ـ أي: في ابن تيمية ـ شيعاً، فمنهم من نسبه إلى التجسيم؛ لما ذكر في العقيدة الحموية والواسطية وغيرهما من ذلك، كقوله: إنّ اليد والقدم والساق والوجه صفات حقيقية لله، وأنّه مستو على العرش بذاته...

إلى أن يقول: ومنهم من ينسبه إلى الزندقة؛ لقوله: النبيّ صلى الله عليه وآله لا يستغاث به، وأنّ في ذلك تنقيصاً ومنعاً من تعظيم النبيّ صلى الله عليه وآله...

إلى أن يقول: ومنهم من ينسبه إلى النفاق، لقوله في عليّ ما تقدّم ـ أي: قضية أنّه أخطأ في سبعة عشر شيئاً ـ ولقوله: ((إنّه ـ أي: عليّ ـ كان مخذولاً حيث ما توجّه، وإنّه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها، وإنّما قاتل للرياسة لا للديانة، ولقوله: إنّه كان يحبّ الرياسة... ولقوله: أبو بكر أسلم شيخاً يدري ما يقول، وعليّ أسلم صبيّاً، والصبي لا يصحّ إسلامه على قول، وبكلامه في قصّة خطبة

بنت أبي جهل... فإنّه شنّع في ذلك، فألزموه بالنفاق؛ لقوله ﷺ: (ولا يبغضك إلّا منافق)))[1].

وقال ابن حجر الهيثمي المكّي في كتابه (الفتاوى الحديثية): ((ابن تيمية؛ عبد خذله الله، وأضلّه وأعماه، وأصمّه وأذلّه، وبذلك صرّح الأئمّة الذين بيّنوا فساد أحواله، وكذب أقواله، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتّفق على إمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الاجتهاد، أبي الحسن السبكي، وولده التاج، والشيخ الإمام العزّ بن جماعة، وأهل عصرهم وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية، ولم يقصر اعتراضه على متأخّري الصوفية، بل اعترض على مثل عمر بن الخطّاب وعليّ بن أبي طالب رضي الله عنهما))[2].

وعن الشيخ محمّد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)؛ إذ صرّح بعد تصحيحه لحديث: (من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه، اللّهمّ وال من ولاه وعاد من عاداه): ((إذا عرفت هذا، فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحّته، أنّني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية، قد ضعّف الشطر الأوّل من الحديث، وأمّا الشطر الآخر، فزعم أنّه كذب! وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرّعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقّق النظر فيها))[3].

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١: ٩٢ ـ ٩٣ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرّاني (٤٠٩).

(٢) الفتاوى الحديثية: ٨٣ (٦٩): مطلب اعتراض ابن تيمية على متأخّري الصوفية وله خوارق.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤: ٣٤٤ الحديث (١٧٥٠).

والآن نذكر لك الشواهد التفصيلية لما نسب لابن تيمية من مواضع البغض والنفاق في الكلمات السابقة:

١ـ مناقشته في إسلام عليّ عليه السلام:

قال في (منهاج السُنّة): ((قبل أن يبعث الله محمّداً صلى الله عليه وآله، لم يكن أحدٌ مؤمناً من قريش: لا رجل ولا صبيّ ولا امرأة، ولا الثلاثة، ولا عليّ. وإذا قيل عن الرجال: إنّهم كانوا يعبدون الأصنام، فالصبيان كذلك: عليّ وغيره[1].

وإن قيل: كفر الصبيّ ليس مثل كفر البالغ، قيل: ولا إيمان الصبيّ مثل إيمان البالغ؛ فأُولئك يثبت لهم حكم الإيمان والكفر وهم بالغون، وعليّ يثبت له حكم الكفر والإيمان وهو دون البلوغ. والصبيّ المولود بين أبوين كافرين يجري عليه حكم الكفر في الدنيا باتّفاق المسلمين))[2].

وهذه الدعاوى ـ من ابن تيمية ـ في كون عليّ عليه السلام كان يعبد الأصنام في صغره، يمكن لأيّ محقّق ردّها بأدنى متابعة لما جاء في بيان سيرته عليه السلام، المعلومة لدى المسلمين جميعاً..

فمن الثابت عند الجميع أنّ الإمام عليّاً عليه السلام تربّى في كنف رسول الله صلى الله عليه وآله، وترعرع في بيته بعد أن تكفّل بتربيته حينما أخذه من أبيه أبي طالب عليه السلام، في حادثة معروفة، للتخفيف عن أبي طالب؛ لكثرة عياله، بينما أخذ العبّاس عمّ النبيّ صلى الله عليه وآله جعفراً.

---

(١) يرجى ملاحظة هذه الكلمات هنا بدقّة! فهي تعني: أنّ عليّاً عليه السلام كان يعبد الصنم في صغره!!

(٢) منهاج السُنّة ٨: ٢٨٥ الفصل الخامس من كلام الرافضي، فصل: قول الرافضي الخامس: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾.

وقد روى الطبري في (تاريخه) ـ وهو الإمام المتقن حقّاً، الجامع علماً وصحّة واعتقاداً وصدقاً؛ كما يقول ابن الأثير في كامله[١] ـ عن محمّد بن إسحاق: ((إنّ رسول الله ﷺ كان إذا حضرت الصلاة خرج إلى شعاب مكّة، وخرج معه عليّ بن أبي طالب مستخفياً من عمّه أبي طالب، وجميع أعمامه وسائر قومه، فيصلّيان الصلوات))[٢].

وقال سبط ابن الجوزي في (تذكرة الخواص): ((لم يزل مع رسول الله في زمن الطفولة، يدين بما دان به رسول الله))[٣].

وهنا نسأل: بماذا كان يدين رسول الله ﷺ؟

فمن المعلوم والثابت أنّ النبيّ ﷺ كان يدين بالحنيفية، أي: كان على ديانة التوحيد الإبراهيمية، وعلى شريعة جدّه إبراهيم الخليل عليه السلام.. وفي هذا المعنى صرّح ابن حمدان في (نهاية المبتدئين) عن ابن عقيل: أنّ النبيّ ﷺ ولد مسلماً.. وعن الحافظ ابن رجب: أنّه ولد نبيّاً.. بل نسب الحافظ للإمام أحمد القول بولادة النبيّ على الإسلام[٤].

وقال المسعودي: ((ذهب كثير من الناس إلى أنّه ـ أي: عليّ عليه السلام ـ لم يشرك بالله شيئاً فيستأنف الإسلام، بل كان تابعاً للنبيّ ﷺ في جميع أفعاله، مقتدياً به، بلغ وهو على ذلك، وأنّ الله عصمه وسدّده ووفّقه لتبعيّته لنبيّه عليه السلام؛

---

(١) الكامل في التاريخ ١: ٣ مقدّمة المؤلّف.

(٢) تاريخ الطبري ٢: ٥٨ من ذكر أنّ عليّاً أوّل من أسلم.

(٣) تذكرة الخواص ١: ٤٤٩، الباب الثالث: ذيل تمام حديث الخوارج.

(٤) انظر: لوامع الأنوار البهية، للسفاريني ٢: ٣٠٥ ـ ٣٠٦، الباب الخامس، فصل في ما يجب ويجوز ويستحيل في حقّ الأنبياء.

لأنّهما كانا غير مضطرّين ولا مجبورين على فعل الطاعات، بل مختارين قادرين، فاختارا طاعة الربّ، وموافقة أمره، واجتناب منهياته))[١].

وعن المقريزي في (إمتاع الأسماع): ((أمّا عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، فلم يشرك بالله قطّ، وذلك أنّ الله تعالى أراد به الخير، فجعله في كفالة ابن عمّه سيّد المرسلين محمّد صلى الله عليه وآله، فعندما أتى رسول الله صلى الله عليه وآله الوحي وأخبر خديجة رضي الله عنها وصدّقت، كانت هي وعليّ بن أبي طالب وزيد بن حارثة... ـ إلى أن قال: ـ فلم يحتج عليّ أن يُدعى، ولا كان مشركاً حتّى يوحّد؛ فيقال: أسلم... هذا هو التحقيق))[٢].

فكما ترى، هذا هو الحقّ عند أهل البحث والتتبّع والتحقيق، فما بال ابن تيمية يتغافل عن هذه الحقائق، ويصمّ أُذنيه عنها! ثمّ يأتي ويقول عن أمير المؤمنين، وسيّد المتّقين: بأنّه كان مشركاً ويعبد الأصنام، وأنّ حاله كحال الصبيان في قريش؟!!

ما الذي يدفعه إلى إنكار هذه الحقيقة التاريخية الثابتة، التي صرّح بها جهابذة التاريخ، وأصحاب التتبّع والتحقيق، ليدّعي بجرّة قلم، هكذا مجرّد جرّة قلم: أنّ عليّاً عليه السلام كان يعبد الأصنام كغيره!! وينأى بنفسه عن متابعة هذه الحقائق والأدلّة التاريخية، بل لا يكلّف نفسه حتّى مناقشتها، أو ردّها بشكل علمي سليم، ومع هذا نجده يصف نفسه، أو يصفه أتباعه بأنّه: شيخ الإسلام!

---

(١) مروج الذهب ٢: ٢٧٦ إسلام عليّ بن أبي طالب.

(٢) إمتاع الأسماع ١: ٣٣ ـ ٣٤ إسلام عليّ وزيد.

فأيّ شيخ الإسلام هذا! وهو يجانب الصواب في حقيقة معلومة ثابتة عند جميع المسلمين؟!!

وبعد هذا، لا ندري كيف يفهم ابن تيمية، أو المدافعون عنه، قول المؤرّخين والمحدّثين والمفسّرين وعلماء الفقه والأُصول حين يذكرون اسم عليّ عليه السلام ويردفونه بقولهم: (كرّم الله وجهه)[1]؟!

نقول: كيف يفهم المدافع عن ابن تيمية؟ بل كيف يعتقد أنّ ابن تيمية يفهم إطلاق هذه الصفة على عليّ عليه السلام عند هذا الجمع الكثير، والكثير جدّاً من المحدّثين والمفسّرين والمؤرّخين والمحقّقين؟!

فهل تراه يوصم هذا الجمع الكبير بالغفلة، وأنّهم لم يكونوا يعرفوا أنّ عليّاً عليه السلام كان يسجد للأصنام، وعرفه ابن تيمية وحده؟!

أم أنّ هذا الإطلاق منهم بسبب التسالم المأخوذ يداً بيد، والذي لا شكّ ولا ريب فيه، بأنّ أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام لم يسجد لصنم قطّ، ولم يشرك بالله طرفة عين، وعندها لا تكون قيمة للتشكيك، لمجرّد التشكيك، أو الادّعاء أمام هذا التسالم الذي لا نظير له في هذه المسألة؟!

إنّنا في الواقع لا نجد إلّا تفسيراً واحداً لهذا السلوك من ابن تيمية، عرفناه في جملة كبيرة من أتباع المدرسة الأُموية، أنّه ليس سوى: البغض والكراهية، لا غير!!

٢ـ تشكيكه في كون عليّ عليه السلام أوّل من أسلم، وأوّل من صلّى مع النبيّ صلى الله عليه وآله:

---

(١) انظر: مسند أحمد بن حنبل ١: ١٠، ٢١٧، ٤: ٥٢، سنن النسائي ٢: ١٠٢، شرح مسلم، للنووي ١: ١٠٢، مجمع الزوائد، للهيثمي ١٠: ٦٠، عمدة القاري، للعيني ٤: ١١٩، تحفة الأحوذي، للمباركفوري ٤: ٣٩، الاستيعاب، لابن عبد البرّ ١: ٦٣، جامع البيان، للطبري ٢٩: ٦٢، أحكام القرآن، للجصّاص ١: ١٧٣، تفسير القرطبي ١: ١٠٧.

قال في (منهاج السُنّة): ((قول القائل: عليّ أوّل من صلّى مع النبيّ ﷺ، ممنوع.. بل أكثر الناس على خلاف ذلك، وأنّ أبا بكر صلّى قبله))[(١)].

نقول: نستعرض أوّلاً ما ورد من أحاديث وروايات في هذا الشأن، لنعرف حظّ ابن تيمية من العلم بها، ومقدار مصداقيته في دعواه المتقدّمة.. ثمّ بعد ذلك نسأل عن الداعي لما قال:

عن سلمان، قال: ((إنّ أوّل هذه الأُمّة وروداً على نبيّها، أوّلها إسلاماً: عليّ بن أبي طالب))[(٢)]. قال الهيثمي: ((رواه الطبراني ورجاله ثقات))[(٣)].

قال عبد الله: وجدت في كتاب أبي بخطّ يده في هذا الحديث: (أما ترضين ـ الخطاب لفاطمة عليها السلام ـ أن أزوّجك أقدم أُمّتي سلماً، وأكثرهم علماً، وأعظمهم حلماً). قال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني، وفيه خالد بن طهمان وثّقه أبو حاتم وغيره، وبقية رجاله ثقات[(٤)].

عن أبي إسحاق: أنّ عليّاً لمّا تزوّج فاطمة، قالت للنبيّ ﷺ: زوّجتنيه أُعيمش، عظيم البطن؟ فقال النبيّ ﷺ: (لقد زوّجتكه وإنّه لأوّل أصحابي

---

(١) منهاج السُنّة ٧: ٢٧٣ المنهج الثاني عند الرافضي، فصل: قال الرافضي: البرهان السادس والثلاثون.

(٢) انظر: المصنّف، لابن أبي شيبة ٧: ٥٠٣ فضائل عليّ بن أبي طالب، كتاب الأوائل، لابن أبي عاصم: ٣٥ الحديث (٦٧)، المعجم الكبير، للطبراني ٦: ٢٥٦ عليم الكندي عن سلمان.

(٣) مجمع الزوائد ٩: ١٠٢، باب: مناقب عليّ بن أبي طالب، باب إسلامه.

(٤) مجمع الزوائد ٩: ١٠١، باب: مناقب عليّ بن أبي طالب، باب إسلامه، وانظر: مسند أحمد بن حنبل ٥: ٢٦ حديث معقل بن يسار، المعجم الكبير، للطبراني ٢٠: ٢٢٩ نافع بن أبي نافع عن معقل بن يسار.

سلماً، وأكثرهم علماً، وأعظمهم حلماً). قال الهيثمي: رواه الطبراني، وهو مرسل صحيح الإسناد[(١)].

عن عليّ عليه السلام: (اللّهمّ لا أعرف عبداً من هذه الأمّة عَبدكَ قبلي غير نبيّك. ثلاث مرّات. لقد صلّيت قبل أن يصلّي الناس سبعاً)[(٢)]. قال الهيثمي: رواه أحمد، وأبو يعلى باختصار، والبزّار، والطبراني في الأوسط، وإسناده حسن[(٣)].

عن الحسن وغيره، قال: ((فكان أوّل من آمن عليّ بن أبي طالب، وهو ابن خمس عشرة، أو ستّ عشرة سنة))[(٤)]. قال الهيثمي: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح[(٥)].

عن عليّ عليه السلام: (أنا أوّل من صلّى مع رسول الله صلى الله عليه وآله). قال الهيثمي: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير حبّة العرني، وقد وثّق[(٦)].

---

(١) مجمع الزوائد ٩: ١٠٢، باب: مناقب عليّ بن أبي طالب، باب إسلامه، وانظر: المعجم الكبير ١: ٩٤ الحديث (١٥٦) مسند عليّ بن أبي طالب، صفته.

(٢) انظر: مسند أحمد بن حنبل ١: ٩٩ مسند عليّ بن أبي طالب، تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر ٤٢: ٣٢ ترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب، و٦٦: ٣١٣ حرف (الطاء) أبو طالب بن عبد مناف، كنز العمّال، للمتّقي الهندي ١٣: ١٢٦ الحديث (٣٦٤٠٠).

(٣) مجمع الزوائد ٩: ١٠٢، باب: مناقب عليّ بن أبي طالب، باب إسلامه.

(٤) المعجم الكبير، للطبراني ١: ٩٥ الحديث (١٦٣) مسند عليّ بن أبي طالب، المستدرك على الصحيحين، للنيسابوري ٣: ١١١ إسلام أمير المؤمنين عليّ، السنن الكبرى، للبيهقي ٦: ٢٠٧ كتاب اللقطة، باب: من قال يحكم بصحّة إسلامه.

(٥) مجمع الزوائد ٩: ١٠٢، باب: مناقب عليّ بن أبي طالب، باب إسلامه.

(٦) مجمع الزوائد ٩: ١٠٣، باب: مناقب عليّ بن أبي طالب، باب إسلامه، وانظر: مسند أحمد بن حنبل ١: ١٤١ مسند عليّ بن أبي طالب،.

عن زيد بن أرقم: ((أوّل من أسلم مع رسول الله صلى الله عليه وآله علي بن أبي طالب رضي الله عنه))[١]. قال الحاكم: هذا الحديث صحيح الإسناد[٢].

هذا غيض من فيض الأحاديث والروايات الصحيحة التي ذكرها المحدّثون وصحّحوها، الدالّة على أنّ أوّل من أسلم هو أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليه السلام، وللاستزادة: يراجع (موسوعة الغدير للعلّامة الأميني رحمه الله ج٣ ص٢١٩)، ليطالع مائة حديث بطرق مختلفة، وأسانيد معتبرة، من كتب أهل السُنّة، تروي: أنّ عليّاً عليه السلام هو أوّل من أسلم.

ثمّ بعد هذا، لننظر إلى حال الدعوى الأُخرى ـ أي: أنّ أوّل من أسلم هو: أبو بكرـ من حيث الصحّة أوّلاً، ومن حيث ادّعاء الأكثرية ثانياً:

عن الشعبي، قال: سألت ابن عبّاس من أوّل من أسلم؟ قال ابن عبّاس: أما سمعت قول حسّان بن ثابت:

إذا تذكرت شجوا من أخ ثقة — فاذكر أخاك أبا بكر بما فعلا

خير البرية أتقاها وأعدلها — إلّا النبيّ وأوفاها لما حملا

والثاني التالي المحمود مشهده — وأوّل الناس منهم صدّق الرسلا

قال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه الهيثم بن عدي، وهو متروك[٣].

---

(١) مسند أحمد بن حنبل ٤: ٣٦٨ حديث زيد بن أرقم، المصنّف، لابن أبي شيبة ٩: ٤٤ إسلام عليّ بن أبي طالب.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٣٦ فضائل عليّ بن أبي طالب.

(٣) مجمع الزوائد ٩: ٤٣ كتاب المناقب، باب: ما جاء في أبي بكر، المعجم الكبير ⇐

وعن ابن عمر، قال: ((أوّل من أسلم: أبو بكر)). قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه غير واحد ضعيف[١].

وعن زيد بن أرقم، قال: ((أوّل من صلّى مع النبيّ ﷺ: أبو بكر)). قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه: غالب بن عبد الله بن غالب السعدي، ولم أعرفه[٢].

وأمّا ما ورد في مسند أحمد من إنكار النخعي على قول زيد بن أرقم: أنّ أوّل من أسلم مع رسول الله ﷺ: عليّ بن أبي طالب، وقوله: أبو بكر هو أوّل من أسلم مع رسول الله ﷺ[٣]، فقد قال المباركفوري في (تحفة الأحوذي): ((لا وجه للإنكار! فإنّ أبا بكر أوّل من أسلم من الرجال، وعليّاً أوّل من أسلم من الصبيان))[٤].. ونقل المباركفوري عن الحافظ ـ ابن حجر ـ قوله: ((قد اتّفق الجمهور على أنّ أبا بكر أوّل من أسلم من الرجال))[٥].

⇉

١٢: ٧١ الشعبي عن ابن عبّاس، المستدرك على الصحيحين، للنيسابوري ٣: ٦٤ كتاب معرفة الصحابة، أبو بكر بن أبي قحافة.

(١) مجمع الزوائد ٩: ٤٣ كتاب المناقب، باب: ما جاء في أبي بكر، وانظر: المعجم الأوسط ٨: ١٩٠ من اسمه موسى.

(٢) مجمع الزوائد ٩: ٤٣ كتاب المناقب، باب: ما جاء في أبي بكر، وانظر: المعجم الأوسط ٢: ٢٩٠ من اسمه أحمد.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ٤: ٣٧١ حديث زيد بن أرقم.

(٤) تحفة الأحوذي ١٠: ١٦٣ مناقب عليّ بن أبي طالب.

(٥) تحفة الأحوذي ١٠: ١٠٤ مناقب أبي بكر.

فهذا الاتّفاق عند جمهور أهل السُنّة ينسف دعوى ابن تيمية، ويدحض قوله: بأنّ أبا بكر صلّى قبل عليّ(عليه السلام)، وإنّ أكثر الناس على هذا القول.. ولا يراه القارئ له إلّا مكابرة ومجانبة لما هو متّفق عليه عند أهل السُنّة بنقل كبار العلماء...

ونحن لا نجد مبرّراً لهذا القول غير النفس ودواخلها، وإلّا بماذا نبرّر التشكيك بالواضحات من قبل ابن تيمية في ما يتعلّق بعليّ(عليه السلام)، أجيبونا يرحمكم الله؟!

بل نزيد ابن تيمية والمدافعين عنه علماً! أنّه حتّى هذه الدعوى المنسوبة للجمهور ـ أي: أنّ أبا بكر أوّل من أسلم من الرجال ـ هي محلّ نظر عند كبار المؤرّخين!!

فقد روى الطبري بسند صحيح في (تاريخه): ((عن محمّد بن سعد، قال: قلت لأبي: أكان أبو بكر أوّلكم إسلاماً؟ فقال: لا، ولقد أسلم قبله أكثر من خمسين، ولكن كان أفضلنا إسلاماً))[1]، ثمّ سرد بعد ذلك العديد من الأقوال التي تنفي تقدّم إسلام أبي بكر.

على أنّ المتابع لكلمات ابن تيمية في (منهاج السُنّة) يجد الاضطراب واضحاً عنده في هذه المسألة ـ أي: كون أبي بكر أسلم قبل عليّ(عليه السلام)، وأنّ الأكثر على ذلك ـ:

فتارة يعترف بإسلام عليّ(عليه السلام) قبل أبي بكر، كما في قوله الآتي: ((قول عليّ: (صلّيت ستّة أشهر قبل الناس)، فهذا ممّا يعلم بطلانه بالضرورة، فإنّ بين إسلامه وإسلام زيد وأبي بكر وخديجة يوماً أو نحوه، فكيف يصلّي قبل الناس بستّة أشهر))[2]؛ فهنا يعترف بإسلامه قبل أبي بكر، ولا ينقل قولاً على الخلاف!

(١) تاريخ الطبري ٢: ٦٠ من ذَكَر أنّ أبا بكر أوّل من أسلم.

(٢) منهاج السُنّة ٥: ١٩ الفصل الرابع: تابع كلام الرافضي عن فضائل عليّ.

وفي موضع آخر يشكّك في ذلك ويقول: ((وتنازعوا في أوّل من نطق بالإسلام بعد خديجة، فإن كان أبو بكر أسلم قبل عليّ، فقد ثبت أنّه أسبق صحبة، كما أسبق إيماناً.. وإن كان عليّ أسلم قبله، فلا ريب أنّ صحبة أبي بكر للنبيّ ﷺ كانت أكمل وأنفع من صحبة عليّ ونحوه))[١]؛ فهنا يردّد الأمر ـ مع التصريح بدعوى كون إسلامه بعد خديجة ـ ثمّ يفضّل إسلام أبي بكر على كلّ تقدير!!

وفي موضع ثالث ـ وهو الموضع الذي نقلناه أوّل البحث ـ تراه ينسب القول بتقدّم إسلام أبي بكر إلى أكثر الناس، فيقول: ((إنّ قول القائل: عليّ أوّل من صلّى مع النبيّ ﷺ، ممنوع.. بل أكثر الناس على خلاف ذلك، وأنّ أبا بكر صلّى قبله))[٢]؛ فلاحظ كيف يضطرب!!

بل ممّا يبيّن شدّة اضطرابه وقوّة انحرافه عن عليّ عليه السلام وبغضه له: تشكيكه في أصل قبول إسلام الإمام عليّ عليه السلام، حين يقول: ((قوله ـ أي: العلّامة الحلّي صاحب الكتاب الذي يردّ عليه ابن تيمية ـ: ((وهذه الفضيلة لم تثبت لغيره من الصحابة))، ممنوع؛ فإنّ الناس متنازعون في أوّل من أسلم، فقيل: أبو بكر أوّل من أسلم، فهو أسبق إسلاماً من عليّ. وقيل: إنّ عليّاً أسلم قبله. لكن عليّ كان

(١) منهاج السُنّة ٨: ٣٨٩ الفصل السادس من كلام الرافضي، ردّ الرافضي لكثير ممّا ورد في فضائل أبي بكر.

(٢) منهاج السُنّة ٧: ٢٧٣ المنهج الثاني عند الرافضي: البرهان السادس والثلاثون.

صغيراً، وإسلام الصبي فيه نزاع بين العلماء. ولا نزاع في أنّ إسلام أبي بكر أكمل وأنفع، فيكون هو أكمل سبقاً بالاتّفاق، وأسبق على الإطلاق على القول الآخر. فكيف يقال: عليّ أسبق فيه بلا حجّة تدلّ على ذلك؟))(١).

والمغالطة في كلام ابن تيمية هنا واضحة؛ إذ الحديث هو عن الأسبقية لا عن الأكملية، فهذا محض التفاف على الواقع الخارجي بأي سبيل كان!

ودعوى أنّ النزاع في إسلام الصبيّ، فهذا من عجائب الدعاوى! إذ كان عليّ عليه السلام في بيت رسول الله صلى الله عليه وآله، ينام ويأكل ويشرب ويلامس الأشياء بيده الرطبة في بيت رسول الله صلى الله عليه وآله، فلو كان إسلامه غير مقبول وكان باقياً على الكفر ـ لفرض كفر والديه كما يذهب إليه بعض أهل السُنّة ـ لكان على رسول الله صلى الله عليه وآله أن يخرجه من بيته؛ لأنّ الكافر أو المشرك نجس، أو على الأقلّ يحذّره من ملامسة الأفرشة والأواني في بيته..

وكلّ هذا لم يحصل، ولم تسمع له أُذن من التاريخ من متفوّه به، بل كان إسلامه عليه السلام في صباه محض الإيمان، وعنوان الأخوّة للنبيّ صلى الله عليه وآله، وتمام الوصية، وإنجاز العدّة، وركن الخلافة؛ إذ قال له النبيّ صلى الله عليه وآله عندما جمع عشيرته الأقربين في أوّل الدعوة، ودعاهم إلى الإسلام بأمر الله وأعرضوا عنه إلّا عليّاً عليه السلام: (هذا أخي ووصيّي وخليفتي، فاسمعوا له وأطيعوا).. رواه الطبري في (تاريخه) بطرق مختلفة وصحّحه(٢).. وأرسله ابن الأثير في (كامله) إرسال

---

(١) منهاج السُنّة ٧: ١٥٥ المنهج الثاني عند الرافضي: البرهان السادس عشر.

(٢) تاريخ الطبري ٢: ٦٤ أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بدعوة عشيرته الأقربين.

المسلّمات[١].. وبلفظ أحمد ـ بسند صحيح ـ: (ويكون معي في الجنّة، ويكون خليفتي في أهلي)[٢]..

فلو كان إسلام الصبيّ مشكوكاً فيه، أو غير مقبول، لما كان يصحّ صدور هذه الأقوال عن النبيّ ﷺ في حقّ عليّ عليه السلام.. فتدبّر ذلك، وتكفّل ـ أخي المسلم المنصف ـ في الردّ على ابن تيمية بنفسك!

٣ـ تشكيكه بشجاعة عليّ عليه السلام، وأنّ أبا بكر وعمر أشجع منه:

وقبل الحديث عن هذا المورد الذي شكّك فيه ابن تيمية، نشير إلى قضية: إنّنا في هذا المورد، وكذلك في الموردين السابقين، لم نناقش ابن تيمية إلّا في تشكيكه بالمسلّمات والواضحات التي لم يختلف فيها المسلمون، بل ممّا اتّفق عليه أهل مذهبه وطائفته خاصّة، ليتّضح لهذا المدافع عن ابن تيمية ـ بل لكلّ شخص لم يتسنّ له الوقوف على حقيقة موقف ابن تيمية من أمير المؤمنين عليه السلام ـ الواقع الحقيقي لما يكنّه هذا الرجل لأمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وأنّه مصداق واضح لمبغض عليّ عليه السلام، وأنّه امتداد للروح الأُموية المعادية لأهل البيت عليهم السلام.

ففي مسألة أشجعية أمير المؤمنين عليه السلام والتي لم يشكّك فيها أحد، بل اشتهر أمرها عند المسلمين جميعاً كالشمس في رابعة النهار، يأتي ابن تيمية ليشكّك في هذه القضية الواضحة والمتسالمة عند المسلمين جيلاً بعد جيل..

---

(١) الكامل في التاريخ ٢: ٦٢ ذكر أمر الله نبيّه ﷺ بإظهار دعوته.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ١: ١١١ مسند عليّ بن أبي طالب.

يقول في (منهاج السُنّة): ((وإذا كانت الشجاعة المطلوبة من الأئمّة شجاعة القلب، فلا ريب أنّ أبا بكر كان أشجع من عمر، وعمر أشجع من عثمان وعليّ وطلحة والزبير... وكان يوم بدر مع النبيّ في العريش))[1].

إذاً، الشجاعة هي شجاعة القلب، وإن أعطينا لعليّ عليه السلام شجاعة البدن، فأبو بكر وعمر كانت عندهم شجاعة القلب، وهي الشجاعة المطلوبة!

فهنا نقول: هل لسائل يسأل عبقري زمانه هذا ويقول له: هل يمكن أن توجد شجاعة بدن من دون شجاعة قلب؟! وهل شجاعة البدن إلّا تعبير حيّ عن شجاعة القلب؟!

وهل تراه يستطيع هذا المدافع عن ابن تيمية ـ إتماماً لعمله في الدفاع عن شيخه ـ أن يذكر لنا مصداقاً واحداً لشجاعة البدن من دون شجاعة القلب؟

فإذاً، إذا كان عند أبي بكر وعمر شجاعة القلب فقط، فعند عليّ عليه السلام شجاعة البدن والقلب معاً، فلماذا هذا التشكيك، وهذا التفاضل غير المنطقي في هذه المسألة؟!!

ثمّ من قال: إنّ أبا بكر وعمر يمتلكان شجاعة القلب حقّاً؟ وإلّا ما معنى قصّة التجبين التي يذكرها الرواة في حقّ عمر في قضية خيبر، بحيث عاد يجبّن أصحابه ويجبّنه أصحابه!

وإليك الرواية التي صحّحها الحاكم ووافقه الذهبي: عن عليّ رضي الله عنه، قال: (سار النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إلى خيبر، فلمّا أتاها بعث عمر وبعث معه الناس إلى مدينتهم،

---

(١) منهاج السُنّة ٨: ٧٩ كلام الرافضي في أنّ عليّاً أشجع الناس.

أو قصرهم، فقاتلوهم، فلم يلبثوا أن هزموا عمر وأصحابه، فجاؤوا يجبّنونه ويجبّنهم، فسار النبيّ ﷺ...)[١]، ولهذا الحديث أسانيد أُخر[٢].

فأين شجاعة القلب يا عبقري زمانه يا بن تيمية؟!

وقبل هذا، كان النبيّ ﷺ قد أرسل أبا بكر لفتح خيبر، فرجع مهزوماً أيضاً[٣]...

وبعد رجوع الشيخين منهزمين ـ رغم شجاعة القلب المدّعاة لهما من قبل ابن تيمية، وبغضّ النظر عن الجبن الظاهر في الرواية التي صحّحها الحاكم والذهبي ـ بعث النبيّ ﷺ عليّاً عليه السلام إلى فتح خيبر، وقد كان قبلها أرمد العين لم يستطع المشاركة في البعثتين الأوّليتين، فدعاه النبيّ ﷺ ومسح على عينيه ودعا له بالشفاء، ثمّ أعطاه الراية وأمره بالتوجّه إلى خيبر لفتحها..

وكان قبل ذلك قد قال كلمة مأثورة ومهمّة جدّاً، نستفيد منها انزعاج النبيّ ﷺ من ظاهرة الفرار التي تكرّرت على يد الشيخين؛ إذ قال ﷺ ـ كما ينقل ذلك محدّث الشام ابن عساكر ـ: (لأُعطينّ الراية رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، كرّار غير فرّار)[٤]، وعند أحمد: (ليس بفرّار)[٥]..

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ٣٧ ذكر غزوة خيبر، المستدرك على الصحيحين بهامش تلخيص الذهبي ٣: ٢٥٨ الحديث (٤٣٩٥).

(٢) انظر: المصنّف، لابن أبي شيبة ٨: ٥٢٥ غزوة خيبر، تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر ٤٢: ٨٩ ـ ٩٧ ترجمة الإمام عليّ.

(٣) انظر: المصنّف، لابن أبي شيبة ٨: ٥٢٥ غزوة خيبر، تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر ٤٢: ٨٩ ـ ٩٧ ترجمة الإمام عليّ.

(٤) تاريخ مدينة دمشق ٤١: ٢١٩ علي بن أحمد بن عبد الرحمن. وانظر: السيرة الحلبية ٢: ٧٣٧ غزوة خيبر.

(٥) مسند أحمد بن حنبل ١: ٩٩ مسند عليّ بن أبي طالب.

وفي لفظ الحاكم: (لأبعثنّ غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّانه، لا يولّي الدبر، يفتح الله على يديه)، وصرّح بأنّ حديث الراية ممّا اتّفق على روايته الشيخان[١].. وفي لفظ ابن أبي شيبة: (يفتح الله له، ليس بفرّار)[٢]، وفي لفظ النسائي في (السنن): (يحبّ الله ورسوله، لا يخزيه الله أبداً...)[٣].

فهذه الألسنة المختلفة المنقولة عن رسول الله ﷺ بالأسانيد الصحيحة، والحسنة في بعضها، تدلّ دلالة واضحة على امتعاضه ﷺ من ظاهرة الفرار والتخاذل والهزيمة، التي حصلت في المرتين الأوّليين على يد الشيخين أبي بكر وعمر، وإلّا ما المسوّغ لهذه الألفاظ الإيحائية من رسول الله ﷺ بقوله: (كرّار غير فرّار)، وقوله: (ليس بفرّار)، وقوله: (لا يخزيه الله أبداً)، الواردة بعد حالتي الهزيمة التي حصلت على يد الشيخين؟!

ونزيد ابن تيمية أيضاً: بأنّ الحديث الذي استند إليه في أشجعية أبي بكر لبقائه في العريش مع النبيّ ﷺ حديث ضعيف! قال الهيثمي فيه: ((رواه البزّار، وفيه من لم أعرفه))[٤]، وهو أيضاً مكذوب بصحيحة ابن إسحاق التي جاء فيها: ((ورسول ﷺ في العريش، وسعد بن معاذ قائم على باب العريش الذي

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ٣٨ ذكر غزوة خيبر.

(٢) المصنّف ٨: ٥٢٢ غزوة خيبر. وانظر: السنن الكبرى، للنسائي ٥: ١٤٥ الحديث (٨٥١١).

(٣) السنن الكبرى ٥: ١١٢ الحديث (٨٤٠٩).

(٤) مجمع الزوائد ٩: ٤٧ كتاب المناقب، باب: ما جاء في أبي بكر.

فيه رسول الله ﷺ، متوشّح السيف في نفر من الأنصار يحرسون رسول الله ﷺ يخافون على كرّة العدو))[١].

ثمّ بعد هذا نسأل ابن تيمية، وكلّ المسايرين له في التشكيك بالواضحات، ونقول لهم: فيمن نادى المنادي بين الأرض والسماء يوم أحد: (أن لا سيف إلّا ذو الفقار ولا فتى إلّا عليّ)[٢]؟

فهل تراه سيخالف ابن تيمية، والمتابعون له، اللّغة العربية ودلالتها في إفادة الحصر ويقولون: إنّ النفي والاستثناء في النداء المذكور لا يفيدان الحصر؟!

إنّنا في الواقع نتوقّع منهم ذلك.. فإذا كان اتّباع المتشابهات حالة مرضيّة، كما يشير إلى ذلك المولى سبحانه بقوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِم زَيغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنهُ ابتِغَاء الفِتنَةِ وَابتِغَاء تَأوِيلِهِ**﴾[٣]، فكيف بمن يشكّك بالواضحات، ويثير الفتن حولها؟!

فأيّ مرض يحويه قلبه، وأيّ دغل وبُغض يكنّه لموْلى كلّ مؤمن ومؤمنة بعد رسول الله ﷺ؟!!

هذه في الواقع هي بضع مواضع يسيرة جدّاً جدّاً أردنا بيانها بما يسمح لنا به المجال، وإلّا فهناك عشرات الكلمات والأقوال والمقاطع الموجودة في

---

(١) السيرة النبوية، لابن هشام ٢: ٤٥٨ غزوة بدر الكبرى، وانظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد ٢: ١٥ غزوة بدر.

(٢) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير ٤: ٥٥ غزوة أحد، تاريخ الطبري ٣: ١٧ غزوة أحد، سيرة ابن هشام ٣: ٥٢ غزوة أحد، الروض الأُنف، للخثعمي ٢: ١٤٣ غزوة أحد.

(٣) آل عمران (٣): ٧.

كتب ابن تيمية، التي تشير بوضوح إلى دخيلة قلب هذا الرجل، وسوء سريرته اتّجاه أمير المؤمنين عليه السلام.

تعقيب:

« علي حيدر ـ فلسطين ـ مستبصر »

وليس يكتفي هذا الملعون بسبّ الإمام، بل وأيضاً بتشبيه الزهراء عليها السلام بالمنافقين، وإليكم النصّ من كتبه الملعونة، ونشرحها بالعقل:

استخدم ابن تيمية في كتبه أُسلوباً ماكراً للإساءة إلى أهل بيت النبوّة والصفوة صلوات الله عليهم، فتراه ينتقي بعناية عباراته ويسبكها سبكاً يجعل ذهن قارئها ينصرف إلى ما يريده هو من المعاني والمقاصد الخبيثة دون أن يكون بالضرورة قد صرّح بها.

ومن ذلك: ما كتبته يده الآثمة في حقّ سيّدة نساء العالمين فاطمة الزهراء عليها السلام؛ إذ قال:

((ونحن نعلم أنّ ما يُحكى عن فاطمة وغيرها من الصحابة من القوادح كثير منها كذب، وبعضها كانوا فيه متأوّلين، وإذا كان بعضها ذنباً فليس القوم معصومين، بل هم مع كونهم أولياء الله، ومن أهل الجنّة لهم ذنوب يغفرها الله لهم.

وكذلك ما ذكره من حلفها، أنّها لا تكلّمه ولا صاحبه حتّى تلقى أباها وتشتكي إليه، أمر لا يليق أن يذكر عن فاطمة رضي الله عنها؛ فإنّ الشكوى إنّما تكون إلى الله تعالى، كما قال العبد الصالح: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾[1]،

---

(١) يوسف (١٢): ٨٦.

وفي دعاء موسى عليه السلام: (اللّهمّ لك الحمد، وإليك المشتكى، وأنت المستعان، وبك المستغاث، وعليك التكلان)، وقال النبيّ ﷺ لابن عبّاس: (إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله)، ولم يقل: (سلني)، ولا: (استعن بي). وقد قال تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ ۞ وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾[1].

ثمّ من المعلوم لكلّ عاقل أنّ المرأة إذا طلبت مالاً من وليّ أمر فلم يعطها إياه؛ لكونها لا تستحقّه عنده، وهو لم يأخذه ولم يعطه لأحد من أهله ولا أصدقائه، بل أعطاه لجميع المسلمين، وقيل: إنّ الطالب غضب على الحاكم؛ كان غاية ذلك أنّه غضب لكونه لم يعطه مالاً، وقال الحاكم: إنّه لغيرك لا لك، فأيّ مدح للطالب في هذا الغضب؟ لو كان مظلوماً محضاً لم يكن غضبه إلّا للدنيا، وكيف والتهمة عن الحاكم الذي لا يأخذ لنفسه أبعد من التهمة عن الطالب الذي يأخذ لنفسه، فكيف تحال التهمة على من لا يطلب لنفسه مالاً ولا تحال على من يطلب لنفسه المال؟

وذلك الحاكم يقول: إنّما أمنع لله؛ لأنّي لا يحلّ لي أن آخذ المال من مستحقّه فأدفعه إلى غير مستحقّه، والطالب يقول: إنّما أغضب لحظّي القليل من المال.

أليس من يذكر مثل هذا عن فاطمة ويجعله من مناقبها جاهلاً؟!

أوليس الله قد ذمّ المنافقين الذين قال فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ۞ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ

(١) الشرح (٩٤): ٧، ٨.

وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾[١]، فذكر الله قوماً رضوا إن أُعطوا، وغضبوا إن لم يُعطوا، فذمّهم بذلك، فمن مدح فاطمة بما فيه شبه من هؤلاء ألا يكون قادحاً فيها؟ فقاتل الله الرافضة))[٢].

وإنّك إذا أمعنت النظر في كلامه هذا الذي كتبه ردّاً على العلّامة الحلّي﴿ في خصوص ما جرى بين الزهراء عليها السلام وأبي بكر؛ لفهمت ما يريد إيصاله إليك بين السطور.. ومنه:

ـ إنّ بعض ما صدر عن الزهراء عليها السلام كان ذنباً، وإذا كان ذنباً فإنّها ليست معصومة، إلّا أنّه سيغفره الله لها كسائر أولياء الله! ومسألة الغفران ذكرها لتخفيف وطئ كلامه كما ترى.

فالنتيجة: أنّه يعتبر أنّ قيام الزهراء عليها السلام ضدّ أبي بكر، ومطالبتها إياه بحقّها، لا يخلو من أن يكون مكذوباً عليها، فإن صحّ فهو ذنب ارتكبته هي! وحيث إنّه ليس في الأُمّة مَن ينكر أنّ الزهراء عليها السلام قد قامت ضدّ أبي بكر مطالبة بحقّها، فتكون إذ ذاك قد ارتكبت ذنباً! وبذلك يكون ابن تيمية قد جرّم بضعة النبيّ صلى الله عليه وآله، وبرّأ ابن أبي قحافة! لكن بعبارات خفيفة حسب أُسلوبه ومكره!

ـ إنّ الروايات التي تذكر أنّ الزهراء عليها السلام توعّدت أبا بكر، بأن تشكوه إلى أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله حينما تلقاه ((لا يليق أن تُذكر)).. ولم يقل: ((إنّها مكذوبة))؛ لأنّه يعلم أنّها حقّ؛ فقد رواها قومه أيضاً، كما في رواية ابن قتيبة: (نشدتكما الله ألم تسمعا رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: (رضى فاطمة من رضاي،

---

(١) التوبة (٩): ٥٨، ٥٩.

(٢) منهاج السُنّة ٤: ٢٤٣ ـ ٢٤٦ كلام الرافضي على منع فاطمة من إرث فدك.

وسخط فاطمة من سخطي، فمن أحبّ ابنتي فاطمة فقد أحبّني، ومن أرضى فاطمة فقد أرضاني، ومن أسخط فاطمة فقد أسخطني؟). قالوا: نعم، سمعناه من رسول الله. قالت: فإنّي أُشهد الله وملائكته أنّكما أسخطتماني وما أرضيتماني، ولئن لقيتُ النبيّ لأشكونّكما إليه)[1].

لهذا عبّر ابن تيمية عن هذا بأنّه: ((لا يليق أن يُذكر))، لماذا؟ لأنّه دليل على أنّ الزهراء عليها السلام كانت تريد الإشراك بالله! فقد فرّع على ذلك قوله: ((فإنّ الشكوى إنّما تكون إلى الله تعالى))، وشنّع بفهمه السقيم على من يُتوجّه إلى النبيّ صلى الله عليه وآله بالشكوى، ولو عندما يلتقي به في الآخرة، كما قالت الزهراء عليها السلام.

فالنتيجة: إنّ الزهراء عليها السلام توعّدت أبا بكر وعمر بعمل محظور شرعاً، هو على حدّ الشرك! إذ كان ينبغي لها أن تقول: ((لأشكونّكما إلى الله)) فقط! وإذ ذاك تكون سيّدة نساء العالمين عليها السلام لا تفقه أحكام الشرع، إلى درجة أنّها لا تعرف الفرق بين التوحيد والشرك! ولهذا فإنّ كلامها هذا ((لا يليق أن يُذكر))!

ـ إنّ الزهراء عليها السلام ـ التي سمّاها: ((المرأة)) ـ قد طلبت من أبي بكر ـ الذي سمّاه: ((ولي الأمر)) ـ ما لم يكن من حقّها! وإنّ غضبها عليه كان بغير وجه حقّ! وإنّ غضبها كان لأجل المال والدنيا، حتّى لو كانت مظلومة! فكيف لو لم تكن مظلومة، بل ظالمة بطلبها ما ليس لها؟! وإنّ الزهراء عليها السلام ـ وهي الطالب ـ أوْلى بالتهمة من أبي

---

(١) الإمامة والسياسة، لابن قتيبة ١: ٢٠ كيف كانت بيعة عليّ؟

بكر ـ وهو الحاكم ـ الذي يبرّر موقفه بأنّه: لا يجوز له أن يأخذ المال ممّن يستحقّه ويعطيه لمن لا يستحقّه، وهي فاطمة عليها السلام!

كلّ هذا ذكره في سياق ما ذكره عن المرأة وولي الأمر، وبما أنّه لا يُنكر أحد قيام الزهراء عليها السلام ضدّ أبي بكر في كلّ ما مرّ، وأنّها بالفعل غضبت عليه؛ لأنّه غصبها أرض فدك، وميراثها من أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله، فإنّ حكمها عند ابن تيمية هو ما ذكره عن حال ((المرأة))! فالله أكبر على القوم الظالمين.

ـ إنّ التي تطلب مالاً ليس من حقّها، فيردّها الحاكم، فتغضب، إنّما تكون قد سلكت سلوك المنافقين، الذين إذا أُعطوا رضوا، وإذا لم يُعطوا إذا هم يسخطون!

فالنتيجة: أنّ سيّدة نساء الجنّة عليها السلام قد سلكت سلوك المنافقين في ما صنعته! فإنّها لمّا طلبت المال، وأجابها أبو بكر بأنّه ليس من حقّها، غضبت ـ على ما يرويه البخاري نفسه: ((فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك، فهجرته، فلم تكلّمه حتّى توفّيت))[1] ـ وهذا الغضب صفة من صفات المنافقين؛ فسخط فاطمة عليها السلام على أبي بكر كان كسخط المنافقين على رسول الله صلى الله عليه وآله! ولهذا ((لا يليق)) أن يُذكر عن فاطمة، وإن كان حقّاً، تطابقت الأُمّة على روايته، ولا ينكره ابن تيمية نفسه؛ لأنّ البخاري وأمثاله يروونه!

فبقوله: ((لا يليق))، و((قاتل الله الرافضة))، يحاول أن يلقي باللائمة على الشيعة؛ لأنّهم يستذكرون هذه الحقائق التاريخية، وهو يلومهم بدعوى أنّ من

---

(١) صحيح البخاري ٥: ٨٢، باب غزوة خيبر.

الأوْلى دفن هذه الحقائق؛ لأنّها إنّما تدين الزهراء، ولا تدين ابن أبي قحافة! فالزهراء ـ المرأة ـ هي التي سلكت سلوك المنافقين، لا أبو بكر ـ وليّ الأمر المبجّل ـ الذي حكم بحكم الشرع!

فلعن الله ابن تيمية، ولعن من اتّبعه، ورضي بقوله من النواصب المعادين لآل محمّد إلى يوم الدين.

وفّقكم الله وإيانا للذبّ عن نبيّه وآله الأطهار صلوات الله عليهم.

والسلام ختام.

(عقيدة ابن تيمية في حروب عليّ)

« عصام ـ قطر »

السؤال:

يرى ابن تيمية أنّ حرب عليّ مع طلحة والزبير وعائشة، ومع معاوية وأصحابه.. كان رأياً رآه، لكي يطاع هو، وخطّأه فيه الصحابة والتابعون وغيرهم، حتّى من كان معه، حتّى ولده الحسن.. ثمّ إنّه ندم على ذلك، ولو كان لا يجهل العواقب لما فعل!!(منهاج السُنّة: ٧: ٤٥٢، ٤: ٣٨٩، ٨: ٢٣١، ٦: ٣٣٣، ٦: ٢٠٩، ٨: ٥٢٦، ٨: ١٤٥).

فإن قلنا لابن تيمية: يوجد في كتب الفريقين بأنّ النبيّ كان قد أخبره بما يكون، وأمره بالقتال؟

يقول ابن تيميّة: الحديث موضوع: ((لم يرو عليّ ـ ﷺ ـ في قتال الجمل وصفّين شيئاً، كما رواه في قتال الخوارج... وأمّا قتال الجمل وصفّين، فلم يرو أحد منهم فيه نصّاً إلّا القاعدون، فإنّهم رووا الأحاديث في ترك القتال في الفتنة. وأمّا الحديث الذي يُروى أنّه أمر بقتل الناكثين والقاسطين والمارقين، فهو حديث موضوع على النبيّ)).(منهاج السُنّة ٦: ١١٢).

كيف نردّ قول ابن تيمية؟ وما هي قيمة الحديث المذكور عند أهل السُنّة؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

في كلام ابن تيمية عدّة دعاوى:

الأولى: إنّ عليّاً عليه السلام لم يُؤمر بقتال أحد إلّا الخوارج..

وتفصيل الجواب عليه طويل الذيل لا يسع المجال لبسطه هنا، وذكر الأحاديث الدالّة عليه، ولكن يمكن الإشارة إلى بعضها من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ عليه السلام بأنّه: يقاتل على التأويل، وحديث كلاب الحوأب، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم للزبير بأنّه: يقاتل عليّ عليه السلام وهو ظالم له، وحديث: عمّار تقتله الفئة الباغية، وغير ذلك، وتكفي فيه آية قتال البغاة.

الثانية: إنّ القاعدين رووا روايات تدلّ على ترك القتال في الفتنة..

والجواب عليه إجمالاً: عدم ثبوت هذه الروايات أوّلاً.. وثانياً: لو سلّمنا بورود بعضها، فإنّهم تأوّلوها على غير معناها المراد. والتفصيل في ذلك لا يسعه المجال هنا.

الثالثة: إنّ حديث أمر النبيّ ﷺ لعليّ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين موضوع..

وفي الجواب نقول: إنّ إثبات هذا الحديث وحده يكفي في الجواب على الدعويين الأُولىين، ويثبت كذب ابن تيمية، وردّه للأحاديث الثابتة عن رسول الله ﷺ.

فهذا الحديث متواتر مقطوع به عندنا، وهو يكفينا حجّة في الحكم الشرعي لقتالهم والاعتقاد بضلال عقيدتهم من جهة حجّية القطع.

وأمّا عند العامّة، فروي بطرق كثيرة عن: عليّ عليه السلام، وابن مسعود، وعمّار ابن ياسر، وأبي سعيد الخدري، وأبي أيوب الأنصاري، وجابر بن عبد الله، وابن عبّاس، منها ما هو حسن، ومنها ما هو قوّي يرتفع مع غيره إلى الصحيح، وبمجموعها تكون مستفيضة، بل متواترة.

فممّا روي عن عليّ عليه السلام:

ما رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده: ((حدّثنا إسماعيل بن موسى، حدّثنا الربيع ابن سهل، عن سعيد بن عبيد، عن علي بن ربيعة، قال: سمعت عليّاً على منبركم هذا يقول: (عهد إلَيَّ النبيّ ﷺ أن أُقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين)))[1].

ورواه عن طريق الربيع بن سهل أيضاً: البزّار[2]، والعقيلي[3]، وابن عساكر[4]، وابن الأثير[5]، وغيرهم.

---

(١) مسند أبي يعلى ١: ٣٩٧ الحديث (٥١٩) مسند عليّ بن أبي طالب.

(٢) مسند البزّار ٣: ٢٦ الحديث (٧٧٤) مسند عليّ بن أبي طالب.

(٣) ضعفاء العقيلي ٢: ٥١ (٤٨٢).

(٤) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٦٨ ترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(٥) أُسد الغابة ٤: ٣٣ ترجمة عليّ بن أبي طالب.

ورجاله كلّهم ثقات إلّا الربيع بن سهل، ضعّفوه[١]، لكنّ ابن حبّان ذكره في (الثقات)، ونسبه إلى جدّه الركين[٢]، ولم يذكروا في سبب تضعيفه إلّا أنّه: منكر الحديث، قاله أبو زرعة.

وإذا عرفت أنّه روى حديث: (إنّه لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق)، تعرف لماذا حكموا بنكارة حديثه[٣]! بل يتّضح لك الحال في تضعيفه عندما تعرف أنّه من أصحاب الصادق عليه السلام[٤].. فهذا الحديث يرقى إلى الحسن.

ومنها: ما رواه البلاذري في (أنساب الأشراف): ((حدّثني أبو بكر الأعين وغيره، قالوا: حدّثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، حدّثنا فطر بن خليفة، عن حكيم بن جبير، قال: سمعت إبراهيم، يقول: سمعت علقمة، قال: سمعت عليّاً يقول: (أُمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين). وحُدّثت: أنّ أبا نعيم قال لنا: الناكثون: أهل الجمل، والقاسطون: أصحاب صفّين، والمارقون: أصحاب النهر))[٥].

ورواه عن طريق فطر: ابن عدي في (الكامل)[٦]، وابن عساكر في تاريخه[٧].

---

(١) انظر: مجمع الزوائد، للهيثمي ٧: ٢٣٨ كتاب الفتن، باب: في ما كان بينهم يوم صفّين.

(٢) الثقات ٦: ٢٩٦ كتاب أتباع التابعين، من ابتدأ اسمه على الراء.

(٣) انظر: لسان الميزان، لابن حجر ٢: ٤٤٦ (١٨٢٧).

(٤) رجال الطوسي: ٣٠٣ (٢٥٩٩) أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام.

(٥) أنساب الأشراف ٢: ١٣٧ الحديث (١٢٩) ترجمة أمير المؤمنين عليه السلام.

(٦) الكامل ٢: ٢١٩ (٤٠٢) حكيم بن جبير الأسدي.

(٧) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٦٩ ترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

ورجاله ثقات إلّا حكيم بن جبير الأسدي، ضعّفوه؛ لغلوّه في التشيّع.. وقد صحّح الحاكم أحاديثاً في طريقها حكيم بن جبير، قال في أحدها: ((هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، والشيخان لم يخرجا عن حكيم بن جبير؛ لوهن في رواياته، وإنّما تركاه لغلوّه في التشيّع))[1]؛ وقال عنه أبو زرعة: ((محلّه الصدق))[2]. وحسّن له الترمذي عدّة أحاديث[3].. فهذا طريق حسن أيضاً.

وهناك طرق أُخرى عن عليّ لا تخلو من ضعف:

منها: ما رواه ابن عساكر: عن طريق ابن عقدة، قال: ((أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن محمّد بن عبد الله، أنا أبو الحسن علي بن محمّد بن أحمد، أنا أبو الحسن أحمد بن محمّد بن موسى، أنا أبو العبّاس بن عقدة، نا الحسن بن عبيد بن عبد الرحمن الكندي، نا بكار بن بشر، نا حمزة الزيات، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علي.. وعن أبي سعيد التيمي، عن عليّ، قال: (أُمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين)))[4].

ومنها: ما رواه أيضاً ابن عساكر: عن طريق أبي الجارود، قال: ((أخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر، أنا أبو سعد الأديب، أنا السيّد أبو الحسن محمّد بن

---

(١) المستدرك على الصحيحين ١: ٥٦٠ كتاب فضائل القرآن، أخبار في فضل سورة البقرة وآل عمران.

(٢) انظر: مجمع الزوائد، للهيثمي ٣: ١٨٧ كتاب الصيام، باب: صيام عاشوراء، الجرح والتعديل، للرازي ٣: ٢٠١ (٨٧٣).

(٣) سنن الترمذي ١: ١٠٤ الحديث (١٥٥) أبواب الصلاة، ما جاء في تعجيل الظهر، و٥: ٣٠٠ الحديث (٣٨٠)، باب (٨٥).

(٤) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٦٩ ترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

علي بن الحسين، نا محمّد بن أحمد الصوفي، نا محمّد بن عمرو الباهلي، نا كثير بن يحيى، نا أبو عوانة، عن أبي الجارود، عن زيد بن عليّ بن الحسين ابن عليّ، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ، قال: (أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله بقتال الناكثين والمارقين والقاسطين)))[١].

ومنها: عن ابن عساكر أيضاً، قال: ((أخبرنا أبو سعد إسماعيل بن أحمد بن عبد الملك الفقيه وأبو نصر أحمد بن علي بن محمّد بن إسماعيل، قالا: أنا أبو بكر أحمد بن علي بن عبد الله بن خلف، أنا محمّد بن عبد الله الحافظ، أنا أبو الحسن محمّد بن أحمد بن تميم الحنظلي، بقنطرة برذان، نا محمّد بن الحسن ابن عطية بن سعد العوفي، حدّثني أبي، حدّثني عمّي عمرو بن عطية بن سعد، عن أخيه الحسن بن عطية بن سعد، عن عطية، حدّثني جدّي سعد بن جنادة، عن عليّ، قال: (أُمرت بقتل ثلاثة: القاسطين، والناكثين، والمارقين، فأمّا القاسطون: فأهل الشام، وأمّا الناكثون: فذكرهم، وأمّا المارقون: فأهل النهروان، يعني: الحرورية)))[٢].

ومنها: عنه أيضاً، قال: ((أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو القاسم عبد الله ابن الحسن بن محمّد، أنا أبو الحسن محمّد بن عثمان بن محمّد بن عثمان، نا محمّد ابن نوح بن عبد الله الجنديسابوري، نا هارون بن إسحاق، نا أبو غسّان، عن جعفر

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٦٨ ترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٦٨ ترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

أحسبه الأحمر، عن عبد الجبار الهمداني، عن أنس بن عمرو، عن أبيه، عن عليّ، قال: (أُمرت بقتال ثلاثة: المارقين، والقاسطين، والناكثين)))[١].

ومنها، عنه أيضاً، قال: ((أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن قبيس، نا وأبو النجم بدر بن عبد الله الشيحي، أنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، أخبرني الأزهري، نا محمّد بن المظفر، نا محمّد بن أحمد بن ثابت، قال: وجدت في كتاب جدّي محمّد بن ثابت، أنا أشعث بن الحسن السلمي، عن جعفر الأحمر، عن يونس بن أرقم، عن أبان، عن خليد القصري، قال: سمعت أمير المؤمنين عليّاً يقول يوم النهروان: (أمرني رسول الله ﷺ بقتال الناكثين والمارقين والقاسطين)))[٢].

وهذا الطريق رجاله شيعة من جعفر الأحمر إلى خليد العصري، وأبان هو أبان ابن أبي عيّاش، متروك عندهم، اتّهمه وتكلّم فيه شعبة، مع أنّهم شهدوا له بالصلاح وعدم تعمّد الكذب[٣].. فمع ما لهذا الحديث من شواهد، خرج عن عهدته أبان بن أبي عيّاش، وارتفع الحديث إلى درجة الحسن والقبول.

ومنها: ما عن الطبراني في (المعجم الأوسط): ((حدّثنا موسى بن أبي حصين، قال: نا جعفر بن مروان السمري، قال: نا حفص بن راشد، عن يحيى ابن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجد، قال: سمعت

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢ : ٤٦٩ ترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٤٢ : ٤٦٩ ترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر ١ : ٨٥ (١٧٤).

عليّاً يقول: (أُمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين)))[١]. وفيه: يحيى بن سلمة بن كهيل، ضعّفوه، وذكره ابن حبّان في (الثقات)[٢].

ومنها: ما رواه الموفّق الخوارزمي في (المناقب): بطريقه عن ابن مردويه، قال: ((وبهذا الإسناد عن أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه هذا، حدّثنا محمّد بن علي بن دحيم، حدّثنا أحمد بن حازم، حدّثنا عثمان بن محمّد، حدّثنا يونس بن أبي يعقوب، حدّثنا حمّاد بن عبد الرحمن الأنصاري، عن أبي سعيد التميمي، عن عليّ عليه السلام، قال: (عهد إلَيَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أُقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين)، فقيل له: يا أمير المؤمنين! من الناكثون؟ قال: الناكثون: أصحاب الجمل، والمارقون: الخوارج، والقاسطون: أهل الشام))[٣].

وفي هذا الطريق يونس بن أبي يعقوب، والصحيح: ابن أبي يعفور، ضعّفه ابن معين والنسائي والساجي وأحمد بن حنبل، والأكثر على توثيقه، قال فيه ابن أبي حاتم: صدوق، وذكره ابن حبّان في (الثقات)، وقال ابن عدي: ممّن يكتب حديثه، وقال الدارقطني: ثقة، وقال العجلي: لا بأس به[٤].

وحمّاد بن عبد الرحمن الأنصاري، ذكره ابن حبّان في (الثقات)، وضعّفه الأزدي[٥]، وقال عنه ابن حجر: كوفي مقبول[٦].

---

(١) المعجم الأوسط ٨: ٢١٣، باب: من اسمه موسى.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر ١١: ١٩٦ (٣٦٣).

(٣) المناقب، للخوارزمي: ١٧٥ الحديث (٢١٢) الفصل السادس عشر.

(٤) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر ١١: ٣٩٧ (٧٧١).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر ٣: ١٦ (١٦).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر ١: ٢٣٨ (١٥٠٦).

وأبي سعيد التميمي، والصحيح: التيمي، اسمه: دينار، ولقبه: عقيصاً، تابعي، من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام؛ قال فيه الحاكم، بعد أن صحّح طريق هو فيه: وأبو سعيد التيمي، هو: عقيصاء، ثقة مأمون[1]، ووافقه الذهبي في (التلخيص)[2]..

وذكره ابن حبّان في (الثقات) مرّة بعنوان: دينار أبو سعيد عقيصاً[3]، ومرّة بعنوان: عقيصاً أبو سعيد التيمي صاحب الكراش[4]، والصحيح: (صاحب الكرابيس).

وقد تكلّموا فيه وضعّفوه لأنّه شيعي؛ قال العقيلي: ((كان من الرافضة))[5]، ويدلّ عليه: ما قاله فيه ابن معين، قال: ((ليس بشيء، شرٌّ من رشيد الهجري وحبّة العرني وأصبغ بن نباتة))[6].

وروى الخطيب البغدادي حديث أبي سعيد عقيصاً بطريق آخر؛ قال: ((أخبرنا الحسن بن أبي بكر، أخبرنا عبد الله بن إسحاق البغوي، حدّثنا محمّد ابن عبيد بن أبي هارون، حدّثنا إبراهيم بن هراسة، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سعيد عقيصاً، قال: سمعت عليّاً يقول: (أُمرت بقتال ثلاثة: الناكثين والقاسطين والمارقين. قال: فالناكثين الذين فرغنا منهم، والقاسطين الذين نسير إليهم، والمارقين لم نرهم بعد. قال: وكانوا أهل النهر)))[7].

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٢٤ فضائل عليّ بن أبي طالب.

(٢) المستدرك على الصحيحين بهامش تلخيص الذهبي ٣: ٣٣٧ الحديث (٤٦٨٦).

(٣) الثقات ٥: ٢١٩.

(٤) الثقات ٥: ٢٨٦.

(٥) الضعفاء، للعقيلي ٢: ٤٢ (٤٦٩).

(٦) لسان الميزان، لابن حجر ٣: ٤٣٣ (١٧١٨).

(٧) موضّح أوهام الجمع والتفريق ١: ٣٩٣ (١٣) ذكر إبراهيم بن هراسة الكوفي.

وهناك طريق آخر عن عقيصاً، ذكره الحافظ عبد الغني بن سعيد في (إيضاح الإشكال)، قال: ((حدّثنا عبد الله بن أحمد بن حامد، حدّثنا عبد الله ابن أبي داود، حدّثنا إسحاق بن إبراهيم الكرماني بن عمرو، حدّثنا أبو مريم الأنصاري، أخبرني عدي بن ثابت، أنبأنا أبو سعيد مولى الرباب، قال: سمعت عليّاً يقول: (أُمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين)))[1].

فطريق أبي سعيد عقيصاً أقلّه كونه حسن يرتفع مع ما تقدمه من الطرق إلى الصحيح! وأنت ترى أنّهم ضعّفوا رجال هذه الطرق بالتشيّع لا غير!

ومنها: ما رواه أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بـ(ابن القيسراني) في (أفراد الدارقطني)، قال: ((شريك أبو عبد الله، عن عليّ، حديث: (أُمرت بقتال الناكثين...)، الحديث، تفرّد به عبد الله بن الزبير الأسدي والد أبي أحمد الزبيري، عن عبد الله بن شريك العامري، عن أبيه))[2].

ورواه ابن عقدة: بطريقه عن عباد، عن عبد الله بن الزبير[3]..

---

(١) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١: ٣٧٦ كتاب المناقب.
(٢) أطراف الغرائب والأفراد ١: ٩٤ الحديث (٣١٩).
(٣) انظر: الأمالي، للطوسي: ٧٢٦ الحديث (١٥٢٦) المجلس (٤٤).

وفيه: عبد الله بن الزبير الأسدي والد أبي أحمد، وثّقه العجلي[١]، وذكره ابن حبّان في (الثقات)[٢]، وضعّفه أبو زرعة، وأبو نعيم[٣]، وهو من رجال الشيعة[٤]، وعدّه الطوسي من أصحاب الصادق عليه السلام[٥].

فهذا طريق أقلّه كونه حسن، يرتفع مع ما مضى من طرق إلى الصحيح.

ومجموع الطرق عن عليّ عليه السلام مستفيضة، بل عدّها بعضهم متواترة.

ومنها: ما أورده الدارقطني في (العلل): ((وسئل عن حديث علقمة، عن عبد الله، قال: أُمر عليّ عليه السلام بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين؟ فقال: يرويه مسلم الأعور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، وخالفه الحسن بن عمرو الفقيمي، فرواه عن إبراهيم، عن علقمة، عن عليّ، ومنهم من أرسله عنه وهو الصحيح، عن إبراهيم، عن عليّ مرسلاً))[٦].

ومسلم الأعور، هو مسلم الملائي، وسيأتي في طريق ابن مسعود، وطريق الفقيمي صحيح، فالحسن بن عمرو الفقيمي من رجال البخاري، ثقة ثبت حجّة[٧]، وقد عرفت من طريقي البلاذري وابن عقدة أنّ الطريق متّصل عن

---

(١) معرفة الثقات ٢: ٢٩ (٨٨٦).

(٢) الثقات، لابن حبّان ٨: ٣٤٥.

(٣) انظر: مجمع الزوائد، للهيثمي ١: ٩٩ كتاب الإيمان، باب: ما جاء في الكبر، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٥: ٥٦ (٢٦٣).

(٤) انظر: مقاتل الطالبيين، لأبي الفرج: ١٩٤ من خرج مع محمّد بن عبد الله بن الحسن من أهل العلم.

(٥) رجال الطوسي: ٢٣٤ (٣١٨١) أصحاب أبي عبد الله الصادق عليه السلام.

(٦) علل الدارقطني ٥: ١٤٨ الحديث (٧٨٠).

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر ٢: ٢٦٨ (٥٣٦).

علقمة عن عليّ عليه السلام، وليس مرسلاً، ثمّ حتّى لو كان مرسلاً فإنّ جماعة من الأئمّة صحّحوا مراسيل إبراهيم النخعي[١]، فالطريق صحيح لا مرية فيه، مضافاً إلى ما في الحديث من طرق حسنة، وهذه مع غيرها من الضعيفة ترفع الحديث إلى الصحيح المستفيض، بل المتواتر.

وممّا روي عن ابن مسعود:

ما أخرجه ابن عساكر: عن طريق الحاكم النيسابوري، قال: ((أخبرنا أبو سعد إسماعيل ابن أحمد بن عبد الملك وأبو نصر أحمد بن علي بن محمّد، قالا: أنا أبو بكر بن خلف، أنا الحاكم أبو عبد الله، نا الإمام أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، أنا الحسن بن علي، نا زكريا بن يحيى الحرار المقرئ، نا إسماعيل بن عباد المقرئ، نا شريك، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى منزل أُمّ سلمة، فجاء عليّ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يا أُمّ سلمة! هذا والله قاتل القاسطين والناكثين والمارقين بعدي)))[٢].

ورواه بطريق آخر عن زكريا بن يحيى بعد هذا الحديث.

قال الألباني: ((وهذا إسناد ضعيف جدّاً، آفته: إسماعيل بن عباد))[٣]، وهو من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام[٤].

لكن له طريقان آخران عند الطبراني:

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر ١: ١٥٦ (٣٢٥).

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٧٠ ترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، المجلد العاشر، القسم الثاني: ٥٦٠ الحديث (٤٩٠٧).

(٤) رجال الطوسي: ٣٥٢ (٥٢٠٧)، أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام.

أحدهما: في (الأوسط)؛ قال: ((حدّثنا هيثم، نا محمّد بن عبيد المحاربي، ثنا الوليد، عن أبي عبد الرحمن الحارثي، عن مسلم الملائي، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود، قال: أُمر عليّ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين))[١].

وفيه: مسلم بن كيسان الملائي الأعور، ضعّفوه وتركوا حديثه[٢]، وصحّح الحاكم طريقاً هو فيه[٣]، وهو من أصحاب الصادق عليه السلام[٤].

وثانيهما: في (المعجم الكبير)؛ قال: ((حدّثنا محمّد بن هشام المستملي، ثنا عبد الرحمن بن صالح، ثنا عائذ بن حبيب، ثنا بكير بن ربيعة، ثنا يزيد بن قيس، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين))[٥].. وفيه: يزيد بن قيس، مجهول.

وممّا روي عن عمّار بن ياسر:

ما أخرجه أبو يعلى في مسنده؛ قال: ((حدّثنا الصلت بن مسعود الجحدري، حدّثنا جعفر بن سليمان، حدّثنا الخليل بن مرّة، عن القاسم بن سليمان، عن أبيه، عن جدّه، قال: سمعت عمّار بن ياسر يقول: أُمرت أن أُقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين))[٦].

---

(١) المعجم الأوسط ٩: ١٦٥ من اسمه الهيثم، المعجم الكبير ١٠: ٩١ الحديث (١٠٠٥٤).

(٢) انظر: تهذيب الكمال، للمزي ٢٧: ٥٣٠ (٥٩٣٩).

(٣) المستدرك على الصحيحين ٤: ١١٩ كتاب الأطعمة، و٤: ١٩٥كتاب اللباس.

(٤) رجال الطوسي: ٢٣٢ (٣١٥٣) أصحاب أبي عبد الله الصادق عليه السلام.

(٥) المعجم الكبير ١٠: ٩١ الحديث (١٠٠٥٣).

(٦) مسند أبي يعلى ٣: ١٩٤ الحديث (١٦٢٣).

وفيه: القاسم بن سليمان؛ قال فيه العقيلي: ((روى عنه: الخليل بن مرّة، ولا يصحّ حديثه))، ثمّ نقل الحديث بنفس السند، وقال: ((لا يثبت في هذا الباب شيء))[١]، وذكره ابن حبّان في (الثقات)[٢]، وهو من أصحاب الإمام الصادق(عليه السلام)[٣]. ومن هنا تعرف لماذا ضعّفه العقيلي وردّ هذا الحديث!

وروى نصر بن مزاحم في (وقعة صفّين) عن عمر: ((حدّثني صديق أبي، عن الأفريقي بن أنعم، عن أبي نوح الكلاعي، عن عمّار، في ما قاله لعمرو بن العاص: أمرني رسول الله(صلى الله عليه وآله) أن أُقاتل الناكثين، وقد فعلت، وأمرني أن أُقاتل القاسطين، وأنتم هم، وأمّا المارقون، فلا أدري أدركهم أم لا))[٤].

وروى ابن أبي الحديد خبر خطبة الحسن(عليه السلام) وعمّار في أهل الكوفة؛ قال: ((قال أبو مخنف: حدّثني جابر بن يزيد، قال: حدّثني تميم بن حذيم الناجي، قال: قدم علينا الحسن بن عليّ(عليه السلام)... إلى أن قال: فقام إليه عمّار بن ياسر، فقال: ... (أما إنّي أشهد أنّ رسول الله(صلى الله عليه وآله) أمر عليّاً بقتال الناكثين، وسمّى له فيهم من سمّى، وأمره بقتال القاسطين))[٥].

---

(١) الضعفاء الكبير ٣: ٤٨٠ (١٥٣٧).

(٢) الثقات، لابن حبّان ٧: ٣٣٦، باب القاف.

(٣) رجال الطوسي: ٢٧٣ (٣٩٤٣).

(٤) وقعة صفّين: ٣٣٨، ركوب عمّار بن ياسر إلى عمرو بن العاص، شرح النهج، لابن أبي الحديد ٨: ٢١ (١٢٤).

(٥) شرح النهج، لابن أبي الحديد ١٤: ١٥ من كتاب له(عليه السلام) إلى أهل الكوفة، عند مسيره من المدينة إلى البصرة.

وفي (مجمع الزوائد): ((وعن أبي سعيد عقيصاء، قال: سمعت عمّاراً ونحن نريد صفّين يقول: أمرني رسول الله ﷺ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين.. رواه الطبراني. وأبو سعيد متروك))[١].

وقد عرفت في ما ذكرناه من طرق الحديث عن عليّ عليه السلام أنّ أبا سعيد عقيصاء قال فيه الحاكم: ثقة مأمون، وذكره ابن حبّان في (الثقات)، فهو ليس بمتروك.

فهذا الطريق شاهد قوي على صحّة ما أوردناه بطرق مستفيضة عن عليّ عليه السلام، يرتفع به الحديث إلى درجة الصحّة، وإن ضعّفوا رواته لتشيّعهم..

وفي (الكنى والأسماء) للدولابي: ((حدّثنا الحسن بن علي بن عفان، قال: ثنا الحسن بن عطية، قال: ثنا أبو الأرقم، عن أبي الجارود، عن أبي ربيع الكندي، عن هند بن عمرو، قال: سمعت عمّاراً يقول: أمرني رسول الله ﷺ أن أُقاتل مع عليّ الناكثين والقاسطين والمارقين))[٢].

وممّا روي عن أبي سعيد الخدري:

ما أخرجه ابن عساكر؛ قال: ((أخبرنا أبو سعد إسماعيل بن أبي صالح وأبو منصور أحمد بن علي بن محمّد، قالا: أنا أحمد بن علي بن عبد الله، أنا محمّد بن عبد الله الحافظ، أنا أبو جعفر محمّد بن علي بن دحيم الشيباني، نا الحسن بن الحكم الحبري، نا إسماعيل بن أبان، نا إسحاق بن إبراهيم الأزدي، عن أبي هارون العبدي،

---

(١) مجمع الزوائد، للهيثمي ٧: ٢٣٨ كتاب الفتن، باب: في ما كان بينهم يوم صفّين.
(٢) الكنى والأسماء: ١: ٣٦٠ الحديث (٦٤١).

عن أبي سعيد الخدري، قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين. فقلنا: يا رسول الله! أمرتنا بقتال هؤلاء، فمع من؟ قال: ((مع عليّ بن أبي طالب، معه يقتل عمّار بن ياسر))[(١)].

وفيه: أبو هارون العبدي؛ ضعّفوه، بل كذّبوه.. ولكنّك إن عرفت أنّه شيعي، وعرفت بعض مروياته، تعرف سبب ذلك!

فعن شعبة، قال: كنت أتلقّى الركبان أيام الجراح، وأسأل عن أبي هارون العبدي؟ فلمّا قدم أتيته، فرأيت عنده كتاباً فيه أشياء منكرة في عليّ، فقلت: ما هذا الكتاب؟ فقال: هذا الكتاب حقّ.

وعن يحيى بن معين، قيل له: ما تقول في أبي هارون العبدي؟ فقال: كانت عنده صحيفة، يقول: هذه صحيفة الوصي..

وعن بهز، قال: قابلت أبا هارون، فقلت: أخرج إلَيَّ ما سمعت من أبي سعيد. فأخرج إلَيَّ كتاباً فإذا فيه: حدّثنا أبو سعيد: أنّ عثمان دخل حفرته وإنّه لكافر. قال: قلت: تؤمن بهذا؟ تقرّ بهذا؟ قال: هو على ما ترى. قال: فدفعت الكتاب في يده وقمت[(٢)].

قال ابن حبّان في (المجروحين): ((عمارة بن جوين: أبو هارون العبدي، يروي عن أبي سعيد... كان رافضياً))[(٣)].

وقال ابن عبد البرّ: ((وكان فيه تشيّع، وأهل البصرة يفرطون في من يتشيّع بين أظهرهم؛ لأنّهم عثمانيون))، وعلّق ابن حجر عليه بقوله: ((كيف لا ينسبونه

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٧١ ترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(٢) انظر: ضعفاء العقيلي ٣: ٣١٣ (١٣٢٧).

(٣) المجروحين ٢: ١٧٧.

إلى الكذب وقد روى ابن عدي...))، ثمّ أورد ما ذكرناه عن بهز بن أسد، وقال: ((فهذا كذب ظاهر على أبي سعيد))[١]. ولا نعلم لماذا هو كذب على أبي سعيد الخدري، وقد رأى صحابة رسول الله ﷺ، وأهل المدينة، وبقية المسلمين يحلّون دم عثمان، وحرّض على قتله طلحة والزبير وعائشة؟!! ثمّ إنّ بهز بن أسد ناصبي، ومن هنا بان لك: لماذا ضعّفوا أبا هارون، بل كذّبوه!

وممّا روي عن أبي أيوب الأنصاري:

ما أخرجه الحاكم بطريقين؛ قال: ((حدّثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا الحسن بن علي بن شبيب المعمري، ثنا محمّد بن حميد، ثنا سلمة ابن الفضل، حدّثني أبو زيد الأحول، عن عقاب (عتاب) بن ثعلبة، حدّثني أبو أيوب الأنصاري في خلافة عمر بن الخطّاب، قال: أمر رسول الله ﷺ عليّ بن أبي طالب بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين.

حدّثنا أبو بكر بن بالويه، ثنا محمّد بن يونس القرشي، ثنا عبد العزيز بن الخطّاب، ثنا علي بن غراب بن أبي فاطمة، عن الأصبغ بن نباتة، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، قال: سمعت النبيّ ﷺ يقول لعليّ بن أبي طالب: (تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين بالطرقات والنهروانات وبالشعفات). قال أبو أيوب: قلت: يا رسول الله! مع من نقاتل هؤلاء الأقوام؟ قال: (مع عليّ بن أبي طالب)))[٢].

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر ٧: ٣٦٢ (٦٧١).

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٣٩ فضائل عليّ بن أبي طالب.

والأوّل فيه: عتاب بن ثعلبة، وهو تابعي لا يعرف، والثاني فيه: محمّد بن يونس القرشي، وثّقه بعض، واتّهمه آخرون[١]، وعلي بن غراب بن أبي فاطمة هو: علي ابن الحزور، والأصبغ بن نباتة من الشيعة، ودأبهم في تضعيف الشيعة معروف.

وروى الطبراني، قال: ((حدّثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا محمّد بن الصباح الجرجرائي، ثنا محمّد بن كثير، عن الحارث بن حصيرة، عن أبي صادق، عن مخنف بن سليم، قال: أتينا أبا أيوب الأنصاري وهو يعلف خيلاً له بصعنبي، فَقِلنا عنده، فقلت له: أبا أيوب! قاتلت المشركين مع رسول الله ﷺ، ثمّ جئت تقاتل المسلمين؟!

قال: إنّ رسول الله ﷺ أمرني بقتال ثلاثة: الناكثين والقاسطين والمارقين، فقد قاتلت الناكثين وقاتلت القاسطين، وأنا مقاتل إن شاء الله المارقين بالشعفات بالطرقات بالنهراوات، وما أدري ما هم))[٢].

وفيه: محمّد بن كثير الكوفي؛ قال فيه ابن معين: ((هو شيعي، ولم يكن به بأس))[٣]، وخرق أحمد بن حنبل حديثه ولم يرضه[٤]، وضعّفه المديني، وقال: خططت على حديثه، قال البخاري: منكر الحديث[٥]، وقال ابن عدي: الضعف على حديثه بيّن، وقال أبو داود عن أحمد: يحدّث عن أبيه أحاديث كلّها مقلوبة[٦].

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر ٩: ٤٧٥ (٨٨٦).
(٢) المعجم الكبير ٤: ١٧٢ مخنف بن سليم عن أبي أيوب.
(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري ١: ٣٤٦ (٢٣٣٢).
(٤) العلل، لأحمد بن حنبل ٣: ٤٣٨ (٥٨٦٤).
(٥) تاريخ بغداد ٣: ٤٠٨ (١٥٥٠).
(٦) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر ٩: ٣٧١ (٦٨٧).

وإذا عرفت أنّه يروي حديث: (من لم يقل: عليّ خير الناس، فقد كفر)[١]، وهو شيعي، عرفت لماذا خرقوا حديثه واتّهموه وضعّفوه.

ومع ذلك، فهناك طريق آخر عن أبي صادق، أورده ابن عساكر، فقال: ((أخبرنا أبو عبد الله البلخي، أنا أبو الفضل بن خيرون، أنا أبو علي بن شاذان، أنا أحمد بن إسحاق بن نيخاب، نا إبراهيم بن الحسن بن علي الكتاني، نا يحيى بن سليمان الجعفي، نا ابن فضيل، نا إبراهيم الهجري، عن أبي صادق، قال: قدم أبو أيوب الأنصاري العراق، فأهدت له الأزد جزراً، فبعثوا بها معي، فدخلت، فسلّمت عليه، وقلت له: يا أبا أيوب! قد كرّمك الله بصحبة نبيّه ﷺ، ونزوله عليك، فما لي أراك تستقبل الناس تقاتلهم، تستقبل هؤلاء مرّة وهؤلاء مرّة؟!

فقال: إنّ رسول الله ﷺ عهد إلينا أن نقاتل مع عليّ الناكثين، فقد قاتلناهم، وعهد إلينا أن نقاتل معه القاسطين، فهذا وجهنا إليهم ـ يعني معاوية وأصحابه ـ وعهد إلينا أن نقاتل مع عليّ المارقين، فلم أرهم بعد))[٢].

وفيه: إبراهيم الهجري؛ قال عنه ابن عدي: ((وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وإنّما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله، وهو عندي ممّن يكتب حديثه))[٣]..

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر ٩: ٣٧٢ (٦٨٧).

(٢) تاريخ مدينة دمشق ١٦: ٥٣ ترجمة أبي أيوب الأنصاري.

(٣) الكامل ١: ٢١١ (٥٨).

وقال فيه ابن عيينة: كان إبراهيم الهجري يسوق الحديث سياقه جيدة على ما فيه. وقال الفسوي: كان رفّاعاً لا بأس به. وقال الأزدي: هو صدوق، ولكنّه رفّاع كثير الوهم. والبقية ضعّفوه[١].

وردّ عليهم الحاكم؛ فصحّح عدّة طرق هو فيها، وقال عنه: ((إبراهيم بن مسلم الهجري، لم يُنقَم عليه بحجّة))[٢].

وعن سفيان: ((أتيت إبراهيم الهجري، فدفع إلَيَّ عامّة كتبه، فرحمت الشيخ وأصلحت له كتابه، قلت: هذا عن عبد الله، وهذا عن النبيّ ﷺ، وهذا عن عمر..

وعلّق ابن حجر: قلت: القصّة المتقدّمة عن ابن عيينة تقتضي أنّ حديثه عنه صحيح؛ لأنّه إنّما عيب عليه رفعه أحاديث موقوفة، وابن عيينة ذكر أنّه ميّز حديث عبد الله من حديث النبيّ ﷺ. والله أعلم))[٣].

فهذا الطريق يقوي الطريق السابق، وقد خرج محمّد بن كثير عن عهدته.

وأخرج الخطيب البغدادي: ((أخبرنا الحسن بن علي بن عبد الله المقرئ، حدّثنا أحمد بن محمّد بن يوسف، أخبرنا محمّد بن جعفر المطيري، حدّثنا أحمد بن عبد الله المؤدّب، بسرّ من رأى، حدّثنا المعلّى بن عبد الرحمن، ببغداد، حدّثنا شريك، عن سليمان بن مهران الأعمش، قال: حدّثنا إبراهيم، عن علقمة والأسود، قالا: أتينا أبا أيوب الأنصاري عند منصرفه من صفّين،

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر ١: ١٤٣ (٢٩٦).

(٢) المستدرك على الصحيحين ١: ٣٦٠ كتاب الجنائز، أدعية صلاة الجنازة.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر ١: ١٤٤ (٢٦٩).

فقلنا له: يا أبا أيوب! إنّ الله أكرمك بنزول محمّد ﷺ، وبمجيء ناقته تفضّلاً من الله وإكراماً لك حتّى أناخت ببابك دون الناس، ثمّ جئت بسيفك على عاتقك تضرب به أهل لا إله إلّا الله؟

فقال: يا هذا! إنّ الرائد لا يكذب أهله، وإنّ رسول الله ﷺ أمرنا بقتال ثلاثة مع عليّ: بقتال الناكثين، والقاسطين، والمارقين.. فأمّا الناكثون، فقد قابلناهم، أهل الجمل: طلحة والزبير، وأمّا القاسطون، فهذا منصرفنا من عندهم ـ يعني معاوية، وعمراً ـ وأمّا المارقون فهم أهل الطرفاوات، وأهل السعيفات، وأهل النخيلات، وأهل النهروانات، والله ما أدري أين هم، ولكن لا بدّ من قتالهم إن شاء الله))[1].

وفيه: المعلّى بن عبد الرحمن؛ أثنى عليه الدقيقي، وقال عنه ابن عدي: ((أرجو أنّه لا بأس به))[2]، واتّهمه البقية بالكذب والوضع[3].

وإذا عرفت أنّه رمي بالرفض[4]، وأنّه يروي حديث: (الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة، وأبوهما خير منهما)، عرفت لماذا كذّبوه واتّهموه بالوضع!

وممّا روي عن جابر بن عبد الله الأنصاري:

قال السيوطي في (الدرّ المنثور): ((وأخرج ابن مردويه من طريق محمّد ابن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن جابر بن عبد الله، عن النبيّ ﷺ

---

(١) تاريخ بغداد ١٣: ١٨٨ (٧١٦٥)، تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر ٤٢: ٤٧٢ ترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب.

(٢) الكامل ٦: ٣٧٣ (١٨٥٥).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر ١٠: ٢١٤ (٤٣٧).

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر ٢: ٢٠٢ (٦٨٢٩).

في قوله: ﴿**فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ**﴾[(١)]: نزلت في عليّ بن أبي طالب، أنّه ينتقم من الناكثين والقاسطين بعدي))[(٢)].

وممّا روي عن ابن عبّاس:

ما أخرجه البيهقي في (المحاسن والمساوئ)؛ قال: ((أبو عثمان قاضي الري، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، قال: كان عبد الله بن عبّاس بمكّة يحدّث على شفير زمزم ونحن عنده. فلمّا قضى حديثه، قام إليه رجل، فقال: يا ابن عبّاس! إنّي امرؤ من أهل الشام من أهل حمص، إنّهم يتبرؤون من عليّ ابن أبي طالب(عليه السلام) ويلعنونه!

فقال: بل لعنهم الله في الدنيا والآخرة، وأعدّ لهم عذاباً مهيناً..

وأورد خبراً طويلاً فيه حديث عبد الله بن مسعود، عن أُمّ سلمة.. إلى أن قال: اشهدي يا أُمّ سلمة! إنّ عليّاً يقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين.

قال ابن عبّاس: وقتلهم لله رضاً، وللأُمّة صلاح، ولأهل الضلالة سخط.

قال الشامي: يا بن عبّاس! من الناكثون؟

قال: الذين بايعوا عليّاً بالمدينة، ثمّ نكثوا، فقاتلهم بالبصرة، أصحاب الجمل. والقاسطون معاوية وأصحابه. والمارقون أهل النهروان ومن معهم.

فقال الشامي: يا بن عبّاس! ملأت صدري نوراً وحكمة، وفرّجت عنّي فرّج الله عنك؛ أشهد أنّ عليّاً(عليه السلام) مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة))[(٣)].

---

(١) الزخرف (٤٣): ٤١.

(٢) الدرّ المنثور ٦: ١٨ سورة الزخرف.

(٣) المحاسن والمساوئ: ٣٨ محاسن عليّ بن أبي طالب(عليه السلام).

فالحديث له طرق كثيرة، ضعّفوا أكثرها لتشيّع بعض رجال أسانيدها، وفيها طرق حسنة ترقى إلى الصحيح؛ لكثرة المتابعات والشواهد، وفيها طريق صحيح عن عليّ عليه السلام، وهو طريق الفقيمي الوارد في علل الدارقطني.

فأقلّه: الحديث صحيح مستفيض، بل متواتر.

وقد شهد بشهرته التي تكاد تبلغ درجة التواتر[1]، وبأنّه متّفق عليه بين الناس كافّة ابن أبي الحديد في شرحه[2].

(وصفه لنفسه بالنصب التزاماً)

« محمّد ـ العراق ـ إمامي »

السؤال:

كنت أُحاور أحد الوهابية عن ابن تيمية.. قلت له: ابن تيمية في الجزء الثاني من (المنهاج ص٢٠٢) يقول: ((إنّ عليّاً قاتل الناس على طاعته لا على طاعة الله، ومن قاتل على طاعته أراد علوّاً في الأرض وفساداً، وهذا حال فرعون...))، وهذا دليل على نصبه، إذ يشبّه عليّاً عليه السلام بفرعون!

فقال لي: سبحان الله! كيف أنّ الرافضة أكثر الناس تدليساً، وأفقرهم حظّاً، فحتّى في الكذب يفشلون.. يا رافضي! ألا تقرأ جيّداً: قال ابن تيمية: ((وأمكن للنواصب أن يقولوا: ...))؟!

---

(١) شرح النهج، لابن أبي الحديد ٦: ١٢٩ خطبة (٧٠).

(٢) شرح النهج، لابن أبي الحديد ٨: ٢٩٧ خطبة (١٣٤).

فهو يقول: إنّ النواصب قد يقولوا هذا الكلام.. لا أنّه هو يعتقد بهذا الكلام.. فقط تدلّسون وتتبعون معمّميكم اتّباعاً أعمى.

نرجو من جنابكم الكريم أن تردّوا على جوابه.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الذي يطلّع على أقوال ابن تيمية، يلاحظ بوضوح دفاعه عن معاوية وتخطأته لحروب عليّ(عليه السلام)، وهذا دأب النواصب! فإذا كان كلامه هذا يعود على كلام سابق، يقول فيه: إنّ النواصب تقول ذلك، فهذا يكشف عن وصم نفسه بهذه الصفة، وهي صفة النصب بصورة غير مباشرة؛ لأنّه ممّا لا شكّ فيه أنّ هذا الكلام الذي يذكره مقبول عنده، يُعرف من خلال دفاعه الواضح عن معاوية.

ثمّ إنّ هذا الكلام الذي ينسبه ابن تيمية للنواصب، لم نجده مذكوراً عن طائفة من النواصب ولو واحد معروف منهم، وإنّما ابن تيمية هو الذي ينشئه على لسانهم، والمرء مخبوء تحت لسانه، فهو لخوفه وحرجه من التصريح بما في داخله ينسب قوله هذا إلى النواصب مكراً وخداعاً، حتّى لا يؤاخذ، وهذا الفعل لا ينطلي على العلماء والمحقّقين المطالعين لكتبه.. نعم، هو مخرج وحجّة للمدافعين عنه، الذين يتمسّكون بكلّ قشة!

وما ينسبه للنواصب هنا يقول مثله عن نفسه في مكان آخر؛ دفاعاً عن معاوية وتخطئة وتسفيهاً لقتال عليّ(عليه السلام) للبغاة! ويحاول أن يستخرج ويبتكر معاذير لمعاوية لم تخطر ببال معاوية نفسه، بل إنّ هناك نصوصاً عن معاوية تصرّح بخلاف ما يدّعيه ابن تيمية له.

قال عنه ابن حجر في (الدرر الكامنة): ((ومنهم من ينسبه إلى النفاق؛ لقوله في عليّ ما تقدم.. ولقوله: إنّه كان مخذولاً حيث ما توجّه، وإنّه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها، وإنّما قاتل للرياسة لا للديانة.. ولقوله: إنّه كان يحب الرياسة))[١].

وقال ابن تيمية في منهاجه: ((وعليّ يقاتل ليطاع ويتصرّف في النفوس والأموال، فكيف يجعل هذا قتالاً على الدين؟!))[٢].

فهذه مطابقة للفقرة الأُولى من كلامه الذي نسبه للنواصب!

ثمّ إنّ ابن تيمية وفي كلامه السابق على لسان النواصب، قال: ((وأيضاً يقولون: قتل النفوس فساد، فمن قتل النفوس على طاعته كان مريداً للعلوّ في الأرض والفساد، وهذا حال فرعون، والله تعالى يقول: ﴿**تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لاَ يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الأَرْضِ وَلاَ فَسَاداً وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ**﴾[٣]، فمن أراد العلو في الأرض والفساد لم يكن من أهل السعادة في الآخرة))[٤]!

ولكنّه قال عن نفسه في مكان آخر: ((كما أنّنا لا ننكر أنّ عليّاً ولّى أقاربه وقاتل وقتل خلقاً كثيراً من المسلمين الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويصومون ويصلّون))[٥]!

---

(١) الدرر الكامنة ١: ٩٣ (٤٠٩) ترجمة أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية.

(٢) منهاج السُنّة ٨: ٣٢٩، ٣٣٠، باب: قال الرافضي: الفصل السادس في فسخ حججهم على إمامة أبي بكر.

(٣) القصص (٢٨): ٨٣.

(٤) منهاج السُنّة ٤: ٥٠٠ كلام الرافضي في وجوب اتباع مذهب الإمامية، كلام الرافضي على معاوية.

(٥) منهاج السُنّة ٦: ٣٥٦ نقل الرافضي لكلام الشهرستاني في التنازع الذي وقع بين ⇐

فأنت ترى هنا أنّ ما نقلناه من كلامه هو الكلام الذي نسبه للنواصب مع بعض الاختلاف في العبارة، والمؤدّى واحد!

ومن هنا نقل الشيخ عبد الله الهرري في (المقالات السَنية) عن علوي بن طاهر الحدّاد في كتابه (القول الفصل في ما لبني هاشم من الفضل) في الجزء الثاني، قوله: ((وفي منهاجه من السبّ والذمّ الموجّه المورد في قالب المعاريض ومقدمات الأدلّة في أمير المؤمنين عليّ والزهراء البتول والحسنين وذرّيتهم ما تقشعر منه الجلود وترجف له القلوب، ولا سبب لعكوف النواصب والخوارج على كتابه المذكور إلّا كونه يضرب على أوتارهم، ويتردّد على أطلالهم وآثارهم، فكن منه ومنهم على حذر))[1].

(بعض أقواله في الإمام عليّ عليه السلام)

« المستبصر الفلسطيني ـ فلسطين »

السؤال:

ممكن مصدر كلام ابن تيمية الذي قال فيه بما معناه: إنّ بعض الكذّابين قالوا: إنّ آية الولاية نزلت في عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وهي لم تنزل فيه..

⇉

الصحابة، الردّ على زعم الرافضي تزويج عثمان مروان وتسليمه خمس أفريقيا.

(١) المقالات السَنية: ٣٤٥ المقالة الثالثة عشر، فصل في إثبات بغض ابن تيمية لأمير المؤمنين عليّ عليه السلام.

ومصدر قول ابن حجر لابن تيمية: ((إنّه عبد أضلّه الله))..

ومصدر قول ابن تيمية: إنّ الإمام عليّاًعليه السلام كان مخذولاً حيثما ذهب، وكان يقاتل للرئاسة لا للدين؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

١ـ ذكر ذلك في (منهاج السُنّة)، إذ قال: ((وقد وضع بعض الكذّابين حديثاً مفترى: أنّ هذه الآية نزلت في عليّ لمّا تصدّق بخاتمه في الصلاة، وهذا كذب بإجماع أهل العلم...))[1].. وقال أيضاً: ((من أعظم الدعاوى الكاذبة، بل أجمع أهل العلم بالنقل على أنّها لم تنزل في عليّ بخصوصه، وأنّ عليّاً لَم يتصدّق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أنّ القصّة المروية في ذلك من الكذب الموضوع))[2].

٢ـ قال ابن حجر الهيثمي في (الفتاوى الحديثية): ((ابن تيمية: عبد خذله الله، وأضلّه وأعماه، وأصمّه وأذلّه، وبذلك صرّح الأئمّة الذين بيّنوا فساد أحواله، وكذب أقواله))[3].

٣ـ قال ابن حجر بترجمة ابن تيمية في (الدرر الكامنة): ((إنّه ـ أي: عليّ ـ كان مخذولاً حيث ما توجّه، وإنّه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها، وإنّما قاتل للرئاسة لا للديانة، ولقوله: إنّه كان يحبّ الرئاسة))[4].

---

(١) منهاج السُنّة ٢: ٣٠.

(٢) منهاج السُنّة ٧: ١١.

(٣) الفتاوى الحديثية ١: ٢٤٢ مطلب اعتراض ابن تيمية على متأخّري الصوفية وله خوارق.

(٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١: ٩٣ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرّاني.

(رأي ابن تيمية في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾)

« م/ محمّد ـ مصر »

السؤال:

يرى ابن تيميّة بأنّ آية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾[1]، نزلت في جماعة، منهم: عليّ عليه السلام.(منهاج السُنّة ٢٣٧/٧).

فما هو رأيكم في عقيدته هذه؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

اعتمد ابن تيميّة في رأيه هذا على رواية رواها الترمذي بإسناده عن أبي عبد الرحمن السلمي، وفيه غير واحد من المجروحين، منهم: أبو جعفر الرازي؛ لا يحتجّ به منفرداً[2]، وقد عارضه غيره في هذا الحديث، وعطاء ابن السائب؛ خلط في آخر عمره، وأبو جعفر الرازي روى عنه بعد تخليطه[3].

---

(١) النساء (٤): ٤٣.

(٢) ضعفاء العقيلي ٣: ٣٨٨ (١٤٢٨)، المجروحين، لابن حبّان ٢: ١٢٠، تهذيب التهذيب ١٢: ٤٩ (٨٣٤٧).

(٣) ضعفاء العقيلي ٣: ٣٩٨ (١٤٣٨)، الكامل في الضعفاء، لابن عدي ٥: ٣٦١ (١٥٢٢)، تهذيب التهذيب ٧: ١٨٣ (٣٨٦).

وأخرج الحاكم عن طريق سفيان، عن عطاء بن السائب ـ وسفيان روى عن عطاء قبل الاختلاط ـ عن أبي عبد الرحمن، عن عليّ عليه السلام، قال: (دعانا رجل من الأنصار قبل تحريم الخمر فحضرت صلاة المغرب، فتقدّم رجل فقرأ: ﴿**قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ**﴾[1]، فالتبس عليه، فنزلت: ﴿**لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ**﴾ الآية)..

قال الحاكم: ((هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ـ ووافقه الذهبي على تصحيحه[2] ـ وفي هذا الحديث فائدة كثيرة، وهي: أنّ الخوارج تنسب هذا السكر وهذه القراءة إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب دون غيره، وقد برّأه الله منها؛ فإنّه راوي هذا الحديث))[3].

ومن كلام الحاكم يتّضح أنّ من نسب هذه الفرية إلى أمير المؤمنين عليه السلام هم الخوارج، وابن تيمية داخل معهم هنا، يقول بقولهم.

كما أخرج الحاكم وصحّحه أيضاً بنفس سند سفيان عن طريق أحمد بن حنبل: أنّ عبد الرحمن بن عوف هو الذي صلّى بهم المغرب والتبس عليه في قراءة سورة الكافرون. ثمّ قال: ((وقد اختلف فيه على عطاء بن السائب من ثلاثة أوجه، هذا أوّلها وأصحّها)).

ثمّ أخرج الوجه الثاني عن سفيان أيضاً، وفيه أنّ القارئ هو عبد الرحمن بن عوف.

---

(١) الكافرون (١٠٩): ١.

(٢) المستدرك على الصحيحين بهامش تلخيص الذهبي ٢: ٤٢٢ الحديث (٣٢٤٩).

(٣) المستدرك على الصحيحين ٢: ٣٠٧ كتاب التفسير، تفسير سورة النساء.

وأمّا الوجه الثالث، فأخرجه عن خالد بن عبد الله، عن عطاء بن السائب، وفيه أيضاً: أنّ القارئ عبد الرحمن بن عوف.

ثمّ قال: ((هذه الأسانيد كلّها صحيحة، والحكم لحديث سفيان الثوري؛ فإنّه أحفظ من كلّ من رواه عن عطاء بن السائب))[1].

فردّ الحاكم هنا الطريق الذي أخرجه الترمذي، وأبان علّته.

ومن الجدير ذكره أنّ هناك أحاديث تذكر سبب نزولٍ آخر للآية؛ فقد أخرج الحاكم بسنده عن حارثة بن مضرب، أنّه قال: ((قال عمر رضي الله عنه: اللّهمّ بيّن لنا في الخمر. فنزلت: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ**﴾ إلى آخر الآية، فدعا النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عمر، فتلاها عليه، فكأنّها لم توافق من عمر الذي أراد، فقال: اللّهمّ بيّن لنا في الخمر. فنزلت: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا**﴾[2]، فدعا النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عمر، فتلاها عليه، فكأنّها لم توافق من عمر الذي أراد، فقال: اللّهمّ بيّن لنا في الخمر. فنزلت: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ**﴾، حتّى انتهى إلى قوله: ﴿**فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ**﴾[3]، فدعا النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عمر، فتلاها عليه، فقال عمر: انتهينا يا ربّ)).

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٤: ١٤٢ كتاب الأشربة.

(٢) البقرة (٢): ٢١٩.

(٣) المائدة (٥): ٩٠ ـ ٩١.

ثمّ قال: ((هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه))[١].

ولهذا الحديث طرق أُخر عن عمر[٢]، وقال ابن حجر في (فتح الباري): ((وصحّحه علي بن المديني والترمذي))[٣]، بل رووا في تفصيل سبب نزول الآيات الثلاث روايات أُخر عن أنس ساقي القوم في دار أبي طلحة، وأنّهم كانوا أحد عشر صحابيّاً، وفي رواية ابن مردويه عن طريق عيسى بن طهمان، عن أنس: أنّ أبا بكر وعمر كانا من ضمنهم، وليس منهم أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وقد نص ابن حجر على نظافة سنده وإن عدّه منكراً وغلطاً[٤].

(رأيه في قاتل عليّ عليه السلام)

« حيدر القزّاز ـ كندا ـ إمامي »

السؤال:

السلام عليكم..

أرجو بيان رأي ابن تيمية بالمجرم عبد الرحمان ابن ملجم(لعنه الله)؟

وما هو رأيه عندما قتل أمير المؤمنين عليه السلام؟

مع ذكر المصادر إن أمكن.

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٤: ١٤٣ كتاب الأشربة.

(٢) السنن الكبرى، للنسائي ٨: ٢٨٥ كتاب الأشربة.

(٣) فتح الباري ٨: ٢١٠ سورة المائدة.

(٤) فتح الباري ١٠: ٣١ كتاب الأشربة، باب: نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

إنّ ابن تيمية، كعادته، يحاول الطعن بأمير المؤمنين عليّ﵇، وذلك بصورة غير مباشرة، كتكذيب فضائله، والتشكيك في المسلّمات، بل وبصورة مباشرة أحياناً، فتراه ذلك المراوغ الذي يتلاعب بالألفاظ والأساليب.

يقول في ابن ملجم(لعنه الله): ((والذي قتل عليّاً، كان يصلّي ويصوم ويقرأ القرآن، وقتله معتقداً أنّ الله ورسوله يحبّ قتل عليّ، وفعل ذلك محبّة لله ورسوله في زعمه، وإن كان في ذلك ضالاً مبتدعاً))[١].

ويقول ابن تيمية عن ابن ملجم(لعنه الله): ((كان من أعبد الناس))[٢]. كأنّه لم يقرأ وصف رسول الله ﷺ في قاتل عليّ﵇ بأنّه: (أشقى الناس)، و(كعاقر ناقة ثمود)[٣].

تعليق (١):

« مها ـ العراق ـ إمامية »

بسم الله الرحمن الرحيم

إذا قلنا: إنّ قاتل الإمام عليّ﵇ كان رجلاً عابداً، فهذا لا ينفي عنه أنّه قاتل أفّاكاً، لعبت بعقله المصالح الدنيوية في لحظة، ممّا أدّى إلى خسرانه

---

(١) منهاج السُنّة ٧: ١٥٣ المنهج الثاني عند الرافضي في الأدلّة الدالة من القرآن على إمامة عليّ، البرهان الخامس عشر.

(٢) منهاج السُنّة ٥: ٤٧ الفصل العاشر: تابع كلام الرافضي عن فضائل عليّ: كلام أخطب خوارزم.

(٣) انظر: مسند أحمد بن حنبل ٤: ٢٦٣ بقيّة حديث عمّار بن ياسر، المستدرك على الصحيحين، للنيسابوري ٣: ١٤١ فضائل عليّ بن أبي طالب، مجمع الزوائد، للهيثمي ٩: ١٣٦، باب مناقب عليّ بن أبي طالب.

الدنيا والآخرة، بقتله إمام المتّقين، وعلم الدين، أبي الحسنينﷺ، فقد كان إبليس(لعنه الله) من عبّاد أهل الجنّة، ثمّ غوى، وعصى ربّه فهوى..

والسلام عليكم.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

لا تناقض في الواقع بين أن يكون الشخص كثير العبادة، وبين أن تأخذه الفتنة والضلال، ولم يكن المقصود من الجواب الاستدلال على وجود التناقض.

ولكن كان المقصود منه: إظهار موقف ابن تيمية من قاتل عليّعليه السلام؛ فإنّ كلّ من ترجم لابن ملجم قد صبّ عليه اللّعنات، إلّا من في قلبه بذرة النصب، فإنّه يصفه بالعابد، وكثير الصلاة والصيام.. وما إلى ذلك، تخفيفاً لجريمته، وإزراءً لعدوّه، وهو عليّعليه السلام ـ نعوذ بالله ـ

تعليق (٢):

« أحمد إبراهيم ـ الأردن ـ سُنّي »

لماذا تقتطع من كلام ابن تيمية بابن ملجم لتظهر للناس أنّ ابن تيمية يمتدح قاتل عليّ؟! فهذا كذب وافتراء؛ لأنّ ابن تيمية يحبّ عليّاً ويمتدحه، ولكنّه لا يغلو فيه مثلكم!

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

إنّ الكلام الذي قبله لا أثر له في المقصود من عبارة ابن تيمية الناصبي؛ فإنّه كان يقارن بين قاتل عمر وقاتل عليّ(عليه السلام)، فقال: ((كان الذي قتل عمر كافراً، يبغض دين الإسلام، ويبغض الرسول وأُمّته))، وأمّا عندما ذكر ابن ملجم، قال: ((والذي قتل عليّاً كان يصلّي ويصوم ويقرأ القرآن...))[1] الخ.

وهو واضح في مدح ابن تيمية لابن ملجم، ولكن محاولتك للدفاع عن ابن تيمية تجعلك تجد له الأعذار، حتّى وإن كان لا يريدها هو! فتحاول أن تتذرّع بقطع النص، وأنّكم لم توردوا كلامه بكامله.. ومثل ذلك، وهذا لا يفيد؛ لأنّ كلام ابن تيمية عربي، ونحن عرب نفهم ما يقول، ونعرف غايته وقصده منه.

(زعمه بأنّ كبار شيعة عليّ(عليه السلام) كانوا يعظّمون أبا بكر وعمر)

« محمّد ـ الكويت ـ إمامي »

السؤال:

سلام عليكم..

يعتقد ابن تيميّة بأنّ كثيراً من رجالات الشيعة من الصحابة المشهورين، كأبي ذرّ، وسلمان، وعمّار، وأمثالهم، كانوا يعظّمون أبا بكر وعمر اتّباعاً لهما. فما هو رأيكم في عقيدته؟

---

(١) منهاج السُنّة ٧: ١٥٣ المنهج الثاني عند الرافضي في الأدلّة الدالّة من القرآن على إمامة عليّ، البرهان الخامس عشر.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

لم يقتصر ابن تيمية بزعمه هذا على هؤلاء الصحابة الكبار وأمثالهم، بل نسب ذلك إلى بني هاشم أيضاً، بل كلّ الشيعة الأوائل!

فقال في منهاجه بعد أن أورد الخبر المكذوب على عليّ عليه السلام، من أنّه قال: (خير هذه الأُمّة بعد نبيّها أبو بكر ثمّ عمر)، وأنّه متواتر ـ وفي قول آخر له: رواه بضع وثمانون نفساً عن عليّ[1] ـ: ((ولهذا كانت الشيعة المتقدّمون الذين صحبوا عليّاً، أو كانوا في ذلك الزمان، لم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر وعمر، وإنّما كان نزاعهم في تفضيل عليّ وعثمان، وهذا ممّا يعترف به علماء الشيعة الأكابر من الأوائل والأواخر، حتّى ذكر مثل ذلك أبو القاسم البلخي؛ قال: سأل سائل شريك بن عبد الله بن أبي نمر، فقال له: أيّهما أفضل: أبو بكر، أو عليّ؟ فقال له: أبو بكر، فقال له السائل: أتقول هذا وأنت من الشيعة؟ فقال: نعم، إنّما الشيعي من قال مثل هذا، والله لقد رقى عليّ هذا الأعواد، فقال: ألا إنّ خير هذه الأُمّة بعد نبيّها: أبو بكر ثمّ عمر، أفكنّا نردّ قوله؟ أكنّا نكذبه؟ والله ما كان كذّاباً. ذكر هذا أبو القاسم البلخي في النقض على ابن الراوندي اعتراضه على الجاحظ، نقله عنه القاضي عبد الجبّار الهمداني))[2].

---

(١) منهاج السُنّة ٧: ٢٨٤ المنهج الثاني عند الرافضي: الأدلّة من القرآن، البرهان الثامن والثلاثون، و ٣٦٩ كلام الرافضي: المنهج الثالث، السابع.

(٢) منهاج السُنّة ١: ١١ ـ ١٤ مقدّمة المؤلّف.

وكرّر دعواه على الشيعة الأوائل في عدّة مواضع من كتابه[1]، بل عدّ الإمام السجّاد عليّ بن الحسين عليه السلام، والإمام الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام من الذين يفضّلون أبا بكر وعمر، ثمّ أعاد كلامه السابق في مقدّمته المتضمّن نقل البلخي عن شريك[2]..

وقال بعد ذلك: ((وإن كذبوا على أبي ذرّ من الصحابة وسلمان وعمّار وغيرهم، فمن التواتر أنّ هؤلاء كانوا من أعظم الناس تعظيماً لأبي بكر وعمر واتّباعاً لهما، وإنّما يُنقل عن بعضهم التعنّت على عثمان، لا على أبي بكر وعمر))[3].

وقال أيضاً: ((إنّ العترة لم تجتمع على إمامته ولا أفضليته، بل أئمّة العترة، كابن عبّاس وغيره، يقدّمون أبا بكر وعمر في الإمامة والأفضلية، وكذلك سائر بني هاشم من العبّاسيين، والجعفريين، وأكثر العلويين...)).

إلى أن قال: ((والنقل الثابت عن جميع علماء أهل البيت من بني هاشم من التابعين وتابعيهم، من ولد الحسين بن عليّ، وولد الحسن، وغيرهما، أنّهم كانوا يتولّون أبا بكر وعمر، وكانوا يفضّلونهما على عليّ، والنقول عنهم ثابتة متواترة))[4].

والجواب عن كلّ هذا:

---

(١) منهاج السُنّة ٢: ٧٢ الردّ على القسم الأوّل من كلام ابن المطهّر في المقدّمة، و ٤: ١٣٢ كلام الرافضي على اختيار الناس لمذهب أهل السُنّة طلباً للدنيا، و ٧: ٣٦٩ كلام الرافضي على المنهج الثالث، السابع.

(٢) منهاج السُنّة ٢: ٨٣ ـ ٨٦ الردّ على القسم الثاني من المقدّمة.

(٣) منهاج السُنّة ٢: ٩٤ الردّ على القسم الثاني من المقدّمة.

(٤) منهاج السُنّة ٧: ٣٩٦ كلام الرافضي على المنهج الثالث، العاشر.

إنّ الرواية المنسوبة إلى عليّ عليه السلام من قوله: (خير هذه الأُمّة...) رواية عامية بكلّ طرقها.

وأمّا الرواية الشيعية فما ورد في (الاحتجاج): ((إنّ عثماناً قال لعليّ عليه السلام: إن تربّصت بي فقد تربّصت بمن هو خير منّي ومنك. قال عليّ عليه السلام: ومن هو خير منّي؟ قال: أبو بكر وعمر. فقال عليّ عليه السلام: كذبت، أنا خير منك ومنهما، عبدت الله قبلكم وعبدته بعدكم))[1].

بل إنّ عليّاً عليه السلام كذّب ما نسب إليه من قول في أبي بكر وعمر؛ فقد روى سليم بن قيس، قال: ((بلغ أمير المؤمنين عليه السلام أنّ عمرو بن العاص خطب الناس بالشام، فقال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله على جيشه فيه أبو بكر وعمر، فظننت أنّه إنّما بعثني لكرامتي عليه. فلمّا قدمت، قلت: يا رسول الله! أي الناس أحبّ إليك؟ فقال: (عائشة). قلت: ومن الرجال؟ قال: (أبوها)...

فقام عليّ عليه السلام فقال: (العجب لطغاة أهل الشام حيث يقبلون قول عمرو ويصدّقونه، وقد بلغ من حديثه وكذبه وقلّة ورعه أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد لعنه سبعين لعنة، ولعن صاحبه الذي يدعو إليه في غير موطن)...

إلى أن قال: (ما لقيت من هذه الأُمّة من كذّابيها ومنافقيها، لكأنّي بالقرّاء الضعفة المجتهدين قد رووا حديثه وصدّقوه فيه، واحتجّوا علينا أهل البيت بكذبه: أنّا نقول: خير هذه الأُمّة أبو بكر وعمر؛ ولو شئت لسمّيت الثالث. والله ما أراد بقوله في عائشة وأبيها إلّا رضى معاوية، ولقد استرضاه بسخط الله)...))[2].

---

(١) الاحتجاج ١: ٢٢٩ قول عليّ لعثمان: كذبت، أنا خير منك ومنهما.

(٢) كتاب سليم بن قيس: ٢٧٧ ـ ٢٧٩ خطبة عمرو بن العاص في الشام ضدّ أمير ⇐

وروى المرتضى في (الشافي) أصل الخبر المدّعى قبل أن تسقط عنه مقدّمته، قال: ((على أنّ هذا الخبر قد روي على خلاف هذا الوجه، وأوردت له مقدّمة أُسقطت عنه ليتم الاحتجاج به، وذاك: أنّ معاذ بن الحرث الأفطس حدّث عن جعفر بن عبد الرحمان البلخي، وكان عثمانياً يفضّل عثماناً على أمير المؤمنين عليه السلام، قال: أخبرنا أبو خباب الكلبي، وكان أيضاً عثمانياً، عن الشعبي، ورأيه في الانحراف عن أهل البيت عليهم السلام معروف، قال: سمعت وهب ابن أبي جحيفة، وعمرو بن شرحبيل، وسويد بن غفلة، وعبد الرحمان الهمداني، وأبا جعفر الأشجعي، كلّهم يقولون: سمعنا عليّاً عليه السلام على المنبر يقول: (ما هذا الكذب الذي يقولون: ألا إنّ خير هذه الأُمّة بعد نبيّها أبو بكر وعمر)، فإذا كانت هذه المقدّمة قد رواها من روى الخبر ممّن ذكرناه مع انحرافه وعصبيته، فلا يلتفت إلى قول من يسقطها، فالمقدّمة إذا ذكرت لم يكن في الخبر احتجاج لهم، بل يكون فيه حجّة عليهم، من حيث ينقل الحكم الذي ظنّوه إلى ضدّه))[1].

وقد وقع ما أخبر به أمير المؤمنين عليه السلام؛ فقد روى هذا الخبر المكذوب عليه الرواة الضعفة والناصبة، كالشعبي، الذي هو عماد هذه الرواية في كتب القوم، وعمرو بن حريث، وقضاة السلاطين السوء، كشريك بن عبد الله، وشريح، وغيرهم.

⇉

المؤمنين عليه السلام.

(١) الشافي في الإمامة ٣: ١١٢ الجواب على صاحب المغني في ما ذكره من ردّه على استدلال الشيعة ببعض الروايات وما نقله عن شيخه أبو علي.

واستقصاء طرقه وتبيين ضعفها يحتاج إلى وقت لا يسعه المجال هنا.

وقد كذّبه الإمام زين العابدين عليه السلام، إذ روى الطبراني في (الأوسط) عن حكيم بن جبير، وهو أحد رواة الحديث عندهم، أنّه قال: ((قلت لعليّ بن حسين: أشهد على عبد خير أنّه حدّثني أنّه سمع عليّاً يقول على هذا المنبر: (خير هذه الأُمّة بعد نبيّها أبو بكر ثمّ عمر)، وقال: (لو شئت لسمّيت ثالثاً). فضرب عليّ بن حسين يده على فخذي، وقال: (حدّثني سعيد بن المسيّب، أنّ سعد بن أبي وقاص حدّثني: أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال لعليّ: (أنت منّي بمنزلة هارون من موسى)))[1].

وفي رواية الخطيب: ((يا سيّدي! إنّ الشعبي حدّث عن أبي جحيفة وهب الخير: أنّ أباك صعد المنبر، فقال: (خير هذه الأُمّة بعد نبيّها أبو بكر وعمر)؟ فقال: أين يذهب بك يا حكيم؟ حدّثني سعيد بن المسيّب...))[2].

ورواه ابن عساكر من عدّة طرق عن حكيم بن جبير، ولكن حاول أن يؤوّله بتأويل بارد[3].

وأمّا دعواه: أنّه متواتر، فهي دعوى لم يدّعها غيره! وقد بيّنا أنّ الرواية كذب رواها الناصبة عن عليّ عليه السلام، وردّها زين العابدين عليه السلام؛ وكيف تكون هذه الرواية متواترة وهي من أنكر الروايات اضطراباً في جميع أسانيدها، كما بيّن ذلك الدارقطني في علله[4]؟!!

---

(١) المعجم الأوسط ٣: ١٣٩ من اسمه إبراهيم.

(٢) تاريخ بغداد ٩: ٣٧٠ الحديث (٤٩٣٢).

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٣٠: ٣٥٩ ترجمة أبي بكر، و ٤٢: ١٥٢ ترجمة عليّ بن أبي طالب.

(٤) علل الدارقطني ٣: ٩٢ (س: ٢٩٩)، و ١٢٢ (س: ٣١٥)، و ١٢٩ (س: ٣١٧)، و ٢٠٩ (س: ٣٦٧)، و ٤: ٣٦ (س: ٤٢٢)، و ٤١ (س: ٤٢٣)، و ١٩٦ (س: ٥٠٥)، و ٦: ٢٧ (س: ٩٠٦).

وأمّا دعواه أنّ الشيعة المتقدّمين كانوا يقرّون بذلك، فلم يأت عليها بدليل، إلّا قول شريك بن عبد الله، وشريك ليس من الشيعة كما تدّعي الرواية، بل هو من قضاة السلطان، وما أسهل الرجوع إلى ترجمته في كتب الرجال لمعرفة حاله، مع أنّ الرواية عنه منقولة عن المعتزلة.

وأمّا قوله: ((وهذا ممّا يعترف به علماء الشيعة الأكابر من الأوائل والأواخر))، فهو لم يأت عليه بأي شاهد أو اسم لأحد منهم رضوان الله عليهم، ويكفي في ردّه ما أوردناه عن كتاب (الشافي) للسيّد المرتضى، الذي هو من أكبر علماء الطائفة ومتكلّميها، بل أكبرهم في زمانه، وكان تلميذاً للمفيد وأُستاذاً للطوسي، وكتابه من أكبر كتب الإمامية وأقدمها في الإمامة.

وأمّا ما نسبه للإمام زين العابدين عليه السلام، والإمام الصادق عليه السلام، فيكفي في ردّه ما أوردناه عن الإمام زين العابدين عليه السلام آنفاً جواباً لحكيم بن جبير، وتكذيباً للرواية المدّعاة، وتفضيلاً لعليّ عليه السلام بحديث المنزلة، والإمام الصادق عليه السلام حفيده لم يأخذ العلم إلّا عن أبيه عن جدّه زين العابدين عليه السلام، ومع ذلك فإنّ كلّ الروايات المنسوبة إليه في هذا المدّعى عاميّة السند، وقد أجبنا عنها ضمن عنوان: (الإمام الصادق عليه السلام)؛ فليراجع!

وأمّا ادّعاءه أنّ الشيعة كذبت على أبي ذرّ وسلمان وعمّار وغيرهم... الخ، فجوابه: ما اشتهر عن هؤلاء عند المسلمين من ملازمتهم لعليّ عليه السلام، حتّى سمّوا: شيعة عليّ عليه السلام، ويكفي فيه ما ذكره أحد علمائهم المعروف بالنصب، والذي يعتمد ابن تيمية على قوله، وهو: ابن حزم، قال: ((اختلف المسلمون

فيمن هو أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم السلام، فذهب بعض أهل السُنّة وبعض المعتزلة وبعض المرجئة وجميع الشيعة، إلى أنّ أفضل الأُمّة بعد الرسول الله صلى الله عليه وسلم: عليّ بن أبي طالب. وقد روينا هذا القول نصّاً عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، وعن جماعة من التابعين والفقهاء...))[1]..

فهو هنا لم يكتف في نسبة تفضيل عليّ عليه السلام إلى بعض الصحابة، بل كذّب دعوى ابن تيمية في أنّ بعض الشيعة كانوا يفضّلون أبا بكر وعمر، بل نصّ على أنّ بعض أهل السُنّة والمعتزلة والمرجئة يذهبون إلى رأي الشيعة المجمعين في تفضيل عليّ عليه السلام، وابن حزم متقدّم على ابن تيمية، وأضبط في آراء الفرق والمذاهب منه قطعاً.

وهذا ابن عبد البرّ يبيّن بعض أسماء الصحابة الذين أشار إليهم ابن حزم، المروي عنهم النص في تفضيل عليّ عليه السلام، قال: ((وروي عن سلمان، وأبي ذرّ، والمقداد، وخبّاب، وجابر، وأبي سعيد الخدري، وزيد بن الأرقم، أنّ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أوّل من أسلم، وفضّله هؤلاء على غيره))[2]..

وفي قوله هذا تكذيب صريح لابن تيمية، وهو متقدّم عليه أيضاً.

وأمّا قوله الذي نقلناه آخراً، فهو حمّال أوجه حسب رأي ابن تيمية؛ إذ هو يوسّع دائرة العترة لتشمل من ذكرهم، وأمّا الشيعة الإمامية فالعترة عندهم أولاد فاطمة وعليّ عليهما السلام، وبالمعنى الأخص عندهم: الأئمّة الاثني عشر

---

(١) الفصل في الأهواء والملل والنحل ٤: ١١١ الكلام في وجوه الفضل والمفاضلة بين الصحابة.

(٢) الاستيعاب ٣: ١٩٠ (١٨٥٥) عليّ بن أبي طالب.

وفاطمةعليها السلام، وهم مجمعون ومعهم كلّ أولاد الحسن والحسينعليهما السلام على تفضيل عليّعليه السلام، وما نسب إلى بعض أولاد الحسنعليه السلام، فهو كذب! ما عدا بعض السادة العلوية الذين اتّخذوا مذهباً غير الإمامية من المذاهب الإسلامية في العصور المتأخّرة.

وأمّا ما نسبه لابن عبّاس، فكذبه فيه أوضح من غيره؛ لما اشتهر عن ابن عبّاس من اختصاصه بعليّعليه السلام، وأجوبته لعمر بهذا الخصوص، ومناظراته لمعاوية وعائشة وابن الزبير، وغيرهم.

ويكفي في معرفة رأي ابن عبّاس القطعي في تفضيل عليّعليه السلام على غيره: ما رواه الحاكم النيسابوري وصحّحه بطريقه إلى عمرو بن ميمون: ((قال: إنّي لجالس عند ابن عبّاس، إذ أتاه تسعة رهط، فقالوا: يا بن عبّاس! إمّا أن تقوم معنا، وإمّا أن تخلو بنا من بين هؤلاء، قال: فقال ابن عبّاس: بل أنا أقوم معكم، قال: وهو يومئذ صحيح قبل أن يعمى، قال: فابتدؤا (فانتدروا) فتحدّثوا، فلا ندري ما قالوا، قال: فجاء ينفض ثوبه ويقول: أُفّ وتف، وقعوا في رجل له بضع عشرة فضائل ليست لأحد غيره، وقعوا في رجل قال له النبيّصلى الله عليه وآله وسلم لأبعثنّ رجلاً لا يخزيه الله أبداً يحبّ الله ورسوله...))[1]، وأخذ في (ذكر فضائل عليّعليه السلام التي لا يشاركه فيها أحد)، والحديث طويل.

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٣٢ فضائل عليّ بن أبي طالب، وانظر: مسند أحمد ابن حنبل ١: ٣٣٠ مسند عبد الله بن عبّاس، السنن الكبرى، للنسائي ٥: ١١٢ الحديث (٨٤٠٩)، المعجم الكبير، للطبراني ١٢: ٧٧ عمرو بن ميمون عن ابن عبّاس.

وأمّا العبّاسيون فليسوا من الشيعة قطعاً، وكانوا من أعداء العلويين، قتلوا أكثر من ظفروا به منهم، وكانت سياستهم تقديم الأوّلَين على عليّ عليه السلام في الخطبة وغيرها: إرغاماً للعلويين.

(ابن تيمية وحديث (إنّ الله يغضب لغضبك...))

« عثمان ـ السعودية ـ سُنّي »

السؤال:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وأمّا قوله ـ يعني: العلّامة الحلّي ـ: ورووا جميعاً: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله، قال: (يا فاطمة! إنّ الله يغضب لغضبك، ويرضى لرضاك)، فهذا كذب منه، ما رووا هذا عن النبيّ صلى الله عليه وآله، ولا يعرف هذا في شيء من كتب الحديث المعروفة، ولا إسناد معروف عن النبيّ صلى الله عليه وآله، لا صحيح، ولا حسن)).(منهاج السُنّة ٢٤٨/٤).

فما جوابكم على هذا؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

نقول: روى هذا الحديث جمع غفير من الأئمّة المشاهير والحفّاظ الأعلام من أهل السُنّة، في كتبهم في الحديث والفضائل، ومنهم من ذكره بترجمة الصدّيقة الكبرى عليها السلام.

فمن رواته: ابن أبي عاصم أبو بكر أحمد بن عمرو الضحّاك (ت٢٨٧هـ)[١]، وأبو يعلى (ت٣٠٧هـ)[٢]، وأبو بشر الرازي الدولابي (ت٣١٠هـ)[٣]، وأبو القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)[٤]، وابن عدي (ت٣٦٥هـ)[٥]، والحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)[٦]، والخركوشي (ت٤٠٧هـ)[٧]، وأبو نعيم الأصفهاني (ت٤٣٠هـ)[٨]، وابن المغازلي (ت٤٨٣هـ)[٩]، وأبو المؤيد الموفّق الخوارزمي (ت٥٦٨هـ)[١٠]، وأبو القاسم ابن عساكر (ت٥٧١هـ)[١١]، وابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)[١٢]، وابن النجّار البغدادي (ت٦٤٣هـ)[١٣]، والشيخ محمّد الزرندي الحنفي (ت٧٥٠هـ)[١٤]،

---

(١) الآحاد والمثاني ٥: ٣٦٣ الحديث (٢٩٥٩).

(٢) معجم أبي يعلى الموصلي: ١٩ الحديث (٢٢٠)، باب العين.

(٣) الذرّية الطاهرة: ١٦٧ الحديث (٢٢٦) فضائل أهل البيت.

(٤) المعجم الكبير ١: ١٠٨ الحديث (١٨٢) مسند عليّ بن أبي طالب، و٢٢: ٤٠١ من مناقب فاطمة.

(٥) الكامل ٢: ٣٥١ (٤٨١).

(٦) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٥٣ ذكر مناقب فاطمة.

(٧) شرف المصطفى ٥: ٣٥٠ الحديث (٢٣٠٨).

(٨) معرفة الصحابة ١: ٩٣ الحديث (٣٥٥).

(٩) مناقب عليّ بن أبي طالب: ٢٧٥ ـ ٢٧٦ الحديث (٣٤٨، ٣٤٩) قوله ﷺ: إنّ الله ليغضب لغضبك.

(١٠) مقتل الحسين: ٩٠ الفصل الخامس: فضائل فاطمة الزهراء عليها السلام.

(١١) تاريخ مدينة دمشق ٣: ١٥٦، باب: ذكر بنيه وبناته عليه الصلاة والسلام.

(١٢) أُسد الغابة ٥: ٥٢٢ فاطمة بنت رسول الله ﷺ.

(١٣) ذيل تاريخ بغداد ٢: ١٤٠ (٤٢٦).

(١٤) نظم درر السمطين: ١٧٧ السمط الثاني، قول النبيّ لفاطمة: (إنّ الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك).

والهيثمي (ت٨٠٧هـ)[١]، وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)[٢]، وجلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)[٣]، وغيرهم من أعلام الأئمّة والحفّاظ. فانظر من الكاذب؟!!

قال أبو نعيم: ((تفرّد برواية هذا الحديث العترة الطيبة خلفهم عن سلفهم، حتّى ينتهى إلى النبيّ صلى الله عليه وآله))[٤].

ثمّ إنّ الحاكم قال: ((هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه))[٥]، فالحديث له إسناد معروف إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، ولكن الذهبي حاول تضعيفه في تلخيصه كعادته قائلاً: ((بل حسين منكر الحديث، لا يحلّ أن يحتجّ به))[٦].

والحسين بن زيد، هو: الحسين بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، الملقّب بـ(ذي الدمعة) لكثرة بكائه، تكفّل به الصادق عليه السلام بعد مقتل أبيه زيد وأخيه يحيى، فأصاب من الصادق عليه السلام علماً كثيراً، وكان ورعاً[٧]..

---

(١) مجمع الزوائد ٩: ٢٠٣، باب: مناقب فاطمة بنت النبيّ صلى الله عليه وآله.

(٢) الإصابة ٨: ٢٦٦ (١١٥٨٧).

(٣) الخصائص الكبرى ٣: ٢٦٥، باب: ما شرف به أولاده وأزواجه وآل بيته.

(٤) معرفة الصحابة ١: ٩٣ الحديث (٣٥٥).

(٥) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٥٤ ذكر مناقب فاطمة.

(٦) المستدرك على الصحيحين بهامش تلخيص الذهبي ٣: ٣٦٤ ذكر مناقب فاطمة.

(٧) المجدي في أنساب الطالبيين: ١٥٩ ولد الحسن بن زيد الشهيد.

صحّح الحاكم له عدّة أحاديث[١]، ووثّقه الدارقطني[٢]، وقال ابن حجر: ((صدوق ربّما أخطأ))[٣]، وقال الهيثمي: ((وقد وثّق، وفيه كلام))[٤]، وقال ابن أبي حاتم: ((قلت لأبي: ما تقول فيه؟ فحرك بيده وقلبها، يعني: يعرف وينكر))[٥]، وقال ابن عدي: ((أرجو أنّه لا بأس به، إلّا أنّي وجدت في بعض حديثه النكرة))[٦]، وقال علي بن المديني: ((كان فيه ضعف ويكتب حديثه، وحدّث علي عنه على المنبر))[٧]، واعتمده ابن ماجة وروى عنه رواية واحدة[٨]، وذكره الذهبي في (الميزان) وروى له ثلاث روايات، منها: قول النبيّ صلى الله عليه وآله لفاطمة: (إنّ الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك)[٩].

فعرف سبب حكمهم بنكارة حديثه، وهو: روايته هذا الحديث وغيره، ممّا انفرد بروايته آل رسول الله صلى الله عليه وآله، ممّا يدحض مذهبهم، ويعرّي أسلافهم؛ لِما عرف من موت فاطمة عليها السلام وهي غضبى على الأوّلَين منهم، مع أنّك عرفت أنّ الحديث صحيح، كما حكم به الحاكم.

---

(١) المستدرك على الصحيحين ١: ٣٥٩ كتاب الجنائز، و٣: ٢ كتاب الهجرة، و٣: ١٧٩ كتاب معرفة الصحابة، فضائل الحسين بن عليّ عليهما السلام.

(٢) تهذيب التهذيب ٢: ٢٩٣ (٦٠٠).

(٣) تقريب التهذيب ١: ٢١٥ (١٣٢٦).

(٤) مجمع الزوائد ٤: ٢٧٠ كتاب النكاح، باب: في ما أحلّ من نكاح النساء.

(٥) الجرح والتعديل ٣: ٥٣ (٢٣٧).

(٦) الكامل في الضعفاء ٢: ٣٥١ (٤٨١).

(٧) سؤالات محمّد بن أبي شيبة لعلي بن المديني: ١٣٣ (١٢٩).

(٨) سنن ابن ماجة ١: ٤٧١ الحديث (١٤٦٨).

(٩) ميزان الاعتدال ١: ٥٣٥ (٢٠٠٢).

وقال فيه الهيثمي: ((وإسناده حسن))[1].

ومع أنّ قول الذهبي: ((لا يحلّ أن يحتجّ به)) مردود، فإنّ للحديث طرقاً أُخر عند الخوارزمي في (مقتل الحسين عليه السلام، عن عليّ بن موسى عليه السلام عن آبائه[2].

فسقط بذلك قول الذهبي، وظهر معه كذب ابن تيمية في قوله: ((ولا يعرف هذا في شيء من كتب الحديث المعروفة، ولا إسناد معروف عن النبيّ صلى الله عليه وآله، لا صحيح، ولا حسن))، فإنّ الحديث صحيح عند بعضٍ، وحسن عند آخرين، نعم، ردّه الذهبي وهو تلميذ ابن تيمية، وقد بيّنا خطأه.

(اعتراف ابن تيميّة بالهجوم على بيت الزهراء عليها السلام)

« أُمّ ليلى ـ العراق ـ إمامية »

السؤال:

سمعت أنّ ابن تيميّة يعترف بهجوم القوم على بيت الزهراء عليها السلام! هل يصحّ هذا؟

وشكراً.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

(١) مجمع الزوائد ٩: ٢٠٣، باب مناقب فاطمة.

(٢) مقتل الحسين: ٩٠ الفصل الخامس: فضائل فاطمة الزهراء عليها السلام.

لم يستطع ابن تيميّة أن ينكر هجومهم على بيت الزهراء عليها السلام؛ لكثرة الروايات في ذلك، وردّها يكون من الكذب المفضوح، كما لم يستطع أن ينكر أمر أبي بكر بذلك؛ لما نقل من قوله قبيل موته: ((فوددت أنّي لم أكشف بيت فاطمة عن شيء، وإن كانوا قد أغلقوه على الحرب))[1].

ولكنّه أيضاً لم يستطع هنا إلّا أن يتمسّك بعصبيته دفاعاً عن أبي بكر، وادّعى أنّه لم يقدم عليهم بأذى بإجماع أهل العلم والدين، وكأنّ الهجوم على الدار بمجرّده ـ لو صحّت دعوى ابن تيمية ـ ليس فيه أذى وانتهاك الحرم؟!

ولقد أغضى عن الأخبار الكثيرة المقطوعة الناصّة على جمع الحطب وتهديد عمر بحرق الدار، وعلّل الهجوم بأمر سخيف أوحى إليه هواه، لم يقله أحد من الأوّلين والآخرين، فقال: ((وغاية ما يقال: أنّه كبس البيت لينظر هل فيه شيء من مال الله الذي يقسمه، وأن يعطيه لمستحقّه، ثمّ رأى أنّه لو تركه لهم لجاز، فإنّه يجوز أن يعطيهم من مال الفيء))[2]!!

---

(١) انظر: الإمامة والسياسة، لابن قتيبة ١: ٢٤ مرض أبي بكر، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٣٧ أيام أبي بكر، تاريخ الطبري ٢: ٦١٩ سنة ١٣، ذكر أسماء قضاته وكتّابه وعمّاله على الصدقات، العقد الفريد، لابن عبد ربّه ٥: ٢١ استخلاف أبي بكر لعمر، مروج الذهب، للمسعودي ٢: ٣٠١، باب: ذكر خلافة أبي بكر، المعجم الكبير، للطبراني ١: ٦٢ الحديث (٤٣) مسند أبي بكر، تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر ٣٠: ٤١٨ ــ ٤٢٣ ترجمة أبي بكر، الأحاديث المختارة، للمقدسي ١: ٨٨ الحديث (١٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي ٣: ١١٧ أحداث سنة ثلاث عشر، كنز العمّال، للمتّقي الهندي ٥: ٦٣١ الحديث (١٤١١٣).

(٢) منهاج السنّة ٨: ٢٩١ الفصل الخامس من كلام الرافضي: في أنّ من تقدّم لم يكن إماماً، الثامن.

فانظر إلى ما اخترعه من بهتان بحقّ أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله دفاعاً عن هواه وإنكاراً لصريح الروايات في أنّ سبب هجومهم على الدار امتناع من فيه عن البيعة لأبي بكر[1].

(رأي ابن تيميّة في غصب فدك من الزهراء عليها السلام)

« م/ علي ـ سوريا »

السؤال:

ما هو رأي ابن تيميّة في غصب فدك من الزهراء عليها السلام؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أورد ابن تيميّة في ردّه على العلّامة عدّة وجوه، نذكر لك المهم منها حتّى يتّضح موقفه من مسألة غصب فدك من فاطمة عليها السلام.

أوّلاً: شكّك في صحّة قول فاطمة عليها السلام لأبي بكر: (أترث أباك ولا أرث أبي؟)، وأنّه حتّى لو صحّ فليس فيه حجّة؛ لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لا يقاس به أحد وأبو بكر ليس كرسول الله صلى الله عليه وآله[1].

---

(١) الإمامة والسياسة ١: ١٨ كيف كانت بيعة عليّ كرم الله وجهه، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٢٦ خبر سقيفة بني ساعدة وبيعة أبي بكر، تاريخ الطبري ٢: ٤٤٣ السنة الحادية عشرة من الهجرة، العقد الفريد ٥: ١٣ الذين تخلّفوا عن بيعة أبي بكر، أنساب الأشراف، للبلاذري ١: ٥٨٦ الحديث (١١٨٤) المختصر في أخبار البشر ١: ١٥٦ ذكر أخبار أبي بكر وخلافته.

وفي هذا من المغالطة ما لا يخفى؛ فإنّ فاطمة عليها السلام، لم تقس رسول الله ﷺ إلى أبي بكر في احتجاجها، وإنّما قاست نفسها الشريفة باستحقاقها الإرث من أبيها مع أبي بكر واستحقاقه الإرث من أبيه، ورسول الله ﷺ وإن كان لا يقاس به أحد، ولكن هذا في ما خصّه الله به، وأمّا بقية الأحكام الشرعية فهو داخل فيها، وأمّا فاطمة عليها السلام، فهي كبقية الأُمّة من هذه الجهة، لها الحقّ في إرث أبيها، كما لأبي بكر حقّ في إرث أبيه.

ثانياً: أنكر انفراد أبي بكر برواية: (لا نورث ما تركناه صدقة)[٢].

مع أنّ هذه الرواية لم تصحّ إلّا عنه، وإن رووها في صحاحهم ومجاميعهم عن غيره، ولم يثبت؛ إذ أنّه انفرد بروايتها وقت المنازعة ولم يروها معه غيره، وكلّ ما أُدّعي من روايات أخر حدث بعد ذلك، فهذه عائشة تقول: ((واختلفوا في ميراثه ـ أي: رسول الله ﷺ ـ فما وجدوا عند أحد من ذلك علماً، فقال أبو بكر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنّا معشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة)))، أورده المتّقي الهندي عن البغوي، وأبو بكر في الغيلانات، وابن عساكر[٣]. فهذا تصريح من عائشة بانفراد أبيها بالخبر.

⇉

(١) منهاج السُنّة ٤: ١٩٤ كلام الرافضي على منع أبي بكر فاطمة إرثها.

(٢) منهاج السُنّة ٤: ١٩٥ كلام الرافضي على منع أبي بكر فاطمة إرثها، الوجه الثاني.

(٣) كنز العمّال ١٢: ٤٨٨ الحديث (٣٥٦٠٠)، تاريخ مدينة دمشق ٣٠: ٣١١ ترجمة أبي بكر.

وقال ابن أبي الحديد: ((لأنّ أكثر الروايات أنّه لم يرو هذا الخبر إلّا أبو بكر وحده، ذكر ذلك أعظم المحدّثين، حتّى إنّ الفقهاء في أُصول الفقه أطبقوا على ذلك في احتجاجهم في الخبر برواية الصحابي الواحد))[1].

وأمّا ما نقل عن مالك بن الأوس بن الحدثان، فإنّ مالكاً لم يدرك النبيّ صلى الله عليه وآله. وما روي عن حذيفة، فإنّ فيه الفيض بن وثيق، وهو كذّاب[2].

وأمّا ما رواه أبو هريرة، فحاله معروف في الكذب، وإن عدّلوه من جهة الصحبة.

وأمّا ما نقله البخاري ومسلم في رواية مالك بن الأوس، من تأييد عثمان وعليّ عليه السلام والعبّاس وغيرهم لعمر، عندما جاء عليّ عليه السلام والعبّاس يتنازعان الإرث[3]، فإنّها تنقض نفسها بنفسها؛ لأنّ فيها: أنّ عليّاً عليه السلام والعبّاس جاءا يطلبان الإرث، فكيف يقرّان بحديث: (لا نورث ما تركنا صدقة)؟!

ثمّ إنّ فيها تكذيباً صريحاً من عليّ عليه السلام والعبّاس لأبي بكر وعمر، باعتراف عمر!

ثالثاً: أنكر أن يكون أبو بكر هو الغريم والحكم[4].

مع أنّه لا خلاف أنّه ادّعى التولية على ما تركه رسول الله صلى الله عليه وآله صدقة حسب مدّعاه، فيكون غريماً بلا نقاش.

---

(١) شرح نهج البلاغة ١٦: ٢٢٧ الخطبة (٤٥).

(٢) مجمع الزوائد، للهيثمي ٩: ٤٠ كتاب علامات النبوّة، باب: في ما تركه صلى الله عليه وآله.

(٣) صحيح البخاري ٥: ٢٤ كتاب المغازي، باب: حديث بني النضير، صحيح مسلم ٥: ١٥١ كتاب الجهاد والسير، باب: حكم الفيء.

(٤) منهاج السُنّة ٤: ١٩٦ كلام الرافضي على منع أبي بكر فاطمة إرثها، الوجه الثالث.

وجعل ما قاله من باب الرواية لا الشهادة[1]، وهذا لا يخرجه عن كونه مدّعٍ في القضية، كما لا يخرجه عن كونه مدّعٍ لسماع الحديث خاصّة إذا كذّبه خصمه ورد روايته، والأصل أن تثبت الرواية من خارج، ثمّ للمدّعي أن يستشهد بها، وإلّا كان المجال واسعاً لكلّ مدعٍ أن يصنع رواية تطابق مدّعاه.

رابعاً: أنكر دخول رسول الله صلى الله عليه وآله في عموم قوله تعالى: ﴿**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ**﴾[2][3].

وهذا من غريب الاستدلال! لا يقول به أبسط المتفقّهة؛ لأنّ الخروج عن العموم هو الذي يحتاج إلى الدليل، لا شمول العموم وسريانه إلى كافّة الموارد، وإلّا فما معنى التمسّك بالعموم؟

ومع أنّه أطال بما لا طائل فيه، عاد واعترف بأنّ خروجه عن العموم يحتاج إلى دليل، وأنّ ((أهل السُنّة يقولون: من خصائصه أنّه لا يورث))، وادّعى صحّة واستفاضة، بل تواتر أحاديث لا يورث[4].

ومن أجل أن يدعم رأيه اضطر إلى سلوك خلاف منهجه من التمسّك بالظاهر، ولجأ إلى تأويل قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنْفَالِ قُلِ الأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ**﴾[5]، ومثلها من الآيات الظاهرة في ملك رسول الله صلى الله عليه وآله للأنفال، فأوّلها

---

(١) منهاج السُنّة ٤: ١٩٨ الوجه الخامس.

(٢) النساء (٤): ١١.

(٣) منهاج السُنّة ٤: ١٩٨ الوجه السادس.

(٤) منهاج السُنّة ٤: ٢٠٧ الوجه السادس.

(٥) الأنفال (٨): ١.

بأنّ: أمر تقسيمها إلى رسول الله ﷺ! وكذلك فعل في الحديث الذي رووه عن رسول الله ﷺ: (ليس لي ممّا أفاء الله عليكم إلّا الخمس، والخمس مردود عليكم)، مع ظهور لفظة: (لي) في التملّك.

والخلاصة: إنّ الشيعة يقولون: إنّ العموم حجّة، ولا يخرج الشيء عن العموم إلّا بدليل مخصّص، والدليل المدّعى عند المخالفين مخدوش مردود، ادّعاه أبو بكر فقط، وقد كان غريماً عند دعواه وكذّبته فاطمة عليها السلام.

خامساً: ادّعى الإجماع على عدم توريث النبيّ ﷺ، وأنّ العمّ لم يطلب الميراث، ولا أصرّ أحد من أزواجه على طلبه، واستمر الأمر إلى زمن عليّ عليه السلام ولم يُغيّر شيئاً[1].

والإجماع باطل قطعاً؛ فقد ردّته فاطمة عليها السلام وطالبت بميراثها ولم تقبل بما قالوه، وبقيت غاضبة حتّى توفّيت، كما في الصحيحين[2]، وردّه عليّ عليه السلام عندما شهد لفاطمة بحقّها.

وأمّا لماذا لم يطالب العمّ بالإرث، فلأنّ الحقّ عندنا أنّه لا إرث له مع البنت، وكذا لا ترث الزوجات من العقار شيئاً عندنا.

---

(١) منهاج السُنّة ٤: ٢٢٠ الوجه التاسع.

(٢) صحيح البخاري ٥: ٨٢ كتاب المغازي، باب: حديث غزوة خيبر، صحيح مسلم ٥: ١٥٤ كتاب الجهاد والسير، باب: قول النبيّ ﷺ: (لا نورث ما تركنا فهو صدقة).

سادساً: ادّعى أنّ عادة الملوك الظَلَمة إذا انتزعوا الملك من غيرهم استعطفوا بيت ذلك الملك وأعطوهم ليكفوا منازعتهم، وأنّ أبا بكر وعمر أعطيا عليّاً وأولاده من المال أضعاف ما خلّفه النبيّ صلى الله عليه وآله من المال[1].

ودعوى هذه العادة غريبة، عهدتها على مدّعيها، بل جرت العادة من الملوك المستولين أن يستأصلوا أهل بيت السابقين ويقتلوهم عن آخرهم، حتّى لا يبقى أحد منهم يطالبهم بالملك، وهذا لم يقدر عليه أبو بكر وعمر، وإن رغبا به وحاولاه، ولكن حالت دونه حكمة الإمام عليّ عليه السلام وصبره.

وأمّا إعطائهم من المال أضعاف ما غصب منهم، فكذب فاضح! فإنّ عليّاً عليه السلام وأولاده كانوا يأخذون حقّهم من العطاء، ثمّ إنّ فدكاً كانت كثيرة المال جدّاً في ذلك الوقت، لا كما يتصوّره البعض.

فقد نقل ابن أبي الحديد عن علي بن تقي قوله: ((كانت جليلة جدّاً، وكان فيها من النخل نحو ما بالكوفة الآن من النخل، وما قصد أبو بكر وعمر بمنع فاطمة عنها إلّا ألّا يتقوّى عليّ بحاصلها وغلّتها على المنازعة في الخلافة، ولهذا أتبعا ذلك بمنع فاطمة وعليّ وسائر بني هاشم وبني المطّلب حقّهم في الخمس؛ فإنّ الفقير الذي لا مال له تضعف همّته ويتصاغر عند نفسه، ويكون مشغولاً بالاحتراف والاكتساب عن طلب الملك والرياسة))[2].

---

(١) منهاج السُنّة ٤: ٢٢٠ الوجه العاشر، والوجه الحادي عشر.

(٢) شرح نهج البلاغة ١٦: ٢٣٦ الخطبة (٤٥).

سابعاً: ردّ دلالة آية: ﴿**وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ**﴾[1]، وآية: ﴿**فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ**﴾[2] على وراثة أبناء الأنبياء، بدعوى: أنّ الإرث اسم جنس تحته أنواع، فلا يدلّ على وراثة المال فقط[3].

مع أنّ مجيء لفظة (الإرث) مطلقة لا يدلّ إلّا على وراثة ما ينتقل حقيقة، وهو: المال؛ لأنّها حقيقة فيه، وإذا استعملت في غير المال كانت مجازاً، واحتاجت إلى قرينة، ولا توجد في الآيات التي استدلّت بها فاطمة عليها السلام قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي؛ فلا بدّ أن تدّل على إرث المال.

وقول ابن تيمية: إنّ الإرث اسم جنس. دعوى منه لم يأتِ عليها بدليل، وقد فصّلنا الجواب عن ذلك وما استدلّ به من قول رسول الله صلى الله عليه وآله: (إنّ الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنّما ورثوا العلم)، في موضوع: فدك، من هذه الموسوعة؛ فليراجع!

ثامناً: إنكاره ادّعاء فاطمة عليها السلام فدكاً على أنّها نِحْلةً، وردّ شهودها، وأنّ ذلك يناقض ادّعاءها بالإرث[4].

وإعطاء رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة فدكاً وردت به الروايات[5]. ومن ثمّ فإنّ فاطمة عليها السلام طالبت أوّلاً بفدك على أنّها ملكها نحلة من رسول الله صلى الله عليه وآله، فلمّا

---

(١) النمل (٢٧): ١٦.

(٢) مريم (١٩): ٥، ٦.

(٣) منهاج السُنّة ٤: ٢٢٢ الوجه الثاني عشر، والثالث عشر.

(٤) منهاج السُنّة ٤: ٢٢٨ كلام الرافضي على منع فاطمة من إرث فدك وعلى غير ذلك من أمرها عليها السلام، الوجه الأوّل والثاني.

(٥) انظر: شواهد التنزيل، للحسكاني ١: ٤٣٨ ـ ٤٤٢ الحديث (٤٦٧ ـ ٤٧٣)، و ٥٧٠ ⇇

أنكروا عليها ذلك وردّوا شهودها، طالبت بحقّها من طريق آخر، وهو: إرثها من رسول الله صلى الله عليه وآله، ولصاحب الحقّ أن يطالب بحقّه من أي طريق شاء.. فلا تناقض في الأمر، كما يدّعي ابن تيمية.

تاسعاً: ادّعى أنّ فاطمة عليها السلام سلّمت ورجعت بعدما أخبرها أبو بكر بأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لا يورث[1].

وفي هذا تكذيب لما ورد في الصحيحين عندهم، من أنّها وجدت عليه وصاحبه حتّى ماتت، فابن تيمية لا يتورّع عن تكذيب ما أجمعوا على صحّته من أجل ردّ دعوى فاطمة عليها السلام! وهو منهج معروف عن ابن تيمية في منهاجه من تكذيب الصحيح، وردّ الروايات، وادّعاء الإجماع على خلاف المعروف عند العلماء، وسلوك أي سبيل لردّ الشيعة، فلا يفرق في هذه عن تلك.

عاشراً: قال: إنّه لا تقبل في مثل هذه الدعوى شهادة رجل وامرأة، وأنّ شهادة أُمّ أيمن لا تكفي، وأنكر دلالة إخبار النبيّ صلى الله عليه وآله أنّها من أهل الجنّة على الصدق، وأنّ شهادة عليّ عليه السلام شهادة زوج، والأكثر لا يجيزون شهادته، وأنّ قول رسول الله صلى الله عليه وآله في حقّه: (عليّ مع الحقّ والحق معه يدور حيث دار...) كذب[2].

⇉

الحديث (٦٠٨)، الدرّ المنثور، للسيوطي ٤: ١٧٧ سورة الإسراء، تفسير القرآن العظيم، لابن كثير ٣: ٣٩ سورة الإسراء.

(١) منهاج السُنّة ٤: ٢٣٤ كلام الرافضي على منع فاطمة من إرث فدك وعلى غير ذلك من أمرها رضي الله عنها، الوجه الثاني.

(٢) منهاج السُنّة ٤: ٢٣٥ ـ ٢٤٣ الوجه الثالث والرابع والخامس والسادس.

مع أنّ فاطمة عليها السلام لا تجب عليها بيّنة، لأنّ فدكاً كانت تحت يدها، والبيّنة على من ادّعى، وهم المدّعون هنا! ومع ذلك لمّا جاءت بأُمّ أيمن وعليّ عليه السلام ردّوا شهادتهما، فأضافت رباح مولى النبيّ صلى الله عليه وآله[1]، والحسن والحسين عليهما السلام وأُمّ كلثوم[2].

والشيعة لا تقول بكفاية شهادة المرأة وحدها، وإنّما يقولون: أنّ أُمّ أيمن صادقة بدلالة شهادة النبيّ صلى الله عليه وآله لها بالجنّة، وكان يكفي الأخذ بقولها تصديقاً لرسول الله صلى الله عليه وآله، كما كان يكفي الأخذ بقول عليّ عليه السلام تصديقاً لقول رسول الله صلى الله عليه وآله: (عليّ مع الحقّ والحق معه يدور حيث دار...).

وأمّا عدم جواز شهادة الزوج لزوجته، فلا دليل عليه، بل فتوى الفقهاء على خلافه، وقد فصّلنا الكلام في هذا ضمن عنوان: (فدك) من هذه الموسوعة؛ فليراجع!

وابن تيمية في موقفه من قضية غصب فدك من الزهراء عليها السلام، وإنكاره لحقّها، ودفاعه عن أبي بكر، اضطر إلى إنكار بعض الوقائع وتصويرها بغير صورها الواقعية، وارتكاب بعض المغالطات، وإنكار بعض الروايات وتكذيبها، ومخالفة قواعد أُصول الفقه، والاضطرار إلى الاجتهاد في بعض الأحكام الشرعية على خلاف ما هو المعروف عند الفقهاء في باب القضاء، وتفسير بعض الآيات بخلاف ظاهرها، بل ردّ ما هو ثابت في الصحيح عندهم،

---

(١) فتوح البلدان، للبلاذري ١: ٣٥ الحديث (١١٤).

(٢) السيرة الحلبية ٣: ٤٨٨، باب: يذكر فيه مدّة مرضه وما وقع فيه ووفاته صلى الله عليه وآله، في السبب الذي اقتضى الوقوع بين فاطمة وأبي بكر.

حتّى اضطره الأمر إلى إنكار بعض فضائل فاطمة وعليّ(عليهما السلام)، مثل: قول رسول الله(صلى الله عليه وآله): (يا فاطمة! إنّ الله يغضب لغضبك، ويرضى لرضاك)، وقوله(صلى الله عليه وآله): (عليّ مع الحقّ والحق مع عليّ يدور حيثما دار...).

ولم يكتف بذلك، حتّى وصل إلى تخطئة فاطمة(عليها السلام)، والتنقيص من مقامها، فقال: ((إنّ ما ذكره عن فاطمة أمر لا يليق بها، ولا يحتجّ بذلك إلّا رجل جاهل يحسب أنّه يمدحها وهو يجرحها؛ فإنّه ليس في ما ذكره ما يوجب الغضب عليه؛ إذ لم يحكم ـ لو كان ذلك صحيحاً ـ إلّا بالحقّ الذي لا يحلّ لمسلم أن يحكم بخلافه، ومن طلب أن يحكم له بغير حكم الله ورسوله فغضب وحلف أن لا يكلّم الحاكم، ولا صاحب الحاكم، لم يكن هذا ممّا يحمد عليه، ولا ممّا يذمّ به الحاكم، بل هذا إلى أن يكون جرحاً أقرب منه إلى أن يكون مدحاً...)).

إلى أن قال: ((ثمّ من المعلوم لكلّ عاقل أنّ المرأة إذا طلبت مالاً من وليّ أمر، فلم يعطها إياه لكونها لا تستحقّه عنده، وهو لم يأخذه ولم يعطه لأحد من أهله ولا أصدقائه، بل أعطاه لجميع المسلمين، وقيل: إنّ الطالب غضب على الحاكم، كان غاية ذلك أنّه غضب لكونه لم يعطه مالاً، وقال الحاكم: إنّه لغيرك لا لك؛ فأيّ مدح للطالب في هذا الغضب؟ لو كان مظلوماً محضاً لم يكن غضبه إلّا للدنيا. وكيف والتهمة عن الحاكم الذي لا يأخذ لنفسه أبعد من التهمة عن الطالب الذي يأخذ لنفسه، فكيف تحال التهمة على من لا يطلب لنفسه مالاً، ولا تحال على من يطلب لنفسه المال؟

وذلك الحاكم يقول: إنّما أمنع لله لأنّي لا يحلّ لي أن آخذ المال من مستحقّه فأدفعه إلى غير مستحقّه، والطالب يقول: إنّما أغضب لحظّي القليل من المال. أليس من يذكر مثل هذا عن فاطمة ويجعله من مناقبها جاهلاً؟

أو ليس الله قد ذمّ المنافقين الذين قال فيهم: ﴿**وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ۝ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا...**﴾[1]))[2].

ثمّ تمادى في غيّه وجعل يطعن في بضعة الرسول عليها السلام، فقال: ((وليس تبرئة الإنسان لفاطمة من الظّن والهوى بأوْلى من تبرئة أبي بكر، فإنّ أبا بكر إمام لا يتصرّف لنفسه بل للمسلمين، والمال لم يأخذه لنفسه بل للمسلمين، وفاطمة تطلب لنفسها، وبالضرورة نعلم أنّ بُعد الحاكم عن اتّباع الهوى أعظم من بُعد الخصم الطالب لنفسه، فإن علم أبي بكر وغيره بمثل هذه القضيّة لكثرة مباشرتهم للنبيّ صلى الله عليه وسلم أعظم من علم فاطمة.

وإذا كان أبو بكر أوْلى بعلم مثل ذلك، وأوْلى بالعدل، فمن جعل فاطمة أعلم منه في ذلك وأعدل، كان من أجهل الناس، لا سيما وجميع المسلمين الذين لا غرض لهم مع أبي بكر في هذه المسألة، فجميع أئمّة الفقهاء عندهم أنّ الأنبياء لا يورّثون مالاً...)).

---

(١) التوبة (٩): ٥٨ ـ ٥٩.

(٢) منهاج السُنّة ٤: ٢٤٣ ـ ٢٤٦ الوجه السابع.

إلى أن قال: ((وقد ثبت عنه في الصحيحين أنّه قال: (لا أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة)، فكيف يسوغ للأُمّة أن تعدل عمّا علمته من سُنّة رسول الله ﷺ لما يُحكى عن فاطمة في كونها طلبت الميراث، تظّن أنّها تَرث))[1].

وقال: ((فإذا كان المسلمون كلّهم ليس فيهم من قال: إنّ فاطمة رضي الله عنها مظلومة، ولا أنّ لها حقّاً عند أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ولا أنّهما ظلماها، ولا تكلّم أحد في هذا بكلمة واحدة، دلّ ذلك على أنّ القوم كانوا يعلمون أنّها ليست مظلومة؛ إذ لو علموا أنّها مظلومة، لكان تركهم لنصرتها: إمّا عجزاً عن نصرتها، وإمّا إهمالاً وإضاعة لحقّها، وإمّا بغضاً فيها... وكلا الأمرين باطل))[2].

فانظر إلى كلامه وتأمّله، خاصّة ما أورده من آية لمز المنافقين في الصدقات، لترى ماذا يريد أن يلمز به فاطمة الصدّيقة عليها السلام! وليتّضح لك عذر من اتّهم ابن تيمية بالنصب. أعاذنا الله من الهوى والتعصّب.

(أقوال ابن تيمية في أهل البيت عليهم السلام)

« المستبصر الفلسطيني ـ فلسطين »

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

---

(١) منهاج السُنّة ٥: ٥٢٢ ـ ٥٢٣، فصل: قال الرافضي: المطاعن في الصحابة كثيرة، كلام الرافضي في مخالفة أبي بكر توريث فاطمة عليها السلام.

(٢) منهاج السُنّة ٤: ٣٦٠ زعم الرافضي أنّ المسلمين أجمعوا على قتل عثمان.

أرجو من حضرتك تزويدي بمصدر قول ابن تيمية: بأنّ خروج الحسين عليه السلام فساد.. والمصدر الذي فيه يتطاول على سيّدة نساء العالمين عليها السلام، وقوله: بأنّ مطالبتها بفدك كان شبيه بموقف المنافقين.. والمصدر الذي قال فيه: إنّ إسلام عليّ عليه السلام غير صحيح؛ لأنّه كان دون سنّ البلوغ..

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

١ـ قال ابن تيمية في (منهاج السُنّة) في خروج الإمام الحسين عليه السلام: ((ولم يكن في الخروج لا مصلحة دين ولا مصلحة دنيا... وكان في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن حصل لو قعد في بلده))[١].

٢ـ قال في (منهاج السُنّة) في حقّ البضعة الطاهرة عليها السلام ومطالبتها بحقّها في (فدك): ((وليس تبرئة الإنسان لفاطمة من الظنّ والهوى بأَوْلى من تبرئة أبي بكر؛ فإنّ أبا بكر إمام لا يتصرّف لنفسه، بل للمسلمين، والمال لم يأخذه لنفسه، بل للمسلمين، وفاطمة تطلب لنفسها))[٢].

٣ـ قال في (منهاج السُنّة): ((فإنّ الناس متنازعون في أوّل من أسلم؛ فقيل: أبو بكر أوّل من أسلم، فهو أسبق إسلاماً من عليّ، وقيل: إنّ عليّاً أسلم قبله.

---

(١) منهاج السُنّة ٤: ٥٣٠ كلام الرافضي على يوم مقتل الحسين.

(٢) منهاج السُنّة ٥: ٥٢٢، فصل: قال الرافضي: المطاعن في الصحابة كثيرة، كلام الرافضي في مخالفة أبي بكر توريث فاطمة عليها السلام.

لكن عليّاً كان صغيراً، وإسلام الصبي فيه نزاع بين العلماء، ولا نزاع في أنّ إسلام أبي بكر أكمل وأنفع، فيكون هو أكمل سبقاً بالاتّفاق))[1].

(رأي ابن تيمية في موقف أهل البيت عليهم السلام في المباهلة)

« محمّد ـ السعودية ـ إمامي »

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أنّا سمعت أنّ ابن تيمية يقول في (منهاج السُنّة) في آية المباهلة: لو أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أخرج معه أبو بكر وعمر للمباهلة، لكانت استجابة الدعاء أسرع. هل يصحّ هذا الكلام؟

رزقنا الله وإياكم شفاعة محمّد وآل محمّد.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

قال ابن تيمية في (منهاج السُنّة): ((لم يكن المقصود دعوة من دعاه؛ لإجابة دعائه، بل لأجل المقابلة بين الأهل والأهل. ونحن نعلم بالاضطرار أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لو دعا أبا بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، والزبير، وابن مسعود، وأُبي ابن كعب، ومعاذ بن جبل، وغيرهم للمباهلة، لكانوا من أعظم الناس استجابة لأمره، وكان دعاء هؤلاء وغيرهم أبلغ في إجابة الدعاء))[2].

---

(١) منهاج السُنّة ٧: ١٥٥ المنهج الثاني عند الرافضي: البرهان السادس عشر.

(٢) منهاج السُنّة ٧: ١٢٧ ـ ١٢٨ المنهج الثاني عند الرافضي: الأدلّة من القرآن، البرهان التاسع.

(رأي ابن تيميّة في نزول سورة: (هل أتى) في أهل البيت(عليهم السلام))

« محمّد ـ الكويت ـ إمامي »

السؤال:

قال ابن تيميّة في نزول سورة (هل أتى) في أهل البيت(عليهم السلام): ((إنّ هذا الحديث من الكذب الموضوع باتّفاق أهل المعرفة بالحديث، الذين هم أئمّة هذا الشأن وحكّامه، وقول هؤلاء هو المنقول في هذا الباب، ولهذا لم يرو هذا الحديث في شيء من الكتب التي يرجع إليها في النقل، لا في الصحاح، ولا في المسانيد، ولا في الجوامع، ولا السنن، ولا رواه المصنّفون في الفضائل، وإن كانوا قد يتسامحون في رواية أحاديث ضعيفة...

إنّ الدلائل على كذب هذا كثيرة، منها: أنّ عليّاً إنّما تزوّج فاطمة بالمدينة... وسورة (هل أتى) مكّية باتّفاق أهل التفسير والنقل، لم يقل أحد منهم: إنّها مدنية)).(منهاج السُنّة ١٧٧/٧ ـ ١٧٩).

فما هو ردّه وجوابه؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أوّلاً: إنّ الجمهور على أنّ هذه السورة مدنية، نصّ على ذلك:

ابن الجوزي في(زاد المسير)، قال: ((وفيها ثلاثة أقوال: أحداها أنّها مدنية كلّها، قاله الجمهور، منهم: مجاهد وقتادة))[1].

---

(١) زاد المسير في علم التفسير ٨: ١٤١ سورة الإنسان.

العزّ بن عبد السلام في تفسيره، قال: ((مدنية عند الجمهور))[١].

القرطبي في (الجامع لأحكام القرآن)، قال: ((وقال الجمهور: مدنية))[٢].

الخازن في (لباب التأويل)، قال: ((وهي مدنية، كذا قال مجاهد وقتادة والجمهور))[٣].

الحاكم الحسكاني في (شواهد التنزيل)، قال: ((قول الأكثر: أنّها مدنية))[٤].

الشوكاني في (فتح القدير)، قال: ((قال الجمهور: هي مدنية))[٥].

الآلوسي في (روح المعاني)، قال: ((هي مكّية عند الجمهور على ما في البحر))، ولكنّه عاد وحكى عن ابن عادل: مدنيّتها على الإطلاق عن الجمهور، ثمّ قال: ((وعليه الشيعة))[٦].

وذكر العيني في (عمدة القاري) عن ابن النقيب قوله: ((أنّها مدنية كلّها، قاله الجمهور))[٧].

وأمّا من قال أنّها مدنية من المفسّرين:

محمّد بن جرير الطبري في (جامع البيان)[٨].

السمرقندي في تفسيره[٩].

---

(١) تفسير العزّ بن عبد السلام ٣: ٣٩٨ سورة الإنسان.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٩: ١١٨ سورة الإنسان.

(٣) لباب التأويل في معاني التنزيل ٤: ٣٧٦ سورة هل أتى.

(٤) شواهد التنزيل ٢: ٤٠٩ سورة الإنسان.

(٥) فتح القدير ٥: ٣٤٣ سورة الإنسان.

(٦) روح المعاني ٢٩: ١٥٠ سورة الإنسان.

(٧) عمدة القاري ١٩: ٢٧٠ سورة هل أتى على الإنسان.

(٨) جامع البيان ٢٩: ٢٥١ سورة الإنسان.

(٩) تفسير السمرقندي ٣: ٥٠٣ سورة الإنسان.

البغوي في (معالم التنزيل)[1].

الغرناطي الكلبي في (التسهيل لعلوم التنزيل)[2].

أبو حيّان الأندلسي في (البحر المحيط)[3].

وهناك من نقل روايات وأقوال عن الصحابة والتابعين أنّها مدنية:

منهم: الحافظ أحمد بن محمّد العاصمي في كتابه (زين الفتى في شرح سورة هل أتى)؛ روى بطريقه عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عبّاس: تعداد السور المكّية والمدنية وعدّ سورة هل أتى من المدني.. وروى بطريقه عن عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن ابن عبّاس: تعداد المكّي والمدني، وعدّ (هل أتى) في المدني.. وروى عن سعيد بن المسيّب، عن عليّ عليه السلام: تعداد (هل أتى) في المدني[4].

ومنهم: أبو عمرو الداني؛ روى في (البيان في عدّ أي القرآن) بسنده عن جابر بن يزيد: عدّ (هل أتى) في المدني[5].

ومنهم: الحاكم الحسكاني، روى في (شواهد التنزيل) بعدّة طرق عن عطاء، عن ابن عبّاس: أنّها مدنية، وروى ذلك عن مجاهد، عن ابن عبّاس؛

---

(١) معالم التنزيل في تفسير القرآن ٤ : ٤٢٦ سورة الإنسان.

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل ٢ : ٤٣٦ سورة الإنسان.

(٣) تفسير البحر المحيط ٨: ٣٨٣ سورة الدهر.

(٤) زين الفتى في شرح سورة هل أتى: ٣٦ ـ ٤١ الفصل الأوّل.

(٥) البيان في عدّ آي القرآن: ١٣٦، باب: ذكر المكّي والمدني من القرآن.

وعن الكلبي، عن ابن عبّاس؛ عن مجاهد، عن ابن عبّاس؛ وعن الكلبي، عن ابن عبّاس؛ وعن عطاء، وعن عكرمة، وعن الحسن بن أبي الحسن[1].

وقال الزركشي في (البرهان) بعد أن سمّى السور النازلة بمكّة: ((فهذا ترتيب ما نزل من القرآن بمكّة، وعليه استقرت الرواية من الثقات وهي خمس وثمانون سورة))، ثم ذكر السور النازلة في المدينة وعدّ منها (هل أتى)[2].

وروى البيهقي في (دلائل النبوّة) بسنده عن عكرمة والحسن بن أبي الحسن: عدّ (هل أتى) من السور المدنية، ورواه أيضاً عن مجاهد، عن ابن عبّاس، وقال: ((ولهذا الحديث شاهد من تفسير مقاتل، وغيره من أهل التفسير))[3].

وروى ابن النديم في (الفهرست) بسنده عن عطاء، عن ابن عبّاس: أنّ (هل أتى) ممّا نزل بالمدينة[4].

وروى السيوطي في (الإتقان) ما أورده البيهقي في (دلائل النبوّة)، ثمّ أخرج عن ابن ضريس في (فضائل القرآن) بسنده عن عطاء، عن ابن عبّاس: أنّ سورة (الإنسان) ممّا نزل في المدينة[5].

وعدّ اليعقوبي في تاريخه سورة (هل أتى) في ما نزل بالمدينة[6].

---

(١) شواهد التنزيل ٢: ٤٠٩ ـ ٤١٤ الحديث (١٠٦٢ ـ ١٠٧٠).

(٢) البرهان في علوم القرآن ١: ١٩٤ النوع التاسع: معرفة المكّي والمدني.

(٣) دلائل النبوّة ٧: ١٤٢ جماع أبواب نزول الوحي، باب: ذكر السور التي نزلت بمكّة والتي نزلت بالمدينة.

(٤) فهرست ابن النديم: ٢٨، باب: نزول القرآن بمكّة والمدينة وترتيب نزوله.

(٥) الإتقان في علوم القرآن ١: ٣٦ النوع الأوّل: في معرفة المكّي والمدني.

(٦) تاريخ اليعقوبي ٢: ٤٣ ما نزل من القرآن بالمدينة.

ونقل المقريزي في (إمتاع الأسماع) عن أبي القاسم القشيري: عدّ سورة (هل أتى) في ما نزل بالمدينة[١].

وهناك من قال من المفسّرين أنّها مكّية، ولكنّه روى نزول آية: ﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ...**﴾[٢] في حقّ عليّ وأهل البيت عليهم السلام؛ والسورة يمكن أن يكون أوّلها مكّي فتكتب مكّية، ويلحق بها آيات مدنية؛ ففي رواية عطاء، عن ابن عبّاس، قال: إذا نزلت فاتحة سورة بمكّة كتبت بمكّة، ثمّ يزيد الله فيها ما شاء[٣].

وروى مثله عن أبي صالح عن ابن عبّاس، العاصمي في (زين الفتى)[٤].

ومنهم: مقاتل بن سليمان في تفسيره[٥]، والواحدي ذكر أنّها مكّية في تفسيره (الوجيز)[٦]، وروى في (أسباب نزول) آية: ﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ...**﴾[٧] في حقّ عليّ عليه السلام عن عطاء عن ابن عبّاس[٨]، والنسفي في تفسيره[٩]، والزمخشري في (الكشّاف)[١٠]، والبيضاوي في تفسيره[١١].

---

(١) إمتاع الأسماع ٤: ٣٣٤ ترتيب نزول القرآن بالمدينة.

(٢) الإنسان (٧٦): ٨.

(٣) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي ١: ٣٨ النوع الأوّل: في معرفة المكّي والمدني، شواهد التنزيل، للحسكاني ٢: ٤١٤ الحديث (١٠٦٩).

(٤) زين الفتى في شرح سورة هل أتى: ٣٦ الحديث (١١).

(٥) تفسير مقاتل بن سليمان ٣: ٤٢٨ سورة الإنسان.

(٦) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢: ١١٥٧ سورة الإنسان.

(٧) الإنسان (٧٦): ٨.

(٨) أسباب نزول الآيات، للواحدي: ٢٩٦ سورة الإنسان.

(٩) مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٤: ٣٠٣ سورة الإنسان.

(١٠) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤: ١٩٧ سورة الإنسان.

(١١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥: ٢٧٠ سورة الإنسان.

وهناك من ذكر الخلاف في السورة:

منهم: الثعلبي في تفسيره؛ قال بعد أن روى قصّة النذر والصوم والإطعام: ((وعلى هذا القول تكون السورة مدنية، وقد اختلف العلماء في نزول هذه السورة؛ فقال مجاهد وقتادة: هي كلّها مدنية، وقال الحسن وعكرمة: منها آية مكّية، وهي قوله سبحانه: ﴿**وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً**﴾[1]، والباقي مدني، وقال الآخرون: هي كلّها مكّية، والله أعلم))[2].

ومنهم: السمعاني في تفسيره؛ قال: ((وهي مكّية في قول بعضهم، مدنية في قول بعضهم، وقيل: بعضها مكّية وبعضها مدنية))[3].

ومنهم: البغوي في تفسيره؛ قال: ((قال عطاء: هي مكّية، وقال مجاهد وقتادة: مدنية، وقال الحسين وعكرمة: مدنية إلّا آية، وهي قوله: ﴿**فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً**﴾))[4].

وقد عرفت أنّ ما روي عن عطاء عن ابن عبّاس بعدّة طرق هو: أنّها مدنية، فلا نعرف من أين جاءت النسبة إلى عطاء أنّه يقول بمكّيتها؟!

ومنهم: ابن عطية الأندلسي في تفسيره؛ قال: ((قال بعض المفسّرين: هي مكّية كلّها، وحكى النقاش والثعلبي عن مجاهد وقتادة: أنّها مدنية، وقال

---

(١) الإنسان (٧٦): ٢٤.

(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ١٠: ١٠٢ سورة الإنسان.

(٣) تفسير السمعاني ٦: ١١٢ سورة الإنسان.

(٤) معالم التنزيل في تفسير القرآن ٤: ٤٢٦ سورة الإنسان.

الحسن وعكرمة: منها آية مكّية، وهي قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً**﴾، والباقي مدني))[١]..

وأنت ترى أن من قال بمكّيتها: بعض المفسّرين!!

ومنهم: ابن الجوزي في تفسيره؛ قال: ((وفيها ثلاثة أقوال: أحدها: أنّها مدنية كلّها؛ قاله الجمهور، منهم: مجاهد وقتادة. والثاني: مكّية؛ قاله ابن يسار، ومقاتل، وحكي عن ابن عبّاس. والثالث: أنّ فيها مكّياً ومدنياً. ثمّ في ذلك قولان: أحدهما: أنّ المكّي منها آية، وهو قوله عزّ وجلّ: ﴿**وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً**﴾، وباقيها جميعه مدني؛ قاله الحسن وعكرمة. والثاني: أنّ أوّلها مدني إلى قوله عزّ وجلّ: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ**﴾[٢]، ومن هذه الآية إلى آخرها مكّي؛ حكاه الماوردي))[٣].

وقد عرفت أنّ مقاتل وإن قال: إنّها مكّية، لكنّه روى نزول آية: ﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ...**﴾[٤] في حقّ عليّ وأهل بيته عليهم السلام، وأنّه جاءت روايات بطرق عديدة عن عطاء بن يسار، عن ابن عبّاس: أنّه يقول بمدنيتها، وأنّ الآية: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلاً**﴾، هي الآية رقم (٢٣) من السورة، وما قبلها مدني، ومنها: قوله تعالى: ﴿**يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً ۞ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ...**﴾، وهي الآيات من رقم (٧) فما بعد.

---

(١) المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٥: ٤٠٨ سورة الإنسان.

(٢) الإنسان (٧٦): ٢٣.

(٣) زاد المسير في علم التفسير ٨: ١٤١ سورة الإنسان.

(٤) الإنسان (٧٦): ٧، ٨.

ومنهم: العزّ بن عبد السلام في تفسيره؛ قال: ((مدنية عند الجمهور أو مكّية «ع»، أو مكّية من قوله: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا**﴾، إلى آخرها، وما تقدّمه مدني))[1].

ومنهم: القرطبي في تفسيره؛ قال: ((مكّية في قول ابن عبّاس ومقاتل والكلبي، وقال الجمهور: مدنية، وقيل: فيها مكّي من قوله: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلاً**﴾، إلى آخر السورة، وما تقدّمه مدني))[2].

وقد عرفت أنّ الكلبي روى عن أبي صالح، عن ابن عبّاس: أنّها مدنية، إضافة إلى الطرق الأخر عن ابن عبّاس، وأنّ مقاتل قد روى نزول آية: ﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ...**﴾[3] في عليّ عليه السلام.

ومنهم: أبو حيّان الأندلسي في تفسيره؛ قال: ((هذه السورة مكّية في قول الجمهور، وقال مجاهد وقتادة: مدنية، وقال الحسن وعكرمة: مدنية إلّا آية واحدة، فإنّها مكّية، وهي قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً**﴾، وقيل: مدنية إلّا قوله: ﴿**فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ**﴾ الخ، فإنّه مكّي؛ حكاه الماوردي))[4].

وقد عرفت من عبارات المفسّرين السابقة قولهم: أنّها مدنية، على قول الجمهور: منهم مجاهد وقتادة؛ فظاهر ما قاله أبو حيّان: إنّ الجمهور على أنّها مكّية.. خطأ، إمّا غفلاً أو عمداً!

---

(١) تفسير العزّ بن عبد السلام ٣: ٣٩٨ سورة الإنسان.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٩: ١١٨ سورة الإنسان.

(٣) الإنسان (٧٦): ٧، ٨.

(٤) تفسير البحر المحيط ٨: ٣٨٥ سورة الدهر.

ومنهم: الثعالبي في تفسيره، قال: ((قيل مكّية، وقال الحسن وعكرمة: منها آية مكّية، وهي قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً**﴾، والباقي مدني))[١].

ومنهم: الخازن في تفسيره؛ قال: ((وهي مدنية، كذا عن مجاهد وقتادة والجمهور، وقيل مكّية؛ يحكى ذلك عن ابن عبّاس، وعطاء بن يسار، ومقاتل، وقيل: فيها مكّي ومدني، فالمكّي منها، قوله: ﴿**وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً**﴾، وباقيها مدني، قاله الحسن وعكرمة.. وقيل: أنّ المدني من أوّلها إلى قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلاً**﴾، ومن هذه الآية إلى آخرها مكّي؛ حكاه الماوردي))[٢].

وقد عرفت أنّ الحكاية عن ابن عبّاس وعطاء غير صحيحة.

ومنهم: النحّاس في (الناسخ والمنسوخ)، روى بسنده عن مجاهد: أنّه سأل ابن عبّاس عن تلخيص آي القرآن المدني من المكّي، فقال عن سورة المدّثّر؛ إلى آخر اقرأ باسم ربّك (العلق): أنّهن نزلن بمكّة[٣]، وفيهنّ سورة الإنسان.

وقد عرفت من رواية الحاكم الحسكاني في (شواهده) بسنده عن مجاهد، عن ابن عبّاس: أنّ (هل أتى) مدنية، ونسبه بقية المفسّرين إليه بغير خلاف، كما مضى.

ومنهم: السيوطي في تفسيره؛ قال: ((أخرج النحّاس عن ابن عبّاس، قال: نزلت سورة الإنسان بمكّة. وأخرج ابن مردويه عن ابن الزبير، قال: أنزلت

---

(١) جواهر الحسان في تفسير القرآن ٥: ٥٢٧ سورة الإنسان.

(٢) لباب التأويل في معاني التنزيل ٤: ٣٧٦ سورة هل أتى.

(٣) الناسخ والمنسوخ: ٢٥٥ سورة المدّثّر إلى آخر اقرأ باسم ربّك.

بمكّة سورة (هل أتى على الإنسان). وأخرج ابن الضريس، وابن مردويه، والبيهقي، عن ابن عبّاس، قال: نزلت سورة الإنسان بالمدينة))[1].

وقد عرفت الجواب على ما أخرجه النحّاس، وأمّا ما قاله ابن الزبير فلا يؤخذ به؛ لأنّه كان يبغض عليّاً ويجاهر بذلك، وفي هذه السورة فضيلة ظاهرة لعليّ عليه السلام.

ومنهم: الشوكاني في (فتح القدير)؛ قال: ((قال الجمهور: هي مدنية. وقال مقاتل والكلبي: هي مكّية. وأخرج النحّاس عن ابن عبّاس: أنّها نزلت بمكّة. وأخرج ابن مردويه عن ابن الزبير مثله.. وقيل: فيها مكّي، من قوله: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلاً**﴾ إلى آخر السورة، وما قبله مدني))[2].

وقد عرفت الجواب عن هذه الأقوال ممّا مضى.

ومنهم: الآلوسي في تفسيره؛ قال: ((وهي مكّية عند الجمهور على ما قال في (البحر). وقال مجاهد وقتادة: مدنية. وقال الحسن وعكرمة والكلبي: مدنية إلّا آية واحدة، فمكّية، وهي: ﴿**وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً**﴾. وقيل: مدنية إلّا من قوله تعالى: ﴿**فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ**﴾ إلى آخرها، فإنّه مكّي. وعن ابن عادل حكاية مدنيّتها على الإطلاق عن الجمهور، وعليه الشيعة))[3].

وقد عرفت خطأ ما قاله أبو حيّان في تفسيره (البحر المحيط)، وأنّ الكلّ نسبوا مدنيّتها إلى الجمهور، كما قال ابن عادل.

---

(١) الدرّ المنثور ٦: ٢٩٧ سورة الإنسان.

(٢) فتح القدير ٥: ٣٣٤ سورة الإنسان.

(٣) روح المعاني ٢٩: ١٥٠ سورة الإنسان.

ومنهم: العيني في (عمدة القاري)؛ قال: ((وهي مكّية، قاله قتادة والسدّي وسفيان. وعن الكلبي: أنّها مكّية إلّا آيات: ﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ...**﴾ إلى قوله: ﴿**قَمْطَرِيراً**﴾[1]. ويذكر عن الحسن: أنّها مكّية، وفيها آية مدنية: ﴿**وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً**﴾. وقيل: ما صحّ في ذلك قول للحسن ولا الكلبي. وجاءت الأخبار فيها: أنّها نزلت بالمدينة في شأن عليّ وفاطمة وابنيهما رضي الله عنهم. وذكر ابن النقيب: أنّها مدنية كلّها؛ قاله الجمهور))[2].

وقد عرفت خطأ أكثر ما قاله ممّا مضى؛ فإنّ قتادة والكلبي قالوا: إنّها مدنية، والحسن قال: أنّ آية: ﴿**وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً**﴾ مكّية، والباقي مدني.

وأمّا قول الشيعة، فاتّفاقهم واضح معروف على مدنيّتها، ونزولها بحقّ عليّ وأهل بيته عليهم السلام، وعليه يحصل الاتّفاق بين الشيعة ومعظم أهل السُنّة على مدنيّتها، بل لا يصحّ القول بمكّيتها وفيها ذكر الأسير الذي لم يكن بمكّة، ولذا لم يقل بمكّيتها إلّا الشواذ والنواصب، وعلى رأسهم ابن تيمية، وقد ظهر لك ممّا نقلنا: قيمة أقواله التي ينسبها إلى الجمهور، أو ادّعائه اتّفاق أهل المعرفة بالحديث. وظهر لك من هذا: أنّ الرجل لا يتورّع عن الكذب في سبيل نصرة هواه.

ثانياً: وأمّا الرواية في سبب النزول، وأنّها نزلت لمّا نذر عليّ وفاطمة والحسنان عليهم السلام وفضّة خادمهم الصوم ثلاثة أيام ثمّ أطعموا طعامهم المسكين واليتيم والأسير، ولم يطعموا شيئاً، فقد أوردها المفسّرون، منهم:

---

(١) الإنسان (٧٦): ٨ ـ ١٠.

(٢) عمدة القاري ١٩: ٢٧٠ سورة هل أتى على الإنسان.

١ـ مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ)[١].

٢ـ أبو عبد الله الحسين بن الحكم الحبري (ت٢٨٦هـ)[٢].

٣ـ أبو الليث نصر بن محمّد السمرقندي (ت٣٨٣هـ)[٣].

٤ـ الحافظ أحمد بن محمّد العاصمي (مولود ٣٧٨هـ)، ألّف كتاب (زين الفتى في شرح سورة هل أتى) لإثبات نزولها في عليّ وأهل بيته عليهم السلام.

٥ـ أبو إسحاق الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[٤].

٦ـ علي بن أحمد الواحدي (ت٤٦٨هـ)[٥].

٧ـ أبو المظفّر منصور بن محمّد السمعاني (ت٤٨٩هـ)[٦].

٨ـ الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ)[٧].

٩ـ أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت٥٣٧هـ)[٨].

١٠ـ جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)[٩].

١١ـ ابن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ)[١٠].

---

(١) تفسير مقاتل بن سليمان ٣: ٤٢٨ سورة الإنسان.

(٢) تفسير الحبري: ٣٢٦ سورة هل أتى.

(٣) تفسير السمرقندي ٣: ٥٠٤ سورة الإنسان.

(٤) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ١٠: ٩٨ سورة الإنسان.

(٥) أسباب نزول الآيات: ٢٩٦ سورة الإنسان.

(٦) تفسير السمعاني ٦: ١١٦ سورة الإنسان.

(٧) معالم التنزيل في تفسير القرآن ٤: ٤٢٨ سورة الإنسان.

(٨) مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٤: ٣٠٣ سورة الإنسان.

(٩) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤: ١٩٧ سورة الإنسان.

(١٠) المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٥: ٤٠٨ سورة الإنسان.

١٢ـ ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)[١].

١٣ـ فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)؛ قال: إنّ الواحدي ذكرها في (البسيط)، ونقلها هو عن الزمخشري[٢].

١٤ـ العزّ بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ)[٣].

١٥ـ عبد الله بن محمّد البيضاوي (ت٦٨٢هـ)[٤].

١٦ـ الغرناطي الكلبي (ت ٧٤١هـ)[٥].

١٧ـ علاء الدين علي بن محمّد الخازن (ت ٧٤١هـ)[٦].

١٨ـ أبو حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)[٧].

١٩ـ نظام الدين الحسن بن محمّد النيسابوري (ت ٨٥٠هـ)[٨].

٢٠ـ السيوطي (ت ٩١١هـ)، رواها عن ابن مردويه[٩].

٢١ـ أبو السعود العمادي (ت٩٥١هـ)[١٠].

---

(١) زاد المسير في علم التفسير ٨: ١٤٥ سورة الإنسان.

(٢) تفسير الرازي ٣٠: ٢٤٣ سورة الإنسان.

(٣) تفسير العزّ بن عبد السلام ٣: ٤٠١ سورة الإنسان.

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥: ٢٧٠ سورة الإنسان.

(٥) التسهيل لعلوم التنزيل ٢: ٤٣٧ سورة الإنسان.

(٦) تفسير الخازن ٤: ٣٧٨ سورة الإنسان.

(٧) تفسير البحر المحيط ٨: ٣٨٨ سورة الدهر.

(٨) تفسير النيسابوري ٦: ٤١٢ سورة الدهر.

(٩) الدرّ المنثور ٦: ٢٩٩ سورة الإنسان.

(١٠) تفسير أبي السعود ٩: ٧٣ سورة الإنسان.

٢٢ـ الشوكاني (ت١٢٥٥هـ)[١].

٢٣ـ الآلوسي (ت١٢٧٠هـ)[٢].

وأوردها من الحفّاظ والمحدّثين وغيرهم:

١ـ أبو جعفر الإسكافي (ت٢٤٠هـ)؛ رواها عن الجاحظ، كما نقله عنه ابن أبي الحديد[٣]، وفي كتابه (المعيار والموازنة)[٤].

٢ـ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)[٥].

٣ـ الحافظ الحسكاني (ت٤٧٠هـ)؛ رواها بأسانيد كثيرة عن عليّ عليه السلام، وابن عبّاس، والإمام الصادق عليه السلام، والإمام الرضا عليه السلام، والأصبغ بن نباتة، ومجاهد، وعطاء، وسعيد بن جبير، وزيد بن أرقم[٦].

٤ـ ابن المغازلي (ت٤٨٣هـ)[٧].

٥ـ الموفّق الخوارزمي (ت٥٦٨هـ)[٨].

٦ـ محمّد بن يوسف الكنجي (ت٦٥٨هـ)[٩].

---

(١) فتح القدير ٥: ٣٤٨ سورة الإنسان.

(٢) روح المعاني ٢٩: ١٥٧ سورة الإنسان.

(٣) شرح نهج البلاغة ١٣: ٢٧٦ خطبة (٢٣٨)، القول في إسلام أبي بكر وعليّ وخصائص كلّ منهما.

(٤) المعيار والموازنة: ٢٢٦.

(٥) فضائل فاطمة الزهراء: ١٠٠ الحديث (١٣٣).

(٦) شواهد التنزيل لقواعد التفضيل ٢: ٣٩٤ ـ ٤٠٨ الحديث (١٠٤٢ ـ ١٠٦١).

(٧) مناقب عليّ بن أبي طالب: ٢٢١ الحديث (٢٨٨).

(٨) المناقب: ٢٦٧ الحديث (٢٥٠ ـ ٢٥٢) الفصل السابع عشر.

(٩) كفاية الطالب ٢: ٥٨٠ الحديث (٣١٧)، باب (٩٧)، فصل: في مرض الحسن ⇐

٧ـ عزّ الدين ابن الأثير (ت **٦٣٠**هـ)(١).

٨ـ محمّد بن طلحة الشافعي (ت **٦٥٢**هـ)(٢).

٩ـ سبط ابن الجوزي (ت **٦٥٤**هـ)(٣).

١٠ـ محبّ الدين الطبري (ت **٦٩٤**هـ)(٤).

١١ـ أبو إسحاق الحمويني (ت **٧٢٢**هـ)(٥).

١٢ـ الحافظ ابن حجر (ت **٨٥٢**هـ)(٦).

وهناك من ردّ الحديث، ولكن بإشارات الصوفية لا بدراية الحديث وعلم الرجال، وهو الحكيم الترمذي؛ قال في (نوادر الأُصول): ((ومن الحديث الذي ينكره قلوب المحقّين: ما روي عن ابن عبّاس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿**يُوفُونَ بِالنَّذْرِ...**﴾(٧)، ثمّ أورد الحديث، وقال: هذا حديث مزوّق))(٨).

وأي قيمة لتصحيح الحديث أو تضعيفه بكشوفات الصوفية، ولطالما رأينا الناصبة تنكر فضائل أهل البيت عليهم السلام بقلوبها.

⇉

والحسين عليهما السلام ونذر والديهما.

(١) أسد الغابة ٥: ٥٣٠ فضّة النوبية.

(٢) مطالب السؤول: ١٧٤ الفصل السابع: في عبادته وزهده وورعه.

(٣) تذكرة الخواص ٢: ٣٤٢، الباب الحادي عشر: ذكر إيثارهم بالطعام.

(٤) الرياض النضرة ٣: ٢٠٨ مناقب عليّ بن أبي طالب، ذكر صدقته.

(٥) فرائد السمطين ٢: ٥٣ الحديث (٣٨٣) السمط الثاني، الباب الحادي عشر.

(٦) الإصابة ٨: ٢٨١ (١١٦٣٢) فضّة النوبية.

(٧) الإنسان (٧٦): ٧.

(٨) نوادر الأُصول ١: ٢٤٤ الأصل الرابع والأربعون.

وهناك آخر زعم وضع الحديث، وهو ابن الجوزي؛ قال في (الموضوعات) بعد أن أورد الحديث بطريق الأصبغ بن نباتة: ((وذكر حديثاً طويلاً من هذا الجنس، في كلّ يوم ينشد أبياتاً وتجيبه فاطمة بمثلها من أرك الشعر وأفسده، مما قد نزّه الله عزّ وجلّ ذينك الفصيحين عن مثله وأجلّهما في إحالة الطفلين بإعطاء السائل الكلّ، فلم أر أن أُطيل بذكر الحديث لركاكته وفظاعة ما حوى...

ثمّ قال: وهذا حديث لا يشكّ في وضعه، ولو لم يدلّ على ذلك إلّا الأشعار الركيكة والأفعال التي يتنزّه عنها أُولئك السادة. قال يحيى بن معين: أصبغ بن نباتة لا يساوي شيئاً. وقال أحمد بن حنبل: حرقنا حديث محمد بن كثير. وأمّا أبو عبد الله السمرقندي فلا يوثق به))[1].

ولكن من نعم الله أنّ حفيده سبط ابن الجوزي ردّ عليه في زعمه وضع هذا الحديث؛ قال في (تذكرة الخواص) ـ بعد أن أورد الحديث بأسانيد عن مجاهد وأبي صالح، عن ابن عبّاس، وهي غير السند الذي أورده جدّه ـ: فإن قيل: فقد أخرج هذا الحديث جدّك في (الموضوعات) ـ ثمّ أورد ما ذكرناه آنفاً عن ابن الجوزي ـ ثمّ قال: والجواب: أمّا قوله: قد نزّه الله ذينك الفصيحين عن هذا الشعر الركيك، فهذا على عادة العرب في الرجز والخبب، كقول القائل: والله لولا الله ما اهتدينا، ونحو ذلك، وقد تمثل به النبيّ صلى الله عليه وآله.

---

(١) الموضوعات ١: ٣٩١، باب: في فضائل عليّ عليه السلام، الحديث الثالث والأربعون.

وأمّا قوله عن الأصبغ بن نباتة، فنحن ما رويناه عن الأصبغ، ولا له ذكر في إسناد حديثنا، وإنّما أخذوا على الأصبغ زيادة زادوها في الحديث، وهي أنّ رسول الله قال في آخره: (اللّهمّ أنزل على آل محمّد كما أنزلت على مريم بنت عمران). فإذا جفنة تفور مملوءة ثريداً مكلّلة بالجواهر. وذكر ألفاظاً من هذا الجنس.

والعجب من قول جدّي وإنكاره! وقد قال في كتاب (المنتخب): يا علماء الشرع! أعلمتم لم آثرا المسكين واليتيم والأسير على أنفسهم وتركا الطفلين الحسن والحسين عليهما أثر الجوع؟! أتراهما خفي عليهما خبر: (ابدأ بمن تعول)؟! ما ذاك إلّا لأنّهما علما قوّة صبر الطفلين، وأنّهما غصنان من شجرة (الظل عند ربّي)، وبعض من جملة: (فاطمة بضعة منّي)، وفرخ البط سابح))[١].

ونحن نضيف على جواب سبط ابن الجوزي:

١ـ أنّه طعن بالحديث من جهة الأشعار، ولكن هناك طرق كثيرة للحديث من دون الأشعار.

٢ـ أورد سنداً واحداً من الأصبغ بن نباتة، وترك بقية أسانيده الأُخر، لم يتطرّق إليها بشيء!

٣ـ أنّه ردّ الحديث بالأصبغ بن نباتة ومحمّد بن كثير، مع أنّهم لم يُضعّفوا هذين إلّا من جهة التشيّع؛ فالأصبغ مشهور بتشيّعه لعليّ عليه السلام، ومحمّد بن كثير اعترفوا بعدم ضعفه، ولكن حرقوا حديثه للتشيّع.

٤ـ وأمّا إنكاره تجويع الصبيين الحسن والحسين عليهما السلام، فإنّ الروايات تنص على أنّهما أقدما على إعطاء قرصيهما، وفيه دلالة على علوّ شأنهما عليهما السلام.

وأمّا القرطبي فلم يزد على ما نقله عن الترمذي في تكذيب الحديث[٢].

---

(١) تذكرة الخواص ٢: ٣٤٢، الباب الحادي عشر: ذكر إيثارهم بالطعام.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٩: ١٣٤ سورة الإنسان.

ثمّ إنّ محقّق كتاب فضائل فاطمة للحاكم النيسابوري اتّهم القاسم بن مهرام الراوي عن الليث عن مجاهد عن ابن عبّاس بوضعه بعد أن نقل كلام ابن تيمية بطوله، ثمّ نقل تضعيف القاسم عن اللسان للذهبي[1].

ولكن الحاكم الحسكاني روى هذا الحديث عن عدّة غير القاسم عن الليث، منهم: القعقاع بن عبد الله السعدي، وجبير بن عبد الحميد[2].. ورواه بطريق عن الإمام الرضاعليه السلام، عن عليّعليه السلام، وعن عدّة، عن الإمام الصادقعليه السلام.. ورواه عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عبّاس، وعن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عبّاس.. ورواه أيضاً عن غير الليث عن مجاهد؛ فقد رواه عن طريق عبد الله بن المبارك، عن يعقوب بن القعقاع، عن مجاهد، عن ابن عبّاس.. ورواه عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس.. ورواه عن زيد بن أرقم[3]؛ فراجع تعرف!

(رأيه في لعن يزيد(لعنه الله))

« علي ـ إيران ـ إمامي »

السؤال:

سمعت بأنّ ابن تيمية لعن يزيد بن معاوية(لعنهما الله) في بعض كتبه، هل هذا صحيح؟

---

(١) فضائل فاطمة: ١٠٧ الهامش.

(٢) شواهد التنزيل ٢: ٤٠١ الحديث (١٠٥٠).

(٣) شواهد التنزيل ٢: ٣٩٤ ـ ٤٠٨ الحديث (١٠٤٢ ـ ١٠٦١).

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

إنّ القول بلعن ابن تيمية ليزيد بن معاوية ـ في الواقع ـ محاولة فاشلة لتحبيبه بين المسلمين؛ لأنّ الباحث لا يجد في مؤلّفات ابن تيمية أيّ تصريح أو إشارة إلى لعن يزيد بن معاوية، بل ما قام به ابن تيمية هو لعن قتلة الإمام الحسين عليه السلام دون التصريح بأسمائهم[١].. وعقد فصلاً في (منهاج السُنّة) في الردّ على العلّامة الحلّي في لعن يزيد[٢]!!

ومن جهة أُخرى، تُبيّن لنا الرؤية الشمولية لمعتقدات ابن تيمية بأنّه لا يرى يزيد من قتلة الإمام الحسين عليه السلام، بل يبرّئ ساحة يزيد من ذلك، وأنّه لم يأمر بقتل الإمام الحسين عليه السلام قائلاً: ((وأمّا قوله ـ يعني: العلّامة الحلّي ـ: ((وقتل ابنه يزيد مولانا الحسين ونهب نساءه)). فيقال: إنّ يزيد لم يأمر بقتل الحسين باتّفاق أهل النقل))[٣].

ونجد من جهة أُخرى دفاع ابن تيمية عن يزيد في مواضع كثيرة في كتابه (منهاج السُنّة)[٤]..

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى ٤: ٤٨٧ ـ ٤٨٨ سئل عن إيمان معاوية، فصل: في افتراق الناس في يزيد بن معاوية ثلاث فرق.

(٢) منهاج السُنّة ٤: ٥٦٤ كلام الرافضي على يزيد بن معاوية.

(٣) منهاج السُنّة ٤: ٤٧٢ مزاعم الرافضي عن معاوية.

(٤) انظر: منهاج السُنّة ٤: ٥١٧ ـ ٥٨٨ كلام الرافضي على يوم مقتل الحسين، وما بعده.

كما ينبغي أن لا يخفى علينا بأنّ لعن ابن تيمية لمن شارك في سفك دم الإمام الحسين عليه السلام لا يعني موافقته لمنهج الإمام عليه السلام في قيامه وحركته الجهادية، أو اهتمامه بمسألة استشهاد الإمام الحسين عليه السلام، بل قال ابن تيمية عن قيام الإمام الحسين عليه السلام: ((ولم يكن في الخروج لا مصلحة دين ولا مصلحة دنيا... وكان في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن حصل لو قعد في بلده؛ فإنّ ما قصده من تحصيل الخير ودفع الشر لم يحصل منه شيء، بل زاد الشرّ بخروجه وقتله، ونقص الخير بذلك، وصار سبباً لشر عظيم، وكان قتل الحسين ممّا أوجب الفتن، كما كان قتل عثمان ممّا أوجب الفتن.

وهذا كلّه ممّا يبيّن أنّ ما أمر به النبيّ صلى الله عليه وآله من الصبر على جور الأئمّة، وترك قتالهم، والخروج عليهم، هو أصلح الأُمور للعباد في المعاش والمعاد، وأنّ من خالف ذلك متعمّداً أو مخطئاً لم يحصل بفعله صلاح، بل فساد، ولهذا أثنى النبيّ صلى الله عليه وآله على الحسن بقوله: (إنّ ابني هذا سيّد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين)، ولم يثن على أحد لا بقتال في فتنة، ولا بخروج على الأئمّة، ولا نزع يد من طاعة، ولا مفارقة للجماعة))[1].

ولك أن تتأمّل في الكلام كثيراً لترى ما فيه من ضروب التخطئة للحسين عليه السلام في خروجه على يزيد عند ابن تيمية، والله المستعان على ما يصفون.

بل يعدّ ما فعله الحسين عليه السلام منكراً.. قال: ((لكن إذا لم يزل المنكر إلّا بما هو أنكر منه، صار إزالته على هذا الوجه منكراً، وإذا لم يحصل المعروف إلّا

(١) منهاج السُنّة ٤: ٥٣٠ كلام الرافضي على يوم مقتل الحسين.

بمنكر مفسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف، كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكراً))[١]!!

وأضاف: ((وممّا يتعلّق بهذا الباب أن يُعلم أنّ الرجل العظيم في العلم والدين، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة، أهل البيت وغيرهم، قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقروناً بالظنّ، ونوع من الهوى الخفيّ، فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتّباعه فيه، وإن كان من أولياء الله المتّقين، ومثل هذا إذا وقع صار فتنة))[٢]. فهو هنا يتّهم الحسين عليه السلام بأنّ له هوى خفي ـ نعوذ بالله ـ!!

(ابن تيمية وصحيح الترمذي)

« علوي ـ إمامي »

السؤال:

هل هناك فرق بين المسند والصحيح عند القوم؟ إذ الوهابية يرفضون أن يكون صحيح الترمذي من الصحاح!

وإذا كان هناك ما يدفع كلامهم، فأرجو البيان وذكر المصدر.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

(١) منهاج السُنّة ٤: ٥٣٦ كلام الرافضي على يوم مقتل الحسين.

(٢) منهاج السُنّة ٤: ٥٤٣ كلام الرافضي على يوم مقتل الحسين.

الفرق بين المسند والصحيح: إنّ المسند هو: الأحاديث التي يرويها المحدّث بأسانيد عن كلّ واحد من الصحابة، فيذكر أحاديثه تحت عنوان اسمه، كما هو الحال في مسند أحمد مثلاً.

أمّا الصحيح فهو: مجموعة الأحاديث التي يرى المحدِّث صحّتها بحسب شروطه، مبوّبةً بحسب الموضوعات.

وهناك مجموعة من محدّثي العامّة الكبار ألّفوا كتب حديث حسب شروطهم في الصحّة وقبول الحديث، كالبخاري، ومسلم، والنسائي، والترمذي، وابن حبّان، وابن ماجة، وابن خزيمة، وأبي داود، ومالك، وأحمد ابن حنبل، وغيرهم، ولكن لم يتّفق أهل السُنّة إلّا على صحّة كتابي البخاري ومسلم، وإن كان هناك أقوال بصحّة الأُخر.

ولكن مع ذلك فهم يعدّون كتاب الترمذي من الأُصول الستّة، فهم يطلقون ذلك على صحيحي البخاري ومسلم، وجامع الترمذي، أو سنن الترمذي، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجة.

ولكن الوهابيّة الذين يحاولون التقليل من شأن جامع الترمذي، إنّما يقلّدون ابن تيمية في منهاجه، لكنّكم إذا راجعتموه وجدتم أنّ ابن تيمية يحتجّ بصحيح الترمذي في كلّ مورد يكون في صالحه، وأمّا رفضه له فهو: لروايته مناقب أمير المؤمنين عليه السلام!

فيقول في حديث: (أنا مدينة العلم): ((ولهذا إنّما يعدّ في الموضوعات وإنّ رواه الترمذي))[1].

---

(١) منهاج السُنّة ٧: ٥١٥ كلام الرافضي على المنهج الرابع في الأدلّة الدالة على إمامة عليّ.

ويقول في موضع: ((الترمذي في جامعه روى أحاديث كثيرة في فضائل عليّ، كثير منها ضعيف))[(١)].

وفي موضع آخر: ((والترمذي قد ذكر أحاديث متعدّدة في فضائله، وفيها ما هو ضعيف، بل موضوع))[(٢)].

فترونه لا يرفض صحيح الترمذي وإنّما يقصد تكذيب مناقب الإمام عليّ عليه السلام!!

(إنكار ابن تيمية لوجود الحقيقة والمجاز في اللّغة العربية)

« علي عصام »

السؤال:

هل يصّح إنكار ابن تيمية لوجود الحقيقة والمجاز في اللّغة العربية؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

إنّ ابن تيمية يُنَظّر؛ لأجل إضفاء صبغة علمية على ما زعمه من عدم وجود ما يحتاج إلى تأويل في القرآن، وضرورة حمل ألفاظه على ظواهرها، إلى إنكار المجاز في اللّغة العربية، وأنّه ليس فيها إلّا الحقيقة؛ وعلى هذا فلا يوجد في الكتاب والسُنّة مجاز أصلاً!

---

(١) منهاج السُنّة ٧: ١٧٨ المنهج الثاني عند الرافضي في الأدلّة الدالة من القرآن على إمامة عليّ، البرهان الحادي والعشرون.

(٢) منهاج السُنّة ٥: ٥١١ كلام ابن المطهّر عن بعض مثالب أبي بكر في زعمه والردّ عليه.

يقول ابن تيمية: ((فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلّم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمّة المشهورين في العلم، كمالك، والثوري، والأوزاعي، وأبي حنيفة، والشافعي، بل ولا تكلّم به أئمّة اللغة والنحو، كالخليل، وسيبويه، وابن عمرو ابن العلاء، ونحوهم، وأوّل من عُرف أنّه تكلّم بلفظ (المجاز): أبو عبيدة معمر بن المثّنى...))[1].

ويقول: ((وتقسيم اللّغة إلى حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع محدَث لم ينطق به السلف، والخلف فيه على قولين، وليس النزاع فيه لفظيّاً، بل يقال: نفس هذا التقسيم باطل، لا يتميّز هذا عن هذا، ولهذا كان كلّ ما يذكرونه من الفروق تبيّن أنّها فروق باطلة... و قولهم: اللّفظ إن دلّ بلا قرينة فهو حقيقة، وإن لم يدلّ إلّا معها فهو مجاز، فقد تبيّن بطلانه))[2].

ويقول: ((ثمّ يقال (ثانياً): هذا التقسيم لا حقيقة له، وليس لمن فرّق بينهما حدّ صحيح يمّيز به بين هذا وهذا، فعلم أنّ هذا التقسيم باطل، وهو تقسيم من لم يتصّور ما يقول، بل يتكلّم بلا علم، فهؤلاء مبتدعة في الشرع، مخالفون للعقل))[3].

---

(١) الإيمان: ٨٤ بحث عام في الحقيقة والمجاز، تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز بعد القرون الثلاثة، مجموعة الفتاوى ٧: ٨٨، كتاب الإيمان الكبير، فصل: في جواب من قال: ما ذكر من تنوّع اللفظ بالإطلاق والتقييد.

(٢) الإيمان: ١٠٩ بحث عام في الحقيقة والمجاز، من الأمثلة المشهورة لمن يثبت المجاز (واسأل القرية)، مجموعة الفتاوى ٧: ١١٣ ـ ١١٤، كتاب الإيمان الكبير، أمثلة لمن يثبت المجاز في القرآن.

(٣) الإيمان: ٩٢ بحث عام في الحقيقة والمجاز، بطلان تقسيم الكلام إلى حقيقة ⇐

والجواب: إنّ هذا رأي باطل بإجماع أهل اللّغة والأدب وغيرهم. بل لا يتمكّن ابن تيمية نفسه من الالتزام بهذا الرأي، ولذلك نراه يناقض نفسه؛ إذ يقول في كتابه: (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان): ((ولفظ (مع) جاءت في القرآن عامّة وخاصّة، فالعامّة في هذه الآية ـ أي قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتم**﴾ ـ وفي آية المجادلة: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلاَ خَمْسَةٍ إِلّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلاَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلاَ أَكْثَرَ إِلّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾[١]؛ فافتتح الكلام بالعلم، وختمه بالعلم. ولهذا قال ابن عبّاس، والضحّاك، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل: هو معهم بعلمه.

وأمّا المعيّة الخاصّة، ففي قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ**﴾[٢]، وقوله تعالى لموسى: ﴿**إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى**﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿**إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا**﴾[٤]، يعني: النبيّ ﷺ وأبا بكر الصدّيق رضي الله عنه؛ فهو مع موسى وهارون دون فرعون، ومع محمّد وصاحبه دون أبي جهل وغيره من أعدائه، ومع الذين اتّقوا والذين هم محسنون دون الظالمين المعتدين.

⇉

ومجاز، مجموعة الفتاوى ٧: ٩٦، كتاب الإيمان الكبير، فصل: في جواب من قال: ما ذكر من تنوّع اللفظ بالإطلاق والتقييد.

(١) المجادلة (٥٨): ٧.

(٢) النحل (١٦): ١٢٨.

(٣) طه (٢٠): ٤٦.

(٤) التوبة (٩): ٤٠.

فلو كان معنى المعيّة أنّه بذاته في كلّ مكان، تناقض الخبر الخاص والخبر العام، بل المعنى: أنّه مع هؤلاء بنصره وتأييده دون أُولئك.

وقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ**﴾[1]، أي: هو إله من في السماوات وإله من في الأرض، كما قال تعالى: ﴿**وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾[2]، وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ**﴾[3]، كما فسّره أئمّة العلم، كالإمام أحمد وغيره: أنّه المعبود في السماوات والأرض))[4].

فما ذكره ابن تيميّة هنا من التفسير للمعيّة، ومن التفسير للظرفية بالمعنى الذي يدعيه، فيه إخراج للكلام عن مقتضى الظاهر، وإن لم يعترف هو بهذا الإخراج.

فقد خالف منهجه الظاهري في فهم القرآن اضطراراً؛ لأنّ الظاهر يتعارض هنا مع مذهبه هو، وإلّا فلِمَ لَم يلتزم هنا ما التزمه في غير هذا الموضع؟! ولِمَ لَم يقل هنا ما قاله في آية: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[5] مثلاً، أو العكس؟!

---

(١) الزخرف (٤٣): ٨٤.

(٢) الروم (٣٠): ٢٧.

(٣) الأنعام (٦): ٣.

(٤) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان: ١٣١ ـ ١٣٢، فصل: في أنّ الأنبياء أفضل من الأولياء، مجموع الفتاوى ١١: ٢٤٩ الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، فصل: في أنّ الأنبياء أفضل من الأولياء.

(٥) طه (٢٠): ٥.

فما كان السبب في إنكاره المجاز، وهو: التمسّك بالظاهر، نقضه هنا بنفسه، وفسّر الآيات بغير معناها الظاهر..

بل إنّه لا ينقض منهجه فقط، بل ينقض ما قاله هو من كلام؛ فقد أنكر وجود التقسيم للحقيقة والمجاز في القرون الثلاثة، ولكنّه ينسب إلى جهم بن صفوان أنّه يقول: ((إنّ كلّ اسم تسمّى به المخلوق لا يسمّى به الخالق إلّا مجازاً، حتّى لفظ الشيء))[١]، وأنّه: ((كان ينكر أسماء الله تعالى، فلا يسمّيه شيئاً ولا حيّاً ولا غير ذلك إلّا على سبيل المجاز، قال: لأنّه إذا سمّي باسم تسمّى به المخلوق كان تشبيهاً))[٢].

والجهم بن صفوان قتله الأُمويون في سنة ١٢٨هـ[٣].

وهذا الجاحظ وهو من القرون الثلاثة، إذ توفّى (٢٥٥هـ)، يقول في كتاب (الحيوان): ((وباب آخر: وهو قول الله عزّ وجلّ: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً**﴾[٤]، وقوله تعالى عزّ اسمه: ﴿**أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ**﴾[٥]، وقد يقال لهم ذلك وإن شربوا بتلك الأموال الأنبذة ولبسوا الحلل وركبوا الدواب، ولم ينفقوا منها درهماً

---

(١) مجموعة الفتاوى ٢٠: ٤٤١ الحقيقة والمجاز، فصل: في إنّ الأسماء مثل لفظ الظهر والمتن والساق والكبد لا يجوز أن تستعمل إلّا مقرونة بما يبين المضاف إليه.

(٢) مجموعة الفتاوى ١٢: ٣١١، فصل، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ...﴾ الآية.

(٣) تاريخ الطبري ٦: ٦ حوادث سنة ١٢٨هـ.

(٤) النساء (٤): ١٠.

(٥) المائدة (٥): ٤٢.

واحداً في سبيل الأكل، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿**إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً**﴾[١]، وهذا أيضاً مجاز آخر))، ثمّ ذكر أمثلة كثيرة من شعر وكلام العرب، وقال: ((فهذا كلّه مختلف، وهو كلّه مجاز))[٢].

(لم يتزوّج)

« المستبصر الفلسطيني ـ فلسطين »

السؤال:

ممكن دليل على أنّ ابن تيمية لم يتزوّج؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

قال ابن الوردي في حوادث سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، في ترجمة ابن تيمية: ((ولم يتزوّج، ولا تسرّى، ولا كان له من المعلوم إلّا شيء قليل، وكان أخوه يقوم بمصالحه))[٣].. وهي العبارة نفسها التي نقلها ابن رجب الحنبلي في (الذيل على طبقات الحنابلة) عن الذهبي، إذ قال: ((ولم يتزوّج، ولا تسرّى...))[٤].

---

(١) النساء (٤): ١٠.

(٢) كتاب الحيوان ٥: ١٩٢، باب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً﴾.

(٣) تاريخ ابن الوردي ٢: ٢٧٩ سنة ثمان وعشرين وسبعمائة.

(٤) طبقات الحنابلة (لأبي يعلى) ومعه الذيل على طبقات الحنابلة (لابن رجب) ٤: ٣٩٥ ⇇

وذكر ذلك بعض المعاصرين أيضاً؛ فقد قال حسن علي السقّاف في هامشه على كتاب (بيني وبين الشيخ بكر الغماري): ((الشيخ ابن تيمية، الذي عاش أكثر من سبعين سنة، والذي لم يتزوّج ولم يحجّ))[١]؟!

ولكن ابن كثير ذكر أنّ ابن تيمية حجّ سنة اثنين وتسعين وستّمائة، وكان أمير الركب الباسطي[٢].

وذكر تلميذه ابن عبد الهادي في (طبقات علماء الحديث): أنّه حجّ سنة إحدى وتسعين وله ثلاثون سنة[٣].

ويقول ابن تيمية عن نفسه في كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم): ((وكنت قد كتبتها في منسك كتبته قبل أن أحجّ في أوّل عمري))[٤]. والله أعلم.

(آراء علماء المذاهب في ابن تيمية)

« جمال - ماليزيا »

السؤال:

تحية طيبة..

مشكورة جهودكم الخيّرة في إيصال الحقائق لطالبيها.

⇉

وفيات المائة الثامنة، أحمد بن عبد الحليم الحرّاني.

(١) فتح المعين بنقد كتاب الأربعين، ويليه بيني وبين الشيخ بكر: ٧٧ الهامش (١٠).

(٢) البداية والنهاية ١٣: ٣٩٢ سنة اثنين وتسعين وستّمائة، وانظر: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ٣: ١٩٠ حوادث السنة الثانية والتسعين بعد الستّمائة.

(٣) طبقات علماء الحديث ٤: ٢٨٣ ابن تيمية.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم ٢: ٣٣٩ النوع الثاني من الأمكنة، فصل: أقوال العلماء في مقامات الأنبياء وحكم قصدها.

سنكون ممتنّين غاية الامتنان لو تفضّلتم بتفصيل آراء علماء المذاهب الإسلامية بابن تيمية.

مع خالص امتناننا وتقديرنا.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أطبقت آراء علماء المذاهب على انحراف وضلالة ابن تيمية، وكلماتهم في ذلك كثيرة واسعة لا نستطيع حصرها هنا، ولكن على سبيل المثال لا الحصر نذكر موارد. منها:

١ـ قال تقيّ الدين الحصني (ت٨٢٩هـ): ((...وأذكر بعض ما انطوى باطنه الخبيث عليه، وما عوّل في الإفساد بالتصريح أو الإشارة إليه))، وقال: ((... إنّي نظرت في كلام هذا الخبيث ـ ابن تيمية ـ الذي في قلبه مرض الزيغ))[1].

٢ـ الشيخ محمّد بن محمّد العلاء البخاري (ت٨٤١هـ)، نقل عنه: ((إنّه كان يُسأل عن مقالات التقي ابن تيمية التي انفرد بها، فيجيب بما يظهر له من الخطأ فيها، وينفر عنه قلبه، إلى أن استحكم أمره عنده، فصرّح بتبديعه، ثمّ تكفيره، ثمّ صار يصرّح في مجلسه بأنّ من أطلق على ابن تيمية أنّه شيخ الإسلام فهو بهذا الإطلاق كافر))[2].

---

(١) دفع شبه من شبّه وتمرّد، أو دفع الشبه عن الرسول ﷺ والرسالة: ٧٦ ابن تيمية الحرّاني وآراءه، و ٨٣ التحذير من عقائد ابن تيمية أهل الزيغ.

(٢) انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي ٩: ٢٩٢ (٧٥١) ترجمة محمّد بن محمّد العلاء أبو عبد الله البخاري.

٣ـ قال ابن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ): ((ابن تيمية؛ عبد خذله الله وأضلّه وأعماه وأصمّه وأذلّه، وبذلك صرّح الأئمّة الذين بيّنوا فساد أحواله، وكذب أقواله))[١].

٤ـ جاء في جواب علماء مكّة على الرسالة النجدية: ((كفاك لعنة اقتدائك بالشقيّ ابن تيمية، أجمع علماء عصره على ضلاله وحبسه، ونودي: من كان على عقيدة ابن تيمية حلّ ماله ودمه))[٢].

٥ـ قال الشيخ محمّد بخيت المطيعي الحنفي، من أعيان علماء الأزهر (ت١٣٥٤هـ): ((ولا يزال ـ ابن تيمية ـ يتتبّع الأكابر حتّى تمالأ عليه أهل عصره ففسّقوه وبدّعوه، بل كفّره كثير منهم))[٣].

هذه جملة ممّا أردنا ذكرها هنا، بعد إعراضنا عن كثير ممّا قيل في هذا المجال.

(قائمة بأسماء بعض من ناظر ابن تيمّية، أو ردّ عليه من معاصريه، أو من تأخّر عنه)

« م/ جميل ـ بريطانيا »

السؤال:

قال لي بعض الوهّابية: إنّ أكثر علماء أهل السُنّة يحترمون ابن تيميّة ويؤيّدون عقائده، وإنّ مخالفيه من علماء أهل السُنّة قلّة من الجهّال. فهل يصحّ هذا الكلام؟

---

(١) الفتاوى الحديثية: ٨٣ (٦٩) موضوع: اعتراض ابن تيمية على متأخّري الصوفية وله خوارق.

(٢) سيف الجبّار المسلول على أعداء الأبرار: ١٩.

(٣) تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد: ١٠ ـ ١١.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

هذه قائمة بأسماء بعض من ناظر ابن تيمّية، أو ردّ عليه من معاصريه، أو من تأخّر عنه، ننقلها من كتاب (دراسات في منهاج السُنّة) للسيّد الميلاني[1]:

١ـ القاضي محمّد بن إبراهيم بن جماعة الشافعي.

٢ـ القاضي محمّد بن الحريري الأنصاري الحنفي.

٣ـ القاضي محمّد بن أبي بكر المالكي.

٤ـ القاضي أحمد بن عمر المقدسي الحنبلي.

وحُبس ابن تيمية بفتوى موقّعة من هؤلاء الأربعة[2].

٥ـ الحافظ المجتهد تقي الدين السبكي (ت٧٥٦هـ)، ردّ عليه في (الاعتبار ببقاء الجنّة والنار)، و(الدرّة المضيئة)، وغيرهما.

٦ـ الإمام الفقيه محمّد بن عمر بن مكي، المعروف بـ(ابن المرحّل) (ت٧١٦هـ)، ناظره.

٧ـ الإمام الحافظ صلاح الدين العلائي (ت٧٦١هـ).

٨ـ القاضي المفسّر بدر الدين ابن جماعة (ت٧٣٣هـ).

٩ـ الإمام أحمد بن يحيى الكلابي الحلبي المعروف بـ(ابن جهبل) (ت٧٣٣هـ)، ألفّ رسالة في نفي الجهة.

---

(١) انظر: دراسات في منهاج السُنّة: ٦٠١ أسماء بعض من ناظره أو ردّ عليه من العلماء.

(٢) انظر: طبقات الحنابلة، ومعه الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب ٤: ٤٠١ (٤٩٥).

١٠ـ الإمام القاضي جلال الدين القزويني، ناظره.

١١ـ القاضي كلام الدين ابن الزملكاني (ت٧٢٧هـ)، ناظره وأفحمه، وردّ عليه في رسالتين.

١٢ـ القاضي صفي الدين الهندي (ت٧١٥هـ)، ناظره.

١٣ـ الفقيه المحدّث علي بن محمّد الباجي الشافعي (ت٧١٤هـ)، ناظره في أربعة عشر موضعاً، وأفحمه، كما في (الدرر الكامنة).

١٤ـ المؤرّخ الفخر ابن المعلم القرشي (ت٧٤١هـ): (نجم المهتدي ورجم المعتدي).

١٥ـ الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ): (بيان زغل العلم والطلب)، و(النصيحة الذهبية)، وغيرهما.

١٦ـ الإمام المفسّر اللغوي أبو حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ردّ في تفسيره (النهر الماد).

١٧ـ الفقيه الرحّالة ابن بطوطة (ت٧٧٩هـ).

١٨ـ الفقيه تاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ): (طبقات الشافعية الكبرى).

١٩ـ الإمام عمر أبي اليمن اللّخمي الفاكهي المالكي (ت٧٣٤هـ): (الدرّة المختارة).

٢٠ـ القاضي محمّد سعيد المصري الأخناني (ت٧٥٠هـ): (المقالة المرضية).

٢١ـ الإمام الزواوي (ت٧٤٣هـ).

٢٢ـ الإمام الجوزجاني الحنفي (ت٧٤٤هـ): (الأبحاث الجلية في الردّ على ابن تيميّة).

٢٣ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ): (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة)، و(لسان الميزان)، وغيرهما.

٢٤ـ الحافظ ولي الدين العراقي (ت٨٢٦هـ): (الأجوبة المرضية في الردّ على الأسئلة المكّية).

٢٥ـ الفقيه المؤرّخ ابن قاضي شهبة الشافعي (ت٨٥١هـ): (تاريخ ابن قاضي شهبة).

٢٦ـ الإمام الفقيه تقي الدين أبو بكر الحصني الشافعي (ت٨٢٩هـ): (دفع شبه من شبّه وتمرّد).

٢٧ـ الإمام ابن عرفة التونسي المالكي (ت٨٠٣هـ).

٢٨ـ العلّامة علاء الدين البخاري الحنفي (ت٨٤١هـ)، كفرّه وكفّر من سمّاه شيخ الإسلام.

٢٩ـ الشيخ زروق الفاسي المالكي (ت٨٩٩هـ).

٣٠ـ الحافظ السخاوي (ت٩٠٢هـ): (الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ).

٣١ـ الإمام أحمد بن محمّد الوتري (ت ٩٨٠هـ): (روضة الناضرين).

٣٢ـ الإمام الفقيه ابن حجر الهيثمي (ت٩٧٤هـ): (الفتاوي الحديثية)، و(الجوهر المنظم).

٣٣ـ الشيخ ابن عراق الدمشقي (ت٩٣٣هـ).

٣٤ـ الإمام جلال الدين الدواني (ت٩٢٨هـ): (شرح العضديّة).

٣٥ـ القاضي أبو عبد الله المقري: (نظم اللآلي في سلوك الأمالي).

٣٦ـ المحدّث محمّد بن علي بن علان الصديقي المكّي(ت١٠٥٧هـ): (المبرد المبكي في ردّ الصارم المنكي).

٣٧ـ الشيخ المناوي الشافعي (ت١٠٣١هـ): (شرح الشمائل).

٣٨ـ القاضي البياضي الحنفي: (إشارات المرام من عبارات الإمام).

٣٩ـ الشيخ الخفاجي المصري الحنفي (ت١٠٦٩هـ): (شرح الشفا).

٤٠ـ المؤرّخ أبو العبّاس أحمد المقري (ت١٠٤١هـ): (أزهار الرياض).

٤١ـ الإمام محمّد الزرقاني المالكي(ت١١٢٢هـ): (شرح المواهب اللدنية).

٤٢ـ الشيخ عبد الغني النابلسي (ت١١٤٣هـ)، ذمّه في أكثر من كتاب.

٤٣ـ الفقيه محمّد مهدي بن علي الصيادي المشهور بـ(الرواس) (ت١٢٨٧هـ).

٤٤ـ الشيخ محمّد أبو الهدى الصيادي (١٣٢٨هـ): (قلادة الجواهر).

٤٥ـ العلّامة سلامة العزّامي الشافعي (١٣٧٦هـ): (البراهين الساطعة).

٤٦ـ محمود خصاب السبكي (١٣٥٢هـ): (الدين الخالص).

٤٧ـ الإمام محمّد زاهد الكوثري (١٣٧١هـ)، وكيل المشيخة الإسلامية في دار الخلافة العثمانية: (مقالات الكوثري)، وغيره من كتبه.

٤٨ـ المفتي مصطفى بن أحمد الشطي الحنبلي الدمشقي (١٣٤٨هـ): (النقول الشرعية).

٤٩ـ الشيخ محمّد بخيت المطيعي، مفتي الديار المصرية (١٣٥٤هـ): (تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد).

٥٠ـ الشيخ إبراهيم بن عثمان السمنودي المصري: (نصرة الإمام السبكي بردّ الصارم المنكي).

٥١ـ عالم مكّة أبو حامد بن مرزوق (١٣٩٠هـ): (براءة الأشعريين من عقائد المخالفين).

٥٢ـ الشيخ منصور محمّد عويس: (ابن تيميّة ليس سلفياً).

٥٣ـ الشيخ الحافظ أبو الفضل عبد الله بن الصدّيق الغماري: (إتقان الصنعة)، و(الصبح السافر)، وغيرهما.

٥٤ـ المسند أبو الأشبال سالم بن جندان الأندلسي: (الخلاصة الكافية في الأسانيد العالية).

٥٥ـ المحدّث الفقيه عبد الله الهرري، المعروف بـ(الحبشي).

(أقوال علماء أهل السُنّة في ابن تيميّة)

« عبد الحسين ـ الكويت ـ إمامي »

السؤال:

السلام عليكم..

أرجو منكم أن تذكروا لي بالتفصيل أقوال علماء أهل السُنّة في ابن تيميّة.

وشكراً.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

تكلّم كثير من علماء أهل السُنّة في ابن تيمية، وبيّنوا ضلاله عن الحقّ، وقد انحرف عنه كثير ممّن كان صديقاً له، والتفصيل في هذا الأمر يتطلّب

مؤلّفاً مستقلاً، لكثرة الشواهد عليه، نذكر بعض مصادرها؛ ليرجع إليها من يريد التفصيل.

١ـ الشيخ صفي الدين الهندي الشافعي ٧١٥هـ[(١)].

٢ـ كمال الدين ابن الزملكاني الشافعي، قاضي القضاة ٧٢٧هـ[(٢)].

٣ـ أبو حيّان الأندلسي النحوي ٧٤٥هـ[(٣)].

٤ـ محمّد بن أحمد الذهبي ٧٤٨هـ[(٤)].

٥ـ تقيّ الدين السبكي المتكلّم، قاضي القضاة ٧٥٦هـ[(٥)].

٦ـ عبد الله بن أسعد اليافعي الشافعي ٧٦٨هـ[(٦)].

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي ٩: ١٦٢ (١٣١٩) محمّد بن عبد الرحيم بن محمّد، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر ٤: ١٠ (٤٠٠٩).

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٩: ١٩٠ (١٣٢٥) محمّد بن علي بن عبد الواحد، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٤: ٤٧ (٤١٩٠).

(٣) انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر ٤: ١٨٥ (٤٨١٢) محمّد بن يوسف بن علي أبو حيّان الأندلسي، إتحاف السّادة المتّقين، للزبيدي ٢: ١٠٦ كتاب قواعد العقائد، الركن الأوّل، الأصل الثامن.

(٤) انظر: النصيحة الذهبية (رسالة الذهبي إلى ابن تيمية) في خاتمة (السيف الصقيل في الردّ على ابن زفيل)، بقلم الكوثري، زغل العلم، للذهبي: ٣٨.

(٥) انظر: كتاب تقي الدين السبكي: شفاء السقام في زيارة خير الأنام، وانظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي ١٠: ١٦٧ (١٣٩٣) علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام، إتحاف السادة المتّقين، للزبيدي ٢: ١٠٦ كتاب قواعد العقائد، الركن الأوّل، الأصل الثامن.

(٦) انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر ٢: ١٥١ (٢١٢١) عبد الله ابن أسعد بن علي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٤: ٢٠٩سنة ٧٨٢.

٧ـ تاج الدين عبد الوهاب السبكي ٧٧١هـ صاحب الطبقات[١].

٨ـ أبو بكر الحصني الدمشقي ٨٢٩هـ[٢].

٩ـ الشيخ محمّد بن محمّد العلاء البخاري ٨٤١هـ[٣].

١٠ـ ابن حجر الهيتمي المكّي ٩٧٤هـ[٤].

هذه بعض المصادر، وللمزيد ينبغي الرجوع إلى المؤلّفات الكثيرة في الردّ على ابن تيميّة عند الفريقين.

(كتب مؤلّفة في الردّ على ابن تيمية)

« ماهر ـ سوريا »

السؤال:

ما هي الكتب المؤلّفة في الردّ على ابن تيمية؟

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١٠: ٤٠٠ (١٤١٧) يوسف بن الزكي الشيخ جمال الدين أبو الحجّاج المزّي.

(٢) انظر: كتاب الحصني: دفع شبه من شبّه وتمرّد ، أو دفع الشبه عن الرسول ﷺ والرسالة.

(٣) انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي ٩: ٢٩٢ (٧٥١) ترجمة محمّد بن محمّد العلاء أبو عبد الله البخاري.

(٤) انظر: الفتاوى الحديثية: ٨٣ سؤال (٦٩) موضوع اعتراض ابن تيمية على متأخّري الصوفية وله خوارق.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

ألّف علماء الشيعة والسُنّة كتباً كثيرة في الردّ على آراء ابن تيمية، منها:

١ـ إكمال المنّة في نقض منهاج السُنّة، لسراج الدين الهندي.

٢ـ منهاج الشريعة في نقض منهاج السُنّة، للسيّد مهدي القزويني.

٣ـ الإمامة الكبرى والخلافة العظمى، للسيّد محمّد حسن القزويني.

٤ـ خبر الجهة، لأحمد بن يحيى بن جبريل الشافعي.

٥ـ اعتراضات على ابن تيمية، لأحمد بن إبراهيم السروطي الحنفي.

٦ـ الجوهر المنظّم في زيارة القبر المعظّم، لأحمد بن حجر الهيتمي.

٧ـ ردّ على ابن تيمية، لكمال الدين أحمد بن محمّد الشيرازي.

٨ـ دفع شبه من شبّه وتمرّد، لتقي الدين بن أبي بكر الحصيني.

٩ـ المقالة المرضية في الردّ على ابن تيمية، للأخنائي.

١٠ـ التحفة المختارة في الردّ على من أنكر الزيارة، لتاج الدين الفاكهاني.

١١ـ البصائر لمنكري التوسّل بأهل المقابر، لحمد الله الداجوي.

١٢ـ شفاء السقام في زيارة خير الأنام، لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي.

١٣ـ نجم المهتدي برجم المعتدي، للفخر بن المعلّم القرشي.

١٤ـ الردّ على ابن تيمية في الاعتقادات، لمحمّد حميد الدين الحنفي الدمشقي الفرغاني.

١٥ـ السيوف المشرفية لقطع أعناق القائلين بالحجّة والجسمية، لعلي بن محمّد الميلي الجمالي التونسي المغربي المالكي.

١٦ـالردّ على ابن تيمية في مسألة الطلاق، لعيسى بن مسعود المنكلاني المالكي.

١٧ـ رسالة في مسألة الزيارة، لمحمّد بن علي المازني.

١٨ـ الدرّة المضيّة في الردّ على ابن تيمية، لكمال الدين محمّد بن علي الشافعي، المعروف بـ(ابن الزملكاني).

١٩ـ الإنصاف والانتصاف لأهل الحقّ من أهل الإسراف، لأحد قدماء الإمامية لم يذكر اسمه.

٢٠ـ إكمال السُنّة في نقض منهاج السُنّة، للسيّد مهدي الكيشوان.

٢١ـ ردّ على الشيخ ابن تيمية، لنجم الدين بن أبي الدر البغدادي.

٢٢ـ جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، للشيخ نعمان بن محمود الآلوسي البغدادي.

٢٣ـالتوفيق الربّاني في الردّ على ابن تيمية الحرّاني، لناصح مشفوق.

٢٤ـ تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد، للشيخ محمّد بخيت المطيعي الحنفي.

٢٥ـالسيف الصقيل، للسبكي.

٢٦ـ وسيلة الإسلام، لابن قنفذ.

٢٧ـالدرّة المضيّة في الردّ على ابن تيمية، لتقي الدين السبكي.

٢٨ـالردّ على ابن تيمية في التجسيم والاستواء، للكلابي.

٢٩ـ فرقان القرآن، للقاضي العزامي.

٣٠ـ البراهين الساطعة في ردّ بعض البدع الشائعة، للقاضي العزامي.

٣١ـ شمس الحقيقة، لأحمد علي بدر.

٣٢ـ مقدّمة الرسائل السبكية، لكمال أبو المنى.

٣٣ـ ابن تيمية ليس سلفياً، لمنصور محمّد محمّد عويس.

٣٤ـ شرح العضديّة، لجلال الدين محمّد بن أسعد الدواني.

٣٥ـ ذخائر القصر، لمحمّد بن علي بن طولون الحنفي.

٣٦ـ بيان الدين القيّم، للخالدي.

٣٧ـ المنحة الوهبية، للخالدي.

٣٨ـ شواهد الحقّ، للنبهاني.

٣٩ـ الأنوار المحمّدية، للنبهاني.

٤٠ـ الرائية الصغرى، للنبهاني.

٤١ـ دراسات في منهاج السُنّة، للسيّد علي الحسيني الميلاني.

٤٢ـ ابن تيمية حياته.. عقائده، لصائب عبد الحميد.

٤٣ـ من أقطاب الكذّابين أحمد ابن تيمية الحرّاني، لمحمّد الرضي الرضوي.

٤٤ـ رسالة في الردّ على ابن تيمية، للأخميمي الشافعي، المعروف بـ(المصري).

٤٥ـالمقالات السنية في كشف ضلالات أحمد ابن تيمية/ للشيخ عبد الله الهرري.

و الحمد لله ربّ العالمين.

(سبب سجن ابن تيمية)

« أمجد ـ السعودية ـ إمامي »

السؤال:

سمعت أنّ ابن تيميّة مات في السجن، وكان سبب السجن اعتقاده بالتجسيم.. هل يصحّ هذا؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

قال السيّد الميلاني في كتابه (دراسات في منهاج السُنّة): ((اشتهرت عن ابن تيميّة أقوال بالتجسيم، وإن حاول بعض المؤرّخين التكتّم على ذلك:

كابن تغري بردى، الذي قال: ((وكان سُجن بقلعة دمشق لأُمور حكيناها في غير هذا المكان))[1].

وقال الصفدي: ((وطلب إلى مصر أيام ركن الدين بيبرس الجاشنكير، وعقد له مجلس في مقالة قال بها، فطال الأمر فحكموا بحبسه، فحبس بالإسكندرية))[2].

لكنّ ابن الوردي كشف النقاب عن ذلك بقوله في حوادث سنة خمس وسبعمائة: ((وفيها استدعي الشيخ تقيّ الدين أحمد بن تيميّة من دمشق إلى مصر، وعقد له مجلس، واعتقل بما نسب إليه من التجسيم))[3]...

---

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٩: ٢٧١ السنة التاسعة عشر من سلطنة الملك ناصر محمّد بن قلاوون الثالثة على مصر.

(٢) الوافي بالوفيات ٧: ١٤ ترجمة تقيّ الدين ابن تيميّة.

(٣) تاريخ ابن الوردي ٢: ٢٤٦ حوادث سنة ٧٠٥هـ.

لكن ابن بطوطة يشرح لنا القصّة كما شاهدها، فيقول: ((وكان بدمشق من كبار الفقهاء الحنابلة تقيّ الدين ابن تيميّة، كبير الشام، يتكلّم في الفنون إلّا أنّ في عقله شيئاً...))، إلى أن قال: ((وكنت إذ ذاك بدمشق، فحضرته يوم الجمعة ـ وهو يعظ الناس على المنبر الجامع ويذكّرهم ـ فكان من جملة كلامه: إنّ الله ينزل إلى السماء الدنيا كنزولي هذا، ونزل درجة من درج المنبر.

فعارضه فقيه مالكي، يعرف بـ(ابن الزهراء)، وأنكر ما تكلّم به. فقامت العامّة إلى هذا الفقيه وضربوه بالأيدي والنعال ضرباً كثيراً، حتّى سقطت عمامته وظهر على رأسه شاشية حرير، فأنكروا عليه لباسها، واحتملوه إلى دار عزّ الدين بن مسلم قاضي الحنابلة، فأمر بسجنه وعزّره بعد ذلك.

فأنكر فقهاء المالكية والشافعيّة ما كان من تعزيره، ورفعوا الأمر إلى ملك الأمراء سيف الدين تنكيز، وكان من خيار الأمراء وصلحائهم، فكتب إلى الملك ناصر بذلك، وكتب عقداً شرعياً على ابن تيميّة بأُمور منكرة، منها: إنّ المطلّق بالثلاث في كلمة واحدة لا تلزم إلّا طلقة واحدة.

ومنها: المسافر الذي ينوي بسفره زيارة القبر الشريف ـ زاده الله طيباً ـ لا يقصّر الصلاة. وسوى ذلك ما يشبهه. وبعث العقد إلى الملك الناصر، فأمر بسجن ابن تيمية بالقلعة، فسجن بها حتّى مات في السجن))[1]))[2].

---

(١) أدب الرحلات (رحلة ابن بطوطة): ٩٠ ـ ٩١ قضاة دمشق، الفقيه ذو اللوثة.

(٢) دراسات في منهاج السنّة: ١٠٠ ـ ١٠١، الباب الأوّل: أقوال ابن تيمية في التجسيم وغيره.

وقد ذكر بعض من ترجم لابن تيمية أنّ سبب استدعائه إلى مصر وسجنه: ما أفتاه في مسألة عرش الله والصوت والحرف بما يلزم من التجسيم؛ فقد أورد النويري في (نهاية الإرب)، وهو شاهد عيان، نصّ فتوى ابن تيمية واستدعائه إلى مصر بسببها، وكتاب سلطان مصر المقروء في دمشق، وفيه: ((وكان التقي (الشقي) ابن تيمية في هذه المدّة قد بسط لسان قلمه، ومدّ عنان كلمه، وتحدّث في مسائل الذات والصفات، ونصّ في كلامه على أُمور منكرات، وتكلّم في ما سكت عنه الصحابة والتابعون، وفاه بما تجنّبه السلف الصالحون، وأتى في ذلك بما أنكره أئمّة الإسلام، واتّفق على خلافه إجماع العلماء والحكّام، وشهر من فتاويه في البلاد ما استخف به عقول العوام، وخالف في ذلك علماء عصره وفقهاء شامه ومصره، وبعث رسائله إلى كلّ مكان، وسمّى كتبه أسماء ما أنزل الله بها من سلطان..

ولمّا اتّصل بنا ذلك، وما سلكه مريدوه من هذه المسائل، وأظهروه من هذه الأحوال، وأشاعوه، وعلمنا أنّه استخفّ قومه فأطاعوه، حتّى اتصل بنا أنّهم صرّحوا في حقّ الله بالحرف والصوت والتجسيم، قمنا في حقّ الله تعالى، مشفقين من هذا النبأ العظيم))، إلى أن قال: ((ولمّا وصل إلينا، أمرنا بجمع أُولي الحلّ والعقد، وذوي التحقيق والنقد، وحضر قضاة الإسلام وحكّام الأنام وعلماء الدين، وفقهاء المسلمين، وعقدوا له مجلس شرع في ملأ من الأئمّة وجمع، فثبت عند ذلك عليه جميع ما نسبه إليه بمقتضى خط يده الدال على سوء معتقده...))[1].

---

(١) نهاية الإرب في فنون الأدب ٣٢: ١١٤ ـ ١١٥حوادث سنة خمس وسبعمائة.

ونقل خادم ابن تيمية إبراهيم بن أحمد الغياني ما طلبه مشايخ التدامرة من ابن تيمية، وهو في سجنه في قاعة الترسيم، أن ينزل عمّا قاله في مسألة العرش ومسألة القرآن بخطّه إلى السلطان، حتّى يطلق سراحه، ورفض ابن تيمية ذلك[١].

وأمّا سبب سجنه الأخير في قلعة دمشق بأمر السلطان، والذي مات فيه، فهو: إفتاؤه بحرمة شدّ الرحال إلى قبر رسول الله ﷺ!

قال النويري في (نهاية الإرب)، في أحداث سنة ستّة وعشرين وسبعمائة: ((وفي هذه السنة في يوم الاثنين السادس من شعبان اعتقل الشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية بقلعة دمشق المحروسة، حسب الأمر الشريف السلطاني، واعتقل معه أخوه زين الدين عبد الرحمن، ومنع من الفتيا واجتماع الناس به، وسبب ذلك: أنّه أفتى أنّه لا يجوز زيارة قبر رسول الله ﷺ، ولا قبر إبراهيم الخليل، ولا غيرهم من قبور الأنبياء والصالحين))[٢].

وقال ابن عبد الهادي تلميذه: ((ولم يزل كذلك إلى أن ظفروا له بجواب يتعلّق بمسألة شدّ الرحال إلى قبور الأنبياء والصالحين، وكان قد أجاب به من نحو عشرين سنة، فشنّعوا عليه بسبب ذلك، وكبرت القضية، وورد مرسوم السلطان في شعبان من سنة ستّ وعشرين بجعله في القلعة))[٣].

---

(١) انظر: الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية: ٩٣ نقلاً عن (الكوكب الدراري) مخطوط، فصل في ما قام به ابن تيمية وتفرّد به وذلك في تكسير الأحجار.

(٢) نهاية الإرب في فنون الأدب ٣٣: ٢١٣ حوادث سنة ستّة وعشرين وسبعمائة.

(٣) طبقات علماء الحديث ٤: ٢٩٤ ابن تيمية.

والظاهر أنّه اجتمع عليه في سجنه الأخير ثلاثة أشياء: قوله في مسألة العرش بما يلزم التجسيم، وقوله في مسألة الطلاق بأنّ الطلاق بالثلاث يلزم واحدة، وقوله بحرمة شدّ الرحال إلى قبر رسول الله صلى الله عليه وآله.

تعليق:

« حسام البدري ـ ألمانيا ـ سُنّي »

إذا كان استدلالكم على الأُمور الاعتقادية بأقوال القصاصين؛ فالأحرى أن تسمّون: مركز الروايات والقصص!

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

لقد استعمل القرآن أُسلوب القصّة لنقل الوقائع التاريخية، وقال الله تعالى: ﴿**فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾[1].. ويبدو أنّك من الذين لا يتفكّرون!

ولهذا ذكر القرآن التفكّر بصيغة الترجّي؛ لأنّه يعلم أنّ من أمثالك من لا يتدبّرون؛ فتدبّر!!

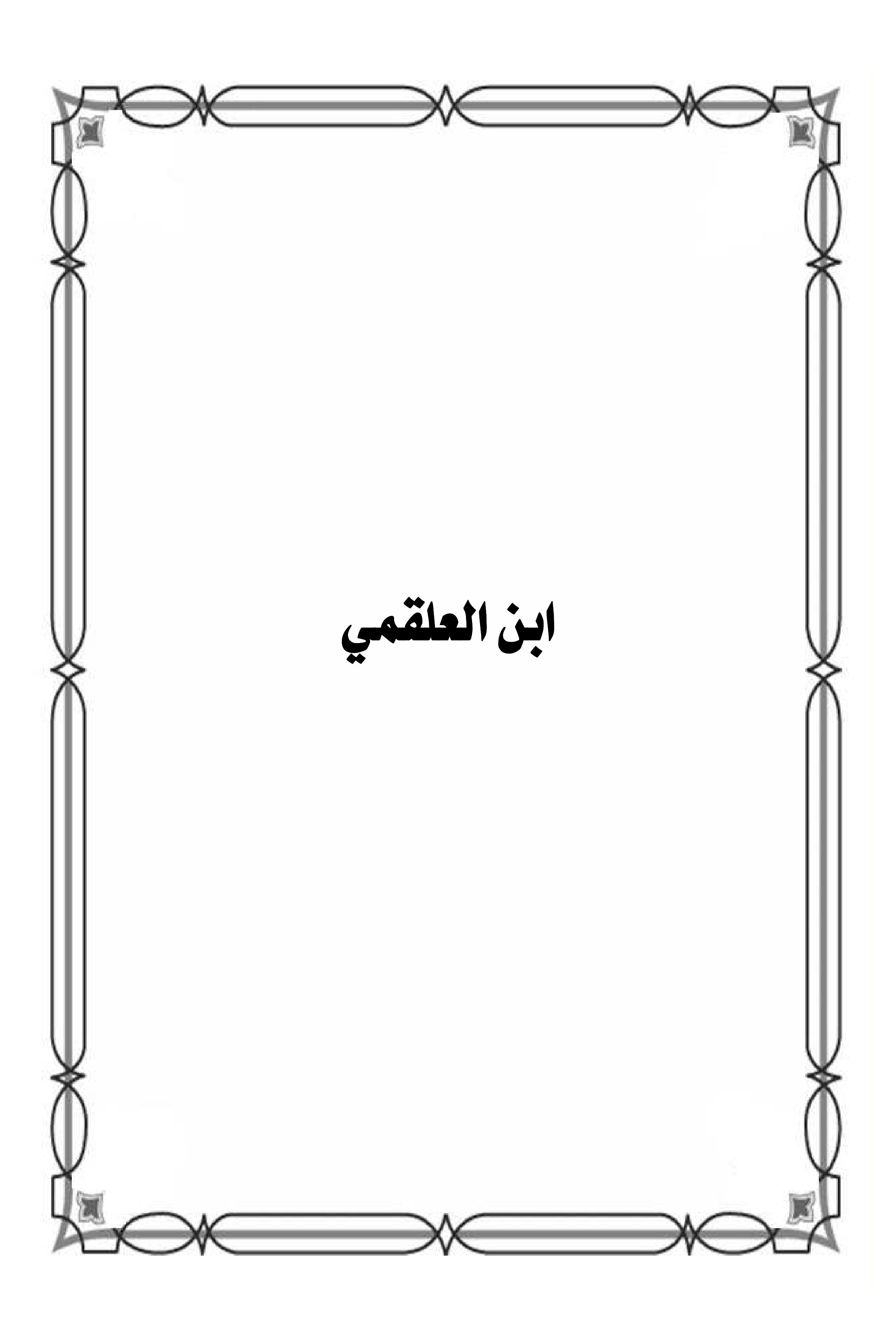
وقال تعالى: ﴿**لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لأُوْلِي الأَلْبَابِ**﴾[2].. ويبدو أنّك لست منهم..

ونحن لم نستدلّ بما نقله التاريخ على أُمور اعتقادية، وإنّما بيان لسبب حبس ابن تيمية، وهو ليس من الأُمور الاعتقادية، بل من حوادث التاريخ!

---

(١) الأعراف (٧): ١٧٦.

(٢) يوسف (١٢): ١١١.



ابن العلقمي

(من هو مؤيّد الدين ابن العلقمي؟)

« بهاء الدين ـ العراق ـ إمامي »

السؤال:

السلام عليكم..

من هو ابن العلقمي؟ وهل صحيح أنّه كان له دور في دخول المغول لبغداد؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أوّلاً: ابن العلقمي هو: مؤيّد الدين أبو طالب محمّد بن أحمد بن علي بن محمّد العلقمي الأسدي، وزير المستعصم آخر خلفاء العبّاسيين، كان عالماً فاضلاً محبّاً للعلماء، حسن المحاضرة، دمث الأخلاق، كريم الطباع، كارهاً للظلم، خبيراً بتدبير الملك، لم يباشر قلع بيت أو استئصال مال، اشتغل بالنحو والأدب في شبيبته بالحلّة، وكان إمامياً صحيح المذهب، ولأجله صنّف ابن أبي الحديد (شرح نهج البلاغة) في عشرين مجلّداً، و(السبع العلويات)، وكانت وفاته سنة ٦٥٦ هجرية[1].

---

(١) انظر: أعيان الشيعة، لمحسن الأمين ٩: ٨٢ محمّد بن أحمد ابن العلقمي، الكنى والألقاب، للقمّي ١: ٣٦٢ ابن العلقمي، و٣: ٢٨٤ الوزير العلقمي.

ثانياً: أمّا ما قيل من: إنّه كان له دور في دخول المغول إلى بغداد، فهذه تهمة وجّهت إليه بعد سقوط بغداد من قبل مؤرّخي الشام ومصر المتعصّبين بسبب أنّه كان شيعياً، وهو بريء منها! ولم يكن له أي دخل في سقوط بغداد؛ لأنّ ذلك تمّ بعد هزيمة جيش المستعصم بقيادة الدويدار، واستيلاء المغول على أسوار المدينة، ويعود السبب إلى تفوّق المغول عسكرياً، وإهمال الخليفة وبطانته وانشغالهم باللهو والمجون، وقد كان سقوط بغداد أمراً متوقّعاً منذ تدمير المغول لدولة خوارزم وقتلهم آخر ملوكها سنة ٦٢٨هـ/ ١٢٣٠م.

وللمزيد راجع: (أعيان الشيعة ٩: ٨٢ ـ ١٠١ ترجمة محمّد بن أحمد العلقمي، والإسماعيلون والمغول ونصير الدين الطوسي).

(ابن العلقمي وملابسات سقوط بغداد)

« عدنان شرف الدين ـ استراليا ـ إمامي »

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

سمعت مؤخّراً ـ كما سمع الجميع ـ كلاماً لأحد الخطباء في السعودية يهاجم فيه الشيعة، وينال من أحد مراجعنا الكبار حفظهم الله جميعاً.. وليس هذا بالأمر الجديد.

ولكنّي سمعت منه شيئاً عن شخص يدعى ابن العلقمي، والذي ـ بحسب القائل ـ كان وزيراً لأحد الخلفاء العبّاسيين، وكان قد أخفى تشيّعه تقيّة.. إلّا أنّ هذا الوزير الشيعي خان الخليفة والأُمّة، وتعاون مع هولاكو، ممّا أدّى إلى مقتل الآلاف من أهل السُنّة والجماعة على يد هولاكو، بحسب زعمه.

لقد بحثت عن هذا الموضوع، ولكنّي لم أجد مصدراً يستحقّ الثقة فاعتمد عليه، فكلّ ما وجدت بعض المؤلّفات للإخوان السُنّة، والتي تشير إلى تورّط نصير الدين الطوسي في نفس الخيانة المزعومة.

أرجو منكم توضيحاً لهذه المسألة مع الإشارة إلى أية مصادر يمكن التعويل عليها.

ودمتم في رعاية الله وحفظه.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

ابن العلقمي، هو: أبو طالب محمّد بن أحمد بن علي مؤيّد الدين الوزير، من مشاهير الوزراء والعلماء والفضلاء الكفوئين، وهو أسدي الأصل، وعرف بـ(ابن العلقمي) لأنّ أحد أجداده حفر نهر العلقمي المشهور.

تفرّق المؤرّخون في ابن العلقمي فريقين:

الأوّل، وأكثرهم من الشاميين المتعصّبين يقول: لمّا كان ابن العلقمي شيعياً رافضياً وأظهر مذهب التشيع في بغداد، حدثت بينه وبين الدواتدار ـ وهو

من المقرّبين إلى الخليفة العبّاسي ـ جفوة، وكان الدواتدار هذا مغالياً في مذهبه السُنّي، وكان نجل الحاكم العبّاسي الملقّب: (أبا بكر) يتعاطف مع الدواتدار، وجرّ العداء بين ابن العلقمي والدواتدار إلى حرب ودماء في بغداد، ولمّا كان الخليفة العبّاسي لا يدعم ابن العلقمي وزيره، وكان يتعاطف مع خصمه، لذلك أرسل ابن العلقمي شخصاً إلى هولاكو يحرّضه على غزو بغداد، فأبدى تواطؤاً معه، وخان الخليفة.

أمّا الفريق الثاني، وهم من ثقات المؤرّخين المعاصرين للحدث، فيرون: أنّ ابن العلقمي بريءٌ من كافة التهم الملصقة به، ولا صحّة لتواطؤه مع هولاكو.

يقول ابن الطقطقي (ت٧٠٩هـ) في (الفخري): ((كان المستعصم رجلاً خيّراً متديّناً، ليّن الجانب، سهل العريكة، عفيف اللسان، حمل كتاب الله تعالى، وكتب خطاً مليحاً، وكان سهل الأخلاق، وكان خفيف الوطأة، إلّا أنّه كان مستضعف الرأي، ضعيف البطش، قليل الخبرة بأُمور المملكة، مطموعاً فيه، غير مهيب في النفوس، ولا مطّلع على حقائق الأُمور، وكان زمانه ينقضي أكثره بسماع الأغاني والتفرّج على المساخرة، وفي بعض الأوقات يجلس بخزانة الكتب جلوساً ليس فيه كبير فائدة، وكان أصحابه مستولين عليه، وكلّهم جهّال من أراذل العوام، إلّا وزيره مؤيّد الدين محمّد ابن العلقمي؛ فإنّه كان من أعيان الناس، وعقلاء الرجال، وكان مكفوف اليد، مردود القول، يترقّب العزل والقبض صباح مساء...

إلى أن قال: وفي أواخر أيامه قويت الأراجيف بوصول عسكر المغول صحبة السلطان هولاكو، فلم يحرّك ذلك منه عزماً، ولا نبّه منه همّة، ولا أحدث عنده هَمّاً، وكان كلّما سمع عن السلطان من الاحتياط والاستعداد شيء، ظهر من الخليفة نقيضه من التفرط والإهمال، ولم يكن يتصوّر حقيقة الحال في ذلك، ولا يعرف هذه الدولة، يسّر الله إحسانها وأعلى شأنها، حقّ المعرفة. وكان وزيره مؤيّد الدين ابن العلقمي يعرف حقيقة الحال في ذلك ويكاتبه بالتحذير والتنبيه ويشير عليه بالتيقّظ والاحتياط والاستعداد، وهو لا يزداد إلّا غفولاً، وكان خواصّه يوهمونه أنّه ليس في هذا كبير خطر ولا هناك محذور، وأنّ الوزير إنّما يعظّم هذا لينفق سوقه، ولتبرز إليه الأموال ليجنّد بها العساكر فيقتطع منها لنفسه...)).

وقال في وزارة مؤيّد الدين محمّد بن أحمد ابن العلقمي:

((وكان مؤيّد الدين الوزير عفيفاً عن أموال الديوان وأموال الرعية، متنزّهاً مترفّعاً.

قيل: إنّ بدر الدين صاحب الموصل أهدى إليه هدية، تشتمل على كتب وثياب ولطائف قيمتها عشرة آلاف دينار، فلمّا وصلت إلى الوزير حملها إلى خدمة الخليفة، وقال: إنّ صاحب الموصل قد أهدى لي هذا واستحييت منه أن أردّه إليه، وقد حملته وأنا أسأل قبوله، فقبل.

ثمّ إنّه أهدى إلى بدر الدين عوض هديته شيئاً من لطائف بغداد قيمته اثنا عشر ألف دينار، والتمس منه ألّا يهدي إليه شيئاً بعد ذلك.

وكان خواصّ الخليفة جميعهم يكرهونه ويحسدونه، وكان الخليفة يعتقد فيه ويحبّه، فأكثروا عليه عنده، فكفّ يده عن أكثر الأُمور.

ونسبه الناس إلى أنّه خامر[1]، وليس ذلك بصحيح، ومن أقوى الأدلّة على عدم مخامرته: سلامته في هذه الدولة؛ فإنّ السلطان هولاكو لمّا فتح بغداد وقتل الخليفة سلّم البلد إلى الوزير وأحسن إليه وحكّمه، فلو كان قد خامر على الخليفة لَما وقع الوثوق إليه.

حدّثني كمال الدين أحمد الضحّاك ـ وهو ابن أُخت الوزير مؤيّد الدين ابن العلقمي ـ قال: لمّا نزل السلطان هولاكو على بغداد أرسل يطلب أن يخرج الوزير إليه، قال: فبعث الخليفة، فطلب الوزير، فحضر عنده وأنا معه، فقال له الخليفة: قد أنفذ السلطان يطلبك، وينبغي أن تخرج إليه. فجزع الوزير من ذلك، وقال: يا مولانا! إذا خرجت فمن يدبّر البلد؟ ومن يتولّى المهام؟ فقال له الخليفة: لا بدّ أن تخرج. قال: فقال السمع والطاعة.

ثمّ مضى إلى داره وتهيّأ للخروج، ثمّ خرج، فلمّا حضر بين يدي السلطان وسمع كلامه وقع بموقع الاستحسان، وكان الذي تولّى تربيته في الحضرة السلطانية الوزير السعيد نصير الدين محمّد الطوسي(قدّس الله روحه)، فلمّا

---

(١) المخامر: المخالط (نسبة إلى التآمر وخيانة)، انظر: لسان العرب، مادّة (خمر)، حرف (الراء)، فصل الخاء المعجمة.

فتحت بغداد سُلّمت إليه وإلى علي بهادر الشحنة، فمكث الوزير شهوراً، ثمّ مرض ومات ـ رحمه الله ـ في جمادي الأُولى سنة ستّ وخمسين وستّمائة...))[1].

وهناك كلمة لسماحة الشيخ محمّد مهدي الآصفي، كتبها في ترجمة المحقّق الحلّي رحمه الله، كمقدّمة لكتاب (النهاية ونكتها)، ننقل لك فقرات منها نجدها وافية في إيضاح وجهة نظرنا؛ قال ضمن عنوان: (مؤيّد الدين ابن العلقمي):

((أمّا كيف حدث هذا الحريق الهائل في مركز العالم الإسلامي، وكيف تمزّقت هذه الدولة الكبرى، وتقطّعت أوصالاً على يد المغول؟! فهو فصل آخر من فصول مأساة المسلمين في التاريخ.

أمّا الذين لا يريدون أن يجهدوا أنفسهم من المؤرّخين في أسباب هذه النكبة الكبرى التي أحلّت بالمسلمين، ولا يريدون أن يدخلوا إلى عمق هذا الجرح النازف في تاريخ الإسلام.. فالجواب عندهم جاهز لا يحوجهم إلى تفكير.. فقد تعوّد هؤلاء أن يلتمسوا لكلّ نكبة تحلّ بالمسلمين سبباً في شيعة أهل البيت!

ولا يطول هذه المرّة وقوفهم عند هذه القضية؛ فهذا مؤيّد الدين ابن العلقمي الذي استوزره المستعصم العبّاسي آخر خلفاء بني العبّاس، معروف بالتشيّع، فلِمَ لا يكون هو الذي يتحمّل إثم هذه النكبة!

---

(١) الفخري في الآداب السلطانية والدولة الإسلامية ١: ٣١٧، ثمّ ملك بعده ولده أبو أحمد عبد الله المستعصم بالله.

ثمّ لا تسأل عن الدليل! فإنّ المؤلّفين يتناقلون إسناد هذه الجريمة إلى ابن العلقمي جيلاً من بعد جيل، دون أن يذكروا لذلك دليلاً معقولاً!

ثمّ أغرب من ذلك كلّه!! أن لا يذكروا ابن العلقمي إلّا بصفته المتميّزة: (شيعي رافضي).

ومن العجب! أنّ التاريخ يحفل بذكر الخيانة والإجرام في صفوف السُنّة والشيعة، والتاريخ يذكر ذلك كلّه أو بعضه، فإذا كانت الخيانة والجريمة من السُنّة، اقتصروا على ذكر اسمه وهويته الشخصية، وإذا كانت الخيانة أو الجريمة من الشيعة، لم يسندوها إليه بصفته الشخصية، وإنّما يصرّون إلى جانب ذلك على ذكر انتمائه المذهبي..

ومن مآسي التاريخ، أنّ المؤرّخين يتناسون كلّما مرّوا بهذه النكبة التي حلّت بالمسلمين الأسباب الحقيقية والعميقة لهذه المأساة، ويشغلهم أمر إلصاق هذه التهمة بابن العلقمي والشيعة عن الأسباب الحقيقية التي أنهكت خلافة آل عبّاس، ونخرت في عرشهم وسلطانهم وأضعفتهم، واستقدمت إليهم التتار من أقصى الشرق ليغزوهم في عقر دورهم.

وأمّا ابن العلقمي فقد كان من أكثر الناس حرصاً على كفّ شرّ التتار، وعدوانهم عن بغداد عاصمة الخلافة العثمانية..

يقول ابن العبري، المتوفّى سنة ٦٨٥هـ وهو ممّن عاش وعاصر هذه النكبة، في كتابه (تاريخ مختصر الدول): لمّا فتح هولاكو تلك القلاع ـ قلاع

الإسماعيلية ـ أرسل رسولاً آخر إلى الخليفة وعاتبه على إهماله تسيير النجدة، فشاوروا الوزير ـ ابن العلقمي ـ في ما يجب أن يفعلوه، فقال: لا وجه غير إرضاء هذا الملك الجبّار، ببذل الأموال والهدايا والتحف له ولخواصّه.

وعندما أخذوا في تجهيز ما يسيّرونه من الجواهر والمرصعات، والثياب والذهب والفضّة، والمماليك والجواري، والخيل والبغال والجمال، قال الدويدار الصغير وأصحابه: إنّ الوزير إنّما يدبّر شأن نفسه مع التاتار، وهو يروم تسليمنا إليهم، فلا نمكّنه من ذلك.

فبطّل الخليفة بهذا السبب تنفيذ الهدايا الكثيرة، واقتصر على شيء نزر لا قدر له، فغضب هولاكو، وقال: لا بدّ من مجيئه هو بنفسه، أو يسيّر أحد ثلاثة نفر: إمّا الوزير، وإمّا الدويدار، وإمّا سليمان شاه. فقدم الخليفة إليهم بالمضي فلم يركنوا إلى قوله.. فسيّر غيرهم، مثل: ابن الجوزي، وابن محي الدين، فلم يجديا عنه[1].

ويقول صاحب كتاب (جامع التواريخ): إنّ الخليفة عندما استشار وزيره ابن العلقمي، قال له: ينبغي أن تدفعه ببذل المال؛ لأنّ الخزائن والدفائن مجمع لوقاية عزّة العرض وسلامة النفس، فيجب إعداد ألف حمل من النفائس، وألفاً من نجائب الإبل، وألفاً من الجياد العربية المجهّزة بالآلات والمعدات، وينبغي إرسال التحف والهدايا في صحبة الرسل، مع تقديم الاعتذار إلى هولاكو، وجعل الخطبة والسكّة باسمه..

(١) تاريخ مختصر الدول: ٢٦٩ ـ ٢٧٠ الدولة التاسعة، دولة ملوك العرب المسلمين.

ومال الخليفة إلى قبول هذا الرأي، ولكن مجاهد الدين أيبك، وكان يلقّب بالدويدار الصغير، الذي كان يضمر العداوة والبغضاء للوزير ابن العلقمي، استمال بعض الأمراء، وبعثوا إلى الخليفة برسالة يقولون فيها: إنّ الوزير إنّما رأى هذا الرأي مدفوعاً في ذلك بمصلحته الخاصّة))[١].

والخلاصة: إنّ مؤيّد الدين ابن العلقمي مختلف فيه، اتّهمه بعد سنوات من كان بعيداً عن بغداد متعصّب عليه، ونزّهه من كان معاصراً للأحداث في بغداد.

والمرجّح عندنا: أنّه بريء ممّا نسبه البعض إليه، وذلك بسبب تشيّعه، وكثرة حسّاده، وتزامن عهده مع سقوط الدولة العبّاسية، وإنّ من اتّهموه لم يكن لديهم دليل، وكانوا متأخّرين زماناً عنه، خاصّة ابن تيمية، مع أنّ معاصروه، كابن الطقطقي، وابن العبري، وابن الفوطي[٢] لم يذكروا شيئاً من ذلك.

تعليق:

« حسن جمعة ـ العراق ـ إمامي »

من أوّل من دوّن هذه الأقوال عن ابن العلقمي، وسقوط بغداد؟

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

---

(١) النهاية ونكتها ١: ٨٨ المقدّمة، حياة المحقّق الحلّي.

(٢) كمال الدين عبد الرزّاق بن أحمد ابن الفوطي البغدادي الحنبلي، المتوفّى سنة ٧٢٣هـ.

أوّل من وجدناه اتّهم ابن العلقمي، هو عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة، ولد في دمشق سنة (٥٩٦هـ)، وقتل فيها سنة (٦٦٥هـ)، قال في كتابه (تراجم رجال القرنين السادس والسابع)، المعروف بـ(الذيل على الروضتين):

((ثمّ دخلت سنة ستّ وخمسين وستّمائة، ففي أوّلها في المحرّم استولى التاتار خذلهم الله على بغداد، فقتلوا ونهبوا وفعلوا ما جرت عادتهم عند استيلائهم على بلاد العجم، على ما ذكرناه في كتاب السيرة العلائية والجلالية، والأخبار في تفصيل ذلك كثيرة، استولى على الخليفة وأهله بمكيدة دبّرت مع وزير بغداد، فمن أحسن ما أنشد في ذلك بيت لابن التعاويذي:

بادت وأهلوها معاً فبيوتهم ببقاء مولانا الوزير خراب))[1]

ومن مراجعة كتابه يعرف أنّه لم يكن مطّلعاً على أحوال العراق وأحداثه، فضلاً عن كونه متعصّباً على الشيعة، يعظّم الأيوبيين، وخاصّة صلاح الدين، متحاملاً على الفاطميين، وهذا واضح جليّ في كتابه الآخر (الروضتين في أخبار الدولتين). وأنت ترى أنّه في هذه التهمة ليس شاهد حال، ولا نقل عن شاهد حال!

وأخذ قطب الدين اليونيني البعلبكي (ت٧٢٦هـ) ما قاله أبو شامة، ثمّ أضاف عليه من عنده، فقال: ((وفيها استولى التتار على بغداد والعراق بمكيدة

---

(١) تراجم رجال القرنين السادس والسابع: ١٩٨، سنة ٦٥٦هـ.

دبّرت مع وزير الخليفة قبل ذلك، وآل الأمر إلى هلاك الخليفة وأرباب دولته، وقتل معظم أهل بغداد ونهبوا، وذلك في يوم الأربعاء عاشر صفر، قصد هولاكو بغداد وملكها، وقتل الخليفة المستعصم بالله ﷺ، وما دهى الإسلام بداهية أعظم من هذه الداهية ولا أفظع، وسنذكر خبرها مجملاً إن شاء الله تعالى)).

ثمّ قال: ((وفي سنة أربع وخمسين وستّمائة، تهيّأ هولاكو لقصد العراق، وسبب ذلك: أنّ مؤيّد الدين ابن العلقمي وزير الخليفة كان رافضياً، وأهل الكرخ روافض، وفيه جماعة من الأشراف، والفتن لا تزال بينهم وبين أهل باب البصرة، فإنّه لسبب التعصّب في المذاهب، فاتّفق أنّه وقع بين الفريقين محاربة، فشكى أهل باب البصرة، وهم سُنّيّة، إلى ركن الدين الداودار والأمير أبي بكر بن الخليفة، فتقدّما إلى الجند بنهب الكرخ، فهجموا ونهبوا وقتلوا، وارتكبوا العظائم، فشكى أهل الكرخ ذلك إلى الوزير، فأمرهم بالكفّ والتغاضي، وأضمر هذا الأمر في نفسه، وحصل عنده بسبب ذلك الضغن على الخليفة.

وكان المستنصر بالله ﷺ قد استكثر من الجند، حتّى قيل: إنّه بلغ عدّة عسكره نحو مائة ألف، وكان منهم أُمراء أكابر يطلق على كلّ منهم لفظ: الملك، وكان مع ذلك يصانع التتار ويهاديهم، فلمّا ولي المستعصم أُشير عليه بقطع أكثر الجند، وإنّ مصانعة التتر وحمل المال إليهم يحصل به المقصود، ففعل ذلك وقلّل من الجند.

وكاتب الوزير ابن العلقمي التتر وأطمعهم في البلاد، وأرسل إليهم غلامه وأخاه، وسهّل عليهم ملك العراق، وطلب منهم أن يكون نائبهم في البلاد، فوعدوه بذلك..

وأخذوا في التجهيز لقصد العراق، وكاتبوا بدر الدين لؤلؤ صاحب الموصل في أن يسيّر إليهم ما يطلبونه من آلات الحرب، فسيّر إليهم ذلك، ولمّا تحقّق قصدهم علم أنّهم إن ملكوا العراق لا يبقون عليه، فكاتب الخليفة سرّاً في التحذير منهم، وأنّه يعتد لحربهم، فكان الوزير لا يوصل رسله إلى الخليفة، ومن وصل إلى الخليفة منهم بغير علم الوزير أطلع الخليفة وزيره على أمره، فكان الشريف تاج الدين ابن صلايا نائب الخليفة بإربل، فسيّر إلى الخليفة من يحذّره من التتر، وهو غافل لا يجدي فيه التحذير، ولا يوقظه التنبيه لما يريده الله تعالى، فلمّا تحقّق الخليفة حركة التتر نحوه، سيّر شرف الدين بن محي الدين الجوزي رسولاً إليهم، يعدهم بأموال يبذلها لهم، ثمّ سيّر نحو مائة رجل إلى الدربند الذي يسلكه التتر إلى العراق، ليكونوا فيه ويطالعوه بالأخبار، فتوجّهوا ولم يأت منهم خبر؛ لأنّ الأكراد الذين كانوا عند الدربند دلّوا التتر عليهم، على ما قيل، فقتلوهم كلّهم)).

إلى أن قال بعد أن ذكر نزول التتر على بغداد وكسرهم عسكر الخليفة: ((فحينئذ أشار ابن العلقمي الوزير على الخليفة بمصانعة ملك التتر ومصالحته، وسأله أن يخرج إليه في تقرير ذلك، فخرج وتوثّق منه لنفسه، ثمّ رجع إلى الخليفة وقال: إنّه قد رغب أن يزوّج ابنته من ابنك الأمير أبي بكر، ويبقيك في منصب

الخلافة، كما أبقى سلطان الروم في سلطنة الروم، لا يؤثر إلّا أن تكون الطاعة له، كما كان أجدادك من السلاطين السلجوقية، وينصرف بعساكره عنك، فتجيبه إلى هذا؛ فإنّ فيه حقن دماء المسلمين، ويمكن بعد ذلك أن تفعل ما تريد..

وحسّن له الخروج إليه، فخرج في جمع من أكابر أصحابه، فأُنزل في خيمة، ثمّ دخل الوزير، فاستدعى الفقهاء والأماثل ليحضروا عقد النكاح في ما أظهره، فخرجوا، فقتلوا، وكذلك صار يخرج طائفة بعد طائفة، ثمّ مدّ الجسر وغدا بانجونوين ومن معه وبذل السيف في بغداد، فقتل كلّ من ظهر، ولم يسلم منها إلّا من هرب، أو كان صغيراً؛ فإنّه أُخذ أسيراً، واستمر القتل والنهب نحو أربعين يوماً، ثمّ نودي بالأمان، فظهر من كان اختفى، وقتل سائر الذين خرجوا إلى هولاكو من القضاة والأكابر والمدرّسين.

وأمّا الوزير ابن العلقمي فلم يتم له ما أراد، ومات بعد مدّة يسيرة، ولقاه الله تعالى ما فعله بالمسلمين، ورأى قبل موته في نفسه العبر والهوان والذلّ ما لا يعبّر عنه))[1].

وأنت ترى أنّ اليونيني هذا شامي أخذ من شامي قبله ـ كما هو واضح في عدّة أماكن من كتابه ـ وأضاف من عنده مارتّبه من وقائع تخدم غرضه! والاثنان متعصّبان مبغضان للشيعة.

فهذا الأخير ينقل عند ذكره لحادثة حريق المسجد النبوي في سنة أربع وخمسين وستّمائة هذه الأبيات:

---

(١) ذيل مرآة الزمان ١: ٨٥ ـ ٢٨٩ سنة ستّ وخمسين وستّمائة.

لـم يحتـرق حـرم النبـيّ لحـادث　　　يخـش عليـه ولا دهـاه العـار
لكنّمـا أيـدي الـروافض لامسـت　　　ذاك الجنـاب فطهّرتـه النـار

وقال معين الدين بن تولوا المعزيّ:

قـل للـروافض بالمدينـة مـا لكـم　　　يقتـادكم للـذمّ كـلّ سـفيه
مـا أصبح الحـرم الشـريف محرّقاً　　　إلّا لـذمّكم الصـحابة فيـه[1]

فانظر لهؤلاء الجهّال المتعصّبين، كيف استساغت ضمائرهم احتراق المسجد النبوي والقبّة الشريفة حفاظاً على كرامة الصحابة بزعمهم، بل لتطهيرها من ملامسة أيدي الروافض؟!!

فإن ظهر هذا الأمر على ألسنتهم في ذلك الزمان، فقد وقع بأيديهم في هذا الزمان، فهدموا قباب البقيع وغيرها إلى هذا الوقت، وراموا هدم القبّة الشريفة، وبعضهم يظهر رغبته بهذا الآن!! وما ذاك إلّا لأنّ الهوى والدافع واحد، ألا هو العداء الأُموي الذي توطّن في الشام وظهر الآن في نجد.

وابن تيمية (ت٧٢٨هـ) رضع من هذا الثدي، فأخذ ما قاله أبو شامة، وما شاع في الشام، فزرعه في منهاجه، وسقاه ممّا يعتمل في نفسه من بغض وعصبية على الشيعة؛ قال:

((ولهذا لمّا خرج الترك والكفّار من جهة المشرق، فقاتلوا المسلمين، وسفكوا دماءهم ببلاد خراسان والعراق والشام والجزيرة وغيرها، كانت

---

(١) ذيل مرآة الزمان ١: ١٠ سنة أربع وخمسين وستّمائة.

الرافضة معاونة لهم على قتال المسلمين، ووزير بغداد المعروف بالعلقمي هو وأمثاله كانوا من أعظم الناس معاونة لهم على المسلمين))[١].

وأنت تراه هنا اتّهم كلّ الرافضة، وليس ابن العلقمي فقط، بأنّهم كانوا يعاونون التتر من أوّل خروجهم!!

وقال: ((كما جرى لجنكزخان ملك التتر الكفّار، فإنّ الرافضة أعانته على المسلمين.

وأمّا إعانتهم لهولاكو ابن ابنه لمّا جاء إلى خراسان والعراق والشام، فهذا أظهر وأشهر من أن يخفى على أحد، فكانوا بالعراق وخراسان من أعظم أنصاره ظاهراً وباطناً، وكان وزير الخليفة ببغداد الذي يقال له ابن العلقمي منهم، فلم يزل يمكر بالخليفة والمسلمين، ويسعى في قطع أرزاق عسكر المسلمين وضعفهم، وينهى العامّة عن قتالهم، ويكيد أنواعا من الكيد، حتّى دخلوا فقتلوا من المسلمين ما يقال: إنّه بضعة عشر ألف ألف إنسان، أو أكثر أو أقل))[٢].

وأنت ترى أنّ هذا الكلام بالعموميات دون الأدلّة والشواهد، والتعميم لكلّ الرافضة، ولكلّ وقائع خروج التتر، لا دافع له إلّا التعصّب.

وقال أيضاً: ((وهكذا يعرف الناس عامّة وخاصّة ما كان بالعراق، لمّا قدم هولاكو إلى العراق وقتل الخليفة وسفك فيها من الدماء ما لا يحصيه إلّا

---

(١) منهاج السُنّة ٣: ٣٧٧، فصل: زعم الرافضي بأنّ أهل السُنّة ينكرون عصمة الأنبياء.

(٢) منهاج السُنّة ٥: ١٥٥ الفصل الثاني: كلام الرافضي على فضائل عليّ عليه السلام، واستطراد طويل: قاعدة جامعة في هذا الباب.

الله، فكان وزير الخليفة ابن العلقمي والرافضة هم بطانته الذين أعانوه على ذلك بأنواع كثيرة، باطنة وظاهرة يطول وصفها))[١]. وأشار إلى ذلك في عدّة مواضع أُخر من كتبه.

ثمّ جاء أبو الفداء، صاحب حماة (ت٧٣٢هـ)، وهو من نسل الأيوبيين، فكرّر فقرات من كلام اليونيني؛ قال في أحداث سنة ستّ وخمسين وستّمائة: ((في أوّل هذه السنة قصد هولاكو ملك التتر بغداد، وملكها في العشرين من المحرّم، وقتل الخليفة المستعصم بالله، وسبب ذلك: أنّ وزير الخليفة مؤيّد الدين ابن العلقمي كان رافضياً، وكان أهل الكرخ أيضاً روافض، فجرت فتنة بين السُنّيّة والشيعة ببغداد على جاري عادتهم، فأمر أبو بكر ابن الخليفة وركن الدين الدوادار العسكر فنهبوا الكرخ وهتكوا النساء وركبوا منهن الفواحش، فعظم ذلك على الوزير ابن العلقمي، وكاتب التتر وأطمعهم في ملك بغداد، وكان عسكر بغداد يبلغ مائة ألف فارس، فقطعهم المستعصم ليحمل إلى التتر متحصّل إقطاعاتهم، وصار عسكر بغداد دون عشرين ألف فارس، وأرسل ابن العلقمي إلى التتر أخاه يستدعيهم، فساروا قاصدين بغداد في جحفل عظيم))..

---

(١) منهاج السُنّة ٦: ٣٧٤ نقل الرافضي عن الشهرستاني ما ذكره من التنازع الذي وقع بين الصحابة في مرض النبيّ ﷺ: الخلاف التاسع.

إلى أن قال: ((وخرج مؤيّد الدين الوزير ابن العلقمي إلى هولاكو، فتوثّق منه لنفسه وعاد إلى الخليفة المستعصم، وقال: إنّ هولاكو يبقيك في الخلافة كما فعل بسلطان الروم، ويريد أن يزوّج ابنته من ابنك أبي بكر. وحسّن له الخروج إلى هولاكو، فخرج إليه المستعصم في جمع من أكابر أصحابه، فأنزل في خيمة، ثمّ استدعى الوزير الفقهاء والأماثل، فاجتمع هناك جميع سادات بغداد والمدرّسون، وكان منهم: محي الدين ابن الجوزي وأولاده، وكذلك بقي يخرج إلى التتر طائفة بعد طائفة، فلمّا تكاملوا قتلهم التتر عن آخرهم))[١].

وأنت ترى أنّه كلام اليونيني مختصراً!

ونقل الذهبي (ت٧٤٨هـ) كلام اليونيني في مختلف كتبه وفي بعض المواضع يشير إليه[٢]. ولم يوفّره من التهمة كلّما ذكره، بل في بعضها زاد في شتمه[٣].

ثمّ أخذ أحدهم ينقل من الآخر ويزيد عليه، كالسبكي في (طبقات الشافعية)[٤]، والصفدي في (الوافي بالوفيات)[٥]، وابن شاكر الكتبي في (فوات

---

(١) المختصر في أخبار البشر ٣: ١٩٣ حوادث سنة ستّ وخمسين وستّمائة.

(٢) انظر: تاريخ الإسلام ٤٨: ٣٤ سنة ستّ وخمسين وستّمائة، و ٤٨: ٢٥٩ (٢٦٩) ترجمة عبد الله المستعصم، سير أعلام النبلاء ٢٣: ١٨١ سنة ستّ وخمسين وستّمائة، العبر في خبر من غبر ٥: ٢٢٥ سنة ٦٥٦هـ.

(٣) تاريخ الإسلام ٤٨: ٢٩٠ (٣١٥) ترجمة ابن العلقمي.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ٨: ٢٦٢ (١١٨٧).

(٥) الوافي بالوفيات ١: ١٥١ ترجمة ابن العلقمي، و ١٧: ٣٤٣ ترجمة المستعصم.

الوفيات)[١]، واليافعي في (مرآة الجنان)[٢]، وابن كثير في (البداية والنهاية)[٣]، وابن خلدون في (تاريخه)[٤]، والدميري في (حياة الحيوان)[٥]، والقلقشندي في (مآثر الأنافة)[٦]، وابن الوردي في (تاريخه)[٧]، والعيني في (عقد الجمان)[٨]، ويوسف بن تغري بردي الأتابكي في (النجوم الزاهرة)[٩]، والسيوطي في (تاريخ الخلفاء)[١٠]، وابن العماد الحنبلي في (شذرات الذهب)[١١]، وغيرهم من المتعصّبين ممّن أخذ واحد عن الآخر.

وأنت ترى أنّ أوّل من اتّهم ابن العلقمي بعض الشاميين المتعصّبين، وأخذ منهم من جاء بعدهم من الشاميين والمصريين، مقابل من لم يتّهمه من المؤرّخين، بل برّأه، من العراقيين أو المحايدين المعاصرين، وأنّ تصوير

---

(١) فوات الوفيات ٢: ٢٥٦ (٤١٥) ترجمة ابن العلقمي.

(٢) مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٤: ١٠٥ سنة ستّ وخمسين وستّمائة.

(٣) البداية والنهاية ١٣: ٢٣٤ سنة ستّ وخمسين وستّمائة.

(٤) تاريخ ابن خلدون ٣: ٥٣٦ وفاة المستنصر وخلافة المستعصم، و ٥: ٥٤٢ هولاكو ابن طولي.

(٥) حياة الحيوان الكبرى ١: ١٤٣ خلافة المستعصم بالله.

(٦) مآثر الأنافة في معالم الخلافة ٢: ٩٠ السابع والثلاثون: المستعصم بالله.

(٧) تاريخ ابن الوردي ٢: ١٨٩ سنة ستّ وخمسين وستّمائة.

(٨) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ١: ١٧٠ الحوادث في السنة السادسة والخمسين بعد الستمائة.

(٩) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٧: ٤٧ سبب أخذ هولاكو لبغداد.

(١٠) تاريخ الخلفاء: ٤٩٧ المستعصم بالله.

(١١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٥: ٢٧٠ سنة ستّ وخمسين وستّمائة.

الوقائع وتسلسلها وأسبابها مختلف بين الفريقين مع فقدان لشهود العيان عند الشاميين المتّهمين.

ويكفي في ردّ تهمة الشاميين ردّ ما ذكره اليونيني؛ فإنّه أوّل من رتّب الوقائع وصوّرها بما يؤدّي غرضه من اتّهام ابن العلقمي، وتبعه الآخرون عليه، ونذكر في بيان ذلك نقاط:

الأولى: إنّ كلّ الذين اتّهموا ابن العلقمي بالخيانة، وأوّلهم اليونيني، أرّخوا وقوعها بعد حادثة استباحة الكرخ من قبل قائد الجيش الخليفي الدويدار وابن الخليفة أبو بكر سنة (٦٥٤هـ)، وبعضهم أرّخها في سنة (٦٥٥هـ)، وإنّ ابن العلقمي ضغن على الخليفة وقائده، فراسل هولاكو وأطمعه بفتح بغداد.

مع أنّ المؤرّخين المعاصرين لسقوط بغداد من المسلمين وغيرهم، ومؤرّخي الدولة المغولية، وبعض ممّن اتّهم ابن العلقمي ذكروا أنّ تحرّك هولاكو لغزو البقاع الغربية كان بأمر أخيه الإمبراطور منكوخان في سنة ٦٥١هـ.

قال ابن العبري (ت٦٨٥هـ): وفي سنة إحدى وخمسين وستّمائة توجّه هولاكو ايلخان من نواحي قراقورم إلى البلاد الغربية، وسيّر معه مونكاكا قاآن الجيوش من كلّ عشرة اثنين[1].

(١) تاريخ مختصر الدولة: ٢٦٣ الدولة التاسعة: دولة ملوك العرب المسلمين.

وجاءت الإشارة إلى هذه الأوامر العليا من الإمبراطور في كتاب (التاريخ الصيني للأُسرة المغولية)، وفي التقرير الذي رفعه جانغ ته رسول الإمبراطور إلى أخيه هولاكو[١].

وقال المقريزي في أحداث سنة خمسين وستّمائة: ((وفيها وردت الأخبار بأنّ منكوخان ملك التتر سيّر أخاه هولاكو لأخذ العراق، فسار وأباد أهل بلاد الإسماعيلية قتلاً ونهباً وأسراً وسبياً...))[٢].

فعلى ما قاله المقريزي أنّ أخبار حملة هولاكو والأوامر الصادرة إليه كانت معروفة قبل أن تحدث فتنة اجتياح الكرخ ببغداد بحوالي أربع سنوات.

وقال ابن خلدون: وبعث أخاه هولاكو لتدويخ عراق العجم وقلاع الإسماعيلية ـ ويسمّون: الملاحدة ـ والاستيلاء على ممالك الخليفة.

ثمّ قال: ولمّا بعث منكوفان [منكوخان] أخاه إلى العراق فسار لذلك سنة ثنتين وخمسين وستّمائة))[٣].

بل إنّ التهديد بغزو العراق كان من قبل الإمبراطور السابق كيوك خان لرسول الخليفة سنة (٦٤٤هـ)[٤]؛ بل إنّهم غزو بغداد قبل عشرين سنة من سقوطها ووصلوا إلى خانقين، وذلك سنة ٦٣٥هـ وهزموا جيش الخلافة

---

(١) انظر: أعيان الشيعة، لمحسن الأمين ٩: ٩٩ ترجمة ابن العلقمي.

(٢) السلوك لمعرفة دول الملوك ١: ٤٧٧ سنة خمسين وستّمائة.

(٣) تاريخ ابن خلدون ٥: ٥٤٢ دولة بني هولاكو ملوك التتر بالعراقين وخراسان.

(٤) تاريخ مختصر الدول: ٢٥٧، الدولة التاسعة.

وغنموا الغنائم الكثيرة، ولو أرادوا أن يفتحوها لفتحوها قبل أن يتولّى ابن العلقمي الوزارة[1].

وأمّا من ألقى في روع منكوخان أن يغزو بلاد الإسلام بحجّة القضاء على الإسماعيلية الملاحدة فكان قاضي القضاة شمس الدين القزويني السُنّي، بل وفداً من أهل قزوين السُنّة.

نقل حسن الأمين عن تاريخ الجوزجاني (طبقات ناصري): ((إنّ شمس الدين هذا كان على اتّصال بالمغول، وكان إماماً وعالماً كبيراً، ذهب مرّة إلى منكوخان وطلب منه أن يضع حداً لشرّ الملاحدة ويخلّص الناس من فسادهم)).

ونقل أيضاً عن الجوزجاني: ((إنّ كلمات هذا القاضي كان لها أثر عميق في نفس منكوخان؛ إذ نسب إليه الضعف والعجز، لأنّه لم يستطع أن يستأصل شأفة هذه الطائفة التي تدين بدين يخالف ديانات المسيحيين والمسلمين والمغول، وما ذلك إلّا لأنّهم (الإسماعيلية) استطاعوا أن يغروا منكوخان بالمال، بينما هم يتحيّنون فرصة ضعف دولته فيخرجون من الجبال والقلاع ليقضوا على البقية الباقية من المسلمين، ويعفوا آثارهم))[2].

---

(١) انظر: تاريخ مختصر الدول: ٢٥١، الدولة التاسعة، السلوك لمعرفة دول الملوك ١: ٣٨٦ سنة خمس وثلاثين وستّمائة، تاريخ الإسلام ٤٦: ٢١ سنة خمس وثلاثين وستّمائة.

(٢) الإسماعيليون والمغول ونصير الدين الطوسي: ١٩٩ من حرّض المغول.

ويقول ابن خلدون: ((واستقل منكوفان [منكوخان] بالتخت، وولّى أولاد جغطاي عمّه على ما وراء النهر إمضاءً لوصية جنكزخان لأبيهم التي مات دونها، ووفد عليه جماعة من أهل قزوين وبلاد الجبل يشكون ما نزل بهم من ضرر الإسماعيلية وفسادهم، فجهّز أخاه هولاكو لقتالهم واستئصال قلاعهم، فمضى لذلك وحسّن لأخيه منكوفان [منكوخان] الاستيلاء على أعمال الخليفة، فأذن له فيه))[1].

وذكر ذلك ابن الطقطقي في (الفخري)؛ قال: ((وما زال الملاحدة على ذلك حتّى كان من أمر شمس الدين قاضي قزوين وتوجهه إلى قان وإحضار العسكر، وتخريب قلاع الملاحدة ما كان))[2].

الثانية: زعم أنّ المستنصر قد استكثر من الجند، ونسب إلى القيل: (بأنّه بلغ عدّة عسكره نحو مائة ألف)، وسنرى أنّ هذا القيل سيتحول إلى حقيقة واقعية عنده وعند من جاء بعده من المؤرّخين[3].

ولكن هذا الزعم لا يصمد أمام البحث التاريخي! فإنّ غارات التتر على العراق كانت مستمرة في زمن المستنصر بالله، حتّى انقطع حجّ العراقيين سنين بسببهم، فأين كان هذا الجيش المعدود بمائة ألف؟!

---

(١) تاريخ ابن خلدون ٥: ٥٢٩ ملوك التخت بقراقوم من بعد جنكيزخان.

(٢) الفخري في الآداب السلطانية: ٣٦ الفصل الأوّل.

(٣) انظر: المختصر في أخبار تاريخ البشر ٣: ١٩٤ ذكر استيلاء التتر على بغداد، تاريخ الإسلام، للذهبي ٤٨: ٣٤ سنة ستّ وخمسين وستّمائة.

وقد هاجم التتار إربل والموصل سنة (٦٣٢هـ)، وأخذوا إربل في سنة (٦٣٤هـ)[١].

وفي سنة (٦٣٥هـ) غزا التتر بغداد ووصلوا إلى سر من رأى، وهزمهم جيش الخليفة، وفي آخرها عادوا إلى بغداد ووصلوا إلى خانقين، وهزموا جيش الخليفة وقتل منه خلق كثير[٢].

قال الذهبي في (العبر) في أحداث سنة (٦٣٥هـ): ((وفيها وصلت التتار إلى دقوقا تنهب وتسبى وتفسد، فالتقاهم الأمير بكلك الخليفتي في سبعة آلاف والتتار في عشرة آلاف فانهزم المسلمون))[٣]، وقال أيضاً في تاريخه: ((ولم يحج أحدٌ أيضاً في العام من العراق بسبب كسرة التتار لعسكر الخليفة، وأخذ إربل في السنة الماضية))[٤]، وقال في أحداث سنة (٦٣٧هـ) ((ولم يحج ركب العراق في هذه السنين للاهتمام بأمر التتار))[٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٣: ١٦٤ ترجمة المستنصر، العبر في خبر من غبر ٥: ١٣٦ سنة ٦٣٤هـ، وتاريخ الإسلام، للذهبي ٤٦: ١٣ سنة ثلاث وثلاثين وستّمائة، و ٤٦: ١٨سنة أربع وثلاثين وستّمائة.

(٢) تاريخ مختصر الدول: ٢٥١، الدولة التاسعة.

(٣) العبر في خبر من غبر ٥: ١٤٢ سنة ٦٣٥هـ، وانظر: تاريخ الإسلام ٤٦: ٢٥ سنة خمس وثلاثين وستّمائة، نهاية الأرب في فنون الأدب ٢٣: ٣٢١ ذكر خلافة المستنصر بالله.

(٤) تاريخ الإسلام ٤٦: ٢١ سنة خمس وثلاثين وستّمائة.

(٥) تاريخ الإسلام ٤٦: ٣٩ سنة سبع وثلاثين وستّمائة.

وأمّا زمن المستعصم، فإنّ الجيش أصبح أضعف ممّا كان في زمن أبيه؛ لأنّ المستعصم ومستشاريه من أرباب دولته قطعوا أرزاق الجند، وجمعوا الأموال بحجّة مصانعة التتر، وهنا جاء دور متعصّبي المؤرّخين لاتّهام ابن العلقمي بهذا الفعل!

فهذا اليونيني يقول: ((وكان المستعصم بالله متديناً متمسّكاً بمذهب أهل السُنّة والجماعة على ما كان عليه والده وجدّه‬رحمهما الله، [سنرى حقيقة تديّنه لاحقاً! إلّا إذا كان يقصد بتمسّكه بمذهب أهل السُنّة هو ووالده وجدّه معاداته للشيعة، الذي يكشف عنها أمره باستباحة الكرخ سنة ٦٥٤هـ؛ فإنّ المراد بمذهب أهل السُنّة عند مؤرّخي الشام، وخاصّة الحنابلة، هو: سُنّة معاوية بن أبي سفيان من النصب] ولم يكن على ما كان عليه من التيقّظ وعلوّ الهمّة، فإنّ والده المستنصر بالله كان ذا همّة عالية، وشجاعة وافرة، ونفس أبيّة، وعنده إقدام عظيم، واستخدم من العساكر ما يزيد على مائة ألف، [لقد عرفنا كذب قصّة المائة ألف ممّا سبق، وقد سوّقها سابقاً بالقيل وجعلها بعد ذلك هنا حقيقة راسخة!] وقصد التتر بلاد العراق في أيامه، فلقيهم عسكره وانتصف منهم وهزمهم: [وهذه كذبة أُخرى من كذباته رأينا حقيقتها سابقاً].

وكان للمستنصر بالله أخ يعرف بالخفاجي يزيد عليه في الشجاعة والشهامة، وكان يقول: إن ملّكني الله تعالى أمر الأُمّة لأعبرنّ بالعساكر نهر جيحون وانتزع البلاد من التتار وأفنيهم قتلاً وأسراً وسبياً، فلمّا توفّي المستنصر

لم ير الدوادار والشرابي، وكانا غالبين على الأمر، ولا بقية أرباب الدولة على تقليده الخلافة خوفاً منه، ولِما يعلمون منه استقلاله بالأمر واستبداده بالتدبير دونهم، وآثروا أن يليها المستعصم بالله، لِما يعلمون من لينه وانقياده، ليكون الأمر إليهم، فاتّفق رأي أرباب الدولة على تقليد المستعصم بالله الخلافة بعد أبيه، فتقلّدها واستبدّوا بالتدبير، ثم ركن إلى وزيره مؤيّد الدين العلقمي، فأهلك الحرث والنسل، وحسّن له جمع الأموال، والاقتصار على بعض العساكر، وقطع الباقين، فوافقه على ذلك، وكان فيه شح وحبّ لجمع المال، فوافق ما أشار به الوزير وغيره عليه من ذلك ما في نفسه))[1].

وقال أبو الفداء: ((وكان عبد الله المستعصم ضعيف الرأي، فاستبدّ كبراء دولته بالأمر، وحسّنوا له قطع الأجناد، وجمع المال، ومداراة التتر، ففعل ذلك وقطع أكثر العساكر))[2].

فإذا كان من ولّى المستعصم من كبراء الدولة، كالشرابي قائد الجند، والدويدار، مستبدّين بالأمر، فما ذنب ابن العلقمي الذي استوزر بعد سنتين، أي في سنة (٦٤٢هـ)[3]؛ فقد بويع المستعصم في العاشر من جمادى الآخرة

---

(١) ذيل مرآة الزمان ١: ٢٥٤، ٢٥٥ سنة ستّ وخمسين وستّمائة، وانظر: سير أعلام النبلاء ٢٣: ١٦٧ ترجمة المستنصر، طبقات الشافعية الكبرى ٨: ٣٦٢ (١١٨٧)، تاريخ الإسلام ٤٨: ٢٥٩ ترجمة المستعصم.

(٢) المختصر في أخبار تاريخ البشر ٣: ١٧١ سنة أربعين وستّمائة.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٣: ١٦٧ ترجمة المستنصر، وتاريخ الإسلام، للذهبي ٤٧: ١٤ ⇐

سنة (٦٤٠هـ)[1]، وبدأ التقتير في إقطاعات الجند بعد أقلّ من شهرين في شعبان من سنة (٦٤٠هـ)، وكان المتولّي لذلك شرف الدين إقبال الشرابي قائد الجند!

قال ابن الفوطي في حوادث سنة (٦٤٠هـ): ((وفي شعبان حضر جماعة المماليك الظاهرية والمستنصرية عند شرف الدين إقبال الشرابي للسلام على عادتهم، وطلبوا الزيادة في معايشهم، وبالغوا في القول، وألحّوا في الطلب، فحرّد عليهم، وقال: ما نزيدكم بمجرد قولكم، بل نزيد منكم من نزيد إذا أظهر خدمة يستحقّ بها.. فنفروا على فورهم إلى ظاهر السور، وتحالفوا على الاتّفاق والتعاضد، فوقع التعيين على قبض جماعة من أشرارهم، فقبض منهم اثنان وامتنع الباقون، وركبوا جميعاً وقصدوا باب البدرية، ومنعوا الناس من العبور، فخرج إليهم مقدّم البدرية وقبّح لهم هذا الفعل، فلم يلتفتوا إليه، فنفذ إليهم سنجر الياغر فسألهم عن سبب ذلك؟ فقالوا: نريد أن يخرج أصحابنا وتزاد معايشنا.

فأنهى سنجر ذلك إلى الشرابي، فأعاد عليهم الجواب: أنّ المحبوسين ما نخرجهما، وهم مماليكنا نعمل بهم ما نريد، ومعايشكم ما نزيدها، فمن رضي بذلك يقعد، ومن لم يرض وأراد الخروج من البلد فنحن لا نمنعه.

⇉

سنة اثنين وأربعين وستّمائة.

(١) سير أعلام النبلاء ٢٣: ١٦٧ ترجمة المستنصر، و ١٧٤ ترجمة المستعصم.

وطال الخطاب في ذلك إلى آخر النهار، ثم مضوا وخرجوا إلى ظاهر البلد، فأقاموا هناك مظهرين للرحيل، فبقوا على ذلك أياماً، فاجتمع بهم الشيخ السبتي الزاهد، وعرّفهم ما في ذلك من الإثم ومخالفة الشرع، فاعتذروا وسألوه الشفاعة لهم، وأن يحضر لهم خاتم الأمان ليدخلوا البلد، فحضر عند الشرابي وعرّفه ذلك، وسأله إجابة سؤالهم، فأخرج لهم خاتم الأمان مع الأمير شمس الدين قيران الظاهري والشيخ السبتي، فدخلوا والشيخ راكب حماره بين أيديهم، وحضروا عند الشرابي معتذرين، فقبل عذرهم.. وكانت مدّة مقامهم بظهر السور سبعة أيام))[1].

مع أنّهم يصرّحون أنّ ابن العلقمي كان مخلصاً في خدمة الخليفة، وما تغيّر عليه وراسل هولاكو وبدأ تسريح الجند وإضعاف الجيش كما تزعمون، إلّا بعد حادثة انتهاك الكرخ سنة (٦٥٤هـ).

قال الصفدي في (الوافي بالوفيات): ((محمّد بن محمّد بن علي، أبو طالب الوزير المدبّر، مؤيّد الدين ابن العلقمي البغدادي الرافضي، وزير المستعصم، ولِي الوزارة أربع عشرة سنة، فأظهر الرفض قليلاً، وكان وزيراً كافياً خبيراً بتدبير الملك، ولم يزل ناصحاً لأُستاذه حتّى وقع بينه وبين الدوادار؛ لأنّه كان يتغالى في السُنّة، وعضده ابن الخليفة، فحصل عنده من الضغن ما أوجب له أنّه سعى في دمار الإسلام، وخراب بغداد، على ما هو

---

(١) انظر: أعيان الشيعة، لمحسن الأمين ٩: ٨٥ ترجمة ابن العلقمي.

مشهور؛ لأنّه ضعف جانبه وقويت شوكة الدوادار بحاشية الخليفة، حتّى قال في شعره (الطويل):

وزير رضا من بأسه وانتقامه بطيّ رقاع حشوها النظم والنثر

كما تسجع الورقاء وهي حمامة وليس لها نهي يُطاع ولا أمر

وأخذ يكاتب التتار إلى أن جرّ هولاكو وجرّأه على أخذ بغداد، وقرّر مع هولاكو أُموراً انعكست عليه، وندم حيث لا ينفعه الندم))[١].

وقال ابن كثير في حوادث سنة (٦٥٦هـ): ((فأحاطوا ببغداد من ناحيتها الغربية والشرقية، وجيوش بغداد في غاية القلّة ونهاية الذلّة، لا يبلغون عشرة آلاف فارس، وهم وبقية الجيش، كلّهم قد صرفوا عن إقطاعاتهم، حتّى استعطى كثير منهم في الأسواق وأبواب المساجد، وأنشد فيهم الشعراء قصائد يرثون لهم ويحزنون على الإسلام وأهله، وذلك كلّه عن آراء الوزير ابن العلقمي الرافضي، وذلك أنّه لمّا كان في السنة الماضية كان بين أهل السُنّة والرافضة حرب عظيمة، نهبت فيها الكرخ ومحلّة الرافضة، حتّى نهبت دور قرابات الوزير، فاشتدّ حنقه على ذلك، فكان هذا ممّا أهاجه على أن دبّر على الإسلام وأهله ما وقع من الأمر الفظيع، الذي لم يؤرّخ أبشع منه منذ بنيت بغداد، وإلى هذه الأوقات))[٢].

ولكن المؤرّخين المنصفين أرّخوا لتسريح الجند قبل هذه الحادثة بسنوات:

---

(١) الوافي بالوفيات ١: ١٥١ ترجمة ابن العلقمي.

(٢) البداية والنهاية ١٣: ٢٣٤ سنة ستّ وخمسين وستّمائة.

قال ابن الفوطي في حوادث سنة (٦٥٠هـ): ((وفيها فارق كثير من الجند بغداد لانقطاع أرزاقهم، ولحقوا ببلاد الشام))[1].

بل إنّ ابن العلقمي كان يصرّ على صرف الأموال لبناء الجيش، فوقفت أمامه حاشية الخليفة، ومنعوه من الصرف، واتّهموا ابن العلقمي بأنّه يريد أن يأخذ من الأموال لنفسه.

قال ابن الطقطقي في (الفخري) في ترجمة المستعصم بالله: ((وفي آخر أيامه قويت الأراجيف بوصول عسكر المغول صحبة السلطان هولاكو، فلم يحرّك ذلك منه عزماً، ولا نبَّه منه همّةً، ولا أحدث عنده همّاً، وكان كلّما سمع عن السلطان من الاحتياط والاستعداد شيء، ظهر منه نقيضه من التفرّط والإهمال، ولم يكن يتصوّر حقيقة الحال في ذلك، ولا يعرف هذه الدولة يسّر الله إحسانها وأعلى شأنها، حقّ المعرفة.

وكان وزيره مؤيّد الدين ابن العلقمي يعرف حقيقة الحال في ذلك، ويكاتبه بالتحذير والتنبيه، ويشير عليه بالتيقّظ والاحتياط والاستعداد، وهو لا يزداد إلّا غفولاً، وكان خواصّه يوهمونه أنّه ليس في هذا كبير خطر، ولا هناك محذور، وأنّ الوزير إنّما يعظّم هذا لينفق سوقه، ولتبرز إليه الأموال ليجنّد بها العساكر، فيقتطع منها لنفسه))[2].

---

(١) انظر: أعيان الشيعة، لمحسن الأمين ٩: ٨٥ ترجمة ابن العلقمي.

(٢) الفخري في الآداب السلطانية: ٣١٩ خلافة عبد الله المعتصم بالله.

وهذا حال كلّ شريف عفيف كفؤ يكون له من يحسده ويتّهمه ويعاديه، وابن الطقطقي يشرح حال الخليفة وبطانته وحال الوزير أحسن شرح:

قال: ((كان المستعصم رجلاً خيّراً متديناً، ليّن الجانب، سهل العريكة، عفيف اللسان، حمل كتاب اللّه تعالى، وكتب خطاً مليحاً، وكان سهل الأخلاق، وكان خفيف الوطأة، إلّا أنّه كان مستضعف الرأي، ضعيف البطش، قليل الخبرة بأُمور المملكة، مطموعاً فيه، غير مهيب في النفوس، ولا مطّلع على حقائق الأُمور، وكان زمانه ينقضي أكثره بسماع الأغاني والتفرّج على المساخرة، وفي بعض الأوقات يجلس بخزانة الكتب جلوساً ليس فيه كبير فائدة، وكان أصحابه مستولين عليه، وكلّهم جهّال من أراذل العوام، إلّا وزيره مؤيّد الدين محمّد ابن العلقمي، فإنّه كان من أعيان الناس، وعقلاء الرجال، وكان مكفوف اليد، مردود القول، يترقّب العزل والقبض صباح مساء))[1].

ثمّ قال في شرح وزارة ابن العلقمي: ((اشتغل في صباه بالأدب، ففاق فيه، وكتب خطاً مليحاً، وترسّل ترسّلاً فصيحاً، وضبط ضبطاً صحيحاً، وكان رجلاً فاضلاً كاملاً لبيباً، كريماً وقوراً، محبّاً للرئاسة، كثير التجمّل، رئيساً متمسّكاً بقوانين الرئاسة، خبيراً بأدوات السياسة، لبيق الأعطاف بآلات الوزارة، وكان يحبّ أهل الأدب، ويقرّب أهل العلم، اقتنى كتباً كثيرة نفيسة)).

إلى أن قال: ((وكان مؤيّد الدين الوزير عفيفاً عن أموال الديوان وأموال الرعية، متنزّهاً مترفّعاً. قيل: إنّ بدر الدين صاحب الموصل أهدى إليه هدية

---

(١) الفخري في الآداب السلطانية: ٣١٧ خلافة عبد اللّه المعتصم باللّه.

تشتمل على كتب وثياب ولطائف قيمتها عشرة آلاف دينار، فلمّا وصلت إلى الوزير حملها إلى خدمة الخليفة، وقال: إنّ صاحب الموصل قد أهدى لي هذا واستحييت منه أن أردّه إليه، وقد حملته وأنا أسأل قبوله، فَقَبل. ثم إنّه أهدى إلى بدر الدين عوض هديته شيئاً من لطائف بغداد قيمته اثنا عشر ألف دينار، والتمس منه ألّا يهدي إليه شيئاً بعد ذلك.

وكان خواص الخليفة جميعهاً يكرهونه ويحسدونه، وكان الخليفة يعتقد فيه ويحبّه وكثروا عليه عنده، فكفّ يده عن أكثر الأُمور، ونسبه الناس إلى أنّه خامر، وليس ذلك بصحيح))[١].

وقال عند كلامه عن الأُمور التي يكره للملك الانهماك فيها: ((وكان المستعصم آخر الخلفاء، شديد الكلف باللهو واللعب وسماع الأغاني، لا يكاد مجلسه يخلو من ذلك ساعة واحدة، وكان ندماؤه وحاشيته جميعهم منهمكين معه على التنعّم واللذات، لا يراعون له صلاحاً، وفي بعض الأمثال: (الحائن لا يسمع صياحاً)، وكتبت له الرقاع من العوام، وفيها أنواع التحذير، وأُلقيت فيها الأشعار في أبواب دار الخلافة، فمن ذلك:

قـــل للخليفـــة مهـــلاً ... أتـــاك مـــا لا تحـــبُّ
هـــا قـــد دَهَتْـــكَ فنـــونٌ ... مـــن المصـــائب غُـــربُ
فـــانهض بعـــزم وإلّا ... غَشَّـــاكَ ويْـــلٌ وحَـــرْبُ

---

(١) الفخري في الآداب السلطانية: ٣٢١ وزارة مؤيّد الدين ابن العلقمي.

كســـــرٌ وهتْـــــكٌ وأسْـــــرٌ ضَـــــرْبٌ ونَهْـــــبٌ وسَـــــلْبُ

وفي ذلك يقول بعض شعراء الدولة المستعصمية من قصيدة أوّلها:

يـا سـائلي ولمحـض الحـقّ يرتـادُ أصِـخْ فعنـدي نُشْـدَانٌ وإنشـادُ

وا ضيعةَ الناس والدين الحنيف وما تلقـاه مـن حادثـات الـدهر بغـدادُ

هتـكٌ وقتـلٌ وأحـداثٌ يشـيب بهـا رأس الوليـد وتعـذيبٌ وأصـفادُ

كلّ ذلك وهو عاكفٌ على سماع الأغاني واستماع المثالث والمثاني، وملكه قد أصبح واهي المباني.

وممّا اشتهر عنه أنّه كتب إلى بدر الدين لؤلؤ صاحب الموصل يطلب منه جماعة من ذوي الطرب، وفي تلك الحال وصل رسول السلطان هولاكو إليه يطلب منه منجنيقات وآلات الحصار، فقال بدر الدين: انظروا إلى المطلوبَيْن وابكوا على الإسلام وأهله.

وبلغني أنّ الوزير مؤيّد الدين محمّد بن العلقمي كان في أواخر الدولة المستعصمية ينشد دائماً:

كيف يُرجى الصلاح في أمر قومٍ ضـيَّعوا الحـزمَ فيـه أيّ ضـياع

فمطـاعُ المقـال غيـرُ سـديد وسـديدُ المقـال غيـر مطـاع))[1]

وهذا ابن العبري يصف حال المستعصم، فيقول: ((وكان صاحب لهو وقصف، شغف بلعب الطيور، واستولت عليه النساء، وكان ضعيف الرأي، قليل العزم، كثير الغفلة عمّا يجب لتدبير الدول، وكان إذا نبّه على ما ينبغي أن يفعله في

---

(١) الفخري في الآداب السلطانية: ٥١ الفصل الأوّل: في الأُمور السلطانية والسياسات الملكية.

أمر التاتار إمّا المداراة والدخول في طاعتهم وتوخي مرضاتهم، أو تجيّش العساكر وملتقاهم بتخوم خراسان قبل تمكّنهم واستيلائهم على العراق، فكان يقول: أنا بغداد تكفيني ولا يستكثرونها لي إذا نزلت لهم عن باقي البلاد، ولا أيضا يهجمون علَيَّ وأنا بها، وهي بيتي ودار مقامي. فهذه الخيالات الفاسدة وأمثالها عدلت به عن الصواب، فأصيب بمكاره لم تخطر بباله))[1].

واستمر الخليفة باللهو وسماع الأغاني حتّى في أثناء حصار المغول لبغداد!

قال ابن كثير في (البداية والنهاية): ((وأحاطت التتار بدار الخلافة يرشقونها بالنبال من كلّ جانب، حتّى أصيبت جارية كانت تلعب بين يدي الخليفة وتضحكه، وكانت من جملة حظاياه، وكانت مولّدة تسمّى: عرفة، جاءها سهم من بعض الشبابيك فقتلها وهي ترقص بين يدي الخليفة، فانزعج الخليفة من ذلك وفزع فزعاً شديداً، وأحضر السهم الذي أصابها بين يديه، فإذا عليه مكتوب: إذا أراد الله إنفاذ قضائه وقدره أذهب من ذوي العقول عقولهم، فأمر الخليفة عند ذلك بزيادة الاحتراز، وكثرت الستائر على دار الخلافة))[2].

فانظر إلى مؤرّخي الشام المتعصّبين يتركون مثل هذا الخليفة اللاهي البطّال السفيه، الذي أكثر ما فعله لردّ المغول، هو أن كثّف الستائر على دار الخلافة، ويغفلون عن بطانته الماجنة العابثة، ويتمسّكون بالوزير الشيعي العفيف الكافي ليتّهمونه بالخيانة وأنّه السبب في سقوط بغداد!!

---

(١) تاريخ مختصر الدول: ٢٥٤ الدولة التاسعة.

(٢) البداية والنهاية ١٣: ٢٣٣ سنة ستّ وخمسين وستّمائة.

الثالثة: اتُّهم ابن العلقمي بمراسلة ومكاتبة التتر، وأنّه أرسل غلامه وأخاه ليطمعهم في احتلال بغداد وملك العراق، وأن يكون نائباً لهم فيه.

ولكن اليونيني لم يأت على ما ادّعاه بشاهد حال، ولم ينقله أحد من المؤرّخين ممّن عاصر الأحداث، نعم أورده من نقله عن اليونيني نفسه فلا يزداد هذا الادّعاء بنقلهم قوّة ولا يعطيه ثبوتاً.

وابن العلقمي لم يكن محتاجاً إلى أن يرسل أخاه أو غلامه، بعد أن كان قادراً على الذهاب بنفسه عندما طلبه هولاكو مع الدويدار وسليمان شاه، فرفض الذهاب.

فعلى ما زعموا (اليونيني ومن نقل عنه) أنّ ابن العلقمي بعث غلامه وأخاه إلى هولاكو بعد حادثة نهب الكرخ، وهذه الحادثة وقعت في ذي الحجّة من سنة (٦٥٤هـ)[١]، وهولاكو أرسل رسله وهو في أطراف همذان، يعاتب الخليفة ويوبّخه على عدم إرساله للجند في حصار قلاع الإسماعيليين، وطلب حضور أحد الثلاثة: الوزير، أو الدويدار، أو سليمان شاه، في رمضان سنة (٦٥٥هـ)، كما ذكر ذلك صاحب (جامع التواريخ)[٢]، فكان باستطاعة ابن العلقمي أن يوافق على الذهاب ولا يرفضه، ولا يلحقه من ذهابه سوء ظنّ، أو تهمة، بل كان يحمد على ذلك من قبل الخليفة.

---

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي ٤٨: ٢٣ سنة أربع وخمسين وستّمائة.

(٢) انظر: أعيان الشيعة، لمحسن الأمين ٩: ٨٩ ترجمة ابن العلقمي.

بل أكثر من ذلك حاول أن ينقذ العراق والخلافة من اجتياح التتر بعد حادثة الكرخ، باقتراح حلّ حكيم لدفع خطر هولاكو وافق عليه الخليفة أوّل الأمر، وهو أن يرسلوا الهدايا العظيمة إلى هولاكو لإرضائه، فمنع ذلك حاشية الخليفة خاصّة الدويدار الصغير، واتّهموا الوزير بأنّه يسعى إلى إصلاح حاله مع هولاكو.

قال ابن العبري: ((رحل هولاكو عن حدود همذان نحو مدينة بغداد. وكان في أيام محاصرته قلاع الملاحدة قد سيّر رسولاً إلى الخليفة المستعصم يطلب منه نجدة، فأراد أن يسيّر ولم يقدر، ولم يمكّنه الوزراء والأمراء، وقالوا: إنّ هولاكو رجل صاحب احتيال وخديعة وليس محتاجاً إلى نجدتنا، وإنّما غرضه إخلاء بغداد عن الرجال، فيملكها بسهولة.

فتقاعدوا بسبب هذا الخيال عن إرسال الرجال. ولمّا فتح هولاكو تلك القلاع، أرسل رسولاً آخر إلى الخليفة وعاتبه على إهماله تسيير النجدة. فشاوروا الوزير في ما يجب أن يفعلوه، فقال: لا وجه غير إرضاء هذا الملك الجبّار ببذل الأموال والهدايا والتحف له ولخواصّه. وعندما أخذوا في تجهيز ما يسيّرونه من الجواهر، والمرصّعات، والثياب، والذهب والفضّة، والمماليك والجواري، والخيل والبغال والجمال، قال الدويدار الصغير وأصحابه: إنّ الوزير إنّما يدبّر شأن نفسه مع التاتار، وهو يروم تسليمنا إليهم، فلا نمكّنه من ذلك. فبطل الخليفة بهذا السبب تنفيذ الهدايا الكثيرة، واقتصر على شيء نزر لا قدر له.

فغضب هولاكو، وقال: لا بدّ من مجيئه هو بنفسه، أو يسيّر أحد ثلاثة نفر: إمّا الوزير، وإمّا الدويدار، وإمّا سليمان شاه. فتقدّم الخليفة إليهم بالمضيّ، فلم يركنوا إلى قوله، فسيّر غيرهم، مثل: ابن الجوزي، وابن محيي الدين، فلم يجديا عنه))[١].

فإن قال قائل: إنّ هولاكو أرسل بطلب أحد الثلاثة قبل حادثة الكرخ، أو أنّ ابن العلقمي أرسل غلامه وأخاه قبل الحادثة، بطل بذلك ما قالوه في اتّهام ابن العلقمي بأنّه هو الذي حرّض هولاكو على فتح بغداد بعد حادثة الكرخ، ضغناً منه على الخليفة وابنه والدويدار، إذ يكون مسير هولاكو نحو بغداد وتهديده للخليفة قبل الحادثة، وينهدم بذلك كلّ ما بنوه من علّة في اتّهامهم لابن العلقمي.

ثمّ إنّ إرساله لأخيه غير معقول؛ لأنّ أخاه كان معروفاً في بغداد ودار الخلافة، فقد كان الحاجب، ولم يكن من عوام الناس، حتّى لا ينكر غيابه، أو لا يعرف سفره[٢].

وأمّا إرساله لغلامه، فقد ذكروا في ذلك حكاية مضحكة مبكية تشبه حكايات ألف ليلة وليلة.. ذكروا: أنّه حلق شعره، ثمّ كتب على رأسه بالأبر،

---

(١) تاريخ مختصر الدول: ٢٦٩ الدولة التاسعة، وانظر: تاريخ الإسلام، للذهبي ٤٨: ٣٢ سنة خمس وخمسين وستّمائة، البداية والنهاية، لابن كثير ١٣: ٢٣٤ سنة ستّ وخمسين وستّمائة.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣: ٣٦١ ترجمة ابن العلقمي، وتاريخ الإسلام، للذهبي ٤٦: ٦ سنة إحدى وثلاثين وستّمائة، أعيان الشيعة، لمحسن الأمين ٢: ٢٨٠ ترجمة ابنة بدر الدين لؤلؤ الثانية، ٢: ٤٧٦ ترجمة علم الدين أبو جعفر أحمد بن محمّد القصري المعروف والده بالعلقمي الحاجب.

وعالجه بدواء حتّى صار كالحفر، ثمّ تركه ليطول شعره وأرسله إلى التتر، وكتب في آخر الرسالة: قطعّوا الورقة، فلمّا وصل حلقوا شعره وقرؤوا الرسالة، ثمّ قتلوه!

ذكر هذه الأُسطورة: الصفدي، المتوفّى بعد أكثر من مئة سنة (ت٧٦٤ﻫ)[١].

ولقد كان ابن العلقمي في غنىً عن مثل هكذا مراسلات لوزارته وقدرته على إرسال الرسل دون أن يعترضهم معترض، مع أنّ رسل التتر كانت تترى على بغداد قبل عشرين سنة أو أكثر.

ثمّ تناقضوا، فزعم بعضهم أنّ المكاتبة كانت على يد ابن صلايا صاحب إربل[٢]، مع أنّ اليونيني في ما أوردناه من عبارته السابقة ذكر أنّ ابن صلايا العلوي سيّر إلى الخليفة من يحذّره من التتر، كما ذكر الذهبي أنّ هولاكو بعد أن فرغ من فتح بغداد قتل هذا الشريف العلوي[٣]؛ وقد نسجوا رسالة على لسان ابن العلقمي إلى هذا الشريف ابن صلايا صاحب إربل يخبره فيها بحادثة الكرخ[٤].

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات ١: ١٥٢ ترجمة ابن العلقمي الوزير، طبقات الشافعية الكبرى ٨: ٢٦٣ (١١٨٧).

(٢) انظر: تاريخ ابن خلدون ٣: ٥٣٧ وفاة المستنصر وخلافة المستعصم، ٥: ٥٤٢ هولاكو بن طولي.

(٣) تاريخ الإسلام، للذهبي ٤٨: ٤٠ سنة ستّ وخمسين وستّمائة.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ٨: ٢٨٣ (١١٨٧)، تاريخ الإسلام، للذهبي ٤٨: ٢٩١ (٣١٥) ترجمة محمّد بن محمّد بن علي ابن العلقمي.

ومن العجب أن نجد في هذه الرسالة المنسوبة إلى شيعي، وهو ابن العلقمي أنّه يستشهد بقصيدة خوطب بها أحد ملوك بني أُميّة، وفيها من جملة أبيات هذا البيت:

فقلت من التعجّب ليت شعري أيقظان أُميّة أم نيام

فيا ليت شعري! أأعوز ابن العلقمي، وهو الأديب المعروف، أن يستشهد بغير هذا الشعر الذي قيل في تحذير بني أُميّة؟! وفي أوّلها: ((كتب بها الخادم من النيل إلى سامي مجدك الأثيل))، مع أنّ الوزير كان أعلى مكاناً ومقاماً في الدولة من ابن صلايا، فكيف يعبّر عن نفسه بـ(الخادم)، ثمّ إنّه كان مقيماً في بغداد لا النيل التي هي من أعمال الحلّة، فإن صحّت الرسالة، فلا بدّ وإنّ كاتبها غير ابن العلقمي.

الرابعة: اتّهم ابن العلقمي بأنّه يخفي رسائل التحذير من خطر التتر التي أرسلها صاحب الموصل بدر الدين لؤلؤ إلى الخليفة.

مع أنّ التتر وتهديدهم للعراق لم يحتج للتحذير منه؛ فإنّهم كانوا يتعرّضون للعراق قبل عشرين سنة، بل وصلوا إلى أطراف بغداد وهزموا جند الخليفة، كما ذكرنا سابقاً، والرسل بينهم وبين الخليفة ـ وفي بعض الأحيان التهديدات ـ تترى على بغداد منذ عقدين من الزمان.. منها: الطلب من الخليفة إرسال الجند لمحاصرة قلاع الإسماعيلية، ثم الرسل التي حملت التهديد والطلب من الخليفة إرسال أحد الثلاثة: الوزير، أو الدويدار، أو سليمان شاه، وإنّ الخليفة شاور الوزير بالأمر، فأشار ببذل الهدايا إلى التتر، وهذا يدلّ على أنّ الرسل كانت تصل إلى الخليفة، وأنّه يطّلع عليها، ولكنّه كان ضعيفاً، فاتر القوى، كلف باللهو واللعب بالحمام.

وقد ذكرنا سابقاً قصّة وصول رسل التتر إلى صاحب الموصل يطلبون آلات الحصار، ورسل الخليفة إليه يطلب منه جماعة من ذوي الطرب، مع أنّ رسالة هولاكو للخليفة بالتهديد، وأنّه سيقصد بغداد وهو في أطراف همدان، كانت قبل رسالته إلى صاحب الموصل بالطلب لأدوات الحصار، فلو كان الخليفة أهلا للتحذير، لأخذ بالتحرّز قبل أن يصلوا إلى أطراف العراق، وقبل تحذير صاحب الموصل السري المزعوم، فما ذنب ابن العلقمي حتّى يتّهم وخليفتهم جبان خائر القوى لا يعي من أُمور الدولة شيئاً؟!!

خاصّة وأنّ ابن العلقمي في آخر وزارته كان ممنوعاً من التصرّف، ليس له القدرة وبسط اليد، غير مسموع الرأي، كما ذكرنا الشواهد على ذلك سابقاً.

الخامسة: قال اليونيني: إنّ الخليفة بعد أن تحقّق من تحرك التتر نحو العراق أرسل ابن محي الدين الجوزي إليهم يعدهم بالأموال. وهذا غير صحيح! فإنّ إرسال ابن محي الدين الجوزي كان بعد أن وصلت رسالة هولاكو وهو على أطراف همدان إلى الخليفة بالتهديد والعتاب لعدم إرساله الجند لحرب الإسماعيلية، وبعد أن أبطل الخليفة بمشورة الدويدار، إرسال الهدايا، وغضب هولاكو وطلبه حضور أحد الثلاثة، فلم يقبلوا، فأرسل الخليفة ابن محي الدين الجوزي بهدايا قليلة ولم يعدهم بالأموال، فلم يجدِ شيئاً، وقد نقلنا تفصيل ذلك عن ابن العبري، فراجع.. وذكر ذلك الذهبي في تاريخه[1].

---

(١) تاريخ الإسلام ٤٨: ٣٢ سنة خمس وخمسين وستّمائة.

السادسة: قال اليونيني: إنّ ابن العلقمي أشار على الخليفة بمصانعة التتر ومصالحتهم بعد أن حاصروا بغداد، وأنّه طلب من الخليفة أن يخرج إليهم لتقرير الصلح، فخرج وتوثّق لنفسه منهم، ثمّ رجع إلى الخليفة وقال: إنّ هولاكو يريد تزويج ابنته من ابن الخليفة، وحسّن له الخروج إلى التتر.

وهذا مخالف تماماً للحقائق، وتزوير وكذب من قبل اليونيني!

فقد عرفت ممّا نقلنا سابقاً عن ابن العبري وغيره، أنّ ابن العلقمي حاول إنقاذ الخلافة قبل وصول التتر إلى بغداد، بل قبل أن يصلوا إلى تخوم العراق، وهولاكو في همدان، ولكن منعه من ذلك الدويدار وبطانة الخليفة الآخرين.

ولمّا وصل هولاكو إلى العراق وحاصرها وطلب خروج الثلاثة جميعهم الوزير والدويدار وسليمان شاه، نكص أُولئك الجبناء ودخلوا جحورهم، ولم يبق للمهام الخطرة إلّا الوزير، فأرسله الخليفة مكرهاً إلى هولاكو، ولم يطلب هو ذلك من الخليفة كما يدّعي اليونيني.

قال ابن العبري: ((فلمّا عاين الخليفة العجز في نفسه والخذلان من أصحابه، أرسل صاحب ديوانه وابن درنوش إلى خدمة هولاكو ومعهم تحف نزرة. قالوا: إن سيّرنا الكثير يقول: قد هلعوا وجزعوا كثيراً.

فقال هولاكو: لم ما جاء الدويدار وسليمان شاه.

فسيّر الخليفة الوزير العلقمي، وقال: أنت طلبت أحد الثلاثة، وها أنا قد سيّرت إليك الوزير، وهو أكبرهم.

فأجاب هولاكو: إنّني لما كنت مقيماً بنواحي همذان طلبت أحد الثلاثة، والآن لم أقنع بواحد...)).

إلى أن قال: ((وأمر هولاكو أن يخرج إليه الدويدار وسليمان شاه، وأمّا الخليفة أن اختار الخروج فليخرج وإلّا فليلزم مكانه.

فخرج الدويدار وسليمان شاه ومعهما جماعة من الأكابر، ثمّ عاد الدويدار من الطريق بحجّة أنّه يرجع ويمنع المقاتلين الكامنين بالدروب والأزقّة لئلا يقتلوا أحداً من المغول، فرجع وخرج من الغد وقتل. وعامّة أهل بغداد أرسلوا شرف الدين المراغي وشهاب الدين الزنكاني ليأخذ لهم الأمان.

ولمّا رأى الخليفة أن لا بدّ من الخروج، أراد أو لم يرد، استأذن هولاكو بأن يحضر بين يديه، فأذن له، وخرج رابع صفر ومعه أولاده وأهله...))[1] الخ.

وقال رشيد الدين فضل الله الهمداني صاحب (جامع التواريخ): ((وعندئذ أرسل الخليفة الوزير والجاثليق إلى هولاكو يقول: إنّ الملك قد أمر بأن أبعث إليه بالوزير، وها أنا ذا قد لبّيت طلبه فينبغي أن يكون الملك عند كلمته. فردّ الملك قائلاً: إنّ هذا الشرط طلبته وأنا على باب همذان، أمّا الآن فنحن على باب بغداد وقد ثار بحر الاضطراب والفتنة فكيف أقنع بواحد، ينبغي أن ترسل هؤلاء الثلاثة ـ يعني الدوايدار وسليمان شاه والوزير ـ ثم ذهب الرسل إلى المدينة، وفي اليوم التالي (لذاك) خرج إلى هولاكو الوزير (ابن العلقمي)، وصاحب الديوان (فخر الدين ابن الدامغاني)، وجمع من المعارف والمشاهير، ولكنّه أعادهم وقد دارت حرب طاحنة مدّة ستّة أيام))[2].

---

(١) تاريخ مختصر الدول: ٢٧١ الدولة التاسعة.

(٢) انظر: أعيان الشيعة، لمحسن الأمين ٩: ٩٣ ترجمة ابن العلقمي.

وقال ابن الطقطقي في (الفخري): ((حدّثني كمال الدين أحمد الضحّاك ـ وهو ابن أُخت الوزير مؤيّد الدين ابن العلقمي ـ قال: لمّا نزل السلطان هولاكو على بغداد أرسل يطلب أن يخرج الوزير إليه، قال: فبعث الخليفة فطلب الوزير فحضر عنده وأنا معه، فقال له الخليفة: قد أنفذ السلطان يطلبك وينبغي أن تخرج إليه، فجزع الوزير من ذلك، وقال: يا مولانا! إذا خرجت فمن يدبّر البلد ومن يتولّى المهام؟

فقال له الخليفة: لا بدّ أن تخرج، قال: فقال السمع والطاعة، ثمّ مضى إلى داره وتهيأ للخروج، ثمّ خرج، فلمّا حضر بين يدي السلطان وسمع كلامه وقع بموقع الاستحسان، وكان الذي تولّى تربيته في الحضرة السلطانية الوزير السعيد نصير الدين محمّد الطوسي(قدّس الله روحه)))[1].

وابن أخت الوزير شاهد حال يكذّب ما قاله اليونيني وغيره! كما أنّ هولاكو لم يطلب الوزير وحده كما قال له الخليفة، وإنّما طلب الثلاثة، ولكن الخليفة لم يقدر أن يأمر إلّا الوزير.

السابعة: اتّهم اليونيني ابن العلقمي بأنّه كان يخرج الفقهاء والأماثل ليحضروا عقد النكاح حسب الظاهر، فيقتلهم هولاكو.

وهذه كذبة أُخرى من كذبات المتعصّبين على ابن العلقمي لاحقة لكذباتهم السابقة؛ فقد ذكر ابن الفوطي، المعاصر للأحداث، أنّ الذي كان يخرج الفقهاء ليُقتلوا هما القاضي فخر الدين أبو بكر عبد الله بن عبد الجليل الطهراني، وشهاب الدين الزنجاني..

---

(١) الفخري في الآداب السلطانية والدولة الإسلامية ١: ٣٢٢، وزارة مؤيّد الدين ابن العلقمي.

قال ابن الفوطي في (مجمع الآداب)، في ترجمة القاضي فخر الدين أبي بكر عبد الله بن عبد الجليل الطهراني: ((وهو ممّن كان يُخرج الفقهاء إلى باب السور إلى مخيّم السلطان هولاكو مع شهاب الدين الزنجاني ليُقتلوا، وتوفّي في رجب سنة سبع وستّين وستّمائة، ودفن بالخيزرانية))[1].

وبهذا رددنا على اتّهامات اليونيني لابن العلقمي، وهو كافٍ في الردّ على ما قاله من جاء بعد اليونيني من المتعصّبين، كـ: الذهبي، وابن شاكر، وابن كثير، والصفدي، والسبكي، واليافعي، وابن خلدون، والقلقشندي، والمقريزي، والعيني، وابن تغري بردى الأتابكي، وغيرهم.

(ابن العلقمي وسقوط بغداد)

« م/ حسام »

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

ما رأي حضراتكم بهذا القول: إنّ الشيعة هم شوكة في ظهر المسلمين؟!

وما يقال عن ابن العلقمي، وأنّه هو من ادخل التتار للبلاد، وأنّه كان شيعيّاً رافضيّاً؟

وشكراً لسعة صدركم.

(١) انظر: أعيان الشيعة، لمحسن الأمين ٩: ٨٥ ترجمة ابن العلقمي.

الجواب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

لقد فصّلنا في ردّ الاتّهام عن ابن العلقمي ما وسعنا المجال في السؤال السابق، ويمكن أن نلخّص القول في ذلك بأن نقول:

إنّ ما نسب إليه ما هو إلّا غطاء أُسدِلَ على عيون المسلمين، حتّى لا يتنبّهوا إلى واقع خلفائهم واستهتارهم، وتقصيرهم في الدفاع عن الإسلام، حتّى دخل المغول بغداد، وإلّا فهل يُعقل أن يُترك الرأس وهو الخليفة، ويحمّل التابع وهو الوزير، سبب إسقاط الدولة؟! فأين كان الخليفة عنه؟!

فإن كان لا يعلم، فهو مقصّر، وإن كان يعلم، فهو متواطئ ويحمل الوزر كلّه مع بطانته.

ولكن ما نودّ الإشارة إليه هنا إضافة إلى ما قلناه، هو: أنّ التهمة الوحيدة التي اتّفقوا عليها، وزعموا أنّ ابن العلقمي أطمع التتر بغزو بغداد بسببها، أنّه ثار دفاعاً عن الشيعة في الكرخ وما أصابهم من قتل ونهب وانتهاك للأعراض بأمر الخليفة، من قبل جيش الخليفة، بقيادة الدويدار وابن الخليفة.

قال اليونيني،وهو أوّل من ذكر التهمة في (ذيل مرآة الزمان): ((وفي سنة أربع وخمسين وستّمائة، تهيّأ هولاكو لقصد العراق، وسبب ذلك: أنّ مؤيّد الدين ابن العلقمي وزير الخليفة كان رافضياً، وأهل الكرخ روافض، وفيه جماعة من الأشراف، والفتن لا تزال بينهم وبين أهل باب البصرة، فإنّه لسبب التعصّب في المذاهب، فاتّفق أنّه وقع بين الفريقين محاربة، فشكا أهل باب

البصرة وهم سُنّيّة إلى ركن الدين الداودار والأمير أبي بكر بن الخليفة، فتقدّما إلى الجند بنهب الكرخ، فهجموا ونهبوا وقتلوا وارتكبوا العظائم، فشكا أهل الكرخ ذلك إلى الوزير، فأمرهم بالكفّ والتغاضي، وأضمر هذا الأمر في نفسه، وحصل عنده بسبب ذلك الضغن على الخليفة...))[1] الخ.

وقال أبو الفداء في (تاريخه): ((فجرت فتنة بين السُنّيّة والشيعة ببغداد على جاري عادتهم، فأمر أبو بكر ابن الخليفة وركن الدين الدوادار العسكر فنهبوا الكرخ وهتكوا النساء وركبوا منهنّ الفواحش، فعظم ذلك على الوزير ابن العلقمي، وكاتب التتر وأطمعهم في ملك بغداد))[2].

وذكر هذه العلّة كلّ من اتّهم ابن العلقمي، كالذهبي، والسبكي، واليافعي، وابن كثير، والقلقشندي، وغيرهم[3].

وصرّح ابن خلدون أنّ نهب الكرخ كان بأمر الخليفة، فقال: ((ووقعت الفتن بين الشيعة وأهل السُنّة، وكان مسكن الشيعة بالكرخ في الجانب الغربي، وكان الوزير ابن العلقمي منهم، فسطوا بأهل السُنّة وأنفذ المستعصم ابنه أبا بكر

---

(١) ذيل مرآة الزمان ١: ٨٥ سنة ستّ وخمسين وستّمائة.

(٢) المختصر في أخبار البشر ٣: ١٩٣ حوادث سنة ستّ وخمسين وستّمائة.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣: ١٨٠ ترجمة المستعصم، وتاريخ الإسلام ٤٨: ٣٤ سنة ستّ وخمسين وستّمائة، طبقات الشافعية الكبرى ٨: ٢٦٣ (١١٨٧)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٤: ١٠٥ سنة ستّ وخمسين وستّمائة، البداية والنهاية ١٣: ٢٢٩ سنة خمس وخمسين وستّمائة، مآثر الأنافة في معالم الخلافة ٢: ٩٠ المستعصم بالله.

وركن الدين الدوادار وأمرهم بنهب بيوتهم بالكرخ، ولم يراع فيه ذمّة الوزير، فآسفه ذلك وتربّص بالدولة))[1].

فالحمد لله لم يتّهموه بالخيانة (لو صحّت، ولا تصحّ) من أجل الدنيا! وإنّما دفاعاً عن أهل مذهبه وأعراضهم وأموالهم من قبل من يسمّون أنفسهم بالمسلمين وخليفتهم وأمرائهم، وهو ردّ فعل طبيعي لا يعاب عليه أي إنسان لو فعله، فإنّه يكون مجبوراً مكرهاً لم يبق أمامه إلّا سلوك طريق النجاة والخلاص بأيّ وسيلة كانت.

وإنّما العار والشنار على من يمالئ الكفّار وأهل الكتاب على إخوانه المسلمين من أجل الملك والإمارة وحبّ التسلّط، كما فعلها الأيوبيون من أولاد صلاح الدين وأحفاده[2]، وغيرهم ممّن حفل بهم تاريخ المسلمين..

وهم بفعلهم هذا أظهروا حقّ ابن العلقمي وعذره في ما اتّهموه به، وحقّ للشيعة أن يعلنوا أنّه لو صحّ عن ابن العلقمي ما اتّهموه به، فهو واحد فعلها دفاعاً عن مذهبه وأهل مذهبه ونسائهم، خاصّة العلويات، مقابل عشرات من كبار أهل السُنّة لم يتورّعوا عن خيانة المسلمين من أجل فتات الدنيا.

(١) تاريخ ابن خلدون ٣: ٥٣٧ وفاة المستنصر وخلافة المستعصم.

(٢) انظر: الإسماعيليون والمغول ونصير الدين الطوسي: ٧٣ علاء الدين محمّد خوارزم، و ٢١ من حرّض المغول؟

الفهرس

آباء وأُمّهات الأنبياء والأئمّة عليهم السلام

ابن أبي الحديد

ابن تيمية

ابن العلقمي